توماس سنتش

نقد نظريات الاقتصاد العالمي

ترجمة

عبد الاله النعيمي



ث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

نقد نظريات
الاقتصاد العالمي

ص. ب: ٧٢٣٦٦ دمشق، ٧٠٢٥ نيقوسيا، ١١١ براغ ١ تشيكوسلوفاكيا

تلكس NAHJ 412410 SY

الطبعة الأولى
١٩٩٠

نقد نظريات الاقتصاد العالمي

الجزء الثاني

توماس سنتش

ترجمة عبد الاله النعيمي

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

ثانياً ـ آراء أخرى في المناقشة حول التبادل غير المتكافيء وبعض الصيغ المحورة من النظرية

في المناقشة التي دارت على أثر صدور كتاب ايمانويل جرى ليس فقط الاعراب عن تعليقات نقدية مثل ملاحظات بتلهايم الموجهة ضد الكتاب بل وطرح تفسيرات بديلة للتبادل غير المتكافيء والاستغلال عن طريق التجارة وتقديم بعض النظريات المحورة أو المختلفة اختلافاً كبيراً فيما بينها. وسأتناولها تناولاً نقدياً مرة اخرى بالارتباط مع آراء اوسكار براون وسمير أمين وجاغديش سيغال وي. و. اندرسن بوصفها اربعة انواع تختلف عن احدها الآخر أيضاً.

١ ـ نقد بتلهايم

اشير مراراً اعلاه الى تعليقات بتلهايم النقدية وخاصة تعليقاته التي ارى انها قد شخصت عن صواب مواطن الضعف أو التناقضات أو الافتراضات المرفوضة في نظرية ايمانويل. بودي الآن تلخيص رأي بتلهايم بايجاز واضافة تعليقاتي النقدية الخاصة.

ينتقد بتلهايم بشدة نظرية ايمانويل العامة في الاسعار والاجور. ويشير الى الاختلافات في المضمون بين فكرة «عوامل الانتاج» والمقولات الماركسية (قوة العمل ووسائل الانتاج) والى عواقب الخلط بينها مثلما يفعل ايمانويل. فهو يلومه عن حق لا لفصل سعر الانتاج عن القيمة فحسب بل وبسبب ما يكمن في أساس هذا الفصل من افتراض خاطيء يقول بامكانية التمييز، على اساس «العوامل» فحسب، بين نمط الانتاج

(السلعي الصغير) ذي «العامل الواحد» الذي يتسم بعناصر انتاج متجانسة ونمط الانتاج الرأسمالي ذي «العاملين». وعلى الضد من هذا الافتراض يشير الى «ان وسائل الانتاج (مواضيع العمل وادوات العمل) موجودة في كل عملية انتاج أياً كان شكلها الاجتماعي»[١].

كما يلفت الانتباه الى سوء فهم ايمانويل للعلاقة بين الجانب الاجتماعي والجانب المادي ـ التقني للانتاج الرأسمالي من ناحية اخرى، هي ناحية تفسير التركيب العضوي لرأس المال. ويؤكد ان التركيب العضوي «ليس نسبة حسابية بسيطة» بل «يمثل من حيث القيمة تركيباً تقنياً» وان «تفاوت التركيبات العضوية هو نتيجة لتفاوت تطور القوى المنتجة»[٢].

ويقـرِّع ايمانويل لبناء نظريته «ليس [. . .] على أساس البنية المعقدة لعلاقات الانتاج والقوى المنتجة وإنما في مضمار النقود (حيث يمكن جمع المدفوعات)»، وبسبب فصله مجال النقود «عن مجال علاقات الانتاج والقوى المنتجة»[٣]. ومن هذا الخطأ يشتق مبـدأ ايمـانويل، «مبدأ اللافرق» (أي فيما يتعلق بالتحديد النهائي للقيمة)، الذي يصفه بتلهايم بانه «مسألة لا فرق تام سواء قيست القيمة بكمية العامل أو بمكافآته الخاصة»[٤].

ولكن «مبدأ اللافرق» هذا الذي ينسب الى ايمانويل هو في رأيي مبدأ كاذب أو ظاهري فحسب. فان نظرية ايمانويل بأكملها مبنية في الواقع على أساس مفهوم «القيمة» محسوبة بمداخيل العوامل أو بتعبير أدق على فكرة سعر الانتاج محدداً بوصفه مجموع مداخيل العوامل. وهذه النظرة غريبة تماماً عن النظرة القائلة بقياس أو الامكانية النظرية لقياس ما يدخل من «العامل» عيناً، أو بتعبير أدق انها غريبة عن النظرة القائلة بالتناسب مع ما يدخل من «العامل» factor ، أي كمية العمل البشري العـام محددة تحديداً ذاتياً من حيث الجوهر على أساس الافتراض والتوقع ex ante ، أي بصورة مستقلة عن الاسعار.

يرفض بتلهايم تفسير التبادل غير المتكافيء بـ «معدلات مكافأة العوامل» ويشير الى ان لهذه المعدلات «أساساً موضوعياً». ويكتب «ان ما يتعين تفسيره أولاً لأنه أكثر جوهرياً» هو بالتالي ليس «التبادل غير المتكافيء [. . .] بل تفاوت انتاجية العمل الاجتماعية»[٥]. لذا علينا ان ننسب «الاجور الواطئة في البلدان الفقيرة الى المستوى المتدني لتطور قواها المنتجة والى علاقات الانتاج التي اعاقت ومازالت تعيق نمو هذه القوى»، ولتغييرها يتعين تحويل «القاعدة الموضوعية»[٦].

فيما يتعلق بمفهوم التبادل غير المتكافيء، يستنكر بتلهايم أولاً ـ وبناء على ما ورد ذكره اعلاه، لا يسعني الا الاتفاق معه ـ انضمام ايمانويل، مدفوعاً بالظواهر السطحية للتبادل السلعي، الى معسكر من يتعللون بوهم تحقيق «تبادل عادل»، و «سعر عادل»، أي وقوعه تحت تأثير ايديولوجيا البرودونية البرجوازية الصغيرة[7] وانه يقصر علاقات الاستغلال على شروط التجارة بمعزل عن علاقات الانتاج الاجتماعية فيموه بذلك أسباب اعادة انتاجها وخلفيتها. ويكتب بتلهايم انه بهذه الطريقة نرى «عودة ذلك الزوج الايديولوجي الذي ابعدته المادية التاريخية من مجال عملها»، أي الزوج التناحري المؤلف من «الغني والفقير»[8].

كما يعزو بتلهايم الى تجلي الايديولوجيا البرجوازية الصغيرة الوهم القائل بان «الاستهلاك يخلق انتاجه الخاص به» وان «زيادة الاجور تجعل الرأسمالية تعمل على نحو أفضل»[9]، وبالتالي فان النظام الرأسمالي العالمي الذي يعد في تفسير ايمانويل «مجرد سوق» تمارس فيها الهيمنة والاستغلال عن طريق «الاسعار»[10]، يمكن ويتعين اصلاحه عالمياً بتصحيح أسعار السوق العالمية ورفع مستوى اجور البلدان المتخلفة الى مستوى البلدان المتطورة وتحوير أسعار صادراتها على هذا الاساس. وعلى النقيض من الاوهام الاصلاحية البرجوازية الصغيرة التي تزعم «ان تفاوت التطور يبدو قادراً على «التصحيح» من خلال التلاعب بالاسعار والاجور» فان بتلهايم يؤكد بقوة «ان التحويل الثوري لعلاقات الانتاج وما يترتب على ذلك من تطور القوى المنتجة وحده الذي يمكن ان يجعل بالامكان انهاء فقر شعوب البلدان الخاضعة التي تستغلها **في الآن نفسه**، الامبريالية وطبقاتها السائدة»[11] ـ في هذه البلدان الخاضعة.

ولكن في الوقت الذي يعلق فيه بتلهايم أهمية بالغة على كشف وتغيير علاقات الانتاج الاجتماعية الكامنة وراء علاقات التبادل وليس على اصلاحها، ويقف ضد التأثير المضلل للظواهر في مجال التداول، فالغريب انه هو نفسه يبقى على سطح علاقات التبادل فيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية. وبتجاهله كل السمات والظروف المحددة للتعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية وقبوله ضمناً (كفكرة تأتي من باب التمني) بموضوعة ستالين حول انقسام السوق العالمية الى سوقين، يستخلص استنتاجات بالغة الاثر من ملاحظته (الصحيحة جزئياً فحسب) عن علاقات التبادل: «ان الممارسة التي تتبعها البلدان الاشتراكية في اوربا باستخدام اسعار السوق العالمية الرأسمالية في تبادلاتها

[. . . .] **ساهمت في الابقاء على علاقات غير متكافئة** بين بلدان ذات قوى منتجة متفاوتة التطور»[١٢].

ان بتلهايم غير ثابت في تفسيره لعلاقات الانتاج الاجتماعية ولا في تفسيره لمضمون علاقات الانتاج الدولية (أو المتدولة) ودورها المحدِّد وراء علاقات التبادل والتوزيع الدولية. فهو من جهة يقول عن صواب «ان فكرة «الاستغلال» على أساس علاقات تبادل بسيطة لا تفعل سوى الاشارة الى وجود معضلة، هي معضلة اعادة انتاج هذه التبادلات ـ ولكن اعادة الانتاج هذه تعود بالضرورة الى **علاقات انتاج** محددة يجب تحديد طبيعتها» وان «علاقات الاستغلال لا يمكن ان تقام على «مستوى التبادل»، فهي لا بد وان تكون على مستوى الانتاج وإلا ما كان بالامكان تجديد التبادل»[١٣]. ولكنه من الجهة الثانية يهمل، أو يستهين، من بين علاقات الانتاج الاجتماعية، بأهمية **علاقات الملكية**، واذ يختلف مع النظرة البرودونية الى الملكية مجردة من البنية الاجتماعية ومختزلة الى مجرد عنف أو الى شكل قانوني، فانه في النهاية يدمج علاقات الملكية في خليط غير محدد من البنى الاقتصادية والاجتماعية[١٤]. ولكنه اذ يفعل ذلك يغفل، بين قطبي زوج كاذب ولا تاريخي[١٥] من التناحر، (الملكية بوصفها مجرد عنف أو شكل قانوني والملكية كبنية معطاة) ليس فقط طبيعة ملكية رأس المال **كعلاقة** اجتماعية بل ويغفل الى حد كبير الدور الذي تلعبه ملكية رأس المال الاجنبي في التطور المتفاوت وفي آلية الاستغلال الدولي **بوصفها الشكل الاساسي والارقى (في الاقتصاد** الرأسمالي العالمي) «لتدويل» علاقات الانتاج الاجتماعية (تدويلاً غير متناظر).

يشير بتلهايم ايضاً الى النشاط الدولي لرأس المال الكبير و«الشركات العالمية» التي تتخطى «الحدود القومية» والى التغيرات البنيوية في الاقتصاد العالمي بسبب حركة رأس المال والى علاقة الاستغلال الدولي بـ «تغلغل» نمط الانتاج الرأسمالي في البلدان الخاضعة بل وحتى الى حقيقة «ان رأس المال الاجنبي يدخل مباشرة في علاقات انتاج محددة» في البلدان المتخلفة ويقوم «مباشرة باستغلال» عمالها الذي يسميه الشكل «النموذجي» للاستغلال[١٦].

ولكنه لا يربط بهذه الحقيقة علاقات الاستغلال الدولي في الوقت الحاضر والعلاقة الامبريالية بين المركز والاطراف و«احتجاز» تطور القوى المنتجة في البلدان المتخلفة، بل يعتقد بدلاً من ذلك انه اكتشف اصل التطور اللامتساوي وما ينجم عنه من استغلال،

جزئياً في وجود، أو غياب «قاعدة مادية محددة»، وجزئياً في عوامل هيمنة سياسية وايديولوجية: «ان القاعدة المادية لاعادة الانتاج الموسعة هذه للامساواة الاقتصادية تتكون بفعل الظروف الملائمة لتطور القوى المنتجة تطوراً متسارعاً والتي نشأت مع تطور انتاج الآلات في البلدان التي كانت اولى البلدان التي حققت التصنيع. . . وفي حين ان وجود قاعدة مادية محددة هو العنصر المحدِّد في التطور المستقطَب للقوى المنتجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي فان هذا النوع من التطور تكرسه لاحقاً الهيمنة السياسية والايديولوجية التي تمارسها البلدان الغنية»[١٧].

ولكن حاصل جمع التطور الرأسمالي المتفاوت مختزلاً الى عملية مادية ـ تقنية من جهة وهيمنة غير اقتصادية مفسرة بمعناها السياسي والايديولوجي فحسب، من الجهة الثانية، لا يعطي صورة متكاملة عن تعقد علاقات الانتاج الاجتماعية. ومن دون الكشف عن العلاقات الاجتماعية الدولية للملكية والتقسيم الدولي للعمل فان «التضافر المحدد لعلاقات انتاج داخلية مع علاقات انتاج وعلاقات سياسية وايديولوجية على الصعيد العالمي»، الذي ينسب بتلهايم اليه «احتجاز» تطور القوى المنتجة في البلدان المتخلفة، يصبح بلا معنى شأن مفهوم «الهيمنة الامبريالية» التي توفر في رأيه «الضمانة» لاعادة الانتاج الموسعة لنمط الانتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي[١٨]. وفيما يتعلق بالاول، «التضافر المحدد»، فان السؤال عن كيف نشأ هذا التضافر وفيم يكمن طابعه المحدد يبقى بحاجة الى اجابة. أما المفهوم الثاني، أي «الهيمنة الامبريالية» فانها تصور على انها مجرد ظاهرة في مجال البنية الفوقية ومجرد عامل خارجي في حين انها في الواقع وبالدرجة الرئيسية عامل داخلي ايضاً يكمن في القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية.

ان تفتح العلاقات الرأسمالية الدولية وتغلغل رأس المال الاحتكاري الاجنبي واكتسابه مواقع ملكية وسيطرة وتأثيره في تحديد البنية، هي ما يفسر على وجه الدقة «التضافر المحدد» آنف الذكر ومعه تطور «الرأسمالية الطرفية» للبلدان المتخلفة ونشوء البنية «المزدوجة» متداخلة مع العلاقات الوظيفية للخضوع والاستغلال شأن آلية النظام الدولي للتبعية والهيمنة الاقتصاديتين، وهي ما يمنح هذه المفاهيم مضمونها الاقتصادي ـ السياسي. ومن دون اخذها في الاعتبار يبدو وكأن دور الامبريالية في تطور التخلف أو بالاحرى في «تأبيده» هنا، لا يتجلى إلا في حقيقة «انها تعزز في البلدان «الفقيرة» هيمنة

طبقات اجتماعية غير قادرة على القيام بدور نشيط في تطوير القوى المنتجة لهذه البلدان»[١٩].

ويبدو ان انعدام التجانس الداخلي للبلدان المتخلفة التابعة ـ الذي يشير اليه بتلهايم ايضاً ـ يرتبط بعوامل سياسية فقط وان النظام الرأسمالي العالمي يصور عادة وكأنه نظام «تترابط فيه تشكيلات اجتماعية رأسمالية وتشكيلات اخرى خاضعة فحسب لهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي ولكن من دون ان يكون نمط الانتاج هذا هو السائد فيها»[٢٠].

ولكن هذه صورة مشوهة نوعاً ما «للتخلف» وللنظام الرأسمالي العالمي ايضاً، وتقييم شديد الاحادية للامبريالية كذلك. فان الاشارة الى تأثير الامبريالية في «احتجاز» تطور القوى المنتجة للبلدان الخاضعة ـ سواء فهم على انه تأثير مباشر أو تأثير غير مباشر فحسب، أي بمعنى «تعزيز» الطبقات «العاجزة» على تطوير القوى المنتجة ـ توحي بالفكرة الخاطئة التي يبدو معها وكأن الامبريالية اعاقت تطور القوى المنتجة بمعنى **مطلق**. اذ من السهل جداً ان يشير الاقتصاديون، في مواجهة هذه الفكرة الكاذبة، الى الارقام الاحصائية للنمو الاقتصادي التي تتضمن كذلك نتائج من الواضح انها يمكن ان تنسب الى تغلغل رأس المال الاجنبي ونشاطه. وهذا بدوره يتيح امكانية التوصل الى استنتاج معاكس وحتى اكثر خطلاً وهو ان الاستثمارات الرأسمالية الاجنبية عوامل تشكل ثقلاً مقابلاً لمؤثر «الاحتجاز» وانها مستقلة عن الامبريالية بل وحتى تعمل على الضد منها. وبما ان «احتجاز» القوى المنتجة يفسر عادة بانه اعاقة لتطور الصناعة التحويلية فان الشركات فوق القومية قد تبدو وكأنها «واسطة للتنمية»، كما تبدو لدى ايمانويل ايضاً وذلك على اساس نشاطاتها في نقل صناعات كاملة الى البلدان المتخلفة واقامة فروع صناعية لها هناك.

ولكن اثارة السؤال ما اذا كانت الامبريالية قد حفزت، أو حالت، بالمعنى المطلق، دون تطور القوى المنتجة في البلدان المتخلفة يؤدي الى حالات اخرى من سوء الفهم أو يعمل على تكريسها. وتتعلق هذه الحالات من سوء الفهم ايضاً بوجهة نظر لينين. فان اوسكار براون، مثلاً، الذي ايضاً ينتقص في هذا المجال من الجانب النوعي للتنمية ومن المسألة المتعلقة بوتيرتها النسبية ويطرح القضية وكأنها مسألة «تطور» أو «ركود» يضع وجهة نظر لينين التي تبدو في تفسيره المبسط مجسدة في القول بان «الامبريالية ساهمت مساهمة

كبيرة في تطور البلدان التابعة»، في مواجهة اعلان المؤتمر السادس للاممية الشيوعية الذي وصف الامبريالية بانها «عائق في طريق تطور القوى المنتجة»[٢١].

يطرح السؤال ويصاغ على نحو مغاير تماماً، بالطبع، اذا ما نظرنا الى الامبريالية (شأن الرأسمالية نفسها) في تعقدها وتناقضها الديالكتيكي، أي اذا ما نظرنا اليها كنظام صحيح انه يطور القوى المنتجة في البلدان التابعة، الخاضعة ايضاً، وذلك في مجرى عملية تكييفها بما يتلائم والوظائف الاقتصادية المفروضة عليها ـ واذا ما دعت الحاجة فحتى مساعدتها على الخروج من حالة الركود ـ ولكنها نظام يفعل ذلك لمصلحة الاستغلال الدولي باخضاع تطور القوى المنتجة في الاطراف لتطور القوى المنتجة في بلدان المركز المهيمنة ليؤدي بذلك الى اتساع الفجوة في مستوى التطور على الصعيد العالمي. وبالتالي فان الامر يختلف ايضاً اذا ما درسنا «التخلف» في مجرى عملية تطوره، وانسجاماً مع الواقع التاريخي، اذا ما نظرنا اليه كنظام يقوم فيه تطور القوى المنتجة، في جزء من الاقتصاد فحسب وفي ظروف بنية اقتصادية ـ اجتماعية مفككة ومتفككة باستمرار، باعادة انتاج المعوقات التي تعترض طريق التطور في الاقتصاد ككل، وعوضاً عن خدمة المجتمع المحلي عموماً يعمل على تعميق اللامساواة الدولية واعادة انتاج العلاقة بين المركز والاطراف على مستوى اعلى وتوسيع «فجوة التطور» ـ سواء حدث ذلك بمشاركة مباشرة من رأس المال الدولي أو نتيجة النشاط العفوي للبرجوازية «الرثة» المحلية أو فئات كمبرادورية اخرى امتثالاً لرأس المال الدولي في اطار علاقات الانتاج الرأسمالية الدولية بالارتباط مع آلية الاستغلال في خدمة اعادة انتاج العلاقة بين المركز والاطراف واعادة انتاج «الفجوة».

بعبارة اخرى انه «تطور» بالمعنى المطلق للكلمة سواء كان نتيجة لتأثير الامبريالية أو نتيجة لنشاط «الطبقات السائدة» في البلدان المتخلفة نفسها. ولكنه تطور مشوه، خاضع وموجه نحو الخارج، يميل الى توسيع الفجوة في مستويات التطور النسبي. وهذا التطور، أو حتى النمو الكمي لاشد الجيوب عزلة لا يمكن فصله عن التغيرات في علاقات الانتاج الاجتماعية. فان نمط الانتاج الرأسمالي يمارس سيطرة مهيمنة على التشكيلة الاجتماعية (التي يفترض خطأ انها تشكيلة ما قبل رأسمالية) لبلدان الاطراف المتخلفة ليس من «الخارج» فحسب بل ومن الداخل ايضاً عن طريق القطاع الرأسمالي الذي يُبقي

على المخلفات ما قبل الرأسمالية ويضعها في خدمته ويقوم بدور حاسم إيضاً بصورة مستقلة عن نسبته المئوية الحقيقية.

ان النظام الرأسمالي العالمي ليس مجرد تضافر علاقات سوق وهيمنة غير اقتصادية، كما تقترح ملاحظات بتلهايم، بل هو، من جهة، تعقّد العلاقات الرأسمالية الدولية التي تحدد من حيث الاساس علاقات السوق وتعبر عن الهيمنة على مستوى الاقتصاد ايضاً، ومن الجهة الثانية تعقد التقسيم الدولي غير المتكافيء للعمل ببنيته اللامتناظرة. واذا كان تقسيم العمل هذا (الذي تطور ليس فقط «في اطار السوق الرأسمالية» بل ونتيجة عوامل خارج اطار السوق ايضاً) «يميل الى اعادة انتاج شروطه على نطاق موسع» فان ذلك ليس بسبب «التكاليف النسبية والاجور القائمة في الوقت الحاضر»، كما يفترض بتلهايم[٢٢]، (الذي يمثل من هذه الناحية وجهة نظر قريبة من وجهة نظر ايمانويل الذي ينتقده) وإنما أولاً وأساساً بسبب نشاط رأس المال الاحتكاري الدولي الذي يحدد شكل تقسيم العمل هذا ويحوره باتجاه بنى غير متكافئة أجدد فأجدد، علماً باننا لم نأخذ بعد في الاعتبار ان هذا النشاط ايضاً يمارس تأثيراً كبيراً على التكاليف النسبية والاجور.

لعل السبب في ان بتلهايم لا يستطيع تقديم حجة مقنعة ضد موضوعة ايمانويل التي تنفي التضامن العالمي للطبقة العاملة وتنسب استغلال شعوب الاطراف الى الطبقة العاملة للبلدان المتطورة، هو لان بتلهايم نفسه يصور الامبريالية ونظام «التخلف» التابع تصويراً قاصراً واحادياً.

كل ما يقوله بتلهايم في هذا الصدد عن «نموذج» ايمانويل هو انه «يميل الى ان يحجب عن مجال رؤيتنا استغلال شغيلة جميع البلدان على يد طبقتها الاستغلالية الخاصة بها» وبالتالي يستعيض عن «**استغلال طبقات لطبقات اخرى** باستغلال بلدان لبلدان أخرى»[٢٣]. وانا اتفق معه اتفاقاً تاماً على هذه النقطة، وحاشى أن انكر بان الموضوعة الايديولوجية عن وجود «امم بروليتارية»، التي تستعيض عن «التناحر الحقيقي بين العمال والمستغلين ـ بالكسر ـ بالتناحر الوهمي بين «بلدان غنية» و«بلدان فقيرة»، يمكن ان تستغلها برجوازية الامبريالية مثلما يمكن ان تستخدمها البلدان الفقيرة[٢٤]. ولكنني لا استطيع ان اعتبر كاملة وواقعية الصورة التي لا تشتمل على ما جعل الاقتصاد

الرأسمالي العالمي نظاماً عضوياً بدرجة متزايدة: عمل رأس مال المركز الاحتكاري «على الجانبين».

ففي هذه الصورة يبدو الاقتصاد الرأسمالي العالمي حقاً وكأنه تراصف اقتصادات وطنية منفردة (الامر الذي ينتقد أمين بسببه بتلهايم وان كان من الغريب انه نفسه يبحث عن تجلي الوحدة العضوية في مجال السوق وفي التوجه التصديري وفي الطابع الاستيرادي للبضائع الاجرية)[٢٥]، وبذلك تختفي صورة المستغِل المشترك، أي رأس المال الاحتكاري ذي الاصل الواحد الذي يستولي على القيمة الفائضة «على الجانبين». لذا فان كل ما يمكن ان يقال ـ وحتى هذا لا يمكن ان يقال بقوة شديدة الاقناع ـ هو « . . . ان كل ما يهز أحد اركان الاستغلال الرأسمالي يهز ايضاً الاركان الاخرى كذلك»[٢٦] دون تفسير كيف يمكن هز «الركن المشترك» على الجانبين وكيف تقف الطبقة العاملة في المركز والاطراف على السواء لا ضد برجوازيتها «الوطنية الخاصة بها» فحسب بل ضد رأس المال الاحتكاري الدولي الواحد ايضاً! في الواقع هنا على وجه التحديد يمكن العثور على أساس التضامن العمالي العالمي.

من المرجح ان القصور آنف الذكر في معالجة بتلهايم، ان اهمال العلاقات الرأسمالية الدولية هو الذي يفسر السبب في انه هو ايضاً ينخرط في مناقشة السؤال المصاغ على نحو خاطىء والذي في غير محله قطعاً من وجهة نظر التضامن العمالي العالمي، وهو اين يكون معدل القيمة الفائضة أعلى، وأين ينبغي اعتبار درجة استغلال الطبقة العاملة أعلى، في البلدان المتطورة أم في البلدان المتخلفة؟

يبدو الامر كما لو ان تضامن العمال لا يستند الى ادراك موقفهم المتطابق نوعياً من رأس المال (من الطبقة التي تمثله) وحرمانهم من وسائل الانتاج وسلبهم جزء من ناتج عملهم على أساس الملكية وحدها واعتمادهم على رأس المال، وإنما يستند عوضاً عن ذلك الى تطابق درجة استغلالهم، أو كما لو ان في تاريخ الحركة العمالية ما يثبت ان عمال المصانع المختلفة كانوا دائماً يتخذون قراراتهم حول الاشتراك أو عدم الإشتراك في اعمال سياسية مشتركة حسب درجة استغلال «رأسمالييهم» لهم! بالطبع ان اولئك الذين ينظرون الى سهولة حركة الايدي العاملة داخل الاقتصاد الوطني وجمودها دولياً كأمر مفروغ منه، كما يفعل ايمانويل، يعتبرون حالة وجود معدلات استغلال متفاوتة داخل الاقتصاد الوطني حالة مستحيلة من البداية. ولكن بتلهايم ليس منهم بل حتى يذهب الى

«. . . ان هذا «الجمود» نفسه ما هو في الواقع **إلا أحد الآثار الممكنة** للظروف الملموسة لاعادة الانتاج . . . فان ظروف اعادة الانتاج هذه يمكن ان تفرض «لا حركية» أو «حركية» الشغيلة، كما يتضح من **ظواهر الهجرة الجماعية**»[٢٧].

مثلما ان الجمود على الصعيد الدولي لا يمكن ان يعتبر مطلقاً فمن الواضح ان سهولة الحركة على الصعيد الوطني ليست إلا ظاهرة نسبية. وبالتالي فان تسوية معدلات القيمة الفائضة على الصعيد الوطني ايضاً إنما هي اتجاه لا يفرض نفسه إلا على امتداد فترة طويلة (ناهيكم عن تأثير درجة مؤهلات العمل في تحديد سهولة الحركة). وان وجود فوارق فعلية معطاة عند أي لحظة زمنية في معدلات الاستغلال، يمكن ان يعتبر نموذجياً في اطار الاقتصاد الوطني ايضاً ولكنه لا يحول دون تجلي تضامن العمال. صحيح انه من باب الاعتـراض يمكن القول، من جهة، ان هذه الفوارق داخل البلد قد تساوت على امتداد فترة طويلة، ومن الجهة الثانية ان الفوارق الدولية ليست اكثر ديمومة فحسب بل وذات حجم اكبـر ايضـاً. ولكن فيمـا يتعلق بالاعتـراض الاول، سيكون من السذاجة الافتراض بان الادراك الواعي لاتجاه معدلات القيمة الفائضة نحو التساوي كان دائماً له دوره كلمـا قرر العمـال المستغلين بدرجـات متفاوتة القيام بتحرك منسق. وفيما يتعلق بالصورة الحقيقية للفوارق الدولية بين معدلات القيمة الفائضة فانه لمن غير المبرر بالقدر نفسـه استخـلاص أي استنتـاجات لا تستند إلا الى اعتبار الاساليب «المطلقة» لزيادة معدلات القيمة الفائضة، أو لا تقوم إلا على أساس الفوارق في مستويات الاجور الدولية، لان من الصواب الاستدلال من مستوى الانتاجية الاعلى، من امكانية الحصول على قيمة فائضة «نسبية»، على ان مقدار الاستغلال الفعلي هو في البلدان المتطورة اكبر بالضرورة منه في البلدان المتخلفة.

يضاف الى ذلك ان بتلهايم، للبرهنة على الدرجة الاعلى من استغلال العمال في البلدان المتطورة، دحضاً لرأي ايمانويل، يرتكب خطأً نظرياً وتاريخياً في تفسير «التركيز الشـديد للاستثمـارات الـرأسمـالية الـدولية» بـ «**الاستغـلال الشديد** لبروليتاريا البلدان الصناعية»[٢٨]. فان قرارات الرأسماليين الاستثمارية تتأثر، كقاعدة لا بدرجة الاستغلال، لا بمقدار معدل القيمة الفائضة، وإنما بمعدل الربح. وحتى أقل واقعية من ذلك افتراض وجـود علاقـة خطية بين حجم الاستثمـارات الرأسمالية الاجنبية ومعدل القيمة الفائضة المحلي. ففي النظام المعقد لدوافع ووظائف الاستثمارات الرأسمالية الاجنبية يمكن

لتصدير رؤوس الاموال ان يخدم هدف تحسين تثمير رأس المال الاجمالي، هدف زيادة معدل ربحه الاجمالي حتى وان كان رأس المال المصدر يعمل بمعدل ربح يقل عن معدله في اقتصاديات المتروبول ـ بسبب تأثيراته الاخرى، أي التأثير الذي يمارسه على الصادرات السلعية.

ان اهمال التغيرات التي تحدث في اتجاه تصدير رؤوس الاموال، في مقدار توجهه نحو «المناطق الامبراطورية» أو نحو البلدان المتطورة المنافسة، ليس لا تاريخياً فحسب بل ويخلق صعوبات في فهم التحوير البنيوي لتقسيم العمل الدولي ووظائف اقتصاديات الاطراف.

ولربما بسبب التعميم اللاتاريخي آنف الذكر وكذلك بسبب اهمال تضارب المصالح بين المجموعات الرأسمالية وانعكاسه في انتهاج الدولة لسياسة اقتصادية متناقضة نوعاً ما، يطلق بتلهايم القول التعميمي اللاحق بان «رأسماليي البلدان الصناعية يسعون دائماً الى وضع العراقيل في طريق تطوير الاستيرادات من البلدان المتخلفة صناعياً»[٢٩]. وهو بهذه الحجة (ايضاً) يريد البرهنة على ان المصدر الرئيسي لارباح رأسماليي البلدان الصناعية هو استغلال «بروليتاريتهم» وليس استغلال الشغيلة في البلدان المتخلفة صناعياً وإلا «فان الاتجاه المعاكس هو الذي يسود»[٣٠].

ولكن هذا القول غير وارد وسطحي بسبب تعذر الوصول الى مصادر الارباح ومعرفة اصلها على أساس سياسة التجارة الخارجية من دون تحليل انتاج الدخل الوطني وتوزيعه الأولي. وهو بالاضافة الى ذلك قول اضعف من ان يفند اصحاب الرأي المعاكس. ان ما يتجاهله بتلهايم هو المنافع التي تتحقق من سياسة التجارة الخارجية التمييزية، الحمائية والتي تتبدى في تكوين الاسعار النسبية، الامر الذي يدركه تمام الادراك انصار نظرية الاستغلال عن طريق التجارة بصورة عامة وعلى نحو له مبرراته. (أو. براون مثلاً يشدد بالتحديد على ما ورد ذكره آنفاً)[٣١].

اتفق اتفاقاً تاماً، بالطبع، مع بتلهايم حين يقول «ان الفكرة التي تذهب الى ان البلدان المهيمنة لا بد وان يصيبها «الخراب» لدى انهاء فترة هيمنتها على أساس ان ذلك سيغير شروط تجارتها بصورة مفاجئة»، إنما هي فكرة ساذجة، احادية وتوحي بنوع من «اقتصادوية يوم القيامة». ويقول «ان مثل هذا «الخراب» لا يمكن ان يحل إلا اذا كانت

ثروة البلدان المهيمنة متأتية أساساً لا من التطور المتفاوت للقوى المنتجة وإنما من التبادل غير المتكافيء»[32].

وعلى الغرار نفسه اقبل ايضاً بنقد بتلهايم للاوهام والتوصيات الساذجة التى تنطلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مفهوم ايمانويل للتبادل غير المتكافيء. ومن هذه الاوهام الفكرة التي تقترح بانه «بغية «تصحيح لا مساواة التبادلات»، يكفي تغيير مستويات الاجور»، والوهم القائل بان «تصحيح شروط التجارة يمكن ان ينهي التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي»، أو الافتراض الضمني القائل بانه لزيادة الثروة المتاحة تحت تصرفها زيادة كبيرة «يكفي للشعوب الواقعة اليوم تحت الهيمنة الامبريالية ان تقطع صلاتها بالامبريالية»[33].

٢ ـ صيغة بديلة: نظرية براون في التبادل غير المتكافيء

في كتاب[34] أو. براون (وفي دراسته رداً على التعليقات التي اطلقت في مجرى المناظرة)[35] نجد نوعاً بديلاً لنظرية التبادل غير المتكافيء والامبريالية التجارية، لا يشكل نقداً لمفهوم ايمانويل والاستعاضة عنه بصيغة معارضة فحسب بل وتصوراً يكشف من نواحٍ عديدة عن تماثل مع هذا المفهوم وعلاقة وثيقة به، وخاصة فيما يتعلق بالطريقة العامة للمعالجة والطبيعة الانتقائية[36] نظرياً لطرحه.

ان ما يجده براون مبعث اعتراض في نظرية ايمانويل هو «انها تخفق في تفسير السبب في عدم وجود تدفق ضخم من رؤوس الاموال على البلدان التابعة لصناعة سلع بتكاليف اقتصادية من اجل تصديرها الى الاسواق العالمية»، أي السبب في عدم استفادة رأس المال من مزايا التكاليف الواطئة للاجور. ومن الجهة الثانية ينتقده لعدم الاجابة عن السؤال: «لماذا لا تتعمد الطبقات الحاكمة في البلدان التابعة زيادة الاجور أو اسعار الصادرات»[37] اذا كان تكوين الاسعار خاضعاً لتكوين الاجور كما يفترض ايمانويل.

يرفض براون فكرة تحديد الاسعار بالمداخيل (الاجور) والنظر الى النظام الرأسمالي العالمي والاستغلال الامبريالي نظرة من الواضح انها متناقضة، يكون نضال الطبقة العاملة من اجل الاجور أو مستوى اجور الطبقة العاملة بموجبها هو المحدد النهائي، «المتغير المستقل». وفي الوقت نفسه يقبل بالمسألة المطروحة زيفاً حول السببية

بين الاسعار والاجور وتفسير تحديد الاسعار والمداخيل كعلاقة شبيهة بالدالة. ولكنه يعتبر الاسعار «متغيراً مستقلاً» وبذلك «يقلب ترتيب السببية من الاساس»[٣٨] و«عوضاً عن القول، شأن ايمانويل، ان الاجور تحدد بنية الاسعار الدولية يؤكد ان الاسعار هي التي تشكل «المتغير الاولي»»[٣٩].

لا ريب في ان وراء قلب العلاقة السببية المفترضة هذا يكمن الاعتبار الواقعي بان سياسة الاحتكارات والدول الرأسمالية الاقوى تتلاعب بالاسعار وتؤثر عليها الى حد كبير في سوق اليوم العالمية الرأسمالية. وعلى النقيض من نموذج ايمانويل يحدد براون خصائص نموذجه ليس فقط بالقول ان الاسعار هي المتغير المستقل فيه وليس الاجور بل والاكثر من ذلك «ان السعر الذي تبيع به البلدان التابعة منتجاتها يمكن ان تحدده البلدان الامبريالية من خلال استخدام رسوم الاستيراد وغيرها من القيود التجارية»[٤٠]. وبالتالي فان مسؤولية السياسية التجارية الامبريالية التي تعاني منها البلدان النامية تتقدم الى مركز الصدارة، ويمكن تسليط الضوء على العراقيل المصطنعة التي تعيق مجرى التجارة «الطبيعة» وكذلك على الخسائر التي تتكبدها البلدان المتخلفة من جراء ذلك.

ولكن وضع هذا الجانب الذي هو بلا ريب جانب هام وله مغزاه من الناحية العملية ايضاً، في مركز نظرية حول اسعار السوق العالمية ومفهوم الاستغلال الدولي، لا يفضي الى عالم الافتراضات الكلاسيكية الجديدة واوهام اللبرالية[٤١] فحسب بل ويعني رد الاعتبار لنظرة اجترارية تقول بالاعتماد المتبادل. لان اثارة السؤال عما اذا كانت الاسعار هي التي تحدد المداخيل أو، بالعكس، ان هذه الاخيرة هي التي تحدد الاولى، تستبعد بالضرورة، على وجه التحديد، العلاقة السببية الموضوعية الحقيقية والوحيدة الممكنة بينهما، وهي تحديد القيمة بالعمل ولا شيء سواه. اذ انها تشكل الاساس لتحديد الاسعار - بقدر ما تعبر الاسعار تعبيراً مباشراً عن الكمية التي يمكن تحديدها موضوعياً للعمل الحي والمتبلور، الضروري لاعادة انتاج المنتوج، وذلك من حيث المتوسط وبصرف النظر عن الآثار التي تنال من القيمة وتعوض عن بعضها البعض في المدى البعيد بل وبغض النظر عن التغيرات التي يمكن الاستدلال عليها بطريقة مماثلة في القيمة النقدية - ولتحديد مجموع المداخيل الاولية المساوية للقيمة الجديدة. يضاف الى ذلك انه بما ان كمية العمل اللازمة لاعادة انتاج قوة العمل التي تؤدي العمل الحي، كمياً ونوعياً - وهي كمية خاضعة للتغيرات في مجرى التاريخ والصراع الاجتماعي - هي في التحليل النهائي ايضاً

مقدار يمكن تحديده موضوعياً (أي في الظروف السائدة في الفترة المعطاة لتطور القوى المنتجة وموازين القوى في المجتمع المعني)، فان تحديد توزيع الدخل الاولي وتقسيم حصص الاجور والارباح في القيمة الجديدة، يرتبطان ايضاً بالسببية التي تجد تعبيرها في نظرية القيمة. بعبارة اخرى وادق: فيما يتعلق بالتوزيع **الحالي** للقيمة الجديدة المنتجة، الذي يتحدد بالوضع **الحالي** للصراع الطبقي فان تحديد القيمة تحديداً موضوعياً بالعمل لا يشير فقط الى المقدار «المطلق» للقيمة الجديدة (الذي هو في الوقت نفسه مقدار «نسبي» أيضاً بمعنى ان كمية العمل المبذول والمعترف به كعمل اجتماعي، تتوقف على علاقات التوزيع والانتفاع في العملية السابقة) باعتبار هذه القيمة الجديدة هي المجموع الاجمالي الذي يشكل موضوع التوزيع، بل ويشير ايضاً الى مقدار القيمة المشيَّئة objectivized لقوة العمل محددة بالعلاقات الطبقية **في الماضي**، في السابق، قبل (الانتاج) التوزيع الحالي الذي يهدف الصراع الطبقي الحالي الى تغييره.

وبراون باحلاله السببية المفترضة بين الاسعار والمداخيل محل هذه السببية يضطر في النهاية ـ شأن ايمانويل ـ الى التخلي عن السببية نفسها وحلها في علاقة اعتماد متبادل غير محددة. فضلاً عن ذلك: اذا كان ايمانويل قد اسبغ على المقولات الماركسية معنى محوراً بفصله علاقة اسعار الانتاج عن القيمة «فحسب» فان براون يعبر عن نموذجه بمقولات سرافا (لا مقولات ماركس) منذ البداية. وسرافا ـ كما يشير امين عن صواب ـ يبني نظريته «على مستوى نظام ظواهر الاعتماد المتبادل بين الاطراف»، الامر الذي يتسم بطابع اجتراري (توتولوجي)[٤٢] انسجاماً مع «المتطلبات» العلمية للمدرسة الحدية.

يرى براون ان «تطبيق نموذج سرافا لتكوين الاسعار» وتقديم علاقة الاجور والارباح والاسعار بمقولات نظام سرافا وليس بمقولات ماركس في القيمة، يشكل حلاً شافياً مناسباً لاستجلاء المسائل وايضاحها، ويجعل من الممكن تفادي «مسألة التحويل».

مع ذلك لا يريد براون التخلي تماماً عن نظرية ماركس في قيمة العمل التي يعتبرها اداة تحليلية مفيدة على الاقل فيما يتصل بنظام الانتاج الرأسمالي مجرداً من التوزيع والتداول والتبادل[٤٣].

وفي حين انه يرى «ان القيمة والقيمة الفائضة تنتميان الى تحليل الانتاج فان الاسعار والارباح تشكلان جزءً من تحليل النظام بصفة عامة». وبالتالي فان أي محاولة للتوصل الى «علاقة تجريبية» و«لحساب القيمة الفائضة» هي محاولة لا معنى لها. «ومن

العبث بالقدر نفسه محاولة حساب اسعار الانتاج باستخدام القيمة وكأنها شيء يحدد الاسعار»[44]. فهو يرى ان بالامكان حساب اسعار الانتاج من معدلات سرافا.

وبفصل الانتاج، بمعناه الاضيق، عن نظام اعادة الانتاج عموماً يصبح لزاماً على براون ان يختزل الانتاج الى نظام العمليات المادية والتقنية وينزل بمقولة الانتاج (القيمة بوصفها كمية العمل الداخل في المنتوج) الى مفهوم يعبر عن «الامكانية المادية لتحويل منتوج الى آخر»، الامر الذي لا يمت بصلة الى السعر بوصفه «مفهوماً نظرياً» مستقلاً»[45].

ولكن بهذه الطريقة لا يمكن للقيمة بوصفها مقولة ان تمت بصلة الى التبادل نفسه ايضاً، الى الفعل الذي وان كان يقع خارج دائرة الانتاج بمعناه الضيق، فانه يعترف، أو لا يعترف، بالعمل الفردي كعمل اجتماعي، بالعمل الملموس كعمل بشري مجرد. وبالتالي فانها لا يمكن ان تمت بصلة الى نفسها ذاتها كقيمة تبادلية ايضاً! وهكذا تكون القيمة بوصفها تعبيراً عن الامكانية المادية لتحويل المنتجات مجردة تماماً من مضمونها الاقتصادي السياسي، وتستبعد نظرية القيمة الماركسية من التحليل استبعاداً تاماً وان كانت «مقبولة» (لهدف معين)[46].

يؤكد براون ان السعر بوصفه مقولة من مقولات نمط الانتاج الرأسمالي عموماً لا يمكن ان يفهم، على النقيض من القيمة، بدون مراعاة توزيع الدخل، و«نحن لا نستطيع تحديد» مقداره «ما لم نعرف معدل الربح الذي يتغير السعر معه»[47]. وهكذا يتبدى بكل وضوح الاجترار الفكري (التوتولوجيا) الذي من الطبيعي ان يقترن بكل المحاولات التي ترمي الى تفسير تكوين الاسعار بعيداً عن نظرية القيمة أو على الضد منها. ولكن الواضح بالقدر نفسه هو التناقض الداخلي المتأصل في نظام براون: بين اشتقاق المداخيل من الاسعار، بين تفسير الاسعار بوصفها «متغيراً مستقلاً أولياً» من جهة والموضوعة المتعلقة بتغير الاسعار مع معدل الربح، بتحديدها بافتراض معرفة المداخيل المعطاة آفتراضاً مسبقاً من الجهة الثانية[48].

بعبارة اخرى ان ما يجري هنا هو في الواقع ليس قلب ترتيب السببية (المتعذر في كل الاحوال بسبب عدم وجود سببية مباشرة وذات اتجاه واحد بين الاسعار والمداخيل) وإنما الغاء السببية نفسها. وهذا ما تتسم به المعالجة التى لا تدرس إلا العلاقات الدالية بين «متغيرات» منفردة في نظام المعادلات المعبرة عن التوازن. ولكن هذه المعالجة سمة

مميزة للاقتصـاد البرجوازي الذي، عوضاً عن تحليل الـسببية التاريخية، يكتفي ببحث التفاعلات والتغيرات في ظواهر تجريبية[49].

يرى براون انـه بعد استبعاد القيمة وبالتالي أي علاقة بين الاسعار وكمية العمل اللازمة لاعادة الانتاج «كظاهرة مادية، تقنية»[50] من تحليل نمط الانتاج الرأسمالي «عموماً» وتحليل التجارة الدولية، يصبح بالامكان «العودة من الاسعار الى القيمة»، وتعريف التبادل الدولي غير المتكافيء ـ بمقولات الاقتصاد السياسي الماركسي ـ بانه «تبادل قيمة أكبر مقابل قيمة أصغر، تبادل عمل أكثر مقابل عمل أقل»[51].

وبـراون أيضـاً، شأن ايمـانـويل، يستبعد من ابحاثه ذلك النوع من التبادل غير المتكافيء الذي يعود الى الفوراق في التركيب العضوي لرأس المال وتكوين متوسط معدل الربح وابتعاد الاسعار عن القيمة، وذلك باشارته الى أوجه الشبه بين هذا النوع من التبادل غير المتكافيء والحالة الموجودة داخل الاقتصاد الوطني. ولتجنب أي أوضاع وتعقيدات مكدِّرة ناجمة عن هذا النوع يفترض ان المنتجات المنخرطة في التبادل قد انتجتها فروع ذات درجـة واحـدة من كثافة رأس المال عند معدل الربح المعطى (المتساوي بالنسبة لجميع الفروع أو البلدان).

وعلى أسـاس مثـل هذا الافتراض (الذي يمكن وضع صحته موضع تساؤل من نـواحٍ عديدة، سواء فيمـا يتعلق بكثافة رأس المال أو معدلات الربح)، يمكن بالطبع التوصل الى الاستنتاج القائل بانه عند تساوي الاجور تكون الاسعار مساوية للقيم، أو بتعبير أدق ان تطابق الاسعار مع القيم سيتحقق عند مستوى الاجور الواحد. والاكثر من ذلـك فانه اذا كانت الاجور مع ذلك غير متساوية، مفترضين الشروط (المتساوية) آنفة الذكر، فان الاسعار النسبية تعبر عن «تبادل غير متكافيء بالمعنى الحقيقي للكلمة»[52] بحيث ان النسبة التي تشير الى عدد المرات التي تزيد بها «الاسعار النسبية للسلع التي يصدرها البلد الامبريالي على ما ستكون عليه لو كانت الاجور متساوية»، تعبر بدقة عن درجة الاستغلال بالتبادل غير المتكافيء[53].

وعلى الـرغم من ان آلية التبادل غير المتكافيء وجزئياً أصله أيضاً، يختلفان في نموذج براون عنهما في نموذج ايمانويل وان الاستنتاجات النهائية أيضاً تختلف من نـواحٍ عديدة في النموذجين فان منطق العلاقات قد يؤدي الى نتائج متشابهة نوعاً ما.

ينطلق براون من حقيقة ان البلدان التابعة تضطر الى استيراد منتجات محددة، هي

بالدرجة الرئيسية وسائل انتاج، من البلدان المركزية للامبريالية وذلك لأنها «ليست في وضـع يمكنها من انتاجها محلياً». لذا فان «منحنى صادراتها ينحدر هبوطاً حين تكون عائداتها من العملات الاجنبية مساوية للحد الادنى أو تقل عن الحد الادنى اللازم لابقاء نظامها المنتج دائراً (ومتوسعاً)». وبالتالي فانها تكون ملزمة بانتاج وتصدير المزيد حين تنخفض اسعـار التصـدير. وتعني زيادة الصـادرات باسعار منخفضة تناقص المداخيل (الاجور و / أو الارباح وغيرها من المداخيل الاخرى) في حين «ان تعذر الوصول الى الاسواق العالمية ـ جزئياً بسبب القيود التمييزية ـ يُبقي البلدان التابعة في وضع يكون معه منحنى صادراتها منحدراً نحو الاسفل»(*).

وعليه فان ميزان مدفـوعاتها يصاب بـ «عجز بنيوي» يبدو وكأنه «الحاجز الرئيسي الذي يعترض تطورها» و «نتيجة لقيود تجارية [. . .] وبقدر ما يكون العجز البنيوي في ميزان المدفوعات ناجماً عن قيود تجارية تفرضها البلدان الامبريالية أو متفاقماً بسبب هذه القيود [. . .] فان هذا العجز هو بكل بساطة تعبير آخر عن ظاهرة عامة، أي ظاهرة التبعية».

إن العنصر المركزي لنموذج براون هو الموضوعة القائلة بان «فرض قيود تجارية قد يتسبب في تناقص دخل طبقة أو أكثر في البلد التابع». ولكن هذا الهبوط، أو كما يقول براون «هـذا التعـديل نحو الاسفل يتطلب بالضرورة فترة انتقالية تتبدى القيود التجارية خلالهـا كأزمة في ميزان المدفوعات فتقوم بدور الكابح على النمو». «ان ظاهرة التبعية يمكن في التحليل النهائي أن تنطوي على ضغط لتخفيض اسعار الانتاج في البلد التابع خلال فترة انتقالية تولّد القيود التجارية أبانها أزمة في ميزان المدفوعات». وبما ان «هذا الضغط لتخفيض أسعار الانتاج يمكن تكراره وتشديده فلا شيء يمنع الفترة الانتقالية من الاستمرار أجلاً غير مسمى»(**).

وهكذا فان أساس النموذج هو افتراض نوع من «التبعية». وهذا هو بلا ريب تناول حقيقي لعلاقات التبادل الدولي وتوزيع الدخل. ولكن براون يخفق في تقديم تفسير لا لبس فيه لما تعنيه هذه «التبعية» وما تعنيه جذورها التاريخية والاقتصادية ـ السياسية.

فالقـول بان بلدان الاطراف بلدان تابعة قول شائع بين الجميع ـ باستثناء انصار نظريات النمو والتخلف البرجوازية التقليدية ـ وبالتالي قد لا يبدو من الضروري سوق أي محـاجـات بشـأن هذه الحقيقة المعروفة والكشف عن أسبابها. ومن الجهة الثانية فان

الصيغة المبسطة للسببية الخطية هي في كل الاحوال صيغة غير مقبولة، على الاقل عند الماركسيين، في ضوء العلاقة الديالكتيكية بين السبب والنتيجة. فانها تؤدي الى سوء فهم خطير اذا ما قبلنا بظاهرة معقدة كحالة معطاة ثم نعزف عن دراسة عناصرها المكونة ومحدداتها المختلفة «الثقل» والاصل، واذا ما تجاهلنا، بعد رفضنا المبرر للسببية الخطية، أيضاً حقيقة السببية الديالكتيكية وضرورة الكشف عنها، أي اذا تخلينا عن تحليل العلاقة المعقدة بين السبب ونتائجه التي يمكن تحديدها موضوعياً في مكان وزمان معلومين وكذلك استجابة النتائج وامكانية تحولها الى سبب حين يتغير المكان و/ أو الزمان.

ان نموذج براون وآلية التبادل غير المتكافيء التي يحدد معالمها ـ لربما لمجرد ان فرضياته الاساسية تجعل نموذجه أقرب الى الواقع من نموذج ايمانويل الذي يهمل فيه الى حد كبير دور أهم القوى المؤثرة في علاقات التبادل، وهي الاحتكارات والسياسة التجارية للدول الامبريالية[٥٦] ـ يثير بحد ذاته المسائل المتعلقة بجذور الاستغلال الدولي ونشوء علاقات انتاج «دولية» لا متناظرة ولا متساوية.

وفي حين يعجز ايمانويل عن تفسير الطابع «المحدد» للتبادل بين المركز والاطراف، وفي النهاية يفترض بكل بساطة ـ كما رأينا ـ ان البلدان المتطورة، اذا ما توجهت، أو عادت الى انتاج أي منتوج (وبأي تكنولوجيا) تستطيع على الدوام تفادي منافسة البلدان المتخلفة، وفي حين أن أمين يستبعد من ابحاثه كل الاشكالية المتعلقة بخصوصية القيم الاستعمالية، الامر الذي يجعل تحليله ـ كما سنرى ـ ناقصاً من نواحٍ عديدة ومتناقضاً بعض الشيء، فان براون يفسر المعضلة المتعلقة بخصوصية السلع التي يجري تبادلها بعجز البلدان المتخلفة عن انتاج منتجات معينة، هي «وسائل اعادة انتاج رأس المال». وهذه اشارة ضمنية وأحياناً صريحة[٥٧] أيضاً الى الموقع الاحتكاري للبلدان الرأسمالية المتطورة في استئثارها بفروع انتاجية معينة (ليس بالضرورة الفروع نفسها دائماً)، والى البنية غير المتكافئة لتقسيم العمل الدولي والى التوزيع الدولي غير المتساوي للحلقات البنيوية في سلسلة عملية اعادة الانتاج.

من الواضح والمنطقي ان هذه التبعية التي تشتمل على الموقع الاحتكاري (المتجدد) للبلدان المهيمنة وتفترض مسبقاً «الطابع المنفتح» لاقتصاديات الاطراف وغياب الحلقات الحاسمة في سلسلة عملية اعادة الانتاج فيها، بحاجة الى مزيد من

التوضيح (ولو لمجرد استجلاء شروط التغييرات اللازمة لاغراض عملية). وهذا كله ينبغي ان يتم بشكل يجري معه ايلاء الاهتمام اللازم بدراسة نشوء (وتحوير) هذه البنى والقوى والعوامل المحددة لها. وفي هذه الحالة سيؤدي التحليل الى الكشف عن السبب والشكل الاكثر اساسية للتبعية الاقتصادية، وللبنى اللامتناظرة، التي تعمل باتجاه اللامساواة والاستغلال الدولي الذي يتسم به الاقتصاد الرأسمالي العالمي: يؤدي الى اماطة اللثام عن سياسة تصدير رؤوس الاموال و (اعادة) الاستثمار التي يتبعها رأس المال الاحتكاري الدولي مؤمناً له مواقع مُلكية وسَيطرة داخلية في البلدان التابعة ونتائج **علاقة رأسمالية «دولية»** تقام بهذه الطريقة.

وسيتضح في هذه الحالة أيضاً انه لا يكفي (بل وحتى من غير المنطقي) تسجيل تدفق رأس المال الدولي من زاوية واحدة هي «التسوية» الدولية لمعدلات الربح وتكوين «أسعار الانتاج الدولية»، وفي هذه الاثناء تجاهل آثار تدفق رأس المال هذا على علاقات الانتاج الاجتماعية وتشوهات البنية القطاعية. يضاف الى ذلك انه سيكون من الواضح أيضاً ان التسوية الدولية لمعدلات الربح أيضاً يمكن ان تكون ظاهرة نسبية بسبب اللاتناظر في «تدويل» العلاقات الرأسمالية وتدفقات رأس المال بين المركز والاطراف واختلاف طابع رؤوس الاموال المصدرة وقوة مواقعها. وهذه التسوية النسبية لا تستبعد بالمرة ان تحقق الشركات التي تتمتع بموقع احتكاري في تصدير رؤوس الاموال (أيضاً) معدل ربح من استثماراتها في اقتصاديات الاطراف يزيد في الواقع على معدل ربحها (أو معدل ربح اقرانها من الرأسماليين) في وطنها وذلك بسبب الآثار غير المباشرة لهذه الاستثمارات (كتأمين الاسواق)، كما ان هذه التسوية لا تمنع - وبالتحديد - ان يحقق رأس المال الاحتكاري لاقتصاديات المركز في كل الاحوال ربحاً أعلى بكثير من ربح رأسماليي بلدان الاطراف (سواء قام هؤلاء باستثمار رؤوس اموالهم محلياً أو بتصديرها الى البلدان المتطورة).

ولكن براون - بدلاً من اتباع هذا المنطق في التحليل الذي من شأنه ان يوفر كذلك مفتاحاً الى فهم التطور التاريخي للامبريالية - لا يقف عند الاشارة الى «احتكار وسائل اعادة انتاج رأس المال» وحقيقة وجود «تبعية عامة» فحسب بل ويتخذ خطوة الى الوراء فيما يتعلق باتجاه المنطق الطبيعي وذلك حين يفصل احتكار البلدان المتطورة موضع البحث عن وجود الشركات الاحتكارية الرأسمالية ويجعل الاستغلال عن طريق التجارة مستقلاً

عن «الاستثمارات الامبريالية». وهو يُعرِّف التبعية بانها «تعذر قيام البلد بتحقيق اعادة انتاج رأس المال بصورة مستقلة» لان «انتاج على الاقل بعض الآلات وما يتطلبه انتاجها من مواد شبه مصنعة تدخل في بنائها، يخضع لاحتكار بلد آخر». ثم يضيف «اننا اذ نقول ان انتاجها يخضع لاحتكار بلد آخر» لا نعني ان الاحتكارات هي التي تنتجها بل ان البلد التابع يُمنع من انتاج وسائل الانتاج هذه محلياً ـ لاسباب تتعلق بنوع البنية الانتاجية الموروثة من تاريخ محدد [. . .] ونوع التكنولوجيا التي يستطيع البلد التابع تطويرها وهامش المناورة المتاح لطبقاته الحاكمة ازاء الطبقات الخاضعة»[58]. وهكذا يبدو استغلال البلد التابع «ممكناً» «من دون ان نأخذ في الاعتبار وجود احتكارات تفرض اسعاراً مجحفة على البلدان التابعة بل وحتى من دون ان نأخذ في الحساب وجود استثمارات امبريالية تمتص الارباح والمنافع، الخ من البلدان التابعة»[59].

ولكن المسألة لا تتعلق بما اذا كان الاستغلال «ممكناً» أو غير ممكن من دون الوجود المباشر لرأس المال الاجنبي ومن دون نشاط الاحتكارات الذي يضبط الاسعار، على أساس بنى معطاة، بل كيف نشأت هذه البنى وأصبحت محورة، وكيف يعاد انتاج لا مساواتها وأي دور لعبه في ذلك ويلعبه اليوم رأس المال الاحتكاري (وليس فقط في امتصاص الربح وضبط الاسعار!). ان براون ـ وان كان لا يريد نفي وجود واهمية هذه الاشكال من الاستغلال ـ ليس فقط يقلل من اهمية النشاط الاستغلالي المباشر لرأس المال الاحتكاري بالمقارنة مع الاستغلال (غير المباشر) عن طريق التجارة (الذي قد يكون حتى مبرراً في بعض الحالات) بل ويستبعد من الخلفية البنيوية لهذا الاخير دور رأس المال الاحتكاري الذي يختزله الى دور «خارجي» ناسياً مواقعه الداخلية!

في الواقع ان التبعية، كما يعرفها براون، لا تعني بالضرورة تبعية احادية، لامتناظرة لان «احتكار» البلد «ب» لانتاج جزء من البضائع الرأسمالية (الانتاجية) الضرورية للبلد «آ» يمكن ان يقابله ويبطل مفعوله انتاج البلد «آ» لجزء من البضائع الرأسمالية (الانتاجية) التي يحتاجها البلد «ب»، الامر الذي يجعل التبعية علاقة متبادلة. وبالتالي سيعني ذلك ان جميع الاقتصادات غير المكتفية ذاتياً ـ دون تعريف ودون تحديد اللاتناظر ـ يمكن اعتبارها بلداناً تابعة بقدر واحد.

ولكن اذا كانت الفروع الاساسية والحلقات العمودية ذات الاهمية الحاسمة لتنمية الاقتصاد الوطني، لرفع انتاجية العمل الاجتماعية، أي لتطوير قوى الانتاج الوطنية، هي

الغائية، كقاعدة، في اقتصاد الاطراف، في بنية انتاجها بصفة عامة، كما هي الحال في الواقع في حين ان مثل هذه الحلقات ليست غائبة، أو غائبة جزئياً فحسب في هذا الفرع الانتاجي أو ذاك من فروع البلد المتطور، فان هذه الحقيقة يجب ألا تقال فحسب بل ويجب تحديد معالم اقتصادها السياسي أيضاً.

ان الاشارة الى الموروث من «تاريخ محدد» تبقي المسألة مفتوحة ولا تستطيع الكشف عما حدث من ذلك التاريخ! وان التلميح الى «نوع التكنولوجيا» هو، من جهة، مجرد اشارة مكرورة الى بنية الانتاج بقدر ما تكون القدرة على تطوير التكنولوجيا أيضاً دالة لظروف الانتاج المادية وبالتالي لشروطه البنيوية، وهو من الجهة الثانية، اشارة الى القدرات البشرية، الى تطور التعليم وتأهيل القوى البشرية، الامر الذي يتطلب بدوره تحليلاً معقداً للعلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية. وينبغي ان يلقي هذا التحليل ضوءاً على طبيعة الاستثمارات الرأسمالية الاجنبية وتأثيراتها في تقييد وتشويه تطور التكنولوجيا والتعليم والتأهيل المهني.

واذا كانت «البلدان التابعة غير قادرة على تقليل استيراداتها من البلدان الرأسمالية»، بسبب التبعية كما يعرفها براون، في حين ان البلدان الرأسمالية قادرة على القيام بذلك، يثار عندئذ السؤال لماذا تنتج البلدان التابعة منتجات عليها ان تعتمد في انتاجها على الاستيراد، أو لماذا لا تتحول الى انتاج بضائع رأسمالية (انتاجية) محلياً. على الرغم من ان براون يذكر ان الموضوعة مارة الذكر تفترض سلفاً «بقاء علاقات الانتاج الرأسمالية بلا تغيير»[٦٠] فانه بدلاً من استقصاء هذه العلاقات (ودور رأس المال الدولي فيها) ينسب في النهاية الاضطرار الى الاستيراد في جزء منه الى ظروف يمكن ان نجدها أيضاً في بلدان اخرى، متطورة (مثل الافتقار الى بعض المواد الاولية ومستوى كلفة يجعل الانتاج غير اقتصادي) وفي جزئه الآخر ينسبه الى ظواهر يعتبرها مسلمات مفروغاً منها بينما في الواقع هي نفسها نتائج[٦١] (مثل الافتقار الى ذوي الكفاءات المتخصصة وتوفر معرفة عمليات تكنولوجية معينة في متناول البلدان المتطورة وحدها والاكثر من ذلك بنية الاستهلاك وميل النخبة الى الاستهلاك الذي يتسم بكثافة الاستيراد، الخ).

إن تخلف التأهيل المحلي للاخصائيين وغياب القاعدة المحلية للبحث والتطور التكنولوجيين ونمط توزيع الدخل ونمط الطلب والاستهلاك، كلها ظواهر تقترن بوجود بنية اجتماعية واقتصادية مشوهة[٦٢] قام ومازال يقوم بدور حاسم في تطورها واعادة انتاجها نشاط

رأس المال الاحتكاري الدولي و / أو رأس المال المحلي الذي يكيف نفسه ويتعاون معه. فان رأس المال الاحتكاري الدولي بدلاً من تشجيع تكامل الاقتصاد الوطني قام بتطوير القطاعات الجيبية الملحقة باقتصادات المركز وبناء المخلفات الاقتصادية ـ الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في اطار نظامه نفسه.

وبما ان براون لا يعتبر التغلغل المباشر لرأس المال الامبريالي ونشاطه أو تأثيره غير المباشر في الاطراف، حاسماً في تطور العلاقة بين المركز والاطراف وفي تقسيم العمل غير المتكافيء وفي الآلية المعقدة للاستغلال الدولي أو في تكوين واعادة انتاج نمط انتاج وبنية اقتصادية ـ اجتماعية طرفيين ـ رأسماليين محددين، فان علاقات السبب والنتيجة في نظامه للتبادل غير المتكافيء تصبح مشوشة ومتناقضة نوعاً ما، ويعطى تفسير احادي للسمات المحددة وكذلك الظواهر المنفردة للنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الداخلي لبلدان الاطراف.

فيما يتعلق بترتيب الاسباب والنتائج فانه ـ كما رأينا ـ يحدد، من جهة ولربما بالدرجة الاساسية، سلسلة من العلاقات يجعل فيها عجز بلدان الاطراف (الموروث من الماضي) عن انتاج بضائع رأسمالية (انتاجية) معينة، لزاماً عليها أن تعتمد على الاستيراد ويؤدي بذلك ـ في ظروف السياسة التجارية التمييزية للبلدان المتطورة، التي تعكس أيضاً التبعية العامة لبلدان الاطراف ـ الى عجز بنيوي في ميزان مدفوعاتها. ونتيجة لذلك فانه إلى جانب ما يقترن به من انخفاض في العوائد المحلية، يحتجز التطور في الاطراف، أي ان التطور المتفاوت للمركز والاطراف هو نتيجة وليس سببا. ويحدد[٦٣]، من الجهة الثانية، سلسلة اخرى من العلاقات السببية يقوم فيها التطور المتفاوت للمركز والاطراف مع كون مستوى تطور القوى المنتجة ادنى دائماً في الاطراف «بوضعها في موقع التبعية فيما يتعلق بالمعدات والعناصر اللازم دخولها في الانتاج والتكنولوجيا». وفي هذه الحالة يكون التطور المتفاوت هو السبب والتفسير الكامن وراء حقيقة ان «السياسة التجارية التمييزية» للبلدان الامبريالية «يمكن ان تنجح» فتجبر بلدان الاطراف على تخفيض اسعارها وزيادة حجم صادراتها.

يقول براون، من جهة، «ان التبادل غير المتكافيء يحول دون تطور القوى المنتجة في هذه البلدان [التابعة ـ ت. س] ويكرس، أو يعيد انتاج علاقة التبعية» ويضيف، من الجهة الثانية، ـ في نفس المكان ـ «ان. . . امبريالية اليوم تتجلى في مضمار التجارة»

[أي في التبادل غير المتكافيء] وانها «تتحدد مباشرة بالسياسات الاقتصادية للبلدان الامبريالية، وتتحدد في التحليل الاخير بالتطور المتفاوت للقوى المنتجة»[٦٤].

وفي مكان آخر يجد براون «الحاجز الرئيسي» الذي يعترض تطور البلدان التابعة (أي السبب النهائي لتخلفها) في العجز البنيوي في ميزان المدفوعات (الناجم في رأيه عن فرض قيود تجارية)، فهذا العجز هو الذي «يمنعها من قطع علاقات التبعية التي تربطها بالمراكز الرأسمالية»، في حين يشير، من الجهة الثانية، الى «ان القيود التي تفرض على التجارة وكذلك المعضلات العامة التي يجب ان تواجهها البلدان التابعة لزيادة صادراتها، يمكن ان تفسر بالتطور غير المتكافيء لقواها المنتجة وبعلاقات الانتاج الاجتماعية التي اسفر عنها التطور غير المتكافيء»[٦٥].

لو كان المطروح هنا مجرد اظهار العلاقة الديالكتيكية بين السبب والنتيجة واستجابة النتائج، لما كان بوسعي الاعتراض على هذه الآراء. ولكن المطلوب في هذه الحالة هو، أولاً، توضيح علاقة السببية التاريخية (مع تحديد الزمان والمكان التاريخيين)[٦٦] والمضمون الاقتصادي ـ السياسي للحلقة الحاسمة وموقعها في الاطار الحالي المعقد للعلاقات بين السبب والنتيجة، وإلا فاننا سنقع لا محالة في الحلقة المفرغة للاعتماد المتبادل التوتولوجي، التي لا يمكن للسياسة الاقتصادية العملية ان تجد مخرجاً منها بالمرة، اللهم إلا من خلال الحوادث التاريخية الطارئة، أو انها لا يمكن أن تجد مخرجاً منها إلا باللجوء عموماً الى المعونة الخارجية.

ان براون لا يذهب الى الحد الذي يذهب اليه ايمانويل في نفي «الامبريالية الاستثمارية» بل انه احياناً يصف الاستثمارات الرأسمالية الامبريالية[٦٧] بكونها «عاملاً حاسماً» مجازفاً حتى بالوقوع في تناقضات مفهومية (وليس فقط بفتح ثغرات في الصياغة). ومع ذلك فان نظريته أيضاً تستند الى التجاهل العام للملكية الرأسمالية الاحتكارية الاجنبية بوصفها شكل التبعية الاساسي، والى تجاهل دور الاحتكارات الدولية في تحديد الظروف المعاصرة للتطور المتفاوت، والى نفي اهمية التداخل أو التشابك الدولي لرأس المال من زاوية علاقات التبادل. وهو يوجه تهمة الابتذال والتمسك بالظواهر السطحية الى جميع الماركسيين «الذين يعطون الاولوية الى المتغيرات الظاهرة بوضوح اكبر في العلاقات بين البلدان الامبريالية والبلدان التابعة، مثل الاستثمارات الامبريالية المباشرة»[٦٨]. وبدون أي محاجة يطلق صفة «التبعية» الاقتصادية على جميع البلدان التي

تطبق تكنولوجيا مستوردة بسبب ظروفها المحددة وتمشياً مع توصيفه يمنح صفة الاستغلال الاقتصادي للبلد «الذي تنتج فيه العناصر التي تدخل في تطوير التكنولوجيا، وصناعة الآلات، أو يمكن انتاجها محلياً بكلفة معقولة» حتى وان كانت «الملكية القانونية لغالبية صناعاته بأيدٍ أجنبية»(٦٩).

ونتيجة للتذبذب في معالجته فانه غالباً ما يقدم تفسيراً احادياً أو سطحياً كذلك للعلاقات الداخلية للبلدان المنتجة التابعة. هكذا هي الحال، على سبيل المثال، حين يعالج مسألة مستوى الاجور وتكوين الايدي العاملة الفائضة. ففي حين ان سمير أمين - وان كان هو أيضاً يرفض مصطلح «الازدواجية» - يوضح ببراعة دور القطاع «ما قبل الرأسمالي» في عرض العمل وفي اعادة انتاج الايدي العاملة الفائضة وكذلك في خصوصية تحديد قيمة قوة العمل، فان براون، وان كان يؤيد معالجة أمين، يذهب الى «ان اعادة انتاج الجيش الاحتياطي باستمرار» تعود بكل بساطة الى تدني مستوى تطور القوى المنتجة والى «النمو البطيء لصادرات» البلدان التابعة(٧٠). ويربط ذلك بنقص العملات الاجنبية والعجز في ميزان المدفوعات. وهكذا يبدو وكأنه يفسر البطالة بظواهر قد تنسجم مع منطق الاقتصاد الغربي التقليدي عوضاً عن تفسيرها بعلاقات الانتاج الاجتماعية والتشويهات البنيوية: «ان التشغيل الكامل للايدي العاملة يتطلب حداً ادنى من توفر العملات الاجنبية... واذا كان اجمالي العملات الاجنبية المتاحة دون هذا الكم الادنى، فلا بد من تخفيض مستوى الدخل وبالتالي مستوى العمالة [...]. وبالمؤشرات الدينامية، اذا كان المتاح من العملات الاجنبية ينمو نمواً ابطأ مما سيكون لازماً للحد الادنى من الكم الذي يتطلبه مستوى مداخيل آخذ في الارتفاع، فانه سيقلل المعدل الذي يمكن معه مراكمة عوامل الانتاج. وبصفة خاصة، اذا كان اقصى معدل للنمو يجعله توفر العملات الاجنبية ممكناً، أقل من المطلوب لتوفير العمل للايدي العاملة التي تدخل السوق باعداد متزايدة، ستحدث بطالة متزايدة. ان معدل نمو السكان يحدَّد بصورة مستقلة، والى حد كبير، معدل النمو الطبيعي في عرض قوة العمل»(٧١).

وهكذا يتجاهل الوظيفة الخاصة للقطاع «ما قبل رأسمالي» (تزويد القطاع الرأسمالي بالايدي العاملة) وكل ظروفه المحددة شأن تأثير الجيوب الرأسمالية التي تعمل على تفكيك البنية الاقتصادية وتقليل قدرة الاقتصادات التقليدية على استيعاب الايدي العاملة وكذلك جذور الوضع الديموغرافي (السكاني) في البنية المفككة(٧٢).

ان المعضلة الخطيرة المتمثلة في نقص العملات الاجنبية وتأثير القدرة الاستيرادية المحدودة في اعاقة النمو (على افتراض بقاء جميع العوامل الاخرى بلا تغيير)، لا يمكن، بالطبع، ان يكونا موضع تساؤل. ولكن وضع العجز في ميزان المدفوعات وما يكمن في أساسه من عجز في الميزان التجاري، الذي يحدد العجز الاول بطريقة خطية، حسبما يذهب اليه براون، وعدم كفاية عوائد التصدير بسبب القيود التجارية، في مركز الآلية ذاتها التي تفسر كامل نظام التخلف وبطء التطور والبطالة المزمنة والاستغلال الدولي لبلدان الاطراف، انما هو تبسيط مرفوض ومضلل حقاً يتعارض مع منطق التحليل الاقتصادي السياسي والواقع التجريبي على حد سواء. فان عدداً من الامثلة الملموسة في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان الاشتراكية على السواء، يثبت ان البطالة يمكن ان توجد حتى في حالة وجود فائض دائم في ميزان المدفوعات ويمكن وضع حد لها حتى في اقتصاد يعاني نقصاً مزمناً في العملات الاجنبية. وفي العلاقات المتبادلة لنظام التوازن الدينامي الذي يحدد براون معالمه فان المفقود على وجه التحديد هو العناصر التي تحدد طابع نمط الانتاج. وهكذا فانه يمكن ان يوحي بالوهم القائل ان زيادة الايرادات من العملات الاجنبية وحدها تمارس تأثيرها في تعجيل التنمية والقضاء على البطالة أو «أن ازالة التبادل غير المتكافيء ستؤدي الى تطور القوى المنتجة في البلدان التابعة تطوراً جذرياً». فان هذا هو بمثابة القول بان تحويل العلاقات الاجتماعية وبنى الانتاج من الاساس ليس شرطاً لازماً لتحقيق تنمية أسرع وأسلم وحتى لتصفية التبادل غير المتكافيء[٧٣]!

حين كان نظام تقسيم العمل الدولي من الطراز الاستعماري يعمل الى هذه الدرجة أو تلك بلا مكدرات، كان تراكم احتياطيات كبيرة من العملات الاجنبية ووجود ميزان مدفوعات ايجابي بصورة مستمرة، في أحيان كثيرة، سمة يتميز بها العديد من البلدان المتخلفة التابعة التي كان النمو فيها يقتصر على توسع الجيب القائم. وفيما بعد أصبح عدد كبير من هذه البلدان (مثل غانا وغيرها) يواجه صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات نتيجة مساعيها لتنفيذ برنامج للتنمية الوطنية وتنويع اقتصاداتها الاحادية وكذلك بسبب اضطرابات وتحوير تقسيم العمل الدولي.

وحتى اذا كان الميزان التجاري ايجابياً وازداد فائضه وارتفعت احتياطات العملات الاجنبية فان الاستغلال الدولي للبلد يمكن ان يستمر كما في وضع يتسم بوجود «عجز بنيوي». يضاف الى ذلك ان تفسير ايمانويل للاستغلال، الذي يعني - كما رأينا - نقل

كمية كبيرة من السلع القابلة للاستهلاك من البلد المستغل - بالفتح - الى البلد المستغل - بالكسر- يترتب عليه، كحالة نموذجية نوعاً ما، تحقيق فائض في ميزان تجارة البلد المستغل - بالفتح - حتى لو كان فائضه لا يعبر، بسبب الاسعار المشوهة، عن الدرجة الفعلية للاستغلال من خلال التبادل.

لا ريب في ان الاشارة الى عامل القيود التجارية قد تقدم اجابة عن السؤال الذي تركه ايمانويل بلا اجابة، وهو: لماذا لا تستخدم البلدان المتخلفة (أو رأس المال الاجنبي المتدفق عليها) مزايا تكاليف الاجور المتدنية، برفع القدرة التنافسية، لزيادة حجم صادراتها وحصة هذه الصادرات من السوق العالمية. ولكن هذه الاشارة لا تجيب عن السؤال المتعلق بأسباب الاستغلال من خلال التبادل (ناهيكم عن الاستغلال بطرق اخرى غير التبادل).

«المفارقة» لدى براون انه اذ يريد تفسير نظام الاستغلال الامبريالي ككل، يفسر حتى شكلاً واحداً من اشكال هذا الاستغلال تفسيراً ضيقاً (يربط به ظروف القيود التجارية والعجز في ميزان المدفوعات ويفترض خصوصية المنتجات المستوردة)[٧٤] بحيث يخفق في ادراج حتى الاشكال النموذجية الاخرى من التبادل غير المتكافيء.

ان استبعاد نظرية القيمة واهمال الزيادة في انتاجية العمل كأسلوب لانتاج القيمة الفائضة النسبية وكذلك التركيز على ظواهر التداول والتجارة الدولية بدلاً من تحليل علاقات الانتاج الاجتماعية بصفة عامة والعلاقات الرأسمالية الدولية الاحتكارية بصفة خاصة، تقيم وشيجة طبيعية بين نظرية براون ونظرية ايمانويل رغم انتقاد الاول للثاني.

وعلى الرغم من ان براون «يقلب ترتيب السببية» ويرفض النظرة التي تحمِّل الطبقة العاملة التي تحصل على زيادات في الاجور في البلدان المتطورة، مسؤولية الامبريالية والاستغلال فان منطق فرضياته وطروحاته حول العلاقات بين «المتغيرات» قد يؤدي في التحليل الاخير الى النتيجة نفسها.

كما ان عصر الامبريالية، ان بداية وآلية الاستغلال الامبريالي بمعناه الحديث، ترتبط في نموذج براون بعملية الزيادات في الاجور، التي بدأت وتحولت الى عملية منتظمة في البلدان المتطورة. وعلى الرغم من ان مرحلة «النهب الاستعماري» التي دامت حتى بداية القرن التاسع عشر، تليها في الفترات التاريخية التي يحددها لتطور العلاقة بين المركز والاطراف، أولاً مرحلة «التوسع التجاري» (التي تغطي الشطر الاعظم من القرن

التاسع عشر) ثم مرحلة «تصدير رؤوس الاموال» (ابتداء من العقود الاخيرة للقرن التاسع عشر حتى الازمة العالمية في ثلاثينات القرن العشرين) وأخيراً مرحلة «التبادل غير المتكافيء»[٧٥] الراهنة، فانه لا يضفي أي معنى على الطابع الاستغلالي والمضمون الامبريالي لمرحلة «التوسع التجاري» أو حقبة «تصدير رؤوس الاموال». يضاف الى ذلك ان المرحلة الاخيرة لا تنسجم حتى مع ترتيب المقارنة بين المراحل[٧٦]، بل ان براون اذ يتبع منطق فرضيته هو ويقبل بنقد سمير أمين يعمد فيما بعد الى تحوير وتصحيح هذا التقسيم التاريخي مفسراً مرحلة «التبادل غير المتكافيء» بأنها تغطي كامل حقبة الامبريالية بمعناها اللينيني[٧٧]. وهكذا فان السمة المحددة «لحقبة الامبريالية اليوم» (التي أصبحت بعد التصحيح فترة تمتد من العقود الاخيرة للقرن التاسع عشر فلاحقاً)، تتميز أيضاً، حسبما يذهب اليه براون، «بفوارق كبيرة في الاجور الحقيقية»، الامر الذي يجعل التبادل غير المتكافيء الشكل الرئيسي للاستغلال.

كما يرى براون ان زيادة الاجور الحقيقية في بلدان المركز تشكل العامل الذي «يمكّن الرأسمالية من تفادي المصير الذي تنبأت به روزا لكسمبورغ» (وهو ان حل مشكلة التثمير يتطلب دمج «أراضي بكر» أجدد فأجدد وانتشار الطابع البروليتاري الذي بدونه سينهار النظام، انتشاراً واسع النطاق)، و«الذي يفسر الانتقال الى المرحلة الجديدة من الامبريالية، وهي مرحلة التبادل غير المتكافيء»[٧٨].

ان نموذج براون ـ وان كان يريد اشتقاق الاجور وغيرها من المداخيل الاخرى، من الاسعار بوصفها «متغيرات مستقلة» وعلى هذا الاساس يضع ايضاً الرسم البياني لتوضيح نموذجه[٧٩] ـ يستند الى الافتراض نفسه الذي يستند اليه ايمانويل، وهو «ان معدل الربح واحد في العالم أجمع» وانه حتى اذا وجدت فوارق بهذه الدرجة أو تلك (أحياناً تصل الى بين ٥٠ و ١٠٠ في المئة) في المعدلات الفعلية فانها مهملة بالمقارنة مع الفارق الاكبر بكثير في الاجور (نسبة ١ الى ٢٠ أو ١ الى ٣٠)، الامر الذي «يفسر الاختلاف في اسعار الانتاج»[٨٠].

كما يسقط براون من الحساب الفارق الذي يكمن وراء الاختلافات التي يجري التقليل من أهميتها في معدل الربح أي في موقع رأس المال في المركز والاطراف والنمط شديد اللاتناظر لتوزع هذه الاختلافات في الاقتصادات المعنية الى جانب حالات اخرى من انعدام التناظر. وفي حالة تسوية معدلات الربح (مهما كانت هذه التسوية محدودة)

يتجاهل أيضاً التأثير الذي يمارسه التوزيع الدولي اللامتناظر لرؤوس اموال ذات تركيبات عضوية متباينة، على بنية أسعار الانتاج (منحرفة عن بنية القيم)، أي الحالة «الاولى» من التبادل غير المتكافيء التي يسميها ايمانويل «غير حقيقية». وبراون يفعل ذلك رغم حقيقة ان التغيرات في الاجور ـ في حالة تسوية معدلات الربح ـ تمارس تأثيرها تحديداً من خلال تباين التركيب العضوي (ومباشرة من خلاله فقط) على التغيرات في أسعار الانتاج النسبية.

وبقدر ما يتعلق الامر بالزيادة في الاجور أو معدل زيادتها الاعلى نسبياً في بلدان المركز وما ينجم عن ذلك من فوارق دولية في الاجور ـ مسلمين بتساوي معدلات الربح والتركيبات العضوية ـ فان براون يعتبرها أيضاً انحرافات متناسبة في معدلات الاستغلال ليس للفوارق في الانتاجية دور فيها. بعبارة أخرى اذا كانت الفوارق في أسعار الانتاج متناسبة مع الفوارق في الاجور الحقيقية (ومتوافقة مع الفوارق في معدلات الاستغلال المتناسبة معها تناسباً عكسياً) فان براون ايضاً ـ شأن ايمانويل ـ يعتقد (مع انه في الاصل نسب هذه الفوارق الى السياسات التجارية الامبريالية) بان درجة الاستغلال في اقتصادات الاطراف يمكن ان تقاس بالفارق الفعلي في الاجور الحقيقية.

ان براون أيضاً يعتبر «أسعار الانتاج الطبيعية» أسعاراً تكون عندها «معدلات الاجور ومستويات الربح واحدة في العالم أجمع»[٨١] (بصرف النظر عن نوعية العمل وانتاجيته وشدته وتنظيمه وكذلك بصرف النظر عن التركيب العضوي لرأس المال ومعدل دورته). واذا كانت معدلات الاجور متفارقة دولياً فان ذلك يشير الى عدم تكافؤ التبادل، الى وجود استغلال دولي[٨٢].

وحين يرد براون على الحجة القائلة بان حجم التجارة الفعلي بين المركز والاطراف يتناقض مع تفسير تطور المركز تطوراً أسرع بالتبادل غير المتكافيء بوصفه الشكل الاساسي للاستغلال، فانه، شأن ايمانويل، يشير أيضاً الى التأثير التشويهي لنسب الاسعار، الذي يقلل من حجم التجارة المقاس والتبادل غير المتكافيء. كما يسقط من الحساب الابعاد المادية للتجارة أو لا يتناولها إلا في حالة بعض المنتجات (مثل الحالة الهامة بلا ريب لتزويد بلدان المركز بموارد معدنية معينة»[٨٣].

يعرف براون، بالطبع، ان للاستغلال اشكالاً اخرى ايضاً غير التبادل غير المتكافيء بل انه يقدم قائمة بها (مثل استخلاص قيمة فائضة بصورة مباشرة ونقل الارباح

وأسعـار الفائدة، الخ واستغلال غير مباشر من خلال الاسعار الاحتكارية)[٨٤] ولكنه في التحليل النهائي ينسب كامل نظام الاستغلال الدولي وقانون التطور المتفاوت ـ كما جرى تبيانه ـ الى آلية التبادل غير المتكافيء حسب تفسيره هو. ومهما يكن من أمر فانه يقلل من أهمية اشكال الاستغلال «الاخرى» ودرجته التي تتأثر بهذه الاشكال، ويقيمها تقييماً زائفاً.

يذهب براون، على سبيل المثـال، الى ان درجـة واهمية استخـلاص اربـاح الاحتكارات يمكن ان تتحددًا بالنسبة الكبيرة لاستيرادات البلدان الامبريالية من البلدان التابعة الى اجمالي الناتج الوطني لهذه الاولى[٨٥]. وهذه النسبة هي في الواقع ـ حتى مع اخذ التشويهات في الاسعار بعين الاعتبار ـ مؤشر على الدور الذي يلعبه الاستغلال عن طريق التجارة فقط في الاقتصادات الامبريالية.

ان طرح المسألة على هذا النحو هو بحد ذاته خطأ، ويبدو انه يعكس معالجة غائية نجدها أيضاً في نظرية ايمانويل، وهي محاولة نسب كامل تطور بلدان المركز الرأسمالية والفجوة الدولية عموماً الى استغلال عمال الاطراف وبذلك اهمال الدور الذي يلعبه في ذلك تطور القوى العاملة في بلدان المركز والاستيلاء على نتاج عملها المتزايد من حيث الكم والقيمة على السواء.

ولكن ديالكتيك التخلف والتـطور الذي يتسم به الاقتصاد الرأسمالي العالمي لا يجيز هذا التبسيط لا تاريخياً ولا منطقياً. فمن الناحية التاريخية لا يعتبر هذا التبسيط نشوء الرأسمالية في البداية ثم تفتحها مجرد حادث فحسب بل وينفـي عملية خلق بروليتاريا التي جرت بلا رحمة في بلدان المركز، وانسحاق هذه البروليتاريا وتلظيها في جحيم الثورة الصنـاعية واستغـلالها استغلالاً اكثر تفنناً في ظروف الانتاج الممكنن الحديث والعمل المعملي المنظم. وبسبب هذا التبسيط فان مضمون العلاقة الرأسمالية والعلاقات الطبقية التي تتبدى في عملية تراكم رأس المال، تصبح بلا معنى من الناحية الطبقية شأنها شأن تطور وعمل نمط الانتاج الرأسمالي ذاته الذي يتحمل تفتحه على الصعيد العالمي مسؤولية تطور «الازدواجية» الديالكتيكية المترابطة بين التخلف والتطور، شأن تحول العلاقة بين المركز والاطراف الى نظام. فمن دون وجود الملكية الرأسمالية داخل بلدان المركز كعلاقة استيلاء طبقية لا يمكن ان توجد العلاقة بين المركز والأطراف ولا يمكن ان يوجد النظام الرأسمالي للاستغلال الدولي. يضاف الى ذلك ان تجاهل هذا الترابط المتبادل يترك بلا

تفسير الحالات التاريخية لبلدان فقدت دورها المركزي متراجعة من المركز الى الاطراف أو بعكس ذلك الحالات التاريخية لبلدان تقدمت من الاطراف الى المركز، وكلها تشير الى اهمية التطور الداخلي للقوى المنتجة والعلاقات الطبقية. فمثل هذه الحالات تشير، من جهة، الى العوامل الداخلية في تحديد الانتفاع الفعلي بالفوائد المتحققة من استغلال الاطراف كإمكانات للتطور بوتيرة أسرع، وتشير، من الجهة الثانية، الى انجاز عملية التراكم الاولى التي خلقت اقتصاداً ومجتمعاً رأسمالياً وطنياً كشرط مسبق للخروج من الموقع الطرفي (عن طريق رأسمالي).

ان اهمية هذا الشكل أو ذاك من اشكال الاستغلال ينبغي ألا تقيَّم على أساس نسبته العددية الى اجمالي الناتج الوطني أو الى الحجم التجاري، ولا حتى الى الثروة الوطنية لبلدان المركز المتطورة! فان مثل هذه النسب هي نسب تشويهية من البداية ـ وهذا لا يعود فقط الى تشويهات الاسعار التي تجعل عملية الجمع ممكنة! ولا يمكن ان تعبر بأي حال عن العلاقة المعقدة، القائمة بين اشكال الاستغلال المختلفة نتيجة الآثار الواقعة على تطور القوى المنتجة وبنية الانتاج بالدرجة الاساسية. كما انها لا يمكن ان تعبر عن التأثير التراكمي الذي يؤدي، من خلال نتائج مباشرة وغير مباشرة وسلسلة تفاعلات مختلفة، الى تعجيل نسبي أو تعطيل نسبي لتطور القوى المنتجة فيزيد بذلك الفارق في المستويات النسبية للتطور الجاري على الجانبين.

ان تعقد العلاقات المتبادلة وخاصة التأثير التراكمي آنف الذكر، يشيران، من جهة، الى ان أهمية جميع اشكال الاستغلال اكبر بكثير من الشكل المعبر عنه بالنسب العددية، وأيضاً يبينان، من الجهة الثانية، في ضوء التأثير المعقد والتراكمي على التطور النسبي للقوى المنتجة، حدود الدور الذي تلعبه مصادر الاستغلال الخارجية في التطور. فمن دون استخدام المصادر الداخلية لتطور القوى المنتجة استخداماً متزايداً لا يمكن استغلال المصادر والمنافع الخارجية (مثلما لا يمكن ادامة النظام الدولي للاستغلال الرأسمالي من دون النظام الوطني الداخلي للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية والاستغلال).

وبالتالي فان الافتراض القائل بان ثروة بلدان المركز وتطورها عموماً يعودان الى الاستغلال الدولي انما هو افتراض ينطوي على تناقض لا يمكن حله حتى منطقياً. ورفض هذا الافتراض لا يقلل من أهمية الاستغلال الدولي بل يجعله حقيقياً بقدر اكبر. وأياً كانت النسبة التي يفترض وجودها بين مقدار الاستغلال الدولي والموارد الداخلية لتطور بلدان

المركز، فان هذا الاستغلال، بوصفه آلية معقدة، يكتسب اهمية واضحة من زاوية التخلف النسبي للبلدان التابعة واتساع الفجوة الدولية.

ويرتكب براون الخطأ نفسه الذي يرتكبه ايمانويل فيما يتعلق بدور الاحتكارات وأرباحها: فهو لا يأخذها في الاعتبار إلا كعوامل سوق وينسب أرباحها الى انحرافات احتكارية في أسعار السوق العالمية وبالتالي فهو لا ينسبها إلا الى حجم صادرات البلدان التابعة. بعبارة اخرى، الى نمو الملكية الرأسمالية الاجنبية ونشاط الاحتكارات في استغلال الايدي العاملة المحلية استغلالاً مباشراً والتأثير البنيوي للاستثمارات الرأسمالية الاجنبية ومختلف الممارسات المستترة لجني الارباح ونزحها، الخ، لا وجود لها في نموذج براون أو في قائمة اشكال الاستغلال الاخرى التي يعتبرها ثانوية. ومع ان تعريف براون للتبادل غير المتكافيء يوحي أيضاً بتحديد درجة الاستغلال حسب هذا التعريف فانه «يردم» الثغرة الناجمة عن هذا التناقض، «المفارقة»، ـ كما رأينا ـ بافتراض امكانية تقييم الاستغلال بقياس الفوارق بين الاجور في الواقع.

باختصار، انه يعود مجدداً الى طريقة ايمانويل ـ حتى وان كان ثمن ذلك تناقضات تاريخية ومنطقية.

وأخيراً، يحاول براون اثبات الدور الاساسي للاستغلال عن طريق التبادل غير المتكافيء، في بقاء الامبريالية وتطور بلدان المركز، بتعليل توتولوجي (اجتراري) نوعاً ما. فهو بعد ان نسب الفوارق القائمة في الاجور والمداخيل بأكملها الى التبادل غير المتكافيء، يتوقع حدوث هبوط حاد في مستوى دخل بلدان المركز وانهيار النظام في حالة انهاء التبادل غير المتكافيء. ويتمثل استنتاجه النهائي في «ان النظام الامبريالي لا يستطيع الابقاء على بناة الرأسمالية الحالية من دون تجارة بسبب الصعوبات الكامنة في الاستعاضة عن استيراد المنتجات من البلدان التابعة، بدون تبادل غير متكافيء ـ أي بدون تأبيد الفوارق الحالية في الاجور وتكريس فقر البلدان التابعة»[٨٦].

ولكن من زعم أصلاً ان النظام الامبريالي يستطيع البقاء من دون تجارة؟! ان ضرورة التجارة الدولية شيء ومسألة الاستعاضة عن الاستيراد من البلدان التابعة شيء آخر. ان براون يرتكب الخطأ المنطقي المتمثل في انه بعد ان نسب لا مساواة التبادل الى الطابع المحدد للمنتجات التي تستوردها البلدان التابعة، يفسر ضرورة التبادل غير المتكافيء بالطابع المحدد للمنتجات التي تصدرها هذه البلدان.

وفيما يتعلق بانهيار النظام بالضرورة في حالة توقف التبادل غير المتكافيء، فانه يفسره بالاعلان بان «تسوية الاجور ستخلق عمليات ضخمة لنقل الدخل باتجاه البلدان التابعة نتيجة الزيادة النسبية في أسعار صادراتها، الامر الذي من المؤكد ان يخل بالبنية الداخلية لهيمنة البلدان الامبريالية»[٨٧].

هل هذا هو الطريق الى اسقاط الامبريالية؟! أليس من الضروري ـ على هذا الاساس ـ النضال ضد الاحتكارات الرأسمالية وضرب المواقع الداخلية والدولية لرأس المال والحد من ارباحه وتعزيز تضامن الطبقات العاملة التي يستغلها رأس المال الدولي (في بلدان المركز وبلدان الاطراف على السواء)، امر يكفي مجرد تسوية مستويات الاجور (لان الارباح متساوية دولياً على أية حال)؟! ثم هل ينبغي خوض النضال أولاً ضد من يعارضون انخفاض مستوى الاجور في البلدان المتطورة؟!

مهما اختلفت الاستنتاجات التي يريد براون التوصل اليها فيما يتعلق بالخطوط الامامية لجبهات الصراع الطبقي الدولي، عن استنتاجات ايمانويل، ومهما بلغت شدة تأكيده على انه «لا يمكن ان يستنتج من نظرية التبادل غير المتكافيء ان التناقض بين البلدان الامبريالية والبلدان التابعة[٨٨] يعلو اليوم على التناقض بين الطبقات الاجتماعية»، ومهما بلغت قوة «رفضه» للموضوعة القائلة بان الطبقات العاملة للبلدان الامبريالية تستغل الطبقات العاملة للبلدان التابعة[٨٩]، فان منطق تحليله أيضاً يقود، لا ارادياً، الى الاستنتاج نفسه.

ولا ريب في انه لدى تحليله التبادل غير المتكافيء يكشف عن العديد من العوامل وعلاقات التبعية وحالات من اللامساواة البنيوية، ذات الاهمية البالغة وتستحق اهتماماً خاصاً من زاوية الآفاق الواقعية للسياسة الاقتصادية. كما يشير، فيما يتعلق بشروط الغاء الاستغلال الدولي، الى ضرورة تحويل بنية الانتاج والبنية الاجتماعية في البلدان التابعة بل وحتى يجادل لصالح تحول اشتراكي[٩٠]. ولكن بسبب بعض الافتراضات الخاطئة والتناقضات المنطقية لا يستطيع تقديم اجابة واقعية ومقبولة عن السؤال المتعلق بكيف يمكن حل جميع هذه المهمات.

انه لا يلقي ضوء على العلاقة بين شروط التحويل الاجتماعي والتغييرات البنيوية وضرب رأس المال الاحتكاري الدولي (وحلفائه المحليين)، وان الحل الذي يقترحه لا يبقى بعيداً عن الافتراض الذي يرفضه، بانه يكفي تسوية مستويات الاجور الدولية وان

تصفية التبادل غير المتكافيء نتيجة ذلك «ستضمن التطور المتسارع للقوى المنتجة في البلدان التابعة»[٩١].

وهكذا فان اوسكار براون اذ ينتقد نظرية ايمانويل ويصوبها ويستعيض عنها بنوع بديل آخر، يبدو، للاسف، قد اخفق في التخلص من بعض الاخطاء التحليلية في تلك النظرية.

٣ ـ آراء سمير أمين حول علاقات التبادل والامبريالية

في السجال الدولي حول نظرية التبادل الدولي تقوم مساهمة[٩٢] سمير أمين ومفهومه[٩٣] بدور بارز. فهو لا ينتقد فقط عناصر معينة من نظرية ايمانويل و «ترتيب السببية» فيها وبعض استنتاجاتها النهائية، كما يفعل أو. براون، بل وينتقد أيضاً معالجتها وجذورها النظرية، النواقص المفهومية في عدم فهم أو اساءة فهم جوهر نمط الانتاج وقانون القيمة. والى جانب نقد ايمانويل (ونقد براون جزئياً) فان أمين، من الجهة الثانية، لا يحافظ على مفهوم التبادل غير المتكافيء بمعاملته كصيغة لانواع متعددة من الاستغلال فحسب، كما يفعل بتلهايم في نقده لايمانويل، بل وينيط بهذا المفهوم، في تفسير مغاير وفي سياق مختلف بمضمون مختلف، دوراً مركزياً في نظريته هو حول الامبريالية.

يهدف أمين الى بناء نظام نظري شامل لفهم قوانين الامبريالية المعاصرة والصراع الطبقي والمسار التاريخي واللامساواة والمجرى اللاحق للتطور، وجعلها مفهومة على نحو أفضل بتطبيق المبادىء الاساسية للنظرية الماركسية ومنهجها الديالكتيكي ومعالجتها التاريخية على الضد، في الآن نفسه، من التفسيرات الدوغمائية والتبسيطية الاحادية.

لا استطيع هنا اعطاء مسح نقدي لنظامه النظري الشامل والذي مازال آخذاً في التطور. ولن اناقش إلا تلك الجوانب من النظرية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بقضية التبادل غير المتكافيء وآلية الاستغلال الرأسمالي الدولي وأساسه وآثاره. ولكن حتى هذه المناقشة الوجيزة للمسائل المطروحة على بساط البحث ستجعل من الممكن الغور في عالم أمين النظري الغني والاشارة في الوقت نفسه الى بعض مواطن الخلل أو التناقضات بل وحتى الاخطاء في نظريته، أرى انها ناجمة عن محاكمة بعض الظواهر أو العمليات محاكمة ذاتية لا تاريخية ولها أحياناً تأثير سلبي سياسياً.

يعـارض أمين كل تفسيرات التبـادل غير المتكـافيء والامبريالية عموماً، التي لا تتناولهما في اطار نمط الانتاج ككل والعلاقة الديالكتيكية بين القاعدة الاقتصادية والصراع الـطبقي والقـوانين الاقتصـادية المـوضوعية والمادية التاريخية، أو التي لا تعتبر النظام العالمي والساحة الدولية للصراع الطبقي هما الوحدة الاولية للتحليل والعمل. وهكذا فهو لا يرفض فقط الآراء التي تفصل ظواهر التبادل السطحية، أي علاقات التبادل والتوزيع، عن عملية وعلاقات الانتاج، أو تحديداً الدراسة الاقتصادوية لعلاقات التوازن بين بعض مقـولات التبـادل والتوزيع، بل ويرفض أيضاً «السياسويه»، نظير الاقتصادوية في علم السياسة، أي تفسير العـلاقـات الاقتصادية ـ الاجتماعية على انها علاقات سياسية أو مؤسسية بحث دونما أي أساس موضوعي، على انها تعبير عن توزع القوة التساومية.

ينتقـد أمين ايمـانويل لان هذا الاخير «يبقى على سطح الظواهر» حيث «يفصل التبادل فصلاً تاماً عن عملية الانتاج»، واذ ينسى العلاقة الموضوعية، يفصل الاجور عن مستوى تطور القوى المنتجة بمعاملتها كـ«متغير مستقل»[٩٤]. ويعارض على الغرار نفسه معالجة براون الذي يضع ظواهر سطحية، مهما كانت هامة وحقيقية، مثل الممارسات التمييزية وسياسـات الـدولـة الاقتصادية، في مركز تحليله ولا يذهب ابعد من «القضية الظاهراتية» للبحث عن «المتغير المستقل»[٩٥]. كما انه يبتعد عن بتلهايم الذي وان كان يشير عن صواب، كما يعترف أمين نفسه، الى العلاقة بين الاجور ومستوى تطور القوى المنتجة ويرفض، مثله، الفكرة القائلة بان الاجور «متغير مستقل» ولكنه اذ يفترض «تحديد الاجور تحديداً مستقلاً في جميع التشكيلات الاجتماعية»، يفسر في التحليل النهائي «النظام العالمي كتراصف انظمة وطنية»، الامر الذي لا يقبله أمين[٩٦]. كما يرفض قول بتلهايم بان معدل الاستغلال أعلى في المركز[٩٧].

يعـارض أمين المعـالجـة التي تعتمـد افتراض نظام توازن سكوني يعتبر ـ عملاً بالتقاليد الريكاردية ـ أن علاقات التوزيع هي تقاسم مجموع معطى مفترضاً تناسب معدل الاجور تناسباً عكسياً مع معدل الربح، كما هي الحال أيضاً في نموذج سرافا، ويختزل الصـراع الـطبقي بوصفه ظاهرة مفروضة على الاقتصاد من الخارج الى مثل هذا التقاسم فحسب[٩٨]. وعلى الرغم من ان امين ـ كما رأينا ـ يقبل آراء براون ونابوليوني القائلة بان «قيمة الانتاج وسعره يقابلان موقعي التوزيع، نظامي التبادل المختلفين اللذين لا يمكن اعتبارهما تحويل احدهما للآخر»[٩٩] فانه يرفض تفسير القيمة تفسيراً مختزلاً بوصفها مجرد مقولة

من مقولات عملية الانتاج ويؤكد، علي النقيض من ايمانويل وبراون وسرافا وآخرين، على أهمية مقولة القيمة بمعناها الماركسي وأهمية قانون القيمة في تحليل الرأسمالية وفهمها[100].

مقولة القيمة و «مسألة التحويل» وقيمة قوة العمل

لا يشير امين الى الاختلاف بين القيمة وسعر الانتاج فحسب بل والى العلاقة المتبادلة بينهما. وبما ان الذين يعاملون القيمة وسعر الانتاج كمقولتين منفصلتين عن أحداهما الاخرى ويبعدون القيمة من تحليلهم، يشيرون، عادة، من باب التبرير، الى «مسألة التحويل» فانه يعالج هذه المعضلة أيضاً ويتناولها من الجانب الصحيح. ويلفت الانتباه ليس فقط الى ان تفسير مسألة «تحويل» القيمة بلغة «النظرية الاقتصادية»، (أي في نظام معاملات العلاقة الدالية بين الاسعار والمداخيل) لا بد وان يؤدي الى طرح السمألة بصورة زائفة[101]، بل ويشير أيضاً الى امكانية حل «المسألة» وطرق ووسائل حلها. ويحدد معالم المعايير التي تشكل، كما يفترض، نوعاً من الحل لعمل نظام التوازن الدينامي ويخضع نموذج سرافا أيضاً الى نقد له مبرراته.

يقول أمين تمشياً مع منطق التحليل الماركسي، ان القيمة ليست «مقولة سديمية، ميتافيزيقية لا يمكن حسابها» بل مقولة حقيقية ويمكن حسابها وان لم تكن «تظهر بصورة مباشرة». والقيمة - بخلاف الاسعار - «مستقلة عن توزيع الدخل بين الأجور والارباح»، ولكن الاسعار يمكن ان تختزل الى قيم بقدر ما يمكن تحديد قيمة قوة العمل. وبالتالي يمكن «تحويل» نظام القيم، ولهذا التحويل «حل رياضي». «وان الشرط الوحيد الذي يستلزمه ذلك هو اختزال الاعمال الملموسة الى عمل مجرد». وهذا ما يؤديه في الواقع التبادل نفسه. فان كمية العمل الاجتماعي المجرد معبرا عنها بالقيمة هي «القاسم المشترك» الوحيد الذي «يجعل من الممكن» «الربط بين جميع الكميات الاقتصادية (الاسعار والمداخيل)» وبالقدر نفسه «يحدد سمات طور معطى» و «التحول من طور الى آخر في تقدم القوى المنتجة»، أو بتعبير آخر انها «المعيار الحقيقي» الذي «يجعل من الممكن تحديد» تطور القوى المنتجة «تحديداً دقيقاً وموضوعياً» و «قياسه من طور الى آخر»[102]

وأي «معيار» آخر يكون بالضرورة «توتولوجياً» و «مطاطاً» يتغير مع ما يقيسه»، ولا يعني سوى اختيار نوع من «العملة» (وحدة نقد)، «عامل تناسب»، ولكن ليس معياراً حقيقياً. وان «الاسعار المطلقة وحدها التي تعتمد» على مثل هذه «العملة المختارة اعتباطاً»، على «عامل تناسب» وليس الاسعار النسبية. «وليس لاختيار العملة صلة نظرية فيما يتعلق بمسألة التحويل»[١٠٣].

وبما «ان القيم يمكن ان تُحدَّد من الاسعار فان وجود نظام تجريبي معطى يتسم بأسعاره المطلقة وبالتالي أسعاره النسبية، بأجوره الاسمية وبالتالي اجوره الحقيقية، بمعدل ربحه وعملته، يجعل من الممكن بالمقابل العودة الى نظام القيم الذي ينشأ منه هذا النظام»[١٠٤].

ولكن التوافق بين القيم والاسعار يعني حقاً ان القيم التي تخلق في عملية الانتاج يمكن ان يعاد توزيعها على نحو مغاير. «ان اعادة التوزيع الفعالة هذه (الاسعار) هي تركيب لمحددات متعددة» المحدد الاساسي فيها هو «بنية النظام الانتاجي (بما في ذلك معدل استغلال العمل)». ومن المحددات الاخرى «تنافس رأس المال» الذي يؤدي الى تساوي معدلات الربح، والمحدد الثالث هو الظروف التاريخية التي «لا تحدد إلا عامل التناسب» مؤثرة في اختيار العملة الفعلية.

وبناء على ذلك تنشأ أسعار الانتاج من تركيب Synthesis قانون القيمة أولاً ومن تركيب قانون تنافس رأس المال ثانياً[١٠٥].

ان أمين في معارضته آراء براون ونابوليوني آنفة الذكر ومناقضاً اتفاقه (السابق) معهما، كما هو واضح، يستخلص من العلاقة بين الاسعار والقيم الاستنتاج الصحيح بان «قبول نظرية القيمة هو، اذن، القبول بان الاسعار والارباح يمكن ان تحتسب بوصفها اشكالاً محولة من القيمة». كما يضيف انه «بالنسبة لعدد كبير من المنتجات وفي ظروف الانتاج الحقيقية التي تتسم بفوارق في التركيب العضوي... ستختلف بنية الاسعار اختلافاً طفيفاً عن بنية القيم محوَّلة، كما حولها ماركس، في تقريب اولي»[١٠٦].

يرفض أمين نموذج سرافا الذي «يحدد بصورة مباشرة سعر انتاج كل سلعة بوصفه مجموع قيمة ما استهلك من عناصر دخلت فيها، مجموع الاجور الموزعة ومجموع ربح يتناسب مع رأس المال المقدم، والذي يعبر عن الاعتماد المتبادل بين جميع الاسعار النسبية»[١٠٧]، وكذلك التناسب العكسي بين الاجور الحقيقية ومعدل الربح. ويشير أمين

الى ان «المعيار» الذي يطبقه سرافا ليس مستقلاً عن التوزيع (بخلاف القيمة)، ونتيجة لتحوير التوزيع وما يترتب عليه من تغير في الاسعار سيتحور أيضاً حجم «الناتج الصافي» الذي يراد قياسه[١٠٨]. ولا ينفع نموذج سرافا لتحديد الاسعار النسبية ومعدل الربح إلا في نظام توازن سكوني يكون «نظام الانتاج (كميات كل سلعة. . .، التقنيات المستخدمة لانتاجها، بما في ذلك ما يدخل فيها عمل مباشر) وكذلك الاجر الحقيقي. . . معطيين» فيه، أو انه في احسن الاحوال ينفع لوصف وضع ملموس لتوازنات سكونية مختلفة وسلسلة غير متواصلة من هذه الاوضاع الملموسة. ولكن هذا النموذج غير صالح «لتحليل شروط التوازن الدينامي». فهو يسعى الى الاجابة عن مسألة تحديد التوزيع بصورة مستقلة عن الاسعار في نظام معطى، ولكنه «لا يعود يجيب عنها حين يتطور النظام من فترة الى اخرى» ويخفق حتى على هذا المستوى لانه غير قادر على تحديد المجموع الذي يراد تقسيمه مسبقاً[١٠٩].

ان سرافا أيضاً يعتبر الاجر ـ كما يشير أمين ـ مجرد «مقولة من مقولات التوزيع» وليس «قيمة قوة العمل» «المندمجة في العملية الانتاجية كرأس مال متغير»[١١٠].

وإذا ما استعضنا عن الاجور، متبعين منطق سرافا، «بمكافئها (البضائع التي يستهلكها العاملون بأجر) فان العمل سيختفي من معادلات نظام الانتاج: اذ لا تُنتج السلع الآن إلا بواسطة سلع دون ان يدخل العمل في انتاجها» و«يمكن نسب الفائض بأكمله الى رأس المال الذي أصبح عامل الانتاج الوحيد». من الواضح ان اختزال العاملين الى عامل واحد وبهذه الطريقة حل «مسألة التعويض» عملية خاطئة تاريخياً ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي على السواء. ولكن ثمة نوعاً ممكناً آخر من هذا المنطق لا يقبل خطأً عنها، هو نوع المنطق الذي يُتبع حين «تُستبعد العناصر المادية الداخلة material inputs ويستعاض عنها بمكافئها من العمل الماضي» الذي وان كان يجعل العمل عامل الانتاج الوحيد فانه يبقى عملاً متبلوراً، ماضياً[١١١].

على النقيض من سرافا وانسجاماً مع طريقة ماركس في التفكير يؤكد أمين أهمية العمل الحي ويعامل قوة العمل بوصفها الطرف المنخرط بنشاط في عملية الانتاج، والذي تشكل انتاجيته مقياساً لتطور القوى المنتجة. ولا يمكن التعبير عن هذا المقياس إلا بمقولة القيمة مستقلة عن نسب التوزيع. ويقول أمين انه «بسبب ذلك فان مفهوم تحسين انتاجية العمل (بوصفها مقياساً لتطور القوى المنتجة)، الموضوعي تماماً لدى ماركس (كونه لا

يعتمد على معدل القيمة الفائضة) لا يعود موضوعياً عند سرافا أو في أي نموذج يقام في الاسعار»[112].

وهكذا فان تحليل شروط التوازن الديناميكي (الحركي) لا يكون صحيحاً، في رأي أمين، إلا اذا استند الى نموذج معبر عنه بالقيمة. ويرى شرط نظام التوازن الديناميكي لاعادة الانتاج الموسعة وفي الوقت نفسه المفتاح لحل «مسألة التحويل» في حقيقة انه في حين «ان البضائع الاستهلاكية المنتجة خلال طورٍ ما تُشترى في الطور نفسه (بالاسعار بقيم أو أسعار الانتاج ـ التي تنتج بها خلال الطور المعنى)، [. . .]، فان البضائع ـرأسمالية (الانتاجية) التي تنتج خلال طور ما تشترى في بداية الفترة التالية وتحتسب بأسعار انتاج الطور الثاني (تخفيض قيمة رأس المال)»، أو، في معالجة اخرى، : «ان القيمة الفائضة التي يجري توليدها خلال طور ما ينبغي ان تجعل من الممكن شراء كل انتاج الفئة «آ» [القطاعات التي تنتج وسائل انتاج ـ ت. س] خلال ذلك الطور «بالسعر التوازني للطور التالي»». لان «المهم هو ليس القيمة التي تنتج بها البضائع الرأسمالية في الماضي بل قيمتها الاجتماعية، أي قيمتها الاحلالية». وبما ان «القيمة الفائضة التي يجري توليدها خلال طور ما لا يمكن تحقيقها إلا خلال الفترة التالية فان التوازن الديناميكي يتطلب ادارة الائتمان والاعتماد ادارة مركزية وسليمة»[113].

وهكذا فان نظام الائتمان المركزي الفعال هو الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لسير عملية اعادة الانتاج الموسعة بلا مكدرات. ومن دون تسهيلات ائتمانية كافية فان جزءاً من القيمة الفائضة لا يمكن تحقيقه وتثميره وما يعقب ذلك هو هبوط ملحوظ في الانتاج خلال الطور التالي.

يمكن الاعتراض على الحل الذي يقترحه أمين للمسألة من ناحيتين. الاولى ـ شبيهة بالتعقيب النقدي على الآراء المتعلقة بتحديد الربح باستهلاك الرأسماليين ـ يمكن ان تكون الاعتراض القائل بان وضع تحديد حجم الربح خارج عملية الانتاج ينطوي في الوقت نفسه على محاكمة باطلة لمصادر الربح ايضاً. ولكن أمين يتفادى هذا الخطر بأخذه في الاعتبار العلاقة الديالكتيكية بين القاعدة الاقتصادية الموضوعية والصراع الطبقي وبحله التناقض بين القيمة الفائضة «الممكنة» والمتحققة في دينامية النظام. ففي نظامه لا تتداخل مسألة تحقيق القيمة مع مسألة توليدها وانتاج القيمة الفائضة. وان تكوين علاقات التوزيع، ومقدار الاستهلاك وحجم الطلب وكذلك السياسة الائتمانية المركزية،

لا تؤثر إلا في درجة تحقيق القيمة الجديدة مجسدة في رأس المال السلعي، الذي يخلقه العمل الحي المستخدم والمستغل - بالفتح -، وبالتالي فانها تمارس تأثيرها على شروط الانتاج في الطور التالي (ومن ثم على تشغيل الايدي العاملة التي يراد استغلالها)، أي انها تحدد شروطاً جديدة لتوازن الطور التالي الذي تتحدد القيمة الجديدة فيه بكمية العمل الحي المبذول في هذا الطور. بعبارة اخرى، ان التحديد «الكمي» و«النوعي» لحجم الربح لا ينفصم عند أمين، فلا يُوضع «الكمي» في مواجهة «النوعي»، بل - وهو الصواب في رأيي - ان العلاقة المتبادلة بين الشروط في اطار الطور نفسه والتبدلات بين الاطوار، أي ديالكتيك الحركة، أو، بالنظر اليه من ناحية اخرى، ديالكتيك قانون القيمة والصراع الطبقي، هو الذي يتجلى عن طريق دينامية انتاج القيمة وتحقيقها.

لا يمكن هنا طمس اصل القيمة والقيمة الفائضة مثلما ان صحة نظرية القيمة لا يمكن ان تموه بالقول ان اللاتوازن بين الطلب والعرض يسبب انحراف الاسعار (عن القيم). وكما ان هذا القول الاخير يترك المسألة مفتوحة أو يثير السؤال: ما الذي يحدد الاسعار في حالة التوازن، أو ما هي الاسعار التي تؤمن التوازن بين الطلب والعرض، كذلك فان قيام أمين بادخال الائتمان في نموذج اعادة الانتاج الموسعة كشرط لتحقيق القيمة، يترك بلا اجابة السؤال: ما الذي يحدد القيمة الفائضة في حالة وجود توازن يؤمنه، الاعتماد، أو ما الذي يحدد مقدار الاعتماد اللازم لتحقيق التوازن. ان اجابة أمين عن هذا السؤال الاساسي تنسجم مع نظرية القيمة الماركسية.

وهكذا لا يبدو الاعتراض الاول مبرراً ويبدو اقتراح أمين فيما يتعلق بحل مسألة اعادة الانتاج الموسعة والتحويل، اقتراحاً مقبولاً.

الاعتراض الممكن الثاني يتعلق بالتعميم اللاتاريخي لافتراض وجود سياسة ائتمان واعتماد مركزية[١١٤]. والحق ان بالامكان ادخالها في النظام النظري المعني كشرط للتوازن الديناميكي وكمعيار لسير عملية اعادة الانتاج الرأسمالية الموسعة بلا مكدرات. واذا كان بالوسع تسجيل الغياب العملي لسياسة ائتمان واعتماد كهذه في الحالة المعطاة أو الفترة التاريخية المعنية، فانها يمكن بسهولة ان تصبح عنصراً ثانوياً ولكنه عنصر هام في تفسير الاختلافات وحالات اللاتناسب الحقيقية[١١٥]. يضاف الى ذلك ان التدليل على ضرورة توفر سياسة ائتمان واعتماد مركزية كشرط من شروط تحقيق القيمة يمكن ان يقدم وجهة نظر هامة أيضاً لدراسة مادة موضوعنا: لا مساواة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، العلاقة بين

المركز والاطراف. وقد يوجه الاهتمام الى التوزع «المكاني» لهذا الشرط، أي بين المركز والاطراف، أو الى التأثير الذي يمارسه التكوين «الزماني» لهذا الشرط على شروط تحقيق القيمة وعلى التدفق الدولي لرؤوس الاموال. ولكن هذا الاعتراض الثاني يبدو مبرراً بكل تأكيد في اختزال مقولة سعر الفائدة الى ناظم لا دوري بواسطة سياسة الائتمان المركزية هذه على وجه التحديد[١١٦]. اذ مهما بلغت جاذبية هذا التصحيح لتحديد سعر الفائدة (في حدود معنية يرسمها معدل الربح) بعلاقات العرض والطلب، كما يحدده ماركس، ومهما بلغ تصميم أمين على اثبات وجود سياسة نقدية وائتمانية مركزية كانت الدولة تتبعها في الماضي، فإن النظام المركزي للسياسة الائتمانية اللادورية هو نظام حديث العهد نوعاً ما، وظاهرة نشأت مع تفتح رأسمالية الدولة الاحتكارية.

كما ان سير اعادة الانتاج الموسعة الرأسمالية بلا مكدرات يفترض مسبقاً، كشرط له، حسبما يذهب اليه أمين، ازدياد قيمة قوة العمل مع تطور القوى المنتجة لان «قيمة قوة العمل ليست مستقلة عن مستوى تطور القوى المنتجة». وفي هذا الاشتراط - يقول أمين - يتبدى «العنصر التاريخي» الذي يحدد قيمة قوة العمل. ولكنه يضيف «ان هذه الضرورة الموضوعية... تصطدم على الدوام بميل الرأسمالية المتأصل الحقيقي المعارض لهذه الضرورة. اذ يحاول الرأسماليون دائماً زيادة معدل القيمة الفائضة ويكون هذا الاتجاه المتناقض هو الغالب في النهاية»[١١٧]. ولكن اذا لم تتكون الاجور وفق هذا الشرط «فان التوازن لا يكون ممكناً ما لم ينشأ في الوقت نفسه قطاع استهلاكي ثالث لا ينتج قيمة فائضة»[١١٨]. ويكتب بانه «اذا كان الاجر الحقيقي مرتفعاً بافراط فان اعادة الانتاج خلال الطور رقم ٢ لا يمكن ان تُوسَّع وسيتعين عليها ان تتقلص مع تخفيض انتاج وسائل الانتاج من طور الى الطور الذي يليه حتى اللحظة التي يتعين فيها توقف الانتاج الاجتماعي. واذا كان الاجر الحقيقي واطئاً للغاية لن يكون بالوسع استيعاب الانتاج خلال الطور التالي: تحدث ازمة فيض انتاج وتتوقف الاستثمارات بسبب هبوط معدل الربح مع توقع صعوبات تتعلق بتحقيق القيمة»[١١٩].

لا يمكنني سوى الاتفاق جزئياً مع آراء أمين حول تكوين قيمة قوة العمل ومستوى الاجور. وفيما يتعلق بمسألة تحقيق القيمة فمن الواضح تماماً ان شروط توازن اعادة الانتاج الموسعة تشتمل، أخيراً وليس آخراً، على «تعديل» الاجور تعديلاً كافياً في ظروف الصراع الطبقي وذلك بالتناسب مع توسّع اعادة الانتاج. ودعوني اضيف انه وراء عودة

الاختــلالات في اعادة الانتاج الموسعة الرأسمالية وحالات عدم التناسب في الاقتصاد الرأسمالي، الى الظهور ينبغي ألا يغيب عن الاذهان، من بين شروط الرأسمالية الاخرى، التناقض بين الانتاج والاستهلاك، الذي يتجلى في حقيقة ان الطلب الجماهيري الفعال، أي مستـوى الاجور، يتلكأ متخلفاً وراء الانتاج المحفّز بدافع الربح. ويؤكد أمين عن صواب على هذا «التناقض المتأصل بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك، الـذي يتسم به نمط الانتاج الرأسمالي»[١٢٠]. فكلما ازداد الطابع «الاجتماعي» للانتاج وبـالتـالي ازدياد نطاقـه الـواسـع، اشتـدت خطورة تلكؤ الـطلب الفعال على منتجات الاستهلاك الجماهيري وتلكؤ القوة الشرائية التي تعتمد على الاجور، وتلكم حقيقة تتبدى بوصفها اختلالاً بنيوياً في التناسب. والى جانب الاستنتاجات المتعلقة بالتغيرات المرغوبة في النسب وبنية الطلب وما يكمن في اساس ذلك من توزيع للدخل، فان من الممكن - والصحيح - الاستـدلال ممـا مر ذكـره اعـلاه على العملية «التاريخية» لتطور الاجور والاشتـراط الـذي يقضي بازدياد قيمة قوة العمل مع تنامي القوى المنتجة. ولكن هذه العـلاقـة المتبـادلـة تبقى علاقة بالغة التبسيط حتى مع الاشارة الى اعمال الرأسماليين المضادة ومساعيهم لزيادة معدل القيمة الفائضة، لان لتطور القوى المنتجة نتيجة اخرى ايضاً توفر الاساس الموضوعي لاعمال الرأسماليين المضادة، وهي انخفاض قيمة البضائع (والخدمات) الضرورية - أو بتعبير ادق: التي أعتُرف بضرورتها في الطور السابق - لاعادة انتـاج قوة العمـل، الامـر الـذي قد يؤدي الى تقليل العمـل الضروري أو الى تشديد الاستغلال النسبي حسب مجرى الصراع الطبقي الاجتماعي المعطى بل وحتى بموازاة حدوث زيادة في الاجـور الحقيقية. ويبـدو ان أمين أيضاً اغفل هذه النتيجة التي لعل بتلهايم أناط بها دوراً حاسماً واستثنائياً بلا مبرر. ومع ان أمين ايضاً يلاحظ هذا التقدم التكنـولـوجي، أي «ان زيادة التـركيب العضوي تمضي متساوقة مع زيادة معدل القيمة الفائضة» فيبدو انه ليس فقط يختزل هذه العلاقة المتبادلة الى تأثير المكننة بتوفير العمل فتزيد الايدي العاملة الفائضة في سوق العمل وتحد بذلك من الزيادة في الاجور، بل ويعتبرها ظاهرة مؤقتة تختفي «ما ان تميل متطلبات التراكم المركزي الذاتي autocentric الى تثبيت معدل القيمة الفائضة في البلدان المتقدمة»[١٢١].

ومن الجهة الثانية فان ضرورة زيادة قيمة قوة العمل تستتبع ليس فقط من ظروف التثمير - التي يفترضها - بل وتستتبع مباشرة من تطور القوى المنتجة حيث ينطوي على

عملية تحول العمل غير الماهر البسيط بصورة متزايدة الى عمل ماهر (مع انه لا يخلو من ابطال مفعول ميول وظواهر مثل تجزئة عملية العمل الى عناصرها والحط من العمل في انتاج خطوط التجميع)، ومن ثم يزيد هذا التطور ـ على افتراض بقاء جميع العوامل الاخرى ثابتة ـ من قيمة قوة العمل، من كمية العمل الضروري اجتماعياً لاعادة انتاجها (وقت التعليم وتكاليف التأهيل). فان هذا يستتبع منطقياً حتى مما يقوله أمين نفسه ـ في الاقل ـ عن «الصناعات فائقة الحداثة» التي تمنح «مكانة اكبر بكثير للعمل ذي المهارة العالية»[١٢٢].

وهكذا فان أمين حتى وان كان يشدد عن صواب، على النقيض من ايمانويل وسرافا، على العلاقة بين قيمة قوة العمل وتطور قوى الانتاج والعلاقة الديالكتيكية بين الصراع الطبقي والقاعدة الاقتصادية الموضوعية، لكنه اذ يهمل هذا الجانب أو ذاك من جوانب هذه العلاقة المعقدة والديالكتيكية يضع تحديدات على توسيع تحليله نفسه وتطبيق معالجة شاملة وديالكتيكية بحيث تمارس هذه التحديدات تأثيراً تشويهياً بهذا القدر أو ذاك ليس على تفسير قوانين التطور اللامتساوي والتبادل غير المتكافيء فحسب بل وتفسير تاريخ الامبريالية أيضاً.

وحدة الاقتصاد الرأسمالي العالمي
و «شمولية» تحول قوة العمل الى سلعة

ينطلق أمين ـ على ما يبدو ـ في تعليله المتعلق بآلية التبادل غير المتكافيء والاستغلال الامبريالي، من الفرضيات الاساسية التالية:

ـ سهولة حركة السلع و «سمو القيمة الدولية»، أي الافتراض القائل ان جميع منتجات نمط الانتاج الرأسمالي هي سلع دولية[١٢٣].

ـ سهولة حركة رأس المال دولياً وبالتالي تساوي معدل الارباح دولياً[١٢٤].

ـ الطبيعة الجامدة دولياً للقوى العاملة، تدفقها المحدود (المقيَّد).

ـ المدلول الدولي لتحديد قيمة قوة العمل ومستوى الاجور وضرورة «تحليلها على المستوى العالمي» و «تحقيق التوازن على مستوى النظام العالمي بين قيمة قوة العمل

ومستوى تطور القوى المنتجة» و«واقع قانون تراكم رأس المال. . . الذي يتجلى على مستوى النظام الرأسمالي العالمي»[١٢٥].

ـ الطابع المحدد للسلع المتبادلة بين المركز والاطراف واللافرق في طبيعة القيم الاستعمالية من زاوية التبادل غير المتكافيء»[١٢٦].

يرى أمين تجلي وحدة النظام الرأسمالي العالمي في pre - eminence of int., value «سمـو القيمة الدولية»، في «الاغتراب السلعي» للعمل وفي «شمولية اختزال قيمة العمل الى سلعة»[١٢٧].

يكتب أمين «ان سمـو القيم العـالمية يوفـر جوهـر الطرح المتعلق بوحدة النظام العالمي، يوفر مضمونه ويشكل الشرط المسبق لهذه الوحدة». ويضيف، لكن الوحدة لم تكن قـط مـطابقة للتجانس[١٢٨]. ففي رأيه ينبغي تمييز النظام الرأسمالي العالمي الذي يشتمل اليوم على تشكيلات اجتماعية مختلفة وقطاعات غير متجانسة (تشكيلات المركز والاطراف) عن نمط الانتاج الرأسمالي. وان النظام العالمي تطور تطوراً تدريجياً وحتى «مناطق تبدو ما قبل رأسمالية بوضوح» تشكل اجزاء منه، حيث «يجري الحصول على منتجات لا تسوق إلا تسويقاً جزئياً، في اطار انماط فلاحية مختلفة». والاكثر من ذلك أن أمين يعلن أيضاً بانه «لا يوجد نظام عالمي يمكن فيما يتعلق به اسقاط دول من الحساب». ويؤكـد على «طـابـع المؤسسات والبنى الذي مازال طابعاً وطنياً» و«خاصة المؤسسات النقدية»، وان النظام الرأسمالي العالمي ليس نظاماً متجانساً. . . ولا يمكن النظر اليه بوصفه نمط الانتاج الرأسمالي على صعيد عالمي»[١٢٩].

لدى سماع هذه الكثرة من التحديدات المبرَّرة نجد من الغريب أن أمين يصر مع ذلك على اعتماد تفسير خاص لوحدة النظام العالمي، تفسير اذ يتجاهل شكل علاقات الملكية الرأسمالية الدولية وتوزيع الادوار في التنظيم الدولي للعمل الاجتماعي، يحدد هذه الوحدة بمجرد وجود علاقات تجارية على الصعيد العالمي ويستنبط من هذه العلاقات بصورة مباشرة ـ رغم ما تنطوي عليه علاقات الانتاج الاجتماعية من تعقد معروف ـ الطابع العالمي في المقام الاول لكل انتاج سلعي بوصفه تجلياً لهذه الوحدة (ودليلاً عليها). ولعل أمين نفسه يدرك ضعف هذا المنطق حين يميز، من زاوية امكان تطبيق نماذج تحويل القيمة، حالة العلاقات التجارية بين بلاد الاغريق وبلاد فارس في قديم الزمان عن حالة العلاقات بين المركز والاطراف في يومنا هذا. ولكن اذا كان هذا التمييز يستند، من جهة،

الى الطرح القائل (عن صواب) بان «المركز والاطراف هي حقاً اجزاء نظام رأسمالي واحد»[130] في حين تُمثل وحدة هذا النظام، من الجهة الثانية، بعلاقات تجارية فقط، فان التناقض لايزول والاكثر من ذلك ان الجدال يدور في حلقة.

لقد انطوت الرأسمالية منذ بدايتها على الميل نحو اضفاء طابع من العالمية، الشمولية globalization والتدويل (اللامتناظر) الذي اكتسب زخماً جديداً بالتدفقات الدولية لرأس المال الاستثماري في ظل الرأسمالية الاحتكارية، والذي اصبح قوياً نتيجة تطور القوى المنتجة والتقدم العلمي والتكنولوجي ونشوء الشركات فوق القومية، لاسيما في الفترة الاخيرة. كما ان مركز واطراف الاقتصاد الرأسمالي العالمي اخذت تتطور في علاقة متبادلة وثيقة ولامتناظرة وتحديد تبادل في وحدة ديالكتيكية وخاصة منذ صعود الرأسمالية الاحتكارية. ولكن اقرار الميل نحو التدويل المتزايد أو الاشارة الى مرحلة جديدة من تجليه على مستوى أعلى شيء، وافتراض تفتح هذا الميل - افتراضه خطأ في رأيي - تفتحاً كاملاً في ظل الرأسمالية شيء آخر. وعلى الغرار نفسه فان الاقرار بان العلاقة بين المركز والاطراف تشكل وحدة ديالكتيكية، اقرار الاشتراط المتبادل بين الاثنين وكذلك النفي المتبادل بينهما شيء وتفسير هذه الوحدة بمعنى مطلق (وبذلك اهمال الاستقلال النسبي للاجزاء) واستيعابها في ظاهرة التبادل، شيء آخر أيضاً.

من الصعب حقاً ان نفهم لماذا يميل أمين الذي يسعى الى تطبيق المعالجة الديالكتيكية، الى مثل هذا التفسير الضيق والاطلاقي وكيف ان أمين، الذي يؤكد على الوحدة الديالكتيكية لنمط الانتاج والعلاقات السياسية - الاجتماعية، على العلاقة المتبادلة بين القاعدة والاقتصادية الموضوعية والصراع الطبقي، يستطيع ان يفصل خصائص النظام المترابطة عن بعضها البعض - بل ويفصلها فصلاً متناقضاً. يبدو لي ان هذا هو على نحو ما وبما فيه الكفاية من الغرابة نوع من «المعالجة الاقتصادية داخل الماركسية» - التي ينتقدها (عن صواب) نقداً لاذعاً - تظهر سوية مع المعالجة «السياسوية» في تفسيره لـ «وحدة النظام العالمي». فهو، من جهة، يشير الى «الطابع الدولي» للسلع، ومن الجهة الثانية، يشير (كاستنتاج) الى الجانب الدولي (الهام بلا ريب) للصراع الطبقي. ولا يقر بانعدام التجانس بين انماط الانتاج وتباين التشكيلات الاجتماعية فحسب بل وبالطابع القومي (أو اللاعالمي في الاقل) للدولة التي يقوم بدور لا يقل أهمية سواء في التأثير على العمليات الاقتصادية (بوصفها ممثل المصالح الجماعية لرأس المال)

أو في الصراع الطبقي (بوصفها تنظيم السلطة الذي يدافع عن الهيمنة الطبقية للرأسماليين).

والاكثر صعوبة ان نفهم السبب الذي يدفع أمين الى تقديم تنازل كبير بحق لمفهوم ايمانويل الذي تكمن جذوره في الاقتصاد التقليدي (الكلاسيكي الجديد) والايديولوجيا البرجوازية الصغيرة، وهو الذي يكشف في مؤلفاته عن العلاقات الحاسمة والاساسية، الاهم بكثير، بين المركز والاطراف (مثل «الدور الحاسم الذي يلعبه رأس المال الاجنبي في الاطراف» «فارضاً على الاطراف انواع الانتاج التي يحتاجها المركز»، و «استيلاء رأس المال هذا على وسائل الانتاج الاساسية»، أي «الملكية الرأسمالية الاجنبية» أو «احتكارها لتجهيز انواع محددة من المعدات»، الخ)[١٣١]، ويكشف كذلك عن وجود طبقات استغلالية محلية في الاطراف ودورها، و «الطابع الذي مازال قومياً» للتشكيلات الاجتماعية. ويتبدى مثل هذا التنازل أيضاً حين يبحث عن وحدة النظام ولامساواته في علاقات التبادل الدولي وعن الساحة الاساسية الحاسمة للصراع (الطبقي) على الصعيد الدولي - بدلاً من الاشارة الى ديالكتيك ثنائية القومي والدولي للانتاج الاجتماعي والعلاقات الطبقية.

صحيح ان أمين يشير أيضاً الى «شمولية اختزال العمل الى سلعة» والى تدفق رأس المال دولياً وكذلك الى هيمنة رأس المال التي تمتد أيضاً لتشمل «أنماط انتاج ومناطق ما قبل رأسمالية» بشكل ظاهر. وان شمولية اختزال العمل الى سلعة على الصعيد العالمي، أو بتعبير ادق، شمولية تحول العمل الى سلعة في مواجهة رأس المال الدولي الجماعي، كما يُزعَم (أي رأس مال فقد بسبب هيمنته، طابعه القومي) توحي على نحو لا يقبل اللبس بان علاقات الانتاج الاجتماعية التي تدمج النظام في وحدة متكاملة هي علاقات ذات طبيعة دولية اساساً (أو حصراً) ولكن أمين لا يستطيع ان يبرهن على هذه «الشمولية» بالمعنى مار الذكر.

ان تحول العمل الى سلعة، أي المعيار الاهم لتراكم رأس المال الاولي والمتجدد باستمرار لا يمكن ان يُفَسَّر مثل هذا التفسير الواسع بحيث يعني أيضاً خضوع المنتجين السلعيين الصغار لرأس المال واستغلاله لهم كعلاقة بين عامل ورأسمالي. فان شرط تحول العمل الى سلعة هو حرمانه من وسائل الانتاج، والمنتج السلعي الصغير الذي يعمل على ارضه - حتى وان كان يعتمد في تجهيزه بوسائل انتاج أخرى، على الرأسمالي

الذي يشتري سلعته ـ ليس في موقع مطابق اجتماعياً لموقع البروليتاريا. (اقتصادياً، من حيث مستوى الدخل يمكن، بالطبع، ان يكون وضعه مماثلاً لوضع البروليتاريا أو حتى اسوء منه).

يقول أمين عن صواب ان نمط الانتاج السلعي الصغير بشكل ظاهر والمنتجين الفلاحين السلعيين الصغار في الاطراف، يقعون في الواقع تحت هيمنة رأس المال وان سعر منتجات المنتجين السلعيين الصغار يتحدد بقانون القيمة «لا في شكله البسيط»[١٣٢]. ولكنه يتوصل من هذا الطرح الى الاستنتاج القائل بان المنتج الفلاحي السلعي الصغير في الاطراف، شأنه شأن البروليتاري الاوربي العامل في نظام «الانتاج المعد للبيع»، «في الواقع لا يبيع منتوجه وإنما يبيع قوة عمله»[١٣٣]. وبذلك يخلط أمين بين حقيقة الاستغلال الذي يمارسه رأس المال وشكله الرأسمالي الارقى، وبين شروط بيع سلعة عادية وشروط بيع العمل كسلعة.

وبهذه الطريقة تضيع حتى السمة المحددة لنظام الاطراف التابع، التي يمكن ان تصاغ بوصفها اجهاض عملية التراكم الاولي لرأس المال، الذي يشير أمين أيضاً الى عواقبه ومظاهره المتخلفة. (عندما يشير، من بين ما يشير اليه، الى الطابع المحدد لنمط الانتاج في الاطراف والى مخلفات وبقايا انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية والى دور القطاع ما قبل الرأسمالي المهيمن بايديه العاملة الرخيصة وفي الوقت نفسه الى الطبيعة المزيفة لسوق العمل والى «السمة المحددة، الناقصة لظاهرة البلترة» مثل «شبه تبلتر الريف وافقار الفلاحين من دون بلترتهم»)[١٣٤].

لذا ليس من المقنع ولا مما يعكس الوقائع القائمة ان يعلن أمين «ان وحدة العالم [. . .] تتجلى في حقيقة ان المنتجين المندمجين في تشكيلات معقدة يهيمن عليها نمط الانتاج الرأسمالي، يبيعون قوة عملهم وليس منتجاتها»[١٣٥].

يضاف الى ذلك انه حتى اذا كانت البلترة كاملة حقاً، أي حتى اذا كان التراكم الاولي لرأس المال وتحرر العمل بالمعنى المزدوج، قد تحققا في جميع بلدان العالم فان الظاهرة العامة لبيع قوة العمل واستغلال رأس المال لها لن تثبت سوى ان علاقات الانتاج الرأسمالية قد ظهرت في كل مكان وليس بالضرورة انها ذات طابع دولي (ان استغلال «رأس المال العالمي» لـ «العمل العالمي» قد اصبح نظاماً عالمياً شاملاً). لان هذا يفترض مسبقاً التدويل الحقيقي لرأس المال، يفترض تطور الطابع العالمي لرأس المال

كعلاقة اجتماعية (وبالتالي أيضاً قيام تنظيم عالمي للسلطة بالدفاع عنه، قيام «دولة عالمية» بالدفاع عنه)، أي نوع من «السوبرامبريالية» superimperialism (في الواقع ان «التدويل» الحقيقي لرأس المال يتعين، كما لو بحكم التعريف، ان يتزامن مع انتهاء الانتماء «القومي» لملكية رأس المال ومن ثم مع اختفاء التوزع المتفاوت لرؤوس الاموال «القومية» وما تمارسه من استغلال، أي انه يفترض مسبقاً، من بين ما يفترضه، تصفية العلاقة بين المركز والاطراف أيضاً). ان أمين، بالطبع، واقعي بما فيه الكفاية لان يرفض القبول بالنظرة القائلة بوجود الترا ـ امبريالية[١٣٦] (أو فوق امبريالية) ultraimperialism. ولكنه يبحث عن القوة المحركة الرئيسية للميل العامل في هذا الاتجاه والقوة الرئيسية التي تخلق وحدة النظام العالمي لا في التدويل (اللامتناظر) لرأس المال بوصفه علاقة ملكية، ولا في التداخل المتزايد بين رؤوس الاموال وتفتح تركز رأس المال وتمركزه على الصعيد العالمي وإنما في التبادل الذي يحدث في السوق العالمية ـ رغم نقده المبرر لمن يكتفون بالتوقف عند الظواهر السطحية المتمثلة بالتبادل والتداول. ففي نظريته يندمج نمطا الانتاج المختلفان (نمط انتاج المركز ونمط انتاج الاطراف) في نظام رأسمالي عالمي شامل بفعل التبادل[١٣٧].

اننا اذا نسبنا صعود النظام الرأسمالي العالمي ووحدته وتكامله ببساطة الى التبادل الدولي فيجب علينا ان نجيب عن السؤال عن السبب في كون الوحدة العالمية موضع البحث وحدة حديثة العهد نسبياً رغم تاريخ التجارة الدولية الذي يمتد قروناً من الزمان. ولن تكون الاجابة مرضية ومقبولة اذا اشرنا الى تفتح هذه الوحدة بصورة تدريجية، الى توسع التجارة الدولية توسعاً كمياً، لان نقطة الانعطاف النوعية ستبقى في هذه الحالة بلا تحديد وعصية على التفسير. يضاف الى ذلك اننا لا بد وان نعود، في التحليل النهائي، الى تفسير النظام العالمي بوصفه «تراصف» اقتصادات وطنية لا ترتبط فيما بينها إلا بعلاقة تبادلية، ما لم نكشف ـ من وراء علاقات التبادل ـ عن علاقات الانتاج الدولية عامة والشكل الارقى للعلاقات الرأسمالية على المستوى العالمي ايضاً، أي علاقات الملكية الرأسمالية الدولية بالذات، التي تحدد أو تحور اشكال العلاقات الاخرى أيضاً. وهذه هي أيضاً الطريقة الوحيدة لتجنب التفسير السياسوي «الصرف» للحقيقة التاريخية للعنف والهيمنة السياسية، الذي ينسجم بكل بسهولة مع مفهوم «التراصف» الاقتصادي «الصرف».

ان الحركة الدولية ونشاط رأس المال العامل في الانتاج محدداً بنيته ونمط التبادل وعلاقة التبادل أيضاً، يدخلان في حساب أمين ـ باستثناء فترة تاريخية محددة ـ من زاوية «سهولة حركة رأس المال» بالدرجة الرئيسية، أو لا يدخلان في حسابه إلا من هذه الزاوية، أي كشرط لتسوية معدلات الربح، وليس من زاوية توزع الملكية والسيطرة توزعاً متفاوتاً على الصعيد الدولي، الامر الذي يثير الاستغراب لان أمين يقبل بنظرية لينين في الامبريالية ويشير ـ كما رأينا ـ الى الدور المهيمن والتأثير البنيوي لرأس المال الاجنبي المتدفق على الاطراف والى تدفق الارباح بصورة متزايدة منها لتفوق في النهاية ما يتدفق عليها من رؤوس اموال، وحتى الى نتائج اعادة استثمار الارباح، أي الى «نقل الثروة الوطنية بصورة تدريجية الى ايدٍ اجنبية»(١٣٨).

في التحليل النهائي يسقط أمين من الحساب قصور ولا تناظر حركية رأس المال الدولية وتساوي معدلات الارباح. وهو اذ يرفض (عن صواب) ذلك النوع من «الاقتصاد السياسي للشركات فوق القومية» الذي يشكل «نقداً برجوازياً صغيراً» (اختزاله الى ادانة «جرائم» هذه الشركات)، فانه يميل الى التقليل من ضرورة دراسة هذه الاشكال الجديدة من تركز رأس المال وتمركزه وما يستحثانه من تدويل لعملية الانتاج ـ واضيفُ انا ـ من احتدام التناقضات بين هذا التدويل من جهة والنمط اللامتناظر واللامساواة العميقة التي تتجلى في علاقات ملكية الشركات فوق القومية من الجهة الثانية(١٣٩).

تفسير «رأسمالية الاطراف»

لعل سعي أمين الى تصوير جميع منتجي الاطراف (وبالتالي منتجي اقتصاد الكفاف في القطاع ما قبل الرأسمالي أيضاً) على انهم بروليتاريون لكي يثبت وحدة النظام الرأسمالي العالمي، هو الذي قاده الى اعطاء تعريف مفرط في التبسيط لنمط الانتاج الطرفي، وهو تعريف غير مقبول تاريخياً ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي على السواء. فاستناداً الى هذا التعريف ـ كما سبق ذكره ـ يكمن نمط الانتاج الطرفي «في تزامن وجود تكنولوجيا حديثة (ومن ثم انتاجية عالية) وأجور واطئة في اطار التنظيم الاجتماعي الرأسمالي»(١٤٠).

ان هذا التعريف يتناقض مع تحليله نفسه لنشوء وتطور الرأسمالية الطرفية بقدر ما

تسلط هذه الضوء على الدور الذي يقوم به تغلغل رأس المال الاحتكاري الاجنبي، وعلى التشويه البنيوي وتوجه الاقتصاد نحو «الخارج»، وعلى ما يقترن بذلك من تفكك والطابع «الناقصْ» للبلترة، أي التراكم البدائي لرأس المال، وما الى ذلك. كما انه يتعارض مع طرحه (وان كان يُقَّدم في سياق آخر ولكن بادعاء صحته عموماً) الذي ينفي تبسيط نقد النظام الاجتماعي الى نقد التكنولوجيا بحد ذاتها[١٤١].

يصف التعريف مار الذكر «نمط الانتاج المحدد» للاطراف بانه ظاهرة حديثة العهد نوعاً ما لاننا في حالة الاستثمارات الاستعمارية النموذجية لا نستطيع الحديث عن تدفق التكنولوجيا الحديثة على الاطراف.

كانت هذه الاستثمارات تتسم باستخدام العمل غير الماهر على نطاق واسع وتفضيلها فروعاً كانت ذات تركيب عضوي واطيء[١٤٢] ـ كانت هكذا تقليدياً وعموماً كذلك في كل مكان حتى الآونة الاخيرة. ولكن حتى في حالة الاستثمارات الرأسمالية الحالية تحوم الشكوك حول المدى الذي يمكن معه الحديث عموماً عن التكنولوجيا الحديثة وبأي معنى يمكن الحديث عنها وارتباطاً بماذا يمكن الحديث عنها.

والتعريف تعريف لا تاريخي أيضاً بمعنى انه لا يساعد على تقديم اجابة عن السؤال التاريخي المتمثل بكيف نُقلت التكنولوجيا الحديثة ولماذا نُقلت. فان ذلك يفترض مسبقاً، بشكل ضمني، تدفق رأس المال الاجنبي وحضوره (كما يظهر بشكل صريح أيضاً من المراحل التاريخية التي يحددها أمين)، ولكن في هذه الحالة سيتعين تعديل التعريف في ضوء ذلك ويصبح من الواضح على الفور ان نوعية التكنولوجيا ذات أهمية ثانوية وإلا فان دافع الرأسمالية لادخال تكنولوجيا حديثة يغدو بلا معنى على الاطلاق (على الاقل في حالة «البرجوازية المحلية المتحررة من متطلبات المنافسة»)[١٤٣] مثلما تغدو عقلانيتها أيضاً بسبب غياب المؤثر التحفيزي للتوفير في الاجور.

ان الاشارة الى «التبعية التكنولوجية» للبرجوازية المحلية[١٤٤] تفترض مسبقاً، شأن الافتراض القائل بأن رأس المال الاجنبي يقوم بادخال التكنولوجيا الحديثة، ان التدفق المباشر لرأس المال على الاطراف (والنشاط المحلي لرأس المال الاجنبي أو خضوع رأس المال المحلي له) يمثل علاقة تبعية اولية. ولكن أمين يستنبط التبعية نفسها من خصوصية نمط الانتاج الطرفي آنفة الذكر، من تزامن (تعايش) التكنولوجيا الحديثة والاجور الواطئة[١٤٥] ـ على النقيض من طروحاته ذاتها التي يسوقها في تحليله

التاريخي[١٤٦]. ويميل الى حل التناقض البين بنسب ظاهرة التكنولوجيا الحديثة والتبعية التكنولوجية الى المرحلة الجديدة «ما بعد الامبريالية» من تطور العلاقات بين المركز والاطراف في حين انه يسمّ المرحلة السابقة، مرحلة الامبريالية في تفسير لينين، بتغلغل رأس المال الاحتكاري الاجنبي وملكيته وسيطرته المباشرة. اذ يؤكد انه «طالما كانت تقنيات الانتاج بسيطة نسبياً كانت الهيمنة تقتضي السيطرة المباشرة على وسائل الانتاج، أي الملكية الاجنبية لرأس المال في الممارسة العملية». وان استغلال الاطراف، أي «استيلاء رأس مال المركز على الفائض الذي يولَّد في الاطراف» كان ناجحاً «بصورة مباشرة عن استيلاء رأس المال هذا على وسائل الانتاج الاساسية [. .] وأن هذا الشكل المباشر من الاستيلاء يميل الى ان يفقد معناه ما ان يحين الوقت الذي يكون فيه رأس مال المركز، عن طريق التكنولوجيا، في وضع يمكنه من الهيمنة على صناعات العالم الثالث وجني ارباح كبيرة منها حتى دون ان يتعين عليه تمويل أنشائها». وهكذا «ستميل التبعية التكنولوجية بصورة تدريجية الى ان تحل محل الهيمنة عن طريق الاستيلاء المباشر»[١٤٧].

على الرغم من ان هذه الطروحات مقبولة ـ مع بعض التعديلات[١٤٨] والتحديدات[١٤٩] المكملة ـ فان الاشارة الى وجود ميل لا يتفتح ـ في نظر أمين أيضاً ـ إلا في المستقبل لا توفر اساساً كافياً لتحديد الوضع الحالي الذي يتعين، بالطبع، اشتقاقه من الماضي. وبقدر ما يمكن ملاحظة تغيير ظاهر ـ حتى ولو من حيث اختيار التكنيك فحسب ـ بالمقارنة مع الماضي فان هذا التغيير نفسه يجب ان يفسر في سياقه الاقتصادي ـ السياسي، أي بوصفه تحولاً في نمط الاستثمارات الرأسمالية وتوجهها إزاء الانماط «الاستعمارية» النموذجية، وكذلك خلفيته وأصله في الثورة العلمية والتكنولوجية وتأثيره في بنية الانتاج والاستهلاك والسياسة التجارية المحوَّرة للشركات فوق القومية والتبعية السياسية للمستعمرات السابقة، الخ[١٥٠].

لذا يجب ان يكون تعريف نمط الانتاج الطرفي ذا طابع تاريخي واقتصادي ـ سياسي يشتمل ايضاً على العنصر التاريخي المتمثل في «تطور التخلف» ويعبر عن المضمون الاقتصادي ـ السياسي الدائم الذي يتجلى في الاشكال المتغيرة على اختلافها ويبقى بعد زوالها[١٥١]. فان نظام التبعية المعقد والمستديم لا يمكن ان يختزل الى شكل (تكنولوجي) واحد من التبعية يُعرَّف بان أصله حديث العهد نوعاً ما، ولن يجري الكشف

عن حقيقة نشوء النظام الطرفي المتخلف (التابع) وعلاقات انتاجه واعادة انتاجه بوصف نوعية التكنولوجيا وتكوين مستوى الاجور في علاقة مباشرة بينهما.

يبدو ان التعريف الذي يعطيه امين لنمط الانتاج الطرفي يتعارض، شأن تفسيره لنظام الامبريالية العالمي وآلية استغلاله، مع نتائج استقصائه الملموس وتحليله التاريخي نفسه لنمط الانتاج الطرفي وتطور الامبريالية[١٥٢].

يكشف تحليل أمين للتطور التاريخي للامبريالية ـ انسجاماً مع تفسيرها اللينيني واستكمالاً خلاقاً له ـ عن ان حقبة الامبريالية ومعها تطور علاقات التبعية والاستغلال الى نظام عضـوي معقد، يبدآن مع تصدير رأس المال الاستثماري (ومن ورائه: مع فصل ملكية رأس المال عن وظيفة رأس المال في ظل الرأسمالية الاحتكارية)[١٥٣]، الذي هو شرط الحركية الدولية لرأس المال وتدويله. وان التبادل غير المتكافيء بشكله الحديث لا ينشأ إلا بعد هذه العملية وعلى أساسها. اما الهيمنة التكنولوجية بوصفها الشكل المباشر للتبعية فهي ظاهرة مرحلة لاحقة من الامبريالية يسبقها تدفق رأس المال العامل وهيمنته المباشرة على الاطراف. يضاف الى ذلك ان المرحلة الجديدة المتطورة من الامبريالية، التي تتسم بظاهرة «الصناعات الهاربة» وتفتح نمط من التجارة العالمية متناقض في الظاهر (على شكل الصادرات الصناعية والاستيرادات الغذائية للبلدان المتخلفة)، ترتبط هي الاخـرى ارتباطاً وثيقاً بعملية تركز رأس المال وتصدير المركز لرؤوس الاموال وبالنشاط الدولي للشركات فوق القومية[١٥٤].

يستتبع منطقياً من ذلك كله انه بغية فهم النظام المعقد للاستغلال الامبريالي وآلية التبادل غير المتكافيء داخله بل وبغية الكشف عن القوى المحركة للتطور المتفاوت نفسه فان الفصل الدولي لملكية رأس المال عن وظيفة رأس المال وتصدير رأس المال العامل (بتعبير أدق: التراكم المحلي لرأس المال الاجنبي العامل) وآثارهما هي التي يجب ان توضع في مركز التحليل الاقتصادي ـ السياسي. وأمين أيضاً يؤكد ان هيمنة رأس المال على النـظام العـالمي، «ان هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي على انماط الانتاج الاخرى [. . .] يتعين وضعهـا في مركـز تحليل التـراكم على الصعيد العالمي وتحليل التبادل الرأسمالي غير المتكافيء»[١٥٥]ومع ذلك فان مايضعه في المركز في احيان كثيرة هو اشكالية التبادل، ويعلق اهمية على تصدير رؤوس الاموال بالدرجة الرئيسية وحصراً من زاوية سهولة حركة رأس المال (وعبرها من زاوية التبادل غير المتكافيء).

يشير أمين عن صواب لدى تحليله نمط الانتاج الطرفي ليس فقط الى خضوع نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي لنمط الانتاج الرأسمالي السائد ووظيفته (في تجهيز الايدي العاملة) وبذلك وضع حد لاستقلال هذا الاخير، بل ويشير الى علاقة هذا الخضوع بتدفق رأس المال على الاطراف وتأثيره الذي يسفر عن «تشويهات محددة» في بنية الاطراف[١٥٦]. كما يكشف عن ان سوق الاطراف «ليست سوق عمل حقيقية لان البلترة محدودة» ولا سوق رؤوس اموال حقيقية لانها تبقى سوقاً لرأس مال «اجنبي بالدرجة الرئيسية. . . ورأس مال الدولة»[١٥٧]، أي عدم انجاز عملية التراكم البدائي (الوطني).

على اساس الحقائق مارة الذكر وفيما يتعلق بها استطيع الاتفاق معه اتفاقاً يكاد ان يكون تاماً لولا ثغرة ضئيلة في آرائه حول العملية الطرفية للتراكم البدائي ومسألة ليست ذات شأن هي ما اذا كانت «الازدواجية» مصطلحاً يمكن تطبيقه للاشارة ايضاً الى المضمون آنف الذكر، أي بمعنى يتعارض مع مضمون المفاهيم الغربية التقليدية حول «الازدواجية».

أما الثغرة فان أمين ـ متبعاً محاججة ارغيري ـ يغالي أحياناً في التشديد على السياسات الواعية لرأس المال الاجنبي والدولة الاستعمارية في دفع واستنهاض عملية التراكم البدائي لرأس المال[١٥٨]. كما يخفق في الاشارة، من جهة، الى المصالح الخاصة لهذه القوى ذاتها في اجهاض هذه العملية أو تعطيلها، والابقاء على القطاع ما قبل الرأسمالي في حالة متردية وخاضعة، والاشارة، من الجهة الثانية، الى الدور الذي تقوم به الآلية العفوية المستندة الى البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية المشوهة القائمة، ليس في حفز البلترة فحسب بل ومنعها من ان تصبح بلترة كاملة أيضاً.

يدرك أمين تمام الادراك حقيقة ان عدداً لا يستهان به من المصطلحات المبهمة تستخدم في الاقتصاد السياسي (وقد استخدمها ماركس نفسه) لتشير الى المضمون بصورة غير دقيقة بل وحتى بصورة مضللة وبالتالي فان معارضته لـ «النظرة الازدواجية»[١٥٩] لا يمكن ان تُفَسَّر بمجرد السعي الى تحقيق الدقة الاصطلاحية. الارجح انه مدفوع بنظرة الوحدة الاطلاقية «للنظام العالمي المتكامل بفعل التبادل»، حين ينفي ثنائية نمط انتاج الاطراف ذاتها التي تظهر في تحليله نفسه ايضاً، و «ازدواجية» النظام دولياً وداخلياً، التي تعني خضوعاً وعلاقة وظيفية. (يفعل ذلك متذرعاً بالرفض المبرر لنوع معين من مفهوم الازدواجية بمضمونه غير المقبول). ولكن من المتعذر ـ كما يدرك أمين تمام الادراك

أيضـاً ـ تحديد خصائص نمط انتاج بمجرد متغيرات تكنولوجية وعلاقات توزيع، واكثر تعذراً تحديد خصائصه بجانب واحد (مهما بلغت اهميته) من هذه العلاقات: بمستوى الاجور! فالاولى، أي نوعية التكنولوجيا، لا تكفي حتى لتحديد درجة تطور القوى المنتجة كجانب واحد من جوانب نمط الانتاج. وهي لا يمكن أن تفيدنا بشيء حتى عن العنصر الاكثـر حسماً والاشد ديناميكية بين عناصر قوى الانتاج، وهو العمل الاجتماعي، أي اجمالي القوى العاملة الحية، لاسيما اذا كانت التكنولوجيا المعنية سمة مميزة لقطاع واحد فقط من قطاعات الاقتصاد هو قطاع التصدير. واذا كان أمين الذي لا يعتبر العمل مجرد مقولة من مقولات التوزيع، ينسى ما ورد ذكره اعلاه فان هذا خطأ ليس بالبسيط. وعلاقات التوزيع قاصرة بالقدر نفسه (حتى مع تحديد معالم نظام التوزيع بأكمله ناهيكم عن تناوله على أسـاس جانب جزئي فقط!) عن الاحاطة بتعقد علاقات الانتاج الاجتماعية التي تشمل ـ كما هو معروف ـ علاقات الملكية فيما يتعلق بوسائل الانتاج وكذلك نمط توزيع الادوار في «التنظيم الاجتماعي للعمل»، أي التقسيم الاجتماعي للعمل[١٦٠].

وعلى الغـرار نفسـه فان النـظام العـالمي لا يمكن اختـزاله الى «التكامل بفعل التبادل». ولا يمكن لهذا التبسيط المفرط ان يصبح مقبولاً حتى بالاشارة الى هيمنة رأس المال الدولي من دون تحليله وتحديده تاريخياً وسياسياً، أو اذا جرت مساواة بيع وشراء السلع ببيع وشراء قوة العمل رغم الفوارق البينة.

ومهمـا يكن من امر فان التكامل بفعل التبادل هو بالضرورة تكامل جزئي بسبب النسب المحـدودة لتجـارة السلع الـدولية وان موضـوعة طابع السلع الدولي (العالمي) بالاساس هي محاجة تتعلق بالتحقيق تحتاج نفسها الى التحقق من صوابها ان لم تكن توتولوجية بكل بساطة.

«سمو» القيمة الدولية

The Preeminence of International Value

يفترض الطرح القائل بـ «سمو القيمة الدولية» مسبقاً انحلال الانتاج الوطني للسلع انحلالاً تاماً في الانتاج السلعي المعد للسوق العالمية واختفاء الدائرة المعلومة والسمات المحددة للانتاج الموجه الى اغراض التصدير. ويترتب على ذلك عدم اكتراث تام، من

بين اشياء اخرى، بالفوراق في التركيب العضوي ومعدل دورة رأس المال العامل في قطاع التصدير أو القطاعات الاخرى، وكذلك التأثير الذي تمارسه سياسات الدول في مجال التجارة الخارجية متمثلاً بتعديل الاسعار. ولكن عدم الاكتراث هذا غير مبرر على الاطلاق بقدر ما يكون الانتاج المعد للسوق العالمية والانتاج المعد للسوق المحلية أو لاستهلاك اقتصادات الكفاف استهلاكاً ذاتياً (ظاهرة تتسم بها اقتصادات الاطراف المتخلفة) منفصلين عن احدهما الآخر بهذه الدرجة أو تلك ـ رغم الروابط القطاعية القائمة بينهما من حيث العناصر الداخلة والعناصر الخارجة وتعقد المشاركة في اعادة انتاج قوة العمل ـ وبقدر ما ينحرف معدل دورة رأس المال العامل في قطاع التصدير وتركيبه العضوي عن المتوسط. ان تحديد الانتاج المعد للتصدير هو، بالطبع، ليس مسألة تتعلق بمؤشر احصائي ما أو مقداراً يمكن التعبير عنه بنسبة «اجمالي قيمة» الصادرات الى مقدار الدخل الوطني. وأمين محق تماماً حين يشير الى الروابط القطاعية لدحض هذا الوهم. ولكن الروابط القطاعية بعيدة عن الاكتمال، بعيدة عن كونها شاملة بحيث يمكن تصور انتاج جميع السلع بوصفه نتيجة انتاج جميع السلع الاخرى، أي ان جميع القطاعات الآخرى تساهم في العناصر التي تدخل في منتجات التصدير. فان ذلك سيكون، بتعبير ملطف، افتراضاً مبالغاً فيه وساذجاً حتى فيما يتعلق بأكثر الاقتصادات الوطنية تطوراً واشدها تعقيداً. وهو أمر غير واقعي بصفة خاصة في حالة الاقتصادات الطرفية حيث الروابط القطاعية ضعيفة عموماً لا لسبب سوى انعدام التكامل الداخلي، والتوجه الى الخارج أو التطور «البراني» كما يسميه أمين، وحيث قطاع التصدير وحده يشكل جيباً متكاملاً من زاوية هذه الروابط!

يبدو ان ما يضعه أمين الذي يدرك حقيقة التفكك[١٦١]، نصب عينيه هو ليس اصل وسائل الانتاج التي تُستهلك في انتاج منتجات معدة للتصدير في المقام الاول. ويبدو ان السبب الذي يدفعه الى ان يفترض، في التحليل النهائي، توجه كل انتاج داخلي («وطني») نحو السوق العالمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يعود الى الاعتبارات التالية: في انتاج سلع تصدر فعلاً يأتي العمل الحي بوصفه احد العناصر الداخلة فيها، من استخدام قوة عمل يشارك في اعادة انتاجها، بطريقة أو أخرى، القطاع السلعي الصغير المحلي أيضاً بل وحتى قطاع الكفاف. ولا ريب في أن دور القطاع «التقليدي» في امداد القطاع الحديث (التصديري اساساً) بالعمل وكذلك في تزويد هذا العمل (وعائلته)

بالمواد الضرورية، يشكل عنصراً هاماً في عمل نمط الانتاج الطرفي، الامر الذي وضعته أنا أيضاً في مركز تحليلي[١٦٢]. ولكن هذا الدور بعيد عن ان يكون كاملاً وان يشمل القطاع ما قبل الرأسمالي ككل. ولبرهنة على الارتباط المباشر أوغير المباشر بين الانتاج السلعي المحلي بصفة عامة والسوق الدولية يذكر أمين أيضاً انه في الاقتصادات الطرفية يكون «القسم الاعظم من البضائع الاجرية (سلع مطلوبة لاعادة انتاج قوة العمل) بضائع مستوردة أو منتجات الصناعات المحلية التي تعوض عن الاستيراد و/ أو منتجات الزراعة الرأسمالية»[١٦٣]، أي انها على نحو ما نتيجة الانتاج السلعي الرأسمالي الدولي.

ولكن من الصعب الاقتناع بالبرهنة على الطابع السلعي ـ العالمي غير المباشر لمنتجات اقتصاد الكفاف أو مشاركتها غير المباشرة في الانتاج السلعي الرأسمالي الدولي، بمجرد الاشارة الى دورها في اعادة انتاج قوة عمل العمال المستخدمين في قطاع التصدير. كما يتعذر تفسير الاصل الدولي (جزئياً) لقيمة الناتج الاجمالي تفسيراً مقنعاً بالطابع الاستيرادي (أو العنصر الاستيرادي) للبضائع الاجرية.

لا يوجد ارتباط متبادل بين النتيجة (القيمة الجديدة) المتحققة من استخدام قوة العمل، من «استهلاكها استهلاكاً منتجاً» من جهة، واعادة انتاجها، والاستهلاك الشخصي والعملية المولدة للقيم التي تقوم بها الفروع الانتاجية المشاركة فيها من الجهة الثانية! فان قيمة وسائل الانتاج التي تستهلك (قيمة عناصر «C») هي وحدها التي تنتقل بلا أي تغيير الى قيمة السلعة التصديرية وليس قيمة قوة العمل! ويخلق العمل الحي المبذول حينذاك وعند ذاك قيمة جديدة (حسب نوعيته وشدته). ولا دور لقيمة قوة العمل وعملية الانتاج التي تحددها إلا في توزيع القيمة الجديدة. ولهذا السبب نستطيع ـ ويستطيع أمين أيضاً ـ القول بان مقولة القيمة مستقلة عن علاقة التوزيع!

ومن هنا فان «القيمة الدولية» التي يعلق أمين أهمية بالغة عليها تعكس في الواقع ظروف اعادة الانتاج في قطاعات التصدير التي يمكن تمييزها أو حتى عزلها عن القطاعات الاخرى. وفي ظروف الرأسمالية كاملة التطور يكون مركز تكوين الاسعار هو سعر الانتاج (الذي لا يتطابق مع القيمة إلا في المتوسط أو بتعبير أدق في حالة القطاع ذي التركيب العضوي المتوسط ومعدل دورة متوسط). ويترتب على ذلك ان المنتجات التصديرية للبلدان المنفردة تدخل في عملية تكوين اسعار السوق العالمية ليس بقيمها «المنفردة»

(الوطنية) وإنما بأسعار الانتاج «المنفردة» (الوطنية)، أو بتعبير أدق انها تدخل هذه العملية شريطة عدم وجود انحراف احتكاري في الاسعار وعدم وجود تدخل من الدولة ورسوم على الصادرات أو وسائل دعم لها، الخ . بعبارة اخرى ان «القيمة الدولية» ستكون مقولة مشوهة غير واقعية لا يمكن ان تعكس العلاقات القيمية للانتاج الوطني (على شكل العناصر الوطنية الضروري ادخالها اجتماعياً) أو العلاقات القيمية لـ «الانتاج العالمي» (كتعبير عن كمية العمل الضروري لاعادة الانتاج من وجهة نظر «المجتمع العالمي»). وهي اذ لا تعود مستقلة عن علاقاتِ التوزيع لا تكون مقولة قيمة حقيقية وبقدر ما تقع تحت تأثير علاقات التوزيع الوطنية وتدخل الدولة القومية فانها لا تكون مقولة دولية حقيقية أيضاً.

بالطبع، يمكن من حيث المبدأ تصور استنباط معاكس يعمد في دفاعه عن «سمو القيمة الدولية» الى اعتبار مركز حركة اسعار السوق العالمية ـ الذي لا يمكن تحديده بصورة مباشرة ـ قيمة دولية بحد ذاته، ويستنتج من ذلك الاسعار والقيم، في اطار الاقتصادات الوطنية المنفردة، بوصفها انحرافات بسيطة تبطل مفعول بعضها البعض على المستوى العالمي. ولكن هذا سيعني ليس فقط اننا حاولنا ان نستنبط من مقولة معقدة (من ظهور سلع تُنتَج ـ حسبما يذهب اليه أمين أيضاً ـ في انماط انتاج مختلفة ومن قبل تشكيلات اجتماعية مختلفة) المقولات الاكثر بساطة، بل واننا سرنا ضد العملية التاريخية. وبالنسبة لوحدة النظام العالمي وتكامله بفعل التبادل فان الطابع العالمي للسلع هو، برأي أمين أيضاً، ظاهرة حديثة العهد في أصلها، أو «مجرد قيل»، الامر الذي يعني انه قبل ان تصبح جميع المنتجات سلعاً عالمية ستصبح، أو على الاقل ستصبح غالبيتها سلعاً محلية أو وطنية. والآن اذا أصبح الانتقال من الواحد الى الآخر، اذا أصبح اختزال الواحد الى الآخر (الدولي والمحلي) بالاتجاه المعاكس على حين غرة فان ذلك يجب ألا يُفتَرض فحسب بل وان يُفسَر ويُثبَت ـ كما يقول أمين: على حساب المادية التاريخية وقوانين الاقتصاد السياسي.

وهكذا تكون موضوعة «سمو القيمة الدولية» افتراضاً مسبقاً غير مقبول. (انها تعني نفي ديالكتيك القومي والدولي شأن نقيضتها الموضوعة القائلة بأولوية مقولة القيمة الوطنية للاقتصادات الوطنيه المستقلة في الظروف الراهنة).

«حركية العوامل» ودور الفوارق الدولية بين الاجور في التبادل غير المتكافىء

ان الفرضية الاخرى لمفهوم أمين عن **سهولة الحركة الدولية لرأس المال** وتساوي معدلات الربح، تستدعي أيضاً بعض التعليقات النقدية وملاحظات تحديدية معينة بشأن وجهات النظر مارة الذكر. فبادىء ذي بدء، أن الحركية نفسها ليست بأي حال حركية شاملة وغير محدودة (وذلك ليس فقط بسبب الطابع الاحتكاري لجزء ـ كبير ـ من رأس المال سهل الحركة أو الاحتكارات الطبيعية المختلفة كما هي الحال في اطار الاقتصادات الوطنية أيضاً بل وبسبب عزلة الدول القومية أو قيود الدولة أو الاجراءات التي تنظم تدفق رأس المال). ثانياً، ان طابع رؤوس الاموال سهلة الحركة دولياً وموضعها وقوة مواقعها تختلف اختلافاً كبيراً، كما سبق وان أشرتُ (هذه المرة أيضاً على حساب الاطراف عموماً، التي لا يناسب رأس مالها الاضعف بكثير والاقل تركزاً مع قدرة أدنى بكثير على المناورة إلا احتلال مواقع ثانوية). وبالتالي فان التسوية الدولية لمعدلات الربح أيضاً تكون بالضرورة تسوية جزئية (تقتصر على دائرة التدفق الحر لرأس المال) وناقصة (تعني بالدرجة الرئيسية التسوية بين شركاء متساوين نسبياً أو بتعبير مبسط بين رؤوس اموال المركز، وتتيح في الوقت نفسه نشوء فوارق في معدلات الربح بين رؤوس اموال المركز والاطراف).

وعلى الغرار نفسه يمكن الاعتراض أو ابداء ملاحظة تحديدية فيما يتعلق بافتراض جمود العمل دولياً وسهولة حركته في اطار الاقتصاد الوطني. فان سهولة حركة العمل ليست كاملة في اطار الاقتصاد الوطني ولا هي من الجهة الثانية غائبة تماماً على المستوى الدولي. ان أهميتها ـ كما يشير بتلهايم ـ أهمية ثانوية فحسب. وهي في نظام أمين النظري ليست إلا عنصر ازعاج يُفتَرض ان ادخاله يعود الى ان أمين أيضاً ـ شأن ايمانويل ـ يريد البرهنة على ان للاستغلال معدلاً أعلى في الاقتصادات الطرفية. فعند ايمانويل الذي ينفي نفياً قاطعاً أي علاقة بين الاجور وتطور القوى المنتجة، يلعب الطابع الجامد للعمل دوراً هاماً بوصفه عائقاً في طريق التسوية الدولية لمعدل الاستغلال، بوصفه شرطاً لتحديد مستويات الاجور مأخوذة على انها «متغير مستقل» تحديداً وطنياً مستقلاً. ويصح الامر نفسه مع أمين الذي ينفي هذا التحديد المستقل، دالة «المتغير المستقل» للاجور، استقلالها عن تطور القوى المنتجة (على الضد من ايمانويل) مثلما ان تحديدها الوطني

المستقل (على الضد من بتلهايم) **يصبح ليس افتراضاً لا داعي له** فحسب بل وافتراضاً متناقضاً كذلك.

ان موضوعة أمين القائلة بان التوازن بين قيمة قوة العمل ومستوى تطور القوى المنتجة يتحقق على صعيد النظام العالمي، موضوعة غير مقبولة لعدة أسباب ومن عدة نواحٍ. أولاً، انها غير مقبولة لانها ترتبط بالمحاجة القائلة بسمو القيمة الدولية وتستند عليها.

ثانياً، انها غير مقبولة لانها - وان كان ذلك على الضد من مقصده - تخفي بصورة حتمية، لانها تموه الجانب «الوطني» من علاقات التوزيع بين الطبقات، الجبهة الوطنية للصراع الطبقي غير الحاسمة ولكنها هامة على الدوام.

ان التوازن على المستوى العالمي بين قيمة قوة العمل وتطور القوى المنتجة يفترض مسبقاً ان الفوارق بين مستويات الاجور الوطنية فوارق متناسبة، أي انها مكملة لبعضها البعض ومعوضة لبعضها البعض. (هذا ما يستتبع أو على الاقل ما يمكن ان يستتبع من موضوعة أمين ما لم تتم صياغتها في سياق التناقض الاساسي ذاته بين العمل ورأس المال واكسابها طابعاً ملموساً على هذا الاساس). ومثل هذا الافتراض لا بد أن يؤدي الى تفسير توزيع الدخل بين الفئات المختلفة للطبقة العاملة العالمية بنظرية من نظريات الالعاب (التي لا يقبل بها أمين)[١٦٤]. اننا، بتعبير أدق، ازاء «لعبة حاصل جمعها صفر» تقف فيها الطبقة العاملة للاطراف في مواجهة الطبقة العاملة لبلدان المركز وكلما ازداد ما تحصل عليه الاولى تناقص ما تحصل عليه الثانية.

واذ يفترض أمين طابع القيمة الدولي من حيث الاساس ينسب الى القيمة الفائضة كذلك «أصلاً جماعياً . . . على الصعيد العالمي»[١٦٥]، طبيعة دولية من حيث الاساس. وبما ان كل عامل يساهم - حسب تفسير أمين (المطلق) للطابع الاجتماعي المتزايد للانتاج الرأسمالي و «الطبيعة الجماعية» للقيمة الفائضة، أي نشوئها من عمل «العامل الجماعي»[١٦٦] - بقدر مساو تماماً في انتاج القيمة الجديدة والقيمة الفائضة داخلها، فان مساهمة أي عامل مستخدم في أي فرع لاي بلد يفترض أيضاً ان تكون مساهمة متساوية في توليد القيمة الجديدة للمنتجات العالمية بصرف النظر عن انتاجية عمله وشدته ومؤهلات هذا العامل.

وبما انه لا توجد فوارق دولية كبيرة في اجور العمال ويزعم بان «تمايزات الاجور لا

تقوم على أساس موضوعي ـ الانتاجية أو المهارة»[١٦٧] ـ في حين ان رأس المال يحقق، اينما وظف، معدلات ربح متساوية، فان معدل الاستغلال يكون، برأي أمين أيضاً، أعلى في بلدان الاطراف ذات الاجور الواطئة. ان أمين الذي يدرك تماماً القانون الموضوعي لازدياد معدل القيمة الفائضة بوصفه «اتجاهاً متأصلاً في نمط الانتاج الرأسمالي»[١٦٨] واعتماد قيمة قوة العمل (ايضاً!) على تطور القوى المنتجة، يضطر، بغية التوصل الى الاستنتاج آنف الذكر، الى افتراض عمل هذه القوانين أساساً وحصراً على المستوى العالمي، و/ أو قلب العلاقة القائمة بالفعل بين «الضرورة الموضوعية للتوازن بين مستوى تطور القوى المنتجة ومستوى الاجور الحقيقية» من جهة، والزيادة في معدل القيمة الفائضة من الجهة الثانية. وان العامل Factor نفسه، وهو تطور القوى المنتجة، يمارس، على الاقل بقدر الزيادة في التركيب العضوي لرأس المال وبسببها، تأثيراً سلبياً على معدل الربح (باتجاه تقليله) بينما يكون في الوقت نفسه وسيلة لتحقيق زيادة «غير محدودة» (غير محددة بظروف موضوعية على الاقل) في معدل القيمة الفائضة. كما ان امكانية حركة معدل القيمة الفائضة ومعدل الربح (بل الميل المتأصل لحركتهما) باتجاهات متعاكسة هي امكانية مستبعدة عملياً من نموذج أمين أيضاً (شأن استبعادها من نموذج ايمانويل) لان أمين أيضاً يتجاهل الدور الذي يلعبه تطور القوى المنتجة في زيادة انتاج القيمة الفائضة (النسبية). [في الوقت الذي ينفي فيه ايمانويل هذا الدور بصراحة وثبات فان أمين الذي يؤكد على أثار تطور القوى المنتجة، يبدو متذبذباً فحسب عندما يهمل دور تطورها في حالة انتاج القيمة الفائضة].

يغالي أمين بعض الشيء في تعميم موضوعته حول الفوارق الدولية في الاجور وتعريفه لنمط الانتاج الطرفي بـ «تزامن التكنولوجيا الحديثة ومستوى الاجور الواطيء». نتيجة لذلك وعلى النقيض من آرائه حول المراحل التاريخية، أو في سياق آخر، فانه هو أيضاً يقلل[١٦٩] من أهمية الدور الذي قامت به قطاعات الاقتصاد الاستعمارية النموذجية ذات المستوى المتدني من المكننة، مستخدمة جماهير من الايدي العاملة الرخيصة غير الماهرة ذات الانتاجية الواطئة، أي تركيب عضوي واطيء لرأس المال، دورها في نقل القيمة الفائضة بصورة مباشرة (على شكل اعادة الارباح الى بلد المنشأ) وتحويلاتها غير المباشرة (بما في ذلك من خلال أسعار التصدير والاستيراد في حالة وجود فوارق كبيرة في التركيب العضوي لرأس المال وميل فعال نحو التسوية الدولية لمعدلات الربح). كما انه

يقلل من أهمية دور هذه القطاعات الاستعمارية النموذجية في تشويه تطور القوى المنتجة للاطراف بصفة عامة. والغريب ان أمين يعتبر، على ما يبدو، حتى هذه القطاعات التصديرية الاولية ومنها المزارع الكبيرة والصغيرة (الى جانب المناجم وحقول النفط) بانها «قطاع رأسمالي فائق الحداثة»[١٧٠]. بالطبع، قد تبدو هذه القطاعات الاقتصادية «فائقة الحداثة» ولكن بمعنى نسبي فحسب، أي بالمقارنة مع بيئتها المحلية. أما في المقارنة الدولية فان مستواها التقني يثبت كونه أوطأ بكثير من مستوى الفروع الاقتصادية نفسها في البلدان المتطورة، ناهيكم عن متوسط المستوى التقني لهذه البلدان أو التركيب العضوي لرأس مال صناعاتها الديناميكية التي تطورت غداة الثورة العلمية والتكنولوجية[١٧١].

صحيح ان قسماً متزايداً من الاستثمارات الاخيرة في الاطراف كان موجهاً نحو الصناعات التحويلية (في المقام الاول تلك التي اقامتها الشركات فوق القومية أو عمدت الى نقلها بوصفها «صناعات هاربة»)، التي تتسم حقاً بتكنولوجيا حديثة نسبياً ذات كثافة عالية لرأس المال ومستوى انتاجية (يكاد ان) يتطابق مع مستوى انتاجية الصناعات نفسها في البلدان المتقدمة. وان مستوى اجور العمال المستخدمين في هذه الصناعات (ناهيكم عن مستوى اجور القوى العاملة اجمالاً) أوطأ بكثير في الاطراف منه في البلدان المتطورة، وبالتالي فان **الفوارق النسبية في الاجور**، ان مستويات الاجور شديدة التباين دولياً بين العمال ذوي الانتاجية الواحدة (أو تكاد) قد أصبحت ظاهرة ذات أهمية حقيقية ومتزايدة، وأحد الدوافع الكبيرة لتصدير رؤوس الاموال اليوم.

ولكن ما يترتب على هذا الدافع ذاته ان غالبية هذه الصناعات أو المنشآت الصناعية التي تخلت عنها البلدان الرأسمالية المتطورة أو اقتصاداتها، أو قامت بنقلها الى الخارج، تنتمي الى تلك القطاعات في البلدان المتطورة، التي تتسم نسبياً بكثافة الايدي العاملة، أو بتعبير أدق بسعتها الافقية وارتفاع كلفة الاجور فيها، أي قطاعات ذات تركيب واطىء لرأس المال. ولا يمكن تطبيق معنى الفوارق النسبية في الاجور وافتراض تركيب عضوي متطابق بصورة تقريبية، إلا على فروع صناعية متطابقة في الاطراف والبلدان المتطورة وليس بأي حال تطبيقهما على متوسط الصناعات كافة. يضاف الى ذلك انه لمن المبالغة غير الجائزة ان يفترض بان هذه الفوارق النسبية في الاجور، ذات الطبيعة المحددة والتي تظهر في فترة معطاة وفي ظروف معلومة، كانت على الدوام هي السمة العامة لكل الاستثمارات الرأسمالية الاجنبية الموظفة في الاطراف (بل وحتى في حالة استثمارات

رأس المال الوطني). ومن غير الجائز حتى أكثر ان يجري اشتقاق تبعية الاطراف أيضاً من هذا «التزامن بين التكنولوجيا الحديثة (أي ازدياد الانتاجية) ومستوى الاجور الواطىء»(١٧٢).

يصوغ أمين التعريف العام للتبادل الدولي غير المتكافيء، تلك «الظاهرة المحددة للنظام الرأسمالي العالمي» بحيث يصح على جميع الحالات التي تكون فيها «الفوارق بين الاجور في انتاج البضائع المتبادلة أكبر من الفوارق في الانتاجية بصرف النظر عن نمط انتاج الاطراف المشاركة في التبادل»(١٧٣) والقيمة الاستعمالية لمنتجاتها.

نتيجة لذلك لا يمكن تطبيق هذا التعريف إلا على النظام الرأسمالي العالمي، لكنه لا يفترض نمط انتاج رأسمالي بقدر متساو لدى جميع الأطراف المندمجة (بفعل التبادل) في هذا النظام أو الطابع المحدد لتقسيم العمل بينها، أي نمط معين من تخصص الاطراف المشاركة والطابع المحدد لقيمة منتجاتها الاستعمالية. فهو لا يشير إلا الى الفوارق النسبية في الاجور، أي كون الفوارق في مستويات الاجور أكبر من الفوارق في مستوى تطور القوى المنتجة والانتاجية.

يمكن، بالطبع، تفسير هذا العنصر المركزي في تعريف أمين بمعنى واقعي وملموس في سياق علاقات عامة أوسع وأعمق. ويمكن ان يقدم تفسيراً رائعاً (وان لم يكن كاملاً ونهائياً) لسياسة الشركات فوق القومية في نقل منشآت صناعية ذات تكنولوجيا حديثة الى الخارج، أي تفسير دافع هام جديد نسبياً وراء تصدير رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية.

ولكن أمين يميل الى تأكيد لا مساواة التبادل على أساس فوارق مطلقة في الاجور وليس فوارق نسبية، أي اغفال الفوارق الفعلية في الانتاجية. يضاف الى ذلك انه غالباً ما يرى الى دافع الربح من الفوارق الدولية في الاجور لا بوصفه دافعاً من دوافع رأس المال الاحتكاري، دافعاً لا يكون سمة مميزة إلا في فترة تاريخية معينة، وإنما بوصفه دافعاً عاماً من الناحية التاريخية ودافعاً سائداً له طابع مطلق من زاوية الاقتصاد السياسي. بعبارة أخرى، انه يبدو في هذه الحالة على استعداد لمعالجة علاقة هامة ولكنها جزئية بمعزل عن السياق العام بل وحتى احلالها محل هذا الاخير.

ان تعريف أمين للتبادل غير المتكافيء وان كان يشير الى ظواهر حقيقية لكنه يبدو مناسباً لمحو هوية المستغل ـ بالكسر ـ على الضد من المقصد الواضح لصاحب التعريف

نفسه. اذ يؤكد أمين عن صواب «ان ملكية رأس المال وحدها التي تجعل الاستغلال ممكناً»[١٧٤] ولكن دور هذه الملكية على وجه التحديد هو الذي يختفي من السياق الذي يكمن في أساس هذا التعريف. ومن الواضح تماماً انه اذا كان البون الدولي في الاجور أكبر من الفارق الدولي في الانتاجية، بما يضر بالاطراف، فان ذلك يعني في المقام الاول ـ على افتراض بقاء جميع العوامل الاخرى ثابتة ـ معدل ربح أعلى في الاطراف، أي معدل استغلال وأرباح أعلى مع اعتبار جميع الشروط الاخرى ثابتة. وانها مجرد مسألة لاحقة من الناحية المنطقية، مسألة «ثانوية» ـ ولكنها مرة اخرى ليست مستقلة قطعاً عن ملكية رأس المال ـ ما اذا كان بالامكان تحقيق معدل الربح الأعلى هذا داخل اقتصاد الاطراف وبالنسبة للمستغل ـ بالكسر ـ المباشر نفسه، أم لا، واذا كان الجواب بالنفي فلماذا والى أي مدى يتعذر ذلك.

تشير العلاقة الاولية الى مستخدِم عمال الاطراف الاجراء، الغاصب المباشر لقيمتهم الفائضة. واذا كان رأسمالياً أجنبياً فاننا ازاء شكل مباشر من أشكال الاستغلال الدولي يتجلى في اعادة ارباحه الى وطنه وتنامي موجودات رأسماله المحلية عن طريق الاستثمار، أي تجليه فيما ينجم من تراكم لملكية رأس المال الاجنبية. واذا كان رأسمالياً محلياً أو رب عمل في القطاع العام فان نشوء فارق في الاجور أكبر من الفارق في الانتاجيات، أي ان تدني مستوى تكاليف الاجور بحد ذاته في الاطراف، يؤمن ظروفاً أنسب اما لنمو الاستهلاك الترفي والموجودات الرأسمالية للمستغلين ـ بالكسر ـ المحليين أو لتقدم التراكم الوطني. يضاف الى ذلك انه حتى في حالة القطاع التصديري يمكن ان يوفر هذا القطاع أساساً لهامش ربح أوسع أو لموقع تنافسي اقوى في السوق العالمية ـ حسب التغيرات في أسعار السوق العالمية بالطبع. ولكن هذا الاخير وظاهرة تردي (أو تحسن) شروط التجارة عموماً، لا يمكن ان يربطا ربطاً مباشراً بتطور مستوى الاجور إلا إذا تجاهلنا عائد رأس المال أو افترضناه ثابتاً، أي إلا اذا قمنا بتجريد الانتاج من طابعه الرأسمالي ذاته وأغفلنا تماماً كيف ان شروط التجارة الخارجية ونمطها تتوقف أيضاً على بنية الانتاج السائدة. ولكن حتى في حالة ارتكاب اخطاء فادحة كهذه سيكون من التبسيط غير الجائز ان يختزل جوهر الاستغلال الدولي وآليته الى تردي شروط التجارة (أو حتى البحث عن أسبابه الرئيسية والاساسية في تردي شروط التجارة أياً كانت صيغته المطبقة).

ان تردي شروط التجارة لا يشكل إلا احدى الخسائر التي يمكن تكبدها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

١ ـ الامر الذي لا يعني بالضرورة وقوع استغلال (باعتبار الاستغلال علاقة موضوعية تحددها عملية التبادل بين المستغل ـ بالكسر ـ والمستغل ـ بالفتح ـ ويعاد انتاجها خارج اطار هذه العملية).

٢ ـ الامر الذي يشير، في اطار النظام المعقد للاستغلال الدولي أيضاً، الى مجرد حدوث تغير في مقدار الاستغلال وليس في درجته الفعلية أو وجوده[١٧٥].

٣ ـ الامر الذي يمكن ان يحدث وقد حدث فعلاً (فيما يتعلق بشروط التجارة العالمية المزدوجة) لدى اقتصادات المركز في مجرى تاريخ الحركة الدورية للاقتصادات الرأسمالية والسوق العالمية والتقلبات الاخرى في الاسعار ومع ذلك لم يؤد الى انتهاء استغلال الاطراف أو تعطله.

لذا، اذا كان مستوى الاجور الاوطأ ومعدل القيمة الفائضة الاعلى، كما يفترض، في الاطراف، لا يؤديان الى معدل ربح متحقق أعلى لها (لرأسمالييها) بسبب استنزاف الدخل استنزافاً منتظماً من خلال تكوين أسعار السوق العالمية، فان الطابع المحدد ذاته لتكوين الاسعار هذا يجب أيضاً تحليله الى جانب ما يحدث في شروط التجارة من تغيرات تتأثر تأثراً مباشراً بعلاقات العرض والطلب. بعبارة اخرى يتعين استقصاء ميل (ومقدار) تسوية معدلات الربح، بسبب تدفقات رأس المال، وأثر (ودائرة) تكوين الاسعار تكويناً احتكارياً، أي انحرافها. ولكن هذه العوامل بدلاً من ان تجعل العلاقة المفترضة بين الانتاجية ومكافأة العمل أقرب وأكثر مباشرة، تميل الى زيادة التباعد بينهما على المستويين الدولي والوطني على حد سواء.

ولا معنى للعلاقة المباشرة بين انتاجية العمل ومكافأته محسوبة بالقيمة التبادلية للمنتوج، إلا عند المنتجين السلعيين غير الرأسماليين (أي في حالة الانتاج السلعي الذي لايزال، أو أصبح، من دون مالكين رأسماليين لوسائل الانتاج). ولن يكون من المعقول اختزال عدم تكافؤ التبادل الدولي كما يعرِّفه أمين الى حالة منتجي الأطراف السلعيين الصغار غير الرأسماليين فحسب. والواقع انه ينسبه الى «القطاع الرأسمالي فائق الحداثة» بينما يشير، من الجهة الثانية، الى تخلف وتدني انتاجية القطاعات الاخرى التي يديرها

«الفلاحون من النوع التقليدي»[١٣٦]. **أما هؤلاء فان السؤال سيطرح في كل الاحوال عن** سبب بقائهم وركودهم أكثر منه عن دورهم في تكوين أسعار السوق العالمية!

كما تتوقف سهولة حركة رأس المال دولياً على الفصل المكاني لملكية رأس المال عن عمله (وظيفته)، أي على نشوء نمط دولي من ملكية رأس المال يتخطى حدود الاقتصادات الوطنية وبالتالي يتوقف أيضاً على السياسات الاقتصادية للدول القومية المنفردة. من حيث المبدأ يمكن وقد يحدث في الممارسة أيضاً ان تقوم عوامل ادارية، مؤسسية في الاقتصاد الوطني الرأسمالي (ناهيكم عن الاقتصاد غير الرأسمالي) بتقييد أو حتى منع تغلغل رأس المال الاجنبي وكذلك تدفق رأس المال الوطني خارج البلاد. ويبين هذا بوضوح ان معدلات الربح الوطنية بالاساس (أوحصراً في الحالة المذكورة اعلاه) هي التي تتأثر بالفوارق النسبية في الاجور وليس الاسعار. وبالتالي فان البلدان النامية لن تتكبد بالضرورة اضراراً أو خسائر من جراء تخلف مستوى الاجور الوطنية وراء نسب الانتاجية، في حالة منع تغلغل رأس المال الاجنبي بحرية ونشاطه بلا رقيب وكذلك منع تدفق رأس المال الوطني الى الخارج.

بيد ان الحلقة الاساسية في سلسلة التحليل، أي ان الاستدلال من افتراض معدل قيمة فائضة أعلى على امكان تحقيق معدل ربح أعلى بالقدر نفسه، لا ينبع من مجرد اولوية الاقتصادات الوطنية على الاقتصاد العالمي. ولو كانت تلك هي الحال لا نتقد أمين هذا المنطق عن صواب بالاشارة الى ان النظام الرأسمالي العالمي هو ليس مجرد حاصل جمع أو «تراصف» اقتصادات وطنية مستقلة. وفي الواقع ان ترتيب الاولوية يتأتى من اسبقية انتاج القيمة الفائضة على توزيعها و(على الاخص) اعادة توزيعها. وبالطبع ان هذه الاسبقية لا تعني بالضرورة قِدَماً زمنياً في عملية التبادل التي تعيد انتاج نفسها بنفسها أو تحديداً خطياً احادياً. فان علاقات اعادة توزيع القيمة الفائضة تعكس في علاقات المراحل الانتاجية للتداول الاجدد. ولكن تفاعلها الديالكتيكي ليس بأي حال نوعاً من الاعتماد التوتولوجي المتبادل بل هو سببية ديالكتيكية يمكن اثباتها تاريخياً ومنطقياً على حد سواء.

لا ريب في ان «تقييم» القيمة الفائضة المنتجة، أو بتعبير أدق، تسعيرها، يميل الى ان يعكس علاقات اعادة التوزيع مسبقاً، على أساس الافتراض والتوقع ex ante (في حالة التبادل الدولي التي نحن بصددها يتعلق الامر بنسب «أسعار الانتاج الدولية» أو الاسعار

الاحتكـارية النسبية التي تحـددهـا حركية **رأس المال الدولية وتتشكل** بقدر **سهولة هذه** الحركة). **لكن هذا كله لا يغير شيئاً من الحقيقة التاريخية البسيطة المتمثلة في انه يتعين** انتاج الفائض قبل ان يكون بالوسع توزيعه، كما انه لا يغير مسار التحليل المنطقي المعدل على هذا الاساس والذي اذ يشتق علاقات التوزيع واعادة التوزيع من علاقات الانتاج الاجتماعية، يمكن ان يكشف ليس فقط عن جميع اشكال الاستغلال الرئيسية والاساسية والثانوية، المباشرة وغير المباشرة(١٧٧) بل وكذلك أسبابها الجوهرية وشروط الغائها.

يهمل تعريف أمين للتبادل غير المتكافيء أساس انتاج القيمة الفائضة والاستيلاء عليها ذاته، وهو ملكية رأس المال، ويخلط بين التوزيع الاولي للقيمة الفائضة المنتجة فعلاً والاستيلاء عليها وبين نتائج اعادة توزيع القيمة الفائضة المستهدفة بالاستيلاء بين الرأسماليين على الساحة الدولية. فيقترح بذلك في الواقع تطبيق «معيار مساواة» العمل المستغل ـ بالفتح ـ على علاقات السوق بين المنتجين السلعيين الرأسماليين. وهذا خطأ لا يقل فداحة عن البحث عن المساواة الاجتماعية أو الدولية في «مساواة» التبادل.

وبخـلاف ايمـانـويل لا ينفي أمين دور وأهمية تصـدير رؤوس الامـوال في آلية الاستغـلال الامبـريالي ولكنـه يعتبر أيضاً أن التبادل غير المتكافيء هو قناة الاستغلال الرئيسية ويختزل الدوافع المعقدة وراء تصدير رؤوس الاموال العاملة في الاطراف الى «البحث عن معـدل ربـح أعلى» يمكن تحقيقه من خلال «تعايش التكنولوجيا الحديثة والاجور الواطئة في آن واحد»(١٧٨). ومع انه يشير الى «الوظيفة المزدوجة» للاطراف، وهي «تسهيل استيعـاب الفـائض [. . .] بتـوسيع السوق الرأسمالية، و[. . .] زيادة معدل الـربـح»، يعتقـد رغم ذلك ان زيادة الاجور في المركز منذ عام ١٨٨٠ قد وفرت حلاً لمشكلة الاستيعاب مقللة بذلك من دور الاطراف في آلية الاستيعاب ومعززة في الوقت نفسـه وظيفتهـا الثـانية(١٧٩). وتؤدي الاطراف هذه الوظيفة المتمثلة بزيادة متوسط معدل الربح، من خلال معدل الربح الاعلى (بسبب الفوارق النسبية في الاجور) للاستثمارات التي توظف هناك ومن خلال تسوية معدلات الربح، عن طريق التبادل غير المتكافيء بين المركز والاطراف، أي بنقل فائض الربح الى المركز عن طريق آلية الاسعار.

ولكن في الواقع انه حتى اذا تجاهلنا الدوافع الاخرى التي لا تقل أهمية وراء تصدير رؤوس الامـوال فان تحقيق معدل ربح أعلى في الاطراف قد يعود، حتى عند مستوى، انتاجية أدنى بكثير من مستواها في بلد المركز، الى التركيب العضوي الاوطأ لرأس المال

ويمكن على الاخص ان ينسب بالقدر نفسه، نتيجة امتيازات تمنح لشراء الاراضي والمناجم ووسائل مختلفة من دعم الدولة، الى التركيب القيمي الاوطأ لرأس المال أكثر منه الى مجرد وجود فوارق نسبية في الاجور. ولدى الحديث عن المراحل التاريخية للعلاقات بين المركز والاطراف يحدد أمين سمات الفترة ١٨٨٠ ـ ١٩٤٥ بالتقسيم «الكلاسيكي» للعمل في النظام الاستعماري (بتخصص الانتاج الاستعماري بمنتجات «اقتصاد العبودية» économia de traite، والمنتوج الزراعي «الاستوائي»، وباستثمارات اجنبية في الصناعة الاستخراجية والقطاع الثالثي من جهة، وبصادرات المركز المتقدم من المنتجات الصناعية من الجهة الثانية) وكذلك بمضي طريقة التراكم الكلاسيكية في المركز مع تزايد التركيب العضوي لرأس المال[١٨٠]. ما يترتب بوضوح على ذلك هو وجود فوارق واسعة في التركيب العضوي لرأس المال ودوره الهام في الآلية غير المباشرة للاستغلال الدولي. كما يتضح ان نتيجة النشاط الاستغلالي لرأس المال الاجنبي الذي يسعى الى تحقيق معدلات ربح أعلى تتجلى حتى خارج اطار «التبادل غير المتكافيء» منعكسة في شروط التجارة الدولية، بل ان تجليها الاولي والاساسي هو اعادة الارباح الى موطن رأس المال ونمو ملكية رأس المال الاجنبي محلياً من خلال اعادة الاستثمار.

ان ربط الاستغلال الامبريالي بالفوارق في الاجور يجبر أمين أيضاً على تحديد بداية الاستغلال الامبريالي ـ بعد ثلاثة عقود من النهب المركنتالي السابق والتزاحم الشامل على الذهب ـ بالوقت الذي بدأ فيه مستوى الاجور الاوربية في الارتفاع وبذلك تصوير الطبقة العاملة الغربية، شاء أم أبى، بوصفها رائدة الاستغلال الدولي. يضاف الى ذلك ان هذا الربط يدفعه الى ان ينسب الى العمل في الاطراف انتاجية متساوية (مع انه يُمارَس، كقاعدة، في ظروف من التجهيز التقني شديد التخلف عن مستواه في البلدان المتطورة وتنظيم الانتاج تنظيماً أدنى بكثير) ويسبغ عليه قدرة متساوية على توليد القيم (رغم الفوارق البينة في درجة تعقد العمل ومهارته).

على النقيض مما ورد ذكره أعلاه فان أمين الذي يصر على اعتماد معالجة طبقية ماركسية وعلى تفسير النظام الامبريالي تفسيراً واقعياً، يرفض كل الآراء التي تفسر التبادل غير المتكافيء بنضال الطبقة العاملة في المركز من أجل زيادة الاجور. ولحل التناقض بين طروحاته الصريحة والنتائج المنطقية التي تترتب ضمناً على تفسيره للتبادل غير المتكافيء فانه يحمل الاحتكارات مسؤولية الزيادة في الأسعار و «خلقها الظروف

المطلوبة. . . لارتفاع الاجور في المركز مع ارتفاع الانتاجية»[181] ولكن التناقض لن يختفي بهذه الطريقة بل ينتقل الى مكان آخر فحسب. فلو كانت الاحتكارات هي السبب في زيادة أسعار صادرات المركز لبدا دور الفوارق النسبية في الاجور (بالمقارنة مع الفوارق في الانتاجية) زائداً في تحديد شروط التجارة الدولية. صحيح، بالطبع، انه بقدر ما ترد الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة على ارتفاع الاسعار الاحتكارية بنضالها من أجل زيادة الاجور بل وتحقق زيادة في الاجور الحقيقية، يكون معدل الارباح فيها أوطأ بالفعل منه في الاطراف ـ ما لم تحدث تسوية دولية بينهما. واذا افترض حدوث تسوية دولية كهذه فان الفوارق النسبية في الاجور ستستحث حقاً قيام تبادل غير متكافىء ونقل المداخيل. ولكن في هذه الحالة لا يكون مثل هذا الشكل من نقل المداخيل عن طريق نسب الاسعار إلا شكلاً مكملاً، شكلاً ثانوياً، وبالتحديد بالمقارنة مع نقل القيمة الذي يتم في علاقات أسعار المركز الاحتكارية المرتفعة وأسعار صادرات الاطراف الواطئة (أو بالاحرى المخفضة تخفيضاً احتكارياً). أخيراً وليس آخراً فان افتراض تسوية معدلات الربح في الواقع في الظروف الاحتكارية ليس زائداً فحسب بل ومسألة خلافية أيضاً.

فيما يتعلق بافتراض قدرات متساوية على توليد القيم يتفق أمين مع ايمانويل حين يقول: «ان ساعة عمل العامل الافريقي تساوي ساعة عمل العامل الاوربي»، ويفسر ذلك بمجرد الاعلان بان «ناتج عمل الاثنين هو سلعة دولية». ومن حقيقة «ان كل المنتجات سلع دولية» يستتبع بصورة مباشرة، حسب رأيه، «ان الكميات المتساوية من العمل المبذول في بقاع مختلفة من العالم والمتبلور في هذه المنتجات، تولد بالقدر نفسه قيمة دولية واحدة مع ان القوى العاملة لا تصبح سلعة دولية لانها لا تتداول خارج الحدود القومية»[182].

ان الافتراض بان للعمل البشري العام والمجرد (أي مجرد عن أنواعه الملموسة) قدرة متطابقة نوعياً على توليد القيم هو افتراض صحيح في رأيي أيضاً. ولكن أمين، كما يشير اندرسن[183]، يخلط، شأن ايمانويل، بين القدرة المتطابقة نوعياً على توليد القيم والقدرة على انتاج قيمة متساوية كمياً كذلك، ويتجاهل الاختلاف الذي يؤكد ماركس على وجوده بين العمل المعقد والعمل البسيط، بين العمل الماهر والعمل غير الماهر فيما يتعلق بالقياس الكمي لتوليد القيم. بعبارة اخرى، ينسب أمين الى العمل الماهر، المعقد (الذي يقابل عدة وحدات من العمل غير الماهر، البسيط) نفس القيمة التي ينسبها الى

وحدة واحدة من العمل البشري العام بمؤشرات الكمية أيضاً. (وفي الوقت نفسه يصف الطريقة الجديدة لتراكم رأس المال، التي غدت سمة مميزة منذ الحرب العالمية الثانية والتي ترتبط بانطلاق الثورة العلمية والتكنولوجية، بانها طريقة أصبح فيها «التركيب العضوي للعمل»، أصبح فيها دور العمل ذي المهارة العالية دوراً حاسماً)[١٨٤].

يذكرنا اندرسن أيضاً بان أمين يقدم مثالاً عددياً[١٨٥] ينتج البلد المتخلف فيه نفس المنتوج وبنفس التكنولوجيا والانتاجية كما البلد المتطور، ولكنه بسبب مستوى اجوره الاوطأ ومعدل استغلاله الاعلى وكذلك نتيجة لتسوية معدلات الربح، يضطر الى تثمير منتجاته بأسعار أوطأ من أسعار البلد المتطور. بيد ان هذا يتم في حالة وجود سوق متطابقة لمنتجات متطابقة، وهو افتراض يتعذر قبوله أو بحاجة الى تفسير على أقل تقدير[١٨٦]. ولعل هذا هو السبب وراء اصرار ايمانويل على القول بتبادل منتجات محددة تختلف عن بعضها البعض، ولكن ينبغي ان تقارن دولياً في هذه الحالة انتاجية أعمال ملموسة تنتج منتجات مختلفة، وقدرتها على توليد القيم.

ومع ان مستوى الانتاجية (الى جانب الاجور) هو في نظر أمين أحد العناصر الاساسية الحاسمة في آلية التبادل غير المتكافيء فان مقارنة الانتاجيات بين اقتصادين متخصصين ليست زائدة فحسب بل ولا معنى لها. اذ يكفي لتأكيد عدم تكافؤ التبادل الاشارة الى الامكانية الناجمة عن حقيقة ان البضائع الاجرية التي تشكل المكافئات equivalents الحقيقية لقيمة قوة العمل هي أيضاً سلع دولية ذات قيمة دولية. «ومن الواضح ان الشرط اللازم الوحيد لحالة من حالات التبادل الدولي غير المتكافيء هو امكانية المقارنة بين الاجور الحقيقية، الامر الذي يعني ان البضائع الاجرية ينبغي ان تكون سلعاً دولية»[١٨٧]. يوحي هذا مرة اخرى بتفسير مطلق للفوارق في الاجور. وعلى الرغم من ان أمين أيضاً يشير الى وجود قطاعات معينة ذات انتاجية متدنية بوضوح، ويشدد بصفة خاصة، من بين العوامل التي تؤثر في قيمة قوة العمل، على تأثير العلاقات ما قبل الرأسمالية فانه يتجاهل عملياً الفوارق الفعلية في مستوى الانتاجية لدى تقييم التمايزات في الاجور، ويسقط من الحساب، في التحليل النهائي، التأثير الذي تمارسه مخلفات القطاع ما قبل الرأسمالي، الذي يمارسه نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي، على نوعية العمل ومضمونه من المهارة وبالتالي على انتاجيته.

وهكذا يبدو أن أمين أيضاً ـ شأن ايمانويل ـ يحدد مقدار الاستغلال الدولي بالفوارق

في مستـوى الاجـور الحقيقية أو في مستوى الاستهلاك بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة. وبما ان تدني الانتاجية، على الاقل انتاجية الاقتصادات الفلاحية التقليدية لبلدان الاطراف، أمر لا يتطرق الشك اليه وبالتالي يصعب اعطاء تفسير مجدٍ للفوارق النسبية بين الاجور في حالة هذه الاقتصادات التي تضم، كقاعدة، غالبية السكان، فان أمين «يردم» هذه الثغـرة ـ الى جانب الاشارة الى دور هذه الاقتصادات في اعادة انتاج العمـل ـ بأخـذ «انتـاجيتها الكامنة» في الحسبان، أي الانتاجية التي يفترض بان هذه الاقتصادات يمكن ان تبلغها اذا ما زودت بتكنولوجيا حديثة. ويحاول أمين ان يقدر، على هذا الاساس، مستوى الاجور المختلف ومستوى الاسعار المفترض اللذين سيتكونان في حالة تساوي مستويات الاجور[١٨٨]. ولكنه اذ يفعل ذلك يتعين عليه ان يفسر كل الفوراق ـ بصرف النظر عن أصلها ومضمونها ـ بوصفها مظهر التبادل غير المتكافيء أو سببه والدليل عليه في الـوقت الـذي لا يفسـر فيه الفـوارق في تطور القـوى المنتجـة إلا من جانبها التكنولوجي، أي متجاهلاً المسألة المتعلقة بنوعية العمل ومضمونه من المهارة. نتيجة لذلـك يضطر الى حرمان تعريفه نفسه للتبادل غير المتكافيء من قدر كبير من مضمونه الملموس وامكانية تفسيره بمؤشرات ملموسة، لان الاستغلال بوصفه الاستيلاء على القيمة المنتجـة في الـواقع يختفي على هذا الاساس اختفاء تاماً من صورة العلاقات الدولية للرأسمالية ويصبح مفهوم نقل المداخيل دولياً في نهاية المطاف بلا معنى.

. لامساواة التقسيم الدولي للعمل و «خصوصية» منتجات التبادل

فيما يتعلق بالطابع «المحدد» أو «غير المحدد» للمنتجات التي تصدرها الاطراف، يهاجم أمين ـ محقاً، كما اعتقد ـ النظرة التي تتميز بها «المدرسة الحدية» و«الاقتصاد التقليدي»، والتي تركز تركيزاً احادياً على القيمة الاستعمالية للمنتجات، وتشير الى الدور الخاضع، الثانوي، للقيمة الاستعمالية، لحاجات الاستهلاك الفعلية في الانتاج السلعي الرأسمالي (في مواجهة استلاب ـ أو اغتراب ـ القيمة السلعية والقيمة الفائضة). وعلى الغرار نفسه يرفض عن صواب الاوهام النابعة من نظرية ايمانويل في المغالاة بالطبيعة المحددة للمنتجات التصديرية، وهي الاوهام القائلة بان عبء الزيادات في الاجور التي

تتحقق في اقتصادات الاطراف يمكن ان ينقل من خلال أسعار منتجاتها التصديرية المحددة الى مستهلكي اقتصادات المركز شريطة ان تكون هذه الزيادات عامة وتمتد لتشمل المنافسين أيضاً، وان ذلك سيؤدي الى تعجيل تنمية الاطراف(١٨٩).

ولكن أمين نفسه يرتكب خطأ المغالاة ـ بالاتجاه المعاكس ـ في تقدير أهمية القيمة الاستعمالية (والاستهلاك المادي). ويبدو انه يغفل الحقيقة الماثلة في انه حتى الانتاج الرأسمالي القائم على دافع الربح لا يمكن ان يلغي القانون العام القائل بان المعنى الحقيقي، بان «المطاف الاخير» ultima ratio للانتاج هو الاستهلاك حقاً، الشرط الذي لا غنى عنه لتكرار الانتاج. وحتى الانتاج الرأسمالي لا يمكن ان يفصل القيمة بوصفها الجانب السائد للسلعة المنتجة في نمط الانتاج الرأسمالي فصلاً تاماً ونهائياً عن الجانب الآخر من السلعة: قيمتها الاستعمالية التي فيها تتبدى القيمة وتحقق ذاتها.

ومن الجهة الثانية فان أمين اذ يرفض الطابع المحدد للمنتجات التي تصدرها اقتصادات الاطراف حسبما يؤكد ايمانويل (أو الطابع المحدد للمنتجات التي تستوردها، حسبما يؤكد براون) يقلل من أهمية الطبيعة المحددة (وان كانت متباينة) واللامتساوية لتقسيم العمل بين الاطراف والمركز من زاوية البنية القطاعية والانتاجية أيضاً. ولهذا السبب على وجه التحديد يقع في وضع صعب يستطيع نقاده ان يستغلوه الى حد كبير حين يتعين عليه الاجابة على السؤال عن سبب اضطرار الاطراف الى الدخول في تبادل غير متكافيء لمنتجات تستطيع ان تنتجها بنفسها، أو من زاوية اخرى عن السبب في ان اجمالي رأس مال المركز لا يتدفق على الاطراف حيث يمكن انتاج أي منتوج بكلفة أقل، وعن السبب في عدم استفادة الاطراف من الميزة التي يمكن ان يوفرها تدني تكاليف الاجور.

يتعذر حقاً اعطاء اجابات مقبولة ومتسقة عن هذه الاسئلة على أساس تفسير اقتصادي لتدفق رأس المال الدولي ونظرية ايمانويل حول سهولة الحركة الدولية لرأس مال لا طابع له ولا يمكن تحديده اجتماعياً، مجتزىء من علاقاته الاجتماعية والبنية الفوقية السياسية، وعلى أساس اختزال علاقات التبعية والاستغلال الى علاقات تبادل وفي الوقت نفسه رفض الطابع المحدد للمنتجات التي يجري تبادلها. تتضمن اجابة أمين سببين احدهما ذو طبيعة تاريخية والآخر ذو طبيعة اقتصادية ـ سياسية. السبب الاول هو: «ان رأس المال كان من الناحية التاريخية وطنياً قبل ان يصبح دولياً وان سهولة حركته الدولية

هي مجرد [. . . .] اتجاه [. . .] مقوي» **يظهر «بالارتباط** مع التمركز والاحتكارات». أما السبب الثاني فيفيد بان «العلاقة الموضوعية بين الاجور الحقيقية ومستوى تطور القوى المنتجة علاقة صحيحة لمستوى النظام العالمي ككل» و«لو هاجرت جميع الصناعات الى العالم الثالث [. . .] لما وجد انتاجها منفذاً في العالم المتطور»[190].

سيؤدي تحليل السبب الاول حقاً الى الكشف عن التدويل اللامتناظر لرأس المال بوصفه علاقة اجتماعية ونتائج تدفق رأس المال في توليد ملكية اجنبية لرأس المال في الخارج واقامة بنية خاضعة هناك وكذلك انفصال ملكية رأس المال عنْ وظيفة رأس المال. ولكن أمين «لا يعلق أهمية تذكر على المحاجة الاولى . . . ويقر بان رأس المال سهل الحركة حقاً».

ويعتبر السبب الثاني اكثر أهمية يعيد به طرح «مسألة التثمير» في نظريته ذاتها علماً بانه يرى انها مسألة بالامكان حلها حتى في نظام الانتاج الرأسمالي بواسطة آليته المحددة. يدرك براون تماماً هذا التناقض ويشير عن صواب الى انه حتى لو كانت عملية النقل تسبب مشكلات تتعلق بالسوق «فان من الممكن تماماً حدوث عملية نقل تدريجي»[191].

وهكذا فان براون محق تماماً في وصف آراء أمين بانها آراء متناقضة لانه ـ كما يقول ـ «اذا كان بمقدور البلدان المنخرطة في التجارة ان تنتج طائفة البضائع الموجودة بأكملها فانها جميعاً بلدان مستقلة وبالتالي لا يمكن ان يكون هناك تبادل غير متكافيء». وليس ثمة سبب «يدفعه (البلد ذا الاجور الواطئة) الى استيراد منتجات يستطيع انتاجها بكلفة أقل في الداخل»[192].

كما رأينا، يشير براون، على الضد من أمين، الى اضطرار الاطراف الى الاستيراد واحتكار المركز لانتاج منتجات معينة، أي الى حالات اللامساواة البنيوية في تقسيم العمل. ولكن بما ان براون أيضاً يعاين هذه المسألة ليس في سياق العلاقات الرأسمالية الدولية بالاساس فان تفسيره كذلك لا يمكن ان يكون تفسيراً متكاملاً. يضاف الى ذلك انه لا يفسر احتكار المركز لمنتجات أو قطاعات معينة تفسيراً دقيقاً وتاريخياً (في السياق التاريخي لتطور القوى المنتجة).

ومع انه من نواحٍ اخرى (مثل تفسير مقولات التوزيع المنفردة)[193] يشدد أمين على أهمية التقسيم الاجتماعي للعمل بالقدر الذي تستحقه فانه يهمل أهمية هذا التقسيم فيما

يتعلق بالنظام الرأسمالي العالمي. **صحيح ان البنية (الاستعمارية)** البسيطة لتقسيم العمل بين المركز والاطراف باقتصار تخصص هذه الاخيرة في انتاج المنتجات الاولية، هي بنية تمت الى الماضي ولكن لا تناظر البنية التي اخذت تظهر أو تتحور مؤخراً هو أيضاً لا تناظر واضح وان النمط اللامتكافيء للتخصص الدولي حقيقي اليوم بقدر ما كان حقيقياً في الماضي. ويتجلى هذا اللاتكافؤ في توزيع قطاعات انتاجية وموارد تنموية معينة توزيعاً لا متناظراً للغاية (وخاصة قدرات البحث والتطوير التكنولوجيين) وفي السياسة التي ينتهجها المركز لمنع الاطراف من بناء قدراتها الخاصة في مجال البحث والتطوير وبذلك تكريس الاحتكار التكنولوجي.

ولكن من المتعذر فهم وتفسير تكوين وتكريس البنية اللامتناظرة، اللامتساوية لتقسيم العمل من دون التحليل الاقتصادي ـ الاجتماعي لتدفق رأس المال الدولي بوصفه عاملاً يحدد شكل علاقات الانتاج وبناه، وعلى العموم من دون دراسة العلاقات الدولية **لملكية** رأس المال **والسيطرة** عليه.

ان ما يمنع أمين في التحليل النهائي (ولو على النقيض من فن انشائه الادبي) من صياغة نظرية متسقة وفق مبادىء المادية التاريخية والاقتصاد السياسي الماركسي، التي يقبل بها، يبدو هو نفس ما قاد ايمانويل في النهاية الى صياغة نظرية تتعارض مع النظرية والمعالجة الماركسيتين، ذلكم هو: اهمال تعقد علاقات الانتاج الاجتماعية وفي داخلها علاقات الملكية بالاساس (أو في الاقل التقليل الشديد من أهميتها)[١٩٤].

وهكذا فان نظرة أمين نفسه ليست خالية من الثغرات النظرية رغم نقده للجذور النظرية لتفسير ايمانويل وجزئياً تفسير براون للتبادل غير المتكافيء (المغالاة في تقدير أهمية مجال التداول وفصل علاقات التوزيع عن أساسها الموضوعي: تطور القوى المنتجة، وتفسير أسعار الانتاج باستقلالها عن القيمة المحددة بالعمل، والتلاعب بـ «مسألة التحويل» الخ). وأخيراً يقوم أيضاً بتشخيص اللامساواة بين المركز والاطراف في علاقات التوزيع في المقام الاول على الرغم من ان أصلها يكمن أساساً في بنية علاقات الانتاج الدولية. ويفسر هذا السبب في ان محاجاته ضد آراء ايمانويل حول المسألة المتعلقة بمن هم المستفيدون من التبادل الدولي غير المتكافيء وكذلك ما يتصل بالصراع الطبقي الدولي، لا يمكن ان تكون مقنعة بما فيه الكفاية.

استنتاجات سياسية حول الصراع الطبقي والتحول الاجتماعي

لا يجوز، حسبما يذهب اليه أمين، التوصل من الاقرار بوجود معدل قيمة فائضة أعلى في الاطراف، الى الاستنتاج القائل بان المستفيد من التبادل غير المتكافيء هو الطبقة العاملة في البلدان المتطورة. ويصف الرأي القائل بان الطبقة العاملة تجني تلقائياً منافع من نقل القيمة الفائضة بانه «خرافة»[١٩٥]. ولكن هذا الاستنتاج الذي أرى أنا أيضاً بانه استنتاج صحيح، يتناقض مع فرضياته المبحوثة أعلاه (حول تساوي معدلات الربح وتطابق أو تماثل مستويات الانتاجية والتركيبات العضوية). فاذا كان معدل القيمة الفائضة أعلى حقاً في الاطراف وكانت معدلات الربح متساوية فعلاً فان الفرق لا يمكن ان يتبدى إلا بوصفه معدل أجور أعلى في المركز - حتى مع تجاهل المداخيل المتفرعة الاخرى. ولكن هذه الفرضيات الاساسية هي - كما رأينا - موضع تساؤل، أو يتعين في الاقل تصحيح مضمونها في سياق تعقد علاقات الانتاج وارتباطها المتبادل مع القوى المنتجة.

يرفض أمين الرأي المنبثق من نظرية ايمانويل في ان التناقضات في المصالح قائمة بين «الشمال» و «الجنوب» وتحديداً بين طبقاتهما العاملة. ويؤكد ان المسؤولية عن ارتفاع الاسعار لا تقع على عاتق العمال لمجرد انهم «يرفضون السماح بتعديل اجورهم الى المستوى الانسب للمنظمين». ويقول ان نقل المداخيل دولياً «هام بصفة خاصة للشركات العملاقة، المستفيد المباشر منه». ويصف ظهور الاحتكارات في المركز بانه السبب النهائي للتبادل غير المتكافيء بان تجعل من الممكن نشوء فارق بين الاجور في المركز والاطراف ذات الانتاجية المساوية لانتاجية[١٩٦].

ويصف البرجوازية الامبريالية بانها الطبقة الحاكمة والمستفيد الرئيسي من النظام بأكمله حيث تستولي على «نسبة كبيرة من القيمة الفائضة المولدة على الصعيد العالمي». وفي نظام الهرم الاجتماعي الدولي يميز في مواجهة البرجوازية بروليتاريا المركز (التي «تستفيد من تنامي اجورها الحقيقية على نحو مواز بهذا القدر أو ذاك مع تنامي انتاجية العمل»)، وبرجوازية الاطراف التابعة («التي يتحدد موقعها بالتقسيم الدولي للعمل») وبروليتاريا الاطراف (الخاضعة لاستغلال بشع بسبب التبادل غير المتكافيء من بين أسباب أخرى وبالتالي تكون رأس حربة القوى الثورية على الصعيد العالمي)، ثم فلاحي

الاطـراف الـذين يتعـرضـون الى القـدر نفسه من «الاستغلال البشع» وكذلك الطبقات الاستغلالية لانماط الانتاج اللارأسمالية[١٩٧].

لا ريب في ان هذه صورة للعلاقات الطبقية الدولية حقيقية أكثر من الصورة التي يقدمها ايمانويل. ولكن بسبب قدر من الاحادية في تحديد القوى الرئيسية للصراع الطبقي الدولي والتحيز (الى جانب الفئات الفلاحية التقليدية بالدرجة الرئيسية) فانها تؤدي الى استنتاج مبسط بافراط حول التناقض الاساسي، حول تناحر الرأسمالية الطبقي في الوقت الحاضـر. فاستنـاداً الى هذا الـطرح يكـون التنـاقض الـرئيسي «بين شعوب الاطراف (البـروليتـاريا والفـلاحين المستغلين ـ بالفتح ـ) ورأس المال الامبريالي»[١٩٨]. وتخضع الجبهـة الداخلية للصراع الطبقي خضوعاً تاماً للصراع الطبقي على الصعيد العالمي، وبالتالي فانه عوضاً عن العلاقة الديالكتيكية بين الجبهتين وعلى الرغم منها، تفقد الجبهة الداخلية، حسبما يذهب اليه أمين، استقلالها النسبي وتأثيرها الفعال على نتيجة الصراع الطبقي الدولي.

من الجهـة الثـانية يصبـح بالتـالي حتى الجانب الدولي للصراع الطبقي مبسطاً ومنحازاً. ومع ان ما يترتب حقـاً على الاقرار الصحيح (كما يتجلى في اماكن عديدة من مؤلف أمين)[١٩٩] بحقيقة ان رأس المال الاحتكاري الدولي نفسه يستغل بروليتاريا الاطراف وبروليتاريا المركز (أيضاً) هو المطالبة (والضرورة الموضوعية) بالتضامن العالمي لجميع الطبقات العاملة فأن أمين عوضاً عن ذلك يستنتج منه ان مركز ثقل القوى الثورية انتقل عموماً باتجاه الاطراف.

يبدو أن أمين يعطي أولوية مطلقة للصراع الطبقي الدولي واذ يغيب عن انظاره أحياناً تعقد علاقات الانتاج الاجتماعية ـ في الوقت الذي يؤكد فيه بحق على ديالكتيك القوانين الاقتصادية والصراع الطبقي ـ فانه يميل الى وضع العلاقات الاقتصادية وعملية الصراع الطبقي بجانب احداها الاخرى أو الواحدة فوق الاخرى. ولعل هذا هو السبب في انه لا يستطيع ان يقدم بديلاً واقعياً للعمل السياسي والسياسات الاقتصادية الوطنية إلا بعض المسائل الجزئية ذات الآفاق البعيدة للغاية، في أقصى الاحوال. وبين فكرة «الاعتماد الجمـاعي على النفس» البراغماتيـة والتي تتحمـل عدة تفسيرات، والهـدف النهـائي للاشتراكية بوصفها «التحقيق التام لعلاقات انتاج جديدة»[٢٠٠] تبقى بلا تفسير الامكانات والاجراءات العملية، المحدودة بلا ريب ولكنها ليست قليلة بأي حال لتحويل العلاقات

الاقتصادية ديمقراطياً، وبالدرجة الرئيسية البدائل الحقيقية للتخلص من نظام الرأسمالية الـطرفية **والانتقـال** الى «التحقيق التام لعلاقات انتاج جديدة». انه ينتقد عن حق وعن صواب من النـاحية النـظرية المعالجة الجزئية (تفسير الاقتصاد الرأسمالي العالمي بانه «تـراصف» اقتصـادات وطنية) والابتذال الاقتصادي، للاشتـراكية (بـوصفهـا «الـرؤية الخـطية»[٢٠١] للنمـو الكمي لاقتصاد تحرر من الرأسمالية ولكنه «ينتج المنتجات نفسـها بالطريقة نفسها لتلبية الحاجات نفسها»، ومواصلة التطور البسيط لقوى الانتاج الموروثة من الرأسمالية. ومع ذلك فانه هو نفسه يميل فى أحيان كثيرة الى تفسير العلاقات بين الاجزاء والكل تفسيراً احادياً ولا ديالكتيكياً بافتراض خطية عكسية بينهما، ويميل أيضاً الى اغفال ديالكتيك الانتقال، ديالكتيك الطفرة من التحولات الكمية الى التحولات النوعية.

ان معالجة أمين العالمية الشاملة (سأعود ادناه لقول المزيد عن جوانب منها) تجعله ينظر بعدم اكتراث الى امكانية اتباع سياسة تغيير في اطار محلي أو أقليمي وتسبق أو حتى تمهد لتحويل النظام العالمي بالكامل. أما النوع «الجماعي» لفكرة **الاعتماد على النفس**، وهو النوع الذي ينادي به، فلا يمكن ان يشكل مفهوماً واضحاً لسياسة اقتصادية عملية تؤدي الى مثل هذه التغييرات. والى جانب كون المفهوم نفسه غير دقيق ومتناقض فان تطبيق أمين له ينطوي على بعض الثغرات. ذلك ان الاعتماد على النفس بوصفه نقيض الاعتماد على المساعدات الخارجية وتدفق رأس المال، وتعبيراً عن التطلع الى الاستقلال السياسي، هو بلا ريب فكرة ايجابية ولكنه في الوقت نفسه نوع من الانعكاس المقلوب لـ «المعالجة الانتشارية» (كرد فعل للتحرر من وهم هذه الاخيرة). لان «تطور التخلف» هو ليس مجرد نتيجة اللجوء الى موارد خارجية أو نتيجة علاقات اقتصادية مكثفة مع بلدان اكثر تطوراً فحسب بل ويعني ان الموارد الداخلية والتطور الداخلي خاضعة لهذه البلدان وتعمل في خدمتها. وانه من حيث المبدأ لامر ممكن تماماً، بل وتدل عليه في الممارسة «التنمية الرثة» التي تقودها «البرجوازية الرثة»، ان بنية اقتصادية تصبح أساساً للتوجه نحو الخارج واعادة انتاج التبعية، قد تنشأ حتى نتيجة جهود داخلية ومبادرات محلية بالاساس.

يمكن لشعار الاعتماد على النفس ان يقوم بدور هام في النضال ضد التخلف ومن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي بوصفه في أحسن الاحوال مفهوماً مكملاً لنظرية عامة في التنمية ولسياسـة تنموية شاملة (ارتباطاً بفكرة التحول الاشتراكي أو ببرنامج اقتصاد وطني متكامل داخلياً) وفقط بمعنى تضفي عليه هذه السياسة طابعاً ملموساً. ويمكن للنوع

«الجمـاعي» من الاعتماد على النفس ان يبقى بعيداً عن تأثير «خرافة» المجابهة «بين الجنوب والشمال» التي ينتقدها أمين أيضاً، شريطة ألا يؤدي، باهمال الصراعات الطبقية داخل البلدان النامية وبينها، الى أوهام حول الوحدة السياسية ـ الاجتماعية للعالم الثالث أو تطابق المصـالـح الاقتصـادية العـامة، بعبارة أخرى، شريطة ألا يظهر منتحلاً صفة الجماعية مع ادعاء صحته العامة.

ولكن اضفاء طابع ملموس على المضمون العملي للاعتماد على النفس وتحديد معايير «تجميعه» ورسم حدوده، تتطلب على وجه التحديد وبصفة خاصة نظرة واقعية الى عملية التحول من رأسمالية التخلف (التي غالباً ما تكون عملية مديدة وشاقة). ويستدعي هذا معـالجـة ديالكتيكية لمثـل هذا الانتقال الذي لا بد وان يكون زاخراً بالتناقضات، معـالجة ظواهر «الاشتراكية المتخلفة» وعملية التنمية الاشتراكية واشكاليتها في ظروف مازالت مثقلة بتركة التخلف، تركة رأسمالية طرفية متخلفة وفي اطار اقتصاد عالمي رأسمالي.

ولكن أمين اذ ينسى ديالكتيك الانتقال ولا يجول في ذهنه إلا نوع من الاشتراكية ذو مسحة مثالية اقام علاقات اجتماعية جديدة تماماً وينتج لا لآخرين فحسب بل ومنتجات مختلفة بطريقة مختلفة لاشباع حاجات مختلفة، فانه يهبط بالانواع الحالية من التنمية الاشتـراكية، بسبب نواقصهـا البينة، الى نوع جديد من الرأسمالية. انه لا يقبلها حتى كعمليات انتقـالية، كمراحل وسطية من التطور نحو الاشتراكية ـ والحق انه يفعل ذلك أساساً بسبب النظرة القائلة بوجود نظام رأسمالي عالمي غلوبالي متكامل[٢٠٢]. انه بطريقة واحـدة ومعممـة يسمي هذه الانـواع رأسمالية دولة، «رأسمالية بلا رأسماليين»، «نمط الانتاج الذي تديره الدولة»[٢٠٣] دون ان يحـدد خصائصها المعادية للرأسمالية في سياق العملية التاريخية للانتقال الى مجتمع لا طبقي.

ومـع ان الاشتراكية ذات المسحة المثالية، أو بتعبير أدق «الحصيلة الشيوعية»، هي، برأيه أيضـاً، مرحلة تنجـز «في نهاية الانتقال الاشتراكي» فان مضمون الانتقال، عمليتـه الديالكتيكية وتناقضاته وسبل حلها، أي ان الاشكالية العملية للانتقال نفسه لا تتقـدم الى مركـز الصـدارة. وبما ان أمين فضـلاً عن ذلك يرفض ـ عن صواب ولكن لاعتبـارات تختلف بعض الشيء عن اعتبـارات لينين[٢٠٤] ـ فكـرة انبثاق الاشتراكية من الرأسمالية الاكثر تطوراً فان نظريته، نتيجة لما مر ذكره، تترك بلا ايضاح أي قوى وبأي

طريق وفي أي ظروف ومن خلال أي مراحل وبثمن أي تضحيات يمكن لها في النهاية ان تقوم بتطوير العلاقات الاشتراكية الجديدة «تماماً» من علاقات التخلف أو ـ في الاقل ـ تمهيد الطريق لاقامتها، لان من الواضح ان هذه العلاقات الجديدة لا يمكن ان تقام في فراغ أو نتيجة نشاط افراد ولدوا خصيصاً لهذه الغاية وبقي وعيهم بعيداً كل البعد عن تأثير الواقع الرأسمالي. وما لم نفترض ان تحويل المجتمع، ان تصفية العلاقات الرأسمالية تتم على صعيد عالمي بين ليلة وضحاها وان قيام ثورة عالمية مفاجئة يكفي لتحول كهذا فان البرنامج الوطني لانهاء التبعية الاقتصادية وتحقيق تحول بنيوي وتطوير قوى الانتاج المتخلفة، لا يكون مسألة مهملة في عملية اقامة علاقات الانتاج الجديدة. (بالمناسبة ان افتراض الثورة العالمية رغم فكرة الشمولية «الغلوبالية» لا يستتبع بالمرة من تحليلات أمين لانه لا يشير الى هيمنة القوى الاصلاحية أو الانتهازية داخل الحركات العمالية للبلدان المتطورة فحسب بل ويشير أيضاً الى التناقضات الطبقية داخل البلدان النامية، الى الوهم الكاذب بالعمل الثوري الموحد للعالم الثالث). ولكن مسألة تغيير علاقات الملكية لا يمكن الاستهانة بها ولو من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية وحدها (ناهيكم عما يسفر عنه هذا التغيير من تعديل في العلاقات الطبقية الداخلية).

يبدو أن أمين يقلل من أهمية تغيير علاقات الملكية وتصفية الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج لانه يقف بحزم ضد «اختزال» علاقات الانتاج الاشتراكية الجديدة الى «شكلها القانوني»[٢٠٥]. واني لاتفق اتفاقاً كاملاً مع موقفه هذا لان الاشكال القانونية لا يمكن ان تكون إلا تعبيرات عن التغيرات الجارية في علاقات الانتاج الاجتماعية، أو وسيلة لاجرائها. المشكلة امين يخطيء حين يعتبر «تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج» مجرد فعل قانوني وكذلك حين يقلل من أهمية هذا الاجراء السياسي ـ الاجتماعي حتى بوصفه نقطة انطلاق، بوصفه الخطوة الاساسية، التي لا غنى عنها والاولى بهذا القدر أو ذاك على طريق تطوير علاقات انتاج اشتراكية. ومن الواضح تماماً ان التطور الاشتراكي لا ينتهي بل يبدأ فحسب، في اقصى الاحوال، بتصفية علاقات الملكية الرأسمالية. ولكن من دون هذه «البداية» يتعذر الحديث عن بناء نظام للرقابة الاجتماعية على الانتاج وتشييد اقتصاد ينتج «منتجات مختلفة بطريقة مختلفة ولتلبية حاجات مختلفة». وفي حين ان بناء هذا النظام عملية تاريخية تطول أو تقصر، محفوفة بانحرافات وتراجعات بهذا القدر أو

ذاك، فان انهاء الملكية الرأسمالية قد يحدث تغييراً فورياً مباشراً في مسألة الانتاج «لمن» (لصالح من).

من الواضح ان اولوية الحاجات واسلوب الانتاج وتكنيكه ونمط الاستهلاك وكذلك طريقة تفكير الناس لن تبقى في المجتمع الاشتراكي المتطور «تماماً» كما كانت في ظل الرأسمالية. ويشدد أمين على ذلك، محقاً كما أرى، في مواجهة التفسير الاقتصادوي المبتذل للاشتراكية. ولكن، من جهة، لا يمكن ان نتوقع من اطاحة البروليتاريا بحكم الرأسماليين ان تبدأ بادخال حاجات ومنتجات وتكنولوجيا جديدة تماماً، أي كذلك تغيير **ماذا** ينتج **وكيف** ينتج (وليس **لمن** ينتج فحسب) لانها لم ترث آلات وتكنولوجيا الانتاج فحسب بل وحاجاتها وطاقاتها الخاصة أيضاً من الرأسمالية. (ناهيكم عن مدلولات التطور الاشتراكي في اطار اقتصاد عالمي مازال رأسمالياً في الغالب، يؤثر في انماط الانتاج والاستهلاك على السواء).

من الواضح ان التكنولوجيا والعلم لا يتسمان بطبيعة «حيادية» مطلقة، أو انهما ليسا مستقلين تماماً عن المضمون الطبقي للمجتمع. ولكن «المحتوى الطبقي» للتكنولوجيا لا يتحدد بطبيعتها ذاتها أو بمكان انتاجها وإنما بالسيطرة عليها (أي بأيدي مَن تكون) وبالغرض الذي تخدمه.

ومن الجهة الثانية فان قوى الرأسمالية المنتجة (المعرفة المتراكمة للعمل المنتج والعلم والتكنولوجيا) هي ليست انعكاسات لعلاقات الانتاج الرأسمالية وتعبيرها في علاقة ديالكتيكية معها فحسب بل وكذلك المظاهر (المتناقضة والمشوهة من نواحٍ عديدة) للتقدم **الانساني العام**. ومن التعاليم الرئيسية للمادية التاريخية الدرس القائل بان مصدر التقدم حتى في المجتمعات الطبقية هو عمل الشغيلة، تنامي معارفهم وخبراتهم، التي تشكل أساس تطور العلم والتكنولوجيا وبالتالي فان صناع التاريخ الحقيقيين هم ليسوا الاباطرة والملوك بل جماهير الشغيلة التي تواصل الانتاج وتخوض الصراع الطبقي. وبما ان الرأسمالية رفعت قوى الانتاج الانسانية العامة الى مستوى أعلى من كل التشكيلات الاجتماعية السابقة فانها لا يمكن ان تعتبر مجرد خطأ تاريخي ينبغي رفض نتاجاته ونتائجه بلا استثناء. بعبارة اخرى، ان الخاص المحدد تاريخياً أي التطور الاجتماعي الرأسمالي المحدد (بتأثيراته في تشويه العلم والتكنولوجيا)، ليس وحده الذي يتبدى في القوى المنتجة والعلم والتكنولوجيا التي طورتها الرأسمالية (أكثر) بل ومعه **العام** أيضاً، أي التطور

التاريخي للمجتمع الانساني عموماً. وبهذا المعنى وهذه الدرجة فان قيام مجتمع يبني الاشتراكية بتبني هذه النتائج تبنياً نقدياً (أي اصطفائياً) وتطبيقها ومواصلة تطويرها لاغراضه الخاصة وتلبية حاجاته الخاصة وخدمة نظامه القيمي الخاص ليس ممكناً فحسب بل وضروري أيضاً مثلما هو ضروري، من الجانب الآخر، تحرير هذه الاغراض والحاجات والنظام القيمي من تأثير الرأسمالية والدفاع عنها ضدها واذا اقتضت الضرورة فتطهيرها من آثارها.

كما يبدو ان أمين لا يعلق الاهمية اللازمة على تطور القوى المنتجة وتحويل بنية الانتاج (والصادرات). فهو غالباً ما يهمل تطور القوى المنتجة لربما لانه يميل احياناً في حربه ـ العادلة ـ ضد الابتذال الاقتصادوي للتطور والاشتراكية، الى الانتقال الى الطرف المعاكس ولربما لان تعريفه للرأسمالية الطرفية بانها تعايش تكنولوجيا حديثة وانتاجية عالية وأجور واطئة في آن واحد، يلغي اشكالية تخلف القوى المنتجة ذاتها لا من تحليل التبادل غير المتكافيء والاستغلال فحسب بل ومن تحليل شروط التحويل أيضاً.

وتبدو مهمة تحويل بنية الانتاج ذات أهمية ثانوية عنده لربما لانه ـ كما رأينا ـ لا يعلق أي أهمية على القيمة الاستعمالية للمنتجات من وجهة نظر العلاقات الدولية وينفي الطبيعة المحددة للمنتجات التي يجري انتاجها وتبادلها في التقسيم الدولي للعمل، في حين الواقع ان نوع التخصص والبنية القطاعية والانتاجية قد يكونا مهمين أيضاً لتكامل الاقتصاد (والمجتمع) داخلياً (فيما يتعلق بالروابط القطاعية ذات النطاق والكثافة المختلفين) ومن زاوية انهاء التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وتغيير موقع البلد المعني في الاقتصاد العالمي.

كما يميل أمين ولكن بطريقة أقل سذاجة ومثالية من الكثير من المثقفين اليساريين الراديكاليين[٢٠٦] الى اعتبار الرأسمالية نتاجاً فاشلاً من نتاجات التاريخ، ورفضها بالكامل. فهو أحياناً يرى الى الرأسمالية لا بوصفها مظهراً خاصاً من مظاهر العام، نقيضها الديالكتيكي، وإنما مجتمعاً استثنائياً يناقض العام وينفيه بمعنى ميتافيزيقي. فمن آرائه، على سبيل المثال، ان الرأسمالية وحدها التي لها قوانين اقتصادية موضوعية.

تعكس تعليقاته النقدية حول البلدان الاشتراكية في بعض الاحيان آراء مثل رفض القوى المنتجة للرأسمالية بلا تمييز، بما فيها تكنولوجيتها (ونقل هذه التكنولوجيا) وقدر من الاستهانة بمهمة تطوير قوى الانتاج[٢٠٧] ونفي وجود قوانين موضوعية تعمل في ظل

الاشتراكية أيضاً وادانة أي سياسة تطبق مقولات القيمة والحوافز الاقتصادية حتى في الفترة الانتقالية وكذلك ادانة كل اوجه التشابه الحقيقية أو المفترضة ـ من دون تحليل عميق وملموس بل مجرد على أساس تسجيلها أو اعلانها ـ التي يمكن العثور عليها فيما يتعلق بالتراكم الداخلي وعلاقات التبادل الدولي، بين ممارسات البلدان الاشتراكية وماضي البلدان الرأسمالية أو حاضرها.

ينبغي ألا يفهم من ملاحظاتي حول نقد أمين للبلدان الاشتراكية بانها تعني كما لو اني وجدت ـ بدافع من تحيز وطني ـ ما يستوجب الاعتراض أو ما هو جارح في موقف أمين النقدي (أو موقف أي منظرين يساريين آخرين) وانني لم اتحمل لهجته الانتقادية اللاذعة. فنحن اليوم لم نعد مضطرين الى الرجوع الى الادب العالمي لايجاد امثلة نقدية لاننا يمكن ان نعثر على نقد أكثر ملموسية وأشمل بل حتى وأشد مرارة لمواطن الخلل أو اخطاء التنمية الاشتراكية في المجر، على سبيل المثال، في مطبوعاتها الداخلية، ناهيكم عن انني كنت دائماً ضد أي تبريرات مهما كان مصدرها للدعاية التي تموه الظواهر السلبية وتصور الواقع الحقيقي بألوان زاهية باهرة[٢٠٨].

انني اسوق اعتراضاتي على نقد امين بسبب وبقدر ما تحد بعض طروحاته التعميمية تعميماً لا تاريخياً من امكانية استخدامها بل وتستبعد امكانية استخدامها بطريقة بناءة وبالتالي فان بالامكان استخدامها، شاء أم أبى، ضد مقصده الاصلي في دعاية اعداء الاشتراكية بدلاً من ممارسة انصارها.

ومع ذلك فان تعليقاته النقدية ـ بصرف النظر عن مبالغاتها النابعة من «مثاليته الثورية» ونفسه القصير وتحامله ـ تستحق اقصى الاهتمام شأن عمله النظري الذي يستوحي الماركسية وحتى آرائه المنتقدة أعلاه جديرة باعتبار خاص ودراسة دقيقة. وتلخيصاً لانتقادي بودي ان أقول بقدر من التبسيط ان هدف محاسبتي لأمين وما أجده في أحيان كثيرة مدعاة للاعتراض في دراساته النظرية أيضاً هو على وجه التحديد الهدف الذي التزم به أمين التزاماً ثابتاً: تطبيق **المعالجة الديالكتيكية** تطبيقاً متسقاً (اكثر) فيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين علاقات التبادل الدولية وعلاقات الانتاج الاجتماعية، وعموماً بين القوانين الاقتصادية الموضوعية والفعل الاجتماعي، بين «القومي» و «الدولي»، بين الجزء والكل، بين الخاص والعام، بين حالتي السكون والحركة وفيما يتعلق بالانتقال الديالكتيكي بين الحالتين.

٤ ـ موقف سيغال في المناقشة

من المواقف الجديرة بالاهتمام في المناقشة الدولية حول التبادل غير المتكافيء وأسبابه وآثاره، موقف جاغديش سيغال[٢٠٩]. وبما انه وثيق الصلة بنظرة أمين يكفي ان نقدم هنا عرضاً موجزاً لجوهره وان نشير الى السمات المتشابهة بينهما (دون تكرار تعليقاتي النقدية) والسمات المختلفة في موقفيهما.

طبقاً لأمين فان سيغال أنشأ نموذجه، بوحي من نموذج الاول، على أساس أسعار الانتاج فاثقله بالتخبط الناجم عن مسألة التحويل[٢١٠]. ولكن سيغال كان مدفوعاً بالسعي الى ايجاد صيغة لتحديد التبادل غير المتكافيء وتفسيره عملياً، صيغة وان كانت تستند الى موضوعة أمين لكنها تنسجم مع طريقة أيمانويل وبراون. ويفترض بهذه الصيغة ان تحافظ على السمات الايجابية التي يقبل بها من المفاهيم المختلفة للتبادل غير المتكافيء، وتقوم بتركيب هذه السمات.

على العموم ما يفهمه سيغال بالتبادل غير المتكافيء ان بلدان مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي قادرة على ان تبتاع بانتظام منتجات البلدان الاقل تطوراً بأسعار واطئة في حين تضطر هذه الاخيرة، اقتصادات الاطراف، الى شراء منتجات من الاولى بأسعار مرتفعة[٢١١].

واذ لا يرضى سيغال بهذه الصياغة التي تنقصها الدقة، يحدد، شأن أمين، المضمون الملموس للتبادل غير المتكافيء وتجليه في تمايزات نسبية في الاجور. يضاف الى ذلك انه يبدو أكثر اتساقاً من أمين في التفسير النسبي للتمايزات في الاجور، أي فيما يتعلق بالفوارق الحقيقية في الانتاجية، حيث ان نظريته لا تشتمل على تحلهيد سمات اقتصاد الاطراف (تحديداً معمماً على نحو خاطيء) بتعايش تكنولوجيا حديثة وأجور واطئة في آن واحد وافتراض انتاجية عالية في اقتصاد الاطراف واعتبار تكنولوجيته مطابقة لتكنولوجيا بلد المركز. فهو يؤكد قبل كل شيء ان من نواقص نظريتي ايمانويل وبراون و «المحدودية الخطيرة» فيهما انهما تفترضان مسبقاً مستوى انتاجية عالياً في البلدان الاقل تطوراً[٢١٢]. واذ يرفض سيغال هذا الافتراض ـ عن حق كما اعتقد ـ يشير الى التطور التاريخي المتفاوت لقوى الانتاج، أو الى مستوى الانتاجية الاعلى في المركز، ويبحث

في آلية التبادل غير المتكافيء بحيث يشتمل تحليله أيضاً على حالة وجود مستوى انتاجية أعلى في المركز وفوارق وتغيرات في التكنولوجيا.

يريد سيغال ان يثبت بأمثلة تجريبية انه سواء استخدم اقتصاد الاطراف تكنولوجيا حديثة مستوردة في الفروع التي تنتج وسائل انتاج ولربما في قطاع السلع الاستهلاكية أيضاً، أو استخدم تكنولوجيا محلية تتسم بكثافة العمل في كل مكان وتخصص بأي منتوج أو فرع، فان التبادل غير المتكافيء أمر حتمي بقدر اندماج اقتصاد الاطراف بالاقتصاد الرأسمالي العالمي واختلاف مستوى اجوره باتجاه نازل عن مستوى الاجور في المركز الى حد يفوق الفارق في الانتاجية.

ويعتبر سيغال الاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وخاصة الاندماج في ظروف التبعية، هو الشرط الاساسي للتبادل غير المتكافيء. كما يقول «ان التقسيم الدولي للعمل القائم على أساس الانتاج الرأسمالي والعلاقات التجارية في الاقتصاد العالمي، هو تقسيم لصالح المركز، أي لصالح الاقتصادات الاكثر تطوراً، ويعين تطور القوى المنتجة في الاطراف»[٢١٣].

ولكن طبيعة التبعية والاندماج في ظروف التبعية، يبقيان في نظريته أيضاً بلا تفسير شأن **اللامساواة البنيوية** للتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل، وان هذا الاخير يدخل في تناقض واضح مع الافتراض التعميمي لـ «التخصص بأي منتوج» (وهو افتراض مأخوذ من أمين). كما انه يشتق التطور المتفاوت من التبادل غير المتكافيء ومن نقل وتحويل المداخيل ارتباطاً بهذا التبادل في حين يرى في مستوى الانتاجية والاجور الاعلى في بلدان المركز، تجلي التطور التاريخي المتفاوت لقوى الانتاج أيضاً. نتيجة لذلك لا يخلو تعليله من قدر من الجدال في دائرة التناقض الداخلي.

مع ذلك يذهب سيغال ابعد من افتراض شركائه حول التبعية بوصفها شرطاً معطى بهذا القدر أو ذاك أو اختزالها ببساطة الى التبادل نفسه، وذلك بالقدر الذي يشير معه الى الدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الرأسمالية الاجنبية المباشرة في عملية الدمج وفي تطور رأسمالية الاطراف التابعة[٢١٤]. وعلى الرغم من ان ما يترتب ـ منطقياً ـ على ذلك هو تحليل محتوى ونتائج العلاقة «الدولية» برأس المال فان سيغال يكتفي ـ للأسف ـ بافتراض سهولة حركة رأس المال وتسوية معدل الربح كشيء معطى. وبالتالي فان رأس

المال وربحه يبقيان في نموذجه كذلك عاملاً محايداً، أو بياناً معطى، متغيراً مستقلاً عن حركة الاسعار والاجور والعلاقة بينهما.

واذ ينتقد براون لبنائه نموذجه على افتراض تكنولوجيا ثابتة وانتاجية لا تتبدل ليسقط بذلك من الحساب تأثير ارتفاع الانتاجية في اقتصاد المركز وما يرتبط بذلك من تغير في الاجور على مستوى الاجور في اقتصاد الاطراف[٢١٥]، يدرس سيغال هذه العلاقة أيضاً بواسطة مثال عددي. فهو يرفض معاملة الاجور وكأنها «متغير مستقل» وبدلاً من ذلك يحدد الاجور الحقيقية ـ متفقاً مع أمين ـ بـ «الفعل المتبادل» بين «قوى موضوعية» شروط التراكم و «قوى ذاتية» (الصراع الطبقي)[٢١٦].

ولكنه في مثاله العددي يعتبر معدل الربح ثابتاً حتى مع، بل وعلى الرغم من ارتفاع الانتاجية وازدياد الاجور (سواء كانت الزيادة متناسبة مع ارتفاع الانتاجية أو غير متناسبة). وهكذا ينسب الى التغيرات المترابطة في مستويات الانتاجية والاجور في المركز تأثيراً مباشراً يعدِّل نسب أسعار المنتجات التي يجري تبادلها مع الاطراف ومن خلاله تعديل مستوى الاجور في البلد الطرفي أيضاً. بعبارة اخرى انه يتوصل الى الاستنتاج القائل بأن التغير آنف الذكر سيمارس تأثيراً سلبياً (أو ايجابياً) على مستوى الاجور في الاقتصاد التابع المتخلف، حسب قدرة الطبقة العاملة في اقتصاد المركز المتطور (أو عجزها) على ان تحقق بنضالها الطبقي زيادة في الاجور أعلى من الزيادة في الانتاجية[٢١٧]. وهكذا يوجد بهذا المعنى، حسبما يذهب اليه سيغال أيضاً، تضارب في المصالح بين الطبقتين العاملتين ويشتد هذا التعارض كلما كانت الطبقة العاملة في المركز أقوى وأحسن تنظيماً.

بالطبع، اذا تخلينا عن الافتراض ـ غير المبرر والخاطىء تماماً ـ بان معدلات الربح تبقى ثابتة، وذلك شرط منطقي واضح لان حدوث تغير في مستوى الاجور، يؤثر أول ما يؤثر وبصورة مباشرة على معدل الربح (أي تكاليف الرأسماليين) فان صورة مغايرة يمكن ان تُرسم للعلاقات، قد تؤدي الى استنتاجات تتعارض تعارضاً تاماً مع استنتاجات سيغال. فعلى سبيل المثال يتيح الافتراض المبَّرر لانخفاض معدل الربح في اقتصادات المركز بسبب زيادات في الاجور، التوصل الى الاستنتاج القائل بان رأس مال اقتصادات المركز يزيد ـ على افتراض بقاء جميع العوامل الاخرى ثابتة ـ تدفقه على، ونشاطاته الاستثمارية في، اقتصادات الاطراف غير المتأثرة بالزيادات في الاجور والتي تؤمن معدل ربح أعلى.

ولكن نتيجة لذلك فان تزايد امداد هذه الاقتصادات برؤوس الاموال الاستثمارية وثبات (أو ازدياد) فارق معدل الربح، يجبر رؤوس الاموال الاجنبية هذه، بسبب احتدام المنافسة بينها أياً كانت الحدود الاحتكارية التي تجري في اطارها، على القبول بشروط أقل ملاءمة من الشروط السابقة (ولكنها تبقى أفضل من شروط اقتصادات المركز) وتقديم تنازلات لمطالب الاجور و / أو دفع ضرائب ورسوم ومكوس كمركية أعلى، الخ، الى الدولة المحلية. وفي هذه الحالة فان الميل نحو التسوية الدولية لمعدلات الربح سيفرض نفسه ليس من خلال الهبوط النسبي في سعر المنتجات التصديرية لاقتصادات الاطراف في السوق العالمية وإنما بارتفاع مستوى اجور الطبقة العاملة الطرفية وزيادة عوائد الدولة على التوالي، في الاطراف. بعبارة اخرى ان نضال الطبقة العاملة في المركز من أجل زيادة الاجور قد يخلق في الواقع ظروفاً أكثر ملاءمة لنضال الطبقة العاملة في الاطراف من أجل زيادة الاجور أو لزيادة نصيب الدولة الطرفية من عوائد رأس المال الاجنبي وقد تكون الحصيلة النهائية - طبقاً للتناقض الاساسي بين العمل ورأس المال وتمثيلاً له - هبوطاً دولياً عاماً في معدلات الربح. كل هذا هو، بالطبع، مجرد احدى النتائج الممكنة وليس نتيجة عملية تلقائية بأي حال. ولكنها حالة افتراضية لا تقل واقعية عن حالة تعويض معدل الربح الثابت لرأس المال عن ارتفاع تكاليف ما يدفعه من أجور في اقتصاد المركز بتخفيض الاجور في الاطراف، لان شرطهما المسبق لتحقيق ذلك أو عدم تحقيقه هو مجرد الصراع الطبقي، أو الفعل السياسي مدفوعاً بالنضال من أجل استقلال الاقتصاد الوطني وتنميته.

من الصعب ان نفهم كيف ان مفكرين يدعون، شأن سيغال، اعتماد المعالجة التاريخية والاجتماعية الماركسية ويؤكدون بشدة لدى نضالهم ضد الاقتصادوية وتلقائياتها الاقتصادية العفوية المفترضة، على دور الصراع الطبقي والفعل السياسي - الاجتماعي في تحديد توزيع وتكوين قيمة قوة العمل، كيف يستطيعون اهمال هذا الدور ذاته عند تحليل تطور مستوى الاجور في الاطراف وكيف يستطيعون افتراض نوع من التلقائية بين علاقات الاجور والاسعار في المركز والاطراف.

ومع انه يتعين، حسبما يذهب اليه سيغال، البحث عن سبب التبادل غير المتكافيء لا في مجال التداول والحركة الاحادية للطبقة العاملة في المركز من أجل الاجور، وإنما في هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي، في دوره الذي يحدد علاقات الانتاج والتبادل، فان

الآلية الفعلية للتبادل الدولي غير المتكافىء ترتبط في نظريته أيضاً بعملية التوزيع وفي اطارها بفعل الطبقة العاملة في المركز.

يرى سيغال طريقتين لانهاء التبادل غير المتكافيء:

١ ـ الانسحاب من الاقتصاد العالمي، عزلة نسبية، تنمية اقتصادية «مستقلة»، «تعتمد على قدراتها الذاتية» و«تتمحور حول ذاتها»، لكنها تتطلب احداث تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والسياسية وتعني تطوراً مغايراً، لا رأسمالياً أو، ٢ ـ التحويل الاشتراكي للاقتصاد العالمي[٢١٨].

وعلى الرغم من ان سيغال لا يحدد البديل الاول أو (بل وأقل من ذلك) تحديد البديل الثاني، ولا يحدد شروطهما وخصائصهما (ودعوني اضيف بانه لا يستطيع ان يفعل ذلك من دون تحليل العلاقات الرأسمالية الدولية واللامساواة البنيوية) فانه لربما يعطي أكثر التفسيرات واقعية وسطوعاً لشعار «الاعتماد على النفس». حين يصفه بانه «تسخير العلاقات الاقتصادية الخارجية لخدمة مصالح التنمية الداخلية»، «اخضاعها لعملية التنمية»[٢١٩].

٥ ـ آراء اندرسن حول التبادل الدولي

يقدم[٢٢٠] الماركسي الفنلندي يان اوتو اندرسن نقداً شاملاً ولربما أنجح نقد لنظرية ايمانويل وللتفسيرات المتحيزة للتبادل الدولي غير المتكافيء عموماً. كما يوضح بالتفصيل نظريته هو (ويواصل تطويرها فيما يصحح نظرية سابقة له)، وهي تبدو لي أكثر المواقف المتخذة حتى الآن في السجال قبولاً ـ وان لم تكن من كل جوانبها وبكل اجزائها.

ينتقد اندرسن ـ الذي سبق وان أقتَبستُ تعليقاته النقدية في بعض الاحيان ـ نظرية ايمانويل بسبب عدم اتساقها الداخلي وبسبب عدم صحتها أو صوابها تجريبياً وبسبب استنتاجاتها السياسية الخاطئة.

فيما يتعلق بعدم الاتساق المنطقي والمتناقضات لدى ايمانويل يشير اندرسن إلى المسائل المتعلقة بامكانية المقارنة والتناسب بين المعدلات المختلفة للقيمة الفائضة واختزال اعمال وطنية مختلفة إلى بعضها البعض ـ وكلها مسائل تركها ايمانويل بلا حل ـ والحق انها تبقى من البداية عصية على الحل من دون افتراض اساس للقيمة موضوعي،

مستقل عن الاسعار. كما يلفت الانتباه ـ من بين أشياء أخرى ـ إلى حقيقة ان من المتعذر تماماً تثبيت وضع من التوازن في نموذج ايمانويل. «ففي كل حالة توجد طائفة من الفروع أو الصناعات التي تحصل على سعر مرتفع لمنتجاتها لأنها واقعة في البلدان المتقدمة ولكن هذه المنتجات يمكن ان تنتج بكلفة أقل اذا ما نقل انتاجها إلى البلدان المتخلفة ذات الاجور الواطئة». وبالتالي «ينبغي ان يكون هناك ضغط دائم لنقل رأس المال إلى البلدان الأقل تطوراً معجلاً تنميتها ورافعاً مستويات اجورها ليؤدي بذلك إلى تلاشي التبادل غير المتكافيء»[٢٢١].

ومن باب الدحض التجريبي لفرضيات ايمانويل واستنتاجاته يشير اندرسن بالدرجة الرئيسية إلى المنافسة بين منتجات البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، إلى توزع الفروع توزعاً لا استثناء فيه، الأمر الذي يترتب عليه اما رفض الفرضية القائلة بتساوي معدلات الربح، أو الرأي القائل، على الضد من رأي ايمانويل، بان مستويات الاجور تعتمد على الاسعار والانتاجيات الدولية النسبية. كما يثبت بأمثلة ملموسة ان مستوى الاجور المرتفع ليس سبب التنمية الاقتصادية بل انه في أقصى الاحوال مؤشر عليها ونتيجة لها وبالتالي فهو لا يؤدي اليها في كل مكان[٢٢٢].

يرفض اندرسن المدلولات السياسية والعملية لنظرية ايمانويل، ويقرعه عن صواب لبحثه عن الحل في مجال التداول ولاقتراحه سياسة اقتصادية تقوم على الاكتفاء الذاتي الانعزالي[٢٢٣].

وينطلق اندرسن في نقده وكذلك في طرح وجهة نظره من حقيقة ان الاستغلال لا يمكن ان يماهى بالفقر أو بتدني مستوى الاجور، كما لا يمكن اختزاله إلى حالة عدم تكافؤ التبادل على المستوى الدولي. فالاستغلال يمكن ان يوجد حتى في حالة المساواة الشكلية في التبادل، وعلى أية حال فان «مساواة» أو «عدالة» التبادل ما هي إلا أوهام برجوازية صغيرة[٢٢٤].

وفقاً لتعريف اندرسن فان «الاستغلال هو علاقة بين «أ» و«ب» يستولي فيها «أ» باستمرار من خلال مجرى سلوكه، عن وعي أو من دون وعي، على جزء من عمل (انتاج) «ب» دون تعويض»[٢٢٥].

يؤكد اندرسن بهذا التعريف ـ وان كان ناقصاً وغير دقيق في جانب معين منه ـ على طبيعة العلاقة الدائمة والتي يمكن اعادة انتاجها، الأمر الذي يوحي بضرورة ان يجري

على هذا الاساس تحديد المعايير الحاسمة أيضاً في تقييم علاقات التبادل الدولي بوصفها علاقات استغلال وتحليل الظروف الموضوعية التي تؤمن اعادة انتاج العلاقة مارة الذكر. واذ يشير اندرسن إلى فعل المستغل ـ بالكسر ـ، إلى دوره النشيط في تحديد العلاقة، يتناول الموقع الخاضع للمستغل ـ بالفتح ـ ومبادرة المستغل ـ بالكسر ـ وقوته الاكراهية القسرية مستبعداً بذلك حالة الهبات الطوعية. ولكن هذا العنصر من تعريفه بحاجة إلى تصويب بمعنى انه في الظروف الناجمة عن نشاط المستغل ـ بالكسر ـ وتأثيره قد يكون الموقع الموضوعي ذاته للمستغل ـ بالفتح ـ وما يسفر عنه من اكراه اقتصادي كافيين لتكرار الاستيلاء على عمله أو انتاجه ـ حتى على شكل هبات طوعية في الظاهر. صحيح انه يمكن في الواقع العثور على سطوة الاكراه، على قسر غير اقتصادي من نقطة البداية في كل علاقات الاستغلال (مثلاً في عملية التراكم البدائي لرأس المال، المسؤولة عن اقامة نظام الاستغلال الرأسمالي أو ـ كجزء منها وامتداد لها ـ في الاستعمار تمهيداً لاستغلال الاطراف استغلالاً رأسمالياً دولياً). ولكن تبعية (خضوع) المستغل ـ بالفتح ـ المباشرة وغير المباشرة ازاء المستغل ـ بالكسر ـ وموقعه الاحتكاري لا تقترن بالضرورة بتعاون المستغل ـ بالكسر ـ تعاوناً ايجابياً، بفعله المتكرر في عملية الاستيلاء ذات التفاعل المتبادل. (بالطبع، يبدو دور المستغِل ـ بالكسر ـ الفعال شرطاً لا غنى عنه بحق حين يعتبر اندرسن علاقة الاستغلال ممكنة التطبيق حتى على علاقة شخصين بحد ذاتها، أي مأخوذين كأفراد وليس ممثلي طبقتين لهما مواقع محددة اجتماعياً، الأمر الذي يشكل نقصاً خطيراً في تعريفه). بودي تأكيد ذلك ليس،فقط فيما يتعلق بالموقع المستغل ـ بالفتح ـ للعمال الذين يبيعون قوة عملهم «بارادتهم» فيقدمون بذلك جزء من انتاجهم لاستيلاء الآخرين عليه، بل ينبغي ألا ننسى الدور الاستغلالي الذي يقوم به أيضاً الرأسماليون السلبيون للرأسمالية الاحتكارية وحملة الاسهم المنهمكون ـ في أقصى الاحوال ـ في قص الكوبونات، الذين ليس لـ «طريقة» أو «اتجاه» عملهم صلة مباشرة بعملية الانتاج وتثمير القيمة الفائضة المستولى عليها. ومهما يكن من أمر فان تعاون المستغل ـ بالفتح ـ «تعاوناً طوعياً» وافتراض سلوك المستغل ـ بالكسر ـ الايجابي، قد يكونا مضللين في تفسير الاستغلال الدولي ويتسببا في تبسيط علاقات الاستغلال تبسيطاً مفرطاً.

يستتبع بوضوح من تعريف اندرسن، من جهة، ان الخسارة الناجمة عن تردي شروط التجارة، مثلاً، لا يمكن ان تعتبر مظهراً للاستغلال الدولي إلا اذا كان التردي ظاهرة

مديدة ومتكررة وترتبط بالتدخل القسري للطرف المنتفع منها بتأثيره الاحتكاري أو الاحتكاري الدولوي على الاسعار. ولكن، من الجهة الثانية، لا يستتبع منه على نحو لا لبس فيه ان الخسارة الناجمة عن تردي شروط التجارة، يمكن ان تعد، في حالات معينة، كذلك شكلاً من أشكال الاستغلال، وبالتحديد في الحالة التي، حتى وان كان الطرف المتكبد هذه الخسارة قد أجرى صفقات تبادله بارادته، بقراره واجتهاده الخاصين، وان تردي شروط التجارة يبدو «مجرد» نتيجة بنى تعتبر معطيات اقتصادية موضوعية، فان البلد المنتفع من شروط التجارة يكون قد لعب فيها أو يلعب دوراً مباشراً أو غير مباشر في خلق هذه البنى ذاتها والحفاظ عليها.

واذ يصحح اندرسن تصحيحاً طفيفاً أو يقوم بتطوير تعريفه الذي يشتمل أيضاً على علاقات بين اشخاص أو بلدان، فانه يشير عن صواب إلى «ان جذور الاستغلال تكمن دائماً في علاقات الانتاج الاجتماعية، وفي علاقات الملكية وفي التقسيم الاجتماعي للعمل»[٢٢٦]. وبما ان علاقات الانتاج الاجتماعية هي علاقات طبقية فان العلاقة بين الاشخاص المستغلين ـ بالكسر ـ والمستغلين ـ بالفتح ـ، شأن العلاقة بين البلدان المستغلة ـ بالكسر ـ والبلدان المستغلة ـ بالفتح ـ لا يمكن ان تفسر إلا من خلال علاقات طبقية بوصفها مظاهر محدَّدة لها.

ولكن واقع ان جذور الاستغلال تكمن في علاقات الانتاج لا يعني، كما يقول اندرسن مجادلاً بتلهايم[٢٢٧]، ان مجال الاستغلال يقتصر على الانتاج وحده (بالمعنى الضيق للمصطلح). فالتبادل، فالتداول الذي اضيف أنا بانه يشكل جزء عضوياً من عملية اعادة الانتاج الاجتماعية (شأن مجال التوزيع واعادة التوزيع خارج إطار التبادل)، يمكن ان يكون مجالاً محدداً للاستغلال، ليس، بالطبع، بصورة مستقلة عن علاقات الانتاج.

كما يؤكد اندرسن، على الضد من بتلهايم وعن صواب كما أرى، ان علاقات الانتاج الوطنية ليست علاقات نهائية بسبب تطور علاقات الانتاج الدولية ولأن الرأسمالية اقامت اقتصاداً عالمياً. ويحدد اندرسن نقطة الانعطاف التاريخية فيما يتعلق بظهور الاقتصاد العالمي وتفتح علاقات انتاجه الدولية ـ انسجاماً مع نظرية لينين ـ في بداية مرحلة الامبريالية الرأسمالية الاحتكارية، أي في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر، ويربطها ـ أساساً ـ بتصدير رؤوس الاموال.

ولدى تقييم وتفسير أهمية تصدير رؤوس الاموال فان اندرسن أيضاً ليس متسقاً ودقيقاً

بما فيه الكفاية في بعض الاحيان. (على سبيل المثال ينسب احياناً قيام علاقات الانتاج الـدولية في الاقتصاد العالمي إلى طائفة من عوامل ذات طبيعة مختلفة يشكل تصدير رؤوس الامـوال بينهـا عاملاً من عدة عوامل أخرى فحسب. ويرى دور تصدير رؤوس الاموال عموماً في تزايد حجم رأس المال المصدَّر فعلاً وليس في الظاهرة الاقتصادية ـ السياسية لملكية رأس المال بوصفها علاقة اجتماعية تتخطى الحدود القومية وآثارها التي تحدد شكل البنى(٢٢٨). ولكنه يطبق المعالجة الديالكتيكية الصحيحة والواقعية الوحيدة بان يضـع في مركـز تحليله للاقتصـاد الـرأسمـالي العـالمي (وعلاقات تبادله)(٢٢٩) اتجاهي الامبريالية المتعارضين المتأصلين: وهما الاحتكار الناجم عن تركز رأس المال وتمركزه من جهة والتدويل المرتبط بتصدير رؤوس الاموال من الجهة الثانية.

ان الانتقال الذي حدث من السوق العالميّة الرأسمالية (بوصفها نظام التبادل بين اقتصادات وطنية تتعايش جنباً إلى جنب وتنتج قيماً وطنية بالاساس تحدد تكوين اسعار الانتاج) إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي (بوصفه نظاماً يشكل، بسبب تصدير رؤوس الاموال، وحدة عضوية ويحدد تكوين اسعار الانتاج الدولية)، قد يبدو من زاوية التحوير في آلية تكـوين الاسعـار وكذلك مع التمايز الحاد بين الاشكال الرأسمالية والامبريالية لقانون القيمة، وكأنه نقطة انعطاف تاريخية نهائية، تامة وكاملة حتى في طرح اندرسن، على الأقل بالقدر الذي يُعيِّن معه في الحالة الأولى اسعار الانتاج الوطنية وفي الحالة الثانية اسعار الانتاج الدولية بوصف هذه الاسعار المحدِّد المباشر، بوصفها مركز اسعار السوق العالمية. ومع ذلك فانه يتفادى خطأ اعتبار وحدة النظام الرأسمالي العالمي وحدة مطلقة ومعاملتها وكأنها وحدة التحليل الوحيدة وافتراض سمو القيمة الدولية أو سعر الانتاج. فهو يشير، من جهة، إلى الطابع **الاتجاهي** لهذا الانتقال، لعملية التدويل، ويشير من الجهة الثـانية أيضـاً إلى الميول المعـاكسـة له (وخاصة الاتجاه الاحتكاري) وبالتالي التزامن الديالكتيكي للاشكال المتناوبة والوحدات الاساسية (للتحليل أو الفعل).

يخضع تحوير قانون القيمة في زمن الامبريالية ونتيجة لها، والانتقال من السوق العالمية إلى الاقتصاد العالمي، إلى تأثير قوى متضاربة ـ حسبما يذهب اليه ايمانويل. «فمن جهة يميل الطابع الاحتكاري المتزايد إلى الغاء الشكل الاقتصادي لقانون القيمة، ومن الجهـة الثـانية يميل التـدويل المتزايد إلى تحقيقه في أنقى اشكاله»(٢٣٠). بما ان الانتقال من نظام السوق العالمية إلى نظام الاقتصاد العالمي يعني اتجاهات متضاربة،

يوجد شكلان من أشكال تحقيق قانون القيمة دولياً: شكل ينسجم مع نظام السوق العالمية وآخر مع الاقتصاد العالمي.

واستناداً إلى اندرسن فان الشكلين «يتعايشان» في الواقع ويمكن تحديد تكوين سعر منتوج ما بالشكل الاول في حين يمكن تحديد تكوين سعر منتوج آخر بالشكل الثاني. ومما يخل بتفتح مفعول قانون القيمة دولياً باشكاله النقية[٢٣١] تأثير ظهور الاحتكارات وتدخل الدولة تدخلاً متزايداً في عملية اعادة الانتاج وتعاظم أهمية البلدان الاشتراكية في التجارة العالمية إلى جانب العديد من العوامل الأخرى. ومع ذلك، كما يكتب اندرسن، فان «التمايز» بين الشكلين الدوليين لقانون القيمة يتسم بأهمية حاسمة لفهم التبادل غير المتكافيء بين البلدان[٢٣٢].

رغم اتفاقي التام مع معالجة اندرسن الديالكتيكية وفكرته الاساسية لابد من اثارة بعض الاعتراضات على آرائه حول تحقيق قانون القيمة و«أشكاله الدولية».

على الرغم من ان اندرسن لا ينسب أهمية اساسية محدِّدة إلى علاقات السوق، إلى ظواهر التداول، وعلى النقيض من ايمانويل، لا يربط تحقيق قانون القيمة بشرط المنافسة التامة مع الادراك الكامل لديالكتيك العلاقة بين المقولات الظاهراتية الملموسة والمقولات المجردة لقانون القيمة، لـ «تحقيقه من خلال خرق القوانين» فاننا نجد أحياناً في نظريته تفسيراً اقتصادوياً غير ديالكتيكي، أو تشديداً مفرطاً على دور المنافسة، وسهولة حركة العوامل والتوازن. فهو، على سبيل المثال، يربط ليس فقط وظيفة العمل المجرد والقيمة بوصفهما مركز ثقل الاسعار المباشر، بل وكذلك امكانية تطبيق هذه المقولات والمفاهيم على شرط «وجود منافسة حقيقية بين المنتجين في سوق العمل مباشرة أو في سوق البضائع بصورة غير مباشرة»[٢٣٣]. ولكن في الواقع العملي ـ كما يمكن الاستنتاج أيضاً من تحليله وجداوله ذاتها[٢٣٤] ـ فانه حتى الطابع الاحتكاري لا يمكن ان يلغي اختزال الاسعار، ومنها الاسعار الاحتكارية أيضاً، إلى مقولة سعر الانتاج ومن ورائها مقولتي القيمة والعمل المجرد.

يفسر اندرسن (أيضاً) تحوير السوق العالمية لقانون القيمة نتيجة الانتقال إلى الاقتصاد العالمي، بالفوارق في الحركية الدولية لعاملي رأس المال والعمل، بطبيعة الاول الحركية دولياً كذلك وبالمعوقات التي تعترض حركية الثاني دولياً. «لو كان العمل سهل الحركة دولياً بحق شأن البضائع ورأس المال لحقق قانون القيمة نفسه بطريقة غير محوَّرة

في السوق العالمية ولكن لأن سوق العمل لم تصبح سوقاً مدولة إلا بصورة ناقصة ومتقطعة فقد أدى تدويل الاقتصاد إلى تحويرين لقانون القيمة، تحوير يرتبط بتكوين سوق عالمية للبضائع وآخر يرتبط بتكوين اقتصاد عالمي رأسمالي»(٢٣٥).

لابـد من الاشـارة إلى ان سهولة حركة رأس المال دولياً اذ تقوم بدور في تكوين القوانين المحددة للاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالتالي في تحوير قانون القيمة أيضاً ليس فقط فيما يتعلق بالاتجاه نحو تسوية معدلات الربح دولياً بل أيضاً وفي المقام الأول فيما يتعلق بتفتح العلاقات الرأسمالية الدولية، فان لحركية العمل دولياً، أو عدمها، تأثيراً لا يتسبب في حدوث أي فرق على تحـويري قانون القيمة كما يعرضهما اندرسن. بعبارة أخرى، ليس للعمل أي تأثير سواء كانت «اسعار الانتاج الوطنية» أو «الدولية» هي مراكز اسعـار السوق العالمية، هي نقاط ثقلها. وما يترتب على سهولة حركة العمل دولياً (أو جمـوده) هو التسـوية الدولية (أو عرقلة التسوية الدولية) لمعدلات القيمة الفائضة، أي معـدلات الاستغـلال (ولـربمـا معـدلات التركيب النوعي للعمل ـ «التركيب العضوي للعمل»، على حد تعبير ايمانويل واندرسن غير المقبول تماماً ـ أو تأثير التركيبات المتباينة على معـدل القيمـة الفائضة) وليس التسوية الدولية لمعدلات الربح، أو عدم تسويتها (ولتـوزيع رؤوس الامـوال ذات التـركيبات المتباينة والمعدلات المختلفة لدورة رؤوس الاموال هذه، أو تأثير هذا التوزيع على معدل الربح).

يصف انـدرسن الاول، شكـل تحقيق قانـون القيمـة دولياً في السوق العالمية، بالخطوات المنطقية التالية: قيم وطنية ← اسعار انتاج وطنية ← سعر السوق العالمية. ويشير إلى «ان سعـر السـوق العـالمية يكـون قد تحدد باسعار الانتاج الوطنية للبلدان المصدرة الرئيسية وان هذه الاسعار بدورها تكون قد تحددت بالقيم الوطنية». ومع انه يعتقـد ان بالامكـان «بنـاء مفهوم لـ «القيمة الدولية» على اساس القيم الوطنية للبلدان المنتجة»، لكنه يضيف ـ عن صواب ـ باننا لا نستطيع ان نؤكد ان سعر السوق العالمية يكون قد تحدد بهذه القيمة الدولية(٢٣٦). ولكنه يقوم في الثاني، في الشكل الدولي لقانون القيمة، بادخال مقولة القيمة الدولية بوصفها حلقة في السلسلة المنطقية: «قيم وطنية ← القيمة الدولية ← سعر الانتاج الدولي ← سعر السوق العالمية». ويفترض هذا مسبقاً أما سمـو القيمـة الدولية، الطابع الدولي اساساً للسلع (ورؤوس الاموال) وفي هذه الحالة يجعل اولوية مقولة «القيم الوطنية» على مقولة «القيمة الدولية» زائدة عن الحاجة وبلا معنى

(فرعية على الأقل)، أو يفترض مسبقاً ان جميع السلع المصدرة تُنتَج في ظروف وطنية متوسطة تماماً، وان تدفق رأس المال الدولي يعني ـ على الاقل في مجال تحقيق هذا الشكل من قانون القيمة ـ حركة رؤوس اموال متجانسة تماماً تمثل من زاوية التركيب العضوي ومعدل الدورة على السواء، متوسطات وطنية حقاً. بخلاف ذلك، وفي الواقع أيضاً، فان السلع التي تدخل دائرة تكوين سعر السوق العالمية تمثل، نتيجة الابتعاد عن المتوسط الوطني للتركيب العضوي ومعدل دورة رؤوس الاموال العاملة في قطاع التجارة الخارجية وكذلك رؤوس الاموال المصدرة (أو المستوردة)، «قيماً وطنية» مشوهة حتى مع اسقاط عوامل أخرى، مثل التأثيرات الاحتكارية، من الحساب. ان اسعار الانتاج الوطنية التي تختلف عن القيم الوطنية، هي اساس تكوين «سعر الانتاج الدولي» وليس القيمة الدولية. ويفرض سعر الانتاج الدولي هذا نفسه نتيجة لسهولة حركة رأس المال وتسوية معدلات الربح وبقدر يتناسب معهما. وما لم نفترض تكامل الاقتصاد الرأسمالي العالمي تكاملاً تاماً واستيعابه لكل الاقتصادات الوطنية والطابع السلعي العالمي لجميع البضائع وكذلك التدويل الحقيقي لرأس المال والعمل، يكون تناقضاً منطقياً ان نفترض ان تحول القيمة إلى سعر انتاج يحدث اساساً في السوق العالمية، أو بصورة مستقلة عن تحولها وطنياً، أي ان «التحوير» الوطني لقانون القيمة قبل سهولة حركة رأس المال دولياً، أي تحقيقه في ظل الرأسمالية الكلاسيكية، من خلال سعر الانتاج، كان سيترك تحقيقه دولياً دون تأثير فيه.

ما ينطوي عليه الأمر هنا هو، بالطبع، ليس ما يفترضه خطأ ف. أ. شيلدكروت[٢٣٧] وك. بالوا[٢٣٨] اللذان يقتبسهما اندرسن، وهو ان تكوين اسعار الانتاج الدولية والتسوية الدولية لمعدلات الربح الوطنية قد تحققا في عصر الرأسمالية الكلاسيكية. ولكنها الموضوعة ذاتها التي يقبلها اندرسن من شيلدكروت وبالوا، وهي موضوعة «سعر الانتاج الدولي بوصفه حلقة في السلسلة بين القيمة الدولية وسعر السوق العالمية»، وتلكم موضوعة مغلوطة تتناقض مع افتراض سعر الانتاج الوطني الذي على «اساسه»، وطبقاً لآرائهما كذلك، يتكون سعر الانتاج الدولي.

مع ذلك يبقى للقيمة الدولية مضمونها ومعناها الاقتصادي ـ السياسي أما بوصفها متوسط الكميات الوطنية من العمل الضروري لاعادة انتاج البضائع المصدرة فعلاً (في «نظام السوق العالمية») أو بوصفها تعبيراً عن كمية العمل المجرد الضروري دولياً لاعادة

انتاج البضائع (في «نظام الاقتصاد العالمي»). ولكن ليس من الصحيح الخلط بين هذين التفسيرين (اللذين يصحان على اوضاع وفترات وظروف مختلفة) وخلطهما بالدرجة الرئيسية مع مقولات سعر الانتاج استناداً إلى التسوية الوطنية أو الدولية لمعدلات الربح أو مع مشتقاتها المشوهة. فان سعر الانتاج الدولي لا يمكن ان يكون «حلقة» بين القيمة الدولية وسعر السوق العالمية إلا اذا كانت القيمة الدولية مقولة اولية ترتبط بها «القيم الوطنية» في أحسن الاحوال شأن ارتباط تعبيرات عناصر العمل الفردي الداخلة في الانتاج بتعبير كميات العمل الضرورية اجتماعياً (في هذه الحالة: ضرورية على المستوى العالمي) أو اذا تطابقت القيمة الوطنية وسعر انتاج السلع المطروحة في السوق العالمية.

ومع ان اندرسن لا يقبل بسمو القيمة الدولية فانه يعرِّف قيمة السوق العالمية بانها «كمية العمل المجرد الضروري دولياً» لانتاج سلعة معينة[٢٣٩]. ويحدد بهذا التعريف معياراً واضحاً لتكافؤ التبادل الدولي. (وفقاً لذلك يكون شرط التكافؤ[٢٤٠] هو تساوي سعر السوق العالمية الفعلي بوصفه مجموع العناصر المادية الداخلة والعوائد المختلفة، مع القيمة الدولية للسلعة، أو بتعبير آخر، بدلالة العناصر المكونة المنفردة، تطابق سعر وسائل الانتاج المستهلكة مع قيمتها الدولية، تطابق الاجور مع القيمة الدولية لقوة العمل، وتطابق مجموع المداخيل المختلفة الأخرى مع القيمة الفائضة الدولية). ولكن نتيجة لذلك سيكون تحليل لا مساواة التبادل الدولي محدوداً بالضرورة، أو غير متسق نوعاً ما. فان حالة المتوسط الدولي للاعمال الوطنية ذات الانتاجيات المختلفة واختزالها إلى العمل المجرد الضروري اجتماعياً على صعيد عالمي وتبادلها بمعدل متناسب، سوف تُستَبعَد من البداية عن حالات لا مساواة التبادل الدولي. وهكذا فان تبادل كمية أكبر من العمل (الوطني) لأي بلد ذي انتاجية أدنى مقابل كمية أصغر من عمل البلد الأكثر تطوراً، يمكن ان يعتبر على الدوام تبادلاً متكافئاً دون مراعاة الاسباب التاريخية للفوارق في الانتاجية. وإلا فسيكون من الضروري ان نفترض من البداية ـ كما يفترض ايمانويل وأمين ـ تطابق الانتاجية الفعلية (أو «الممكنة») لأي عمل «وطني» وقدرته على توليد قيمة، أيضاً بالمؤشرات الكمية. ولكن في هذه الحالة ستبدو كل الفوارق في مكافآت الاعمال الوطنية، في مستويات الاجور الوطنية، مع تسوية معدلات الربح، وكأنها نتيجة تبادل غير متكافيء.

يأخذ اندرسن في الحسبان الحالة الأولى أيضاً (التي ذكرها ماركس) بين حالات لا مساواة التبادل بقوله ان معامل اختزال العمل الوطني إلى عمل دولي يتناقص بالنسبة لأحد

طرفي التبادل بسبب «التمييز التقني» الذي يمارسه الطرف الآخر[٢٤١]. ويرفض في الوقت نفسه الافتراض الساذج الثاني أيضاً: فهو يؤكد بشكل محدد على الفارق في انتاجية الاعمال الوطنية المختلفة وكفاءتها في توليد القيم[٢٤٢].

وعلى النقيض من التفسيرات الملتبسة والمتناقضة، بالغة الجزئية أو بالغة التعميم، لحالات اللامساواة في التبادل بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان التابعة المتخلفة، يرمي اندرسن إلى اعطاء تعريفات دقيقة تفصل بين الاشكال المختلفة وتستوعبها في علاقتها المتبادلة أيضاً. فهو، في المقام الأول، يميز الحالات التي يكون تأثير التبادل الدولي فيها باتجاه اللامساواة وتوزيع مزاياه توزيعاً لا متساوياً، عن حالات التبادل بين قيم غير متساوية ثم يحاول ان يحدد بدقة حالات التبادل التي يمكن اعتبارها غير متكافئة على اساس قانون القيمة.

يرى اندرسن ان بالامكان العثور على اربعة تعريفات للتبادل غير المتكافيء في الأدب الاقتصادي[٢٤٣]. الأول يعرف اللاتكافؤ بانه الفارق بين السعر الذي يدفع فعلاً والسعر السائد في السوق العالمية. ويلاحظ اندرسن عن صواب ان هذا التعريف يعكس نوعاً من الموقع الاحتكاري. (واضيف: في حالة وجود ظاهرة دائمة والتأثير القسري للطرف الذي يدفع سعراً أوطأ أو يحصل على سعر أعلى وليس في حالة مناورة عابرة من خلال اغراق السوق يلجأ اليها الطرف الذي يبيع منتجاته بسعر أوطأ لاقصاء المنافسين من هذه السوق).

ان هذا انتهاك سافر لتكافؤ التبادل وحتى لمساواته الشكلية (كما عرَّفته في مكان آخر)[٢٤٤] يشتمل على حالة انظمة سعرية مفروضة، مصطنعة، خاضعة للتلاعب، وحالة اسعار احتكارية بصفة عامة. كما اتفق مع الطرح القائل ان تفسير عدم تكافؤ التبادل مقتصراً على هذه الحالة وحدها سيعني اغفال حالات اللامساواة الاساسية الناجمة عن عمل النظام الرأسمالي العالمي.

النوع الآخر من تفسير التبادل غير المتكافيء هو النوع الذي يعرفه بانه الفارق بين سعر السوق العالمية وسعر الانتاج الدولي. ويرفض اندرسن هذا التعريف على اساس ان نظام اسعار الانتاج الذي يتبدل مع التغيرات التي تحدث في توزيع الدخل بين رأس المال والعمل، لا يمكن ان يعتبر «معيار التكافؤ»، وانه ذاته يشتمل على شكل من أشكال نقل القيمة، الأمر الذي ينبغي ألا يستبعد من التخليل.

ومن دون التشكيك بأي حال في صحة هذه الافكار أرى الفارق المعني، الذي يشير إلى التحديدات في سهولة حركة رأس المال دولياً، جدير مع ذلك بالاهتمام من حيث انه يحدد الموقع اللامتساوي لرؤوس الاموال الوطنية، الموقع الاحتكاري لرؤوس اموال معينة في مواجهة رؤوس اموال أخرى (ولا مساواة المركز والاطراف بهذا الشكل أيضاً)؛ بوصفه ظاهرة سلبية أو بدلاً من ذلك النتيجة الايجابية للاجراءات الدفاعية التي تتخذها الدولة القومية ضد رأس المال الاجنبي. بعبارة أخرى، فيما يتعلق بتقييم اتجاه الاستغلال من خلال التجارة فان تحديد اتجاه الفارق بين سعر السوق العالمية ـ وليس مجرد تسجيل هذا الفارق ـ وسعر الانتاج الدولي يمكن ان تكون له أهميته وبالتحديد للتوثق من تزايد ابتعاد سعر السوق العالمية عن القيمة «الدولية» (مفسرة بطريقتين) وخاصة عن القيمة «الوطنية» لبلدان الاطراف، حتى بفارق أكبر من الفارق عن سعر الانتاج الدولي، أو على العكس من ذلك اقترابه منها، واقترابه من سعر الانتاج الدولي بقدر أكبر. في الحالة الأولى يزداد مقدار نقل القيمة عن طريق التسوية الدولية لمعدلات الربح فيما يتناقص في الحالة الثانية

النوع الثالث يعرف الفارق بين سعر السوق العالمية والقيمة الدولية بوصفه معيار عدم التكافؤ. ويرى اندرسن ان هذا التعريف صحيح لأن بالامكان على اساسه تحديد مقدار نقل القيمة دولياً وتفسير توزيع الدخل دولياً[٢٤٥] «ما ان» يصبح بالامكان اختزال الاعمال الوطنية المختلفة إلى بعضها البعض.

لا ريب في ان معيار تكافؤ التبادل في السوق العالمية لا يمكن ان يكون من زاوية النظام الاقتصادي العالمي سوى كمية العمل الضروري اجتماعياً لاعادة انتاج السلع محسوبةً على صعيد دولي (ضروري «اجتماعياً» من وجهة نظر «المجتمع العالمي»)، أي «قيمة عالمية» («قيمة دولية» بمعناها الضيق الأول). ولكن تطبيق هذا المعيار تطبيقاً تاماً يفترض مسبقاً ـ كما ذكرت ـ تحقيق وحدة عالمية، تكامل تام، التدويل الحقيقي لرأس المال والعمل، أي تفسيراً احادياً للامبريالية لا يشمل سوى التدويل، الأمر الذي يرفضه اندرسن نفسه. من الجهة الثانية ـ وكنتيجة لذلك ـ يستبعد هذا التعريف من البداية كل تلك الحالات المتعلقة بتبادل كميات غير متساوية من العمل الوطني تتناسب مع التبادل في القيمة الدولية، عن مفهوم اللاتكافؤ ونقل القيمة. فان الفارق نفسه بين سعر السوق العالمية والقيمة الدولية لا يكتسب مضموناً اقتصادياً ـ سياسياً محدداً إلا اذا ارتبط بشكل

محوَّر معين من أشكال تحقيق قانون القيمة بوصفه فارقاً ذا اتجاه محدد وظاهرة موضوعية مديدة، متنظمة (وليس المظهر المؤقت لسلسلة من الفوارق ذات الاتجاه غير المحدد تبطل مفعول بعضها البعض في المدى البعيد). وهذا نوع دولي لسعر الانتاج والسعر الاحتكاري ينسجم مع تحويرات تطبيق قانون القيمة تطبيقا اقتصادياً وطنياً ويرتبط بها في آن واحد.

من هنا يتعين بحث انحراف اسواق السوق العالمية عن تناسبات القيمة أيضاً بالارتباط مع «المعيار الوطني» الذي مازال قائماً للتكافؤ والمساواة، وبالارتباط مع القيمة الوطنية (بوصفها مقياس التكافؤ من وجهة نظر المجتمع الوطني بصفة عامة) وبالارتباط مع سعر الانتاج الوطني (بوصفه تعبيراً عن المساواة من وجهة نظر رأس المال الوطني). هذا من جهة ومن الجهة الثانية ينبغي تفسير ابتعاد سعر السوق العالمية عن القيمة الدولية بوصفه تحويراً محدداً لتطبيق قانون القيمة، بوصفه تعبيراً عنه بدلالة سعر الانتاج الدولي (والسعر الاحتكاري الدولي). التصحيح الأول استكمالاً لتفسير اندرسن يجعل من الممكن ان نشمل بتحليل الاستغلال الدولي تلك الحالة الحقيقية تاريخياً لتبادل قدر أكبر من العمل الوطني مقابل قدر أقل من العمل الوطني نتيجة الفارق المديد في الانتاجية الاجتماعية للاعمال الوطنية بسبب العلاقات الاساسية القائمة بين المركز والاطراف حتى خارج إطار التبادل بل وهي التي تحدده. كما تعني هذه الحالة من التبادل ان على اقتصادات الاطراف ان تبيع نتاج قوة عملها دون قيمته، أي عدم تحقيق وتثمير جزء من قيمتها الوطنية المنتَجة. أما التصحيح الثاني الذي يجعل تفسير اندرسن - في رأيي - تفسيراً أدق فانه اذ يضفي طابعاً ملموساً على الفارق بوصفه انحراف سعر الانتاج الدولي (والسعر الاحتكاري الدولي) عن القيمة الدولية، يلفت الانتباه إلى قوانين مركز الثقل الجديد لتكوين الاسعار وإلى تحديد نطاق وإطار تطبيقها.

النوع الرابع يستوعب الفارق بين سعر السوق العالمية والقيمة الوطنية. وقد ينتمي في ظروف معينة بوصفه استكمالاً للنوع الثالث (لجعله أدق) إلى مفهوم التبادل غير المتكافيء. ويرفضه اندرسن على أساس «ان من المتعذر ان نعرف ما اذا كان مثل هذا التبادل غير المتكافيء ينطوي على أي اعادة توزيع للقيمة أم لا لأننا لا نستطيع مقارنة الاعمال الوطنية بصورة مباشرة»[٢٤٦].

ولكن مسألة تناسب الاعمال الوطنية المختلفة، مسألة اختزالها إلى بعضها البعض

مسألة مفتوحة أيضاً في حالة النوع السابق (الثالث). ففي كل الحالات، ان كانت ثمة حالات كهذه، يمكن مقارنة اعمال ملموسة تبذل في ظروف مختلفة، واختزالها إلى بعضها البعض، ولكن كاعمال بشرية مجردة، عامة فحسب. ومن هذه الناحية لا يختلف النوعان من التعريف إلا فيما اذا كان التجريد يقتصر على الخصوصيات داخل البلد فحسب أم يطبق على الاطار الدولي بوصفه تجريداً كذلك من الخصوصيات «القومية» لانواع ملموسة من العمل واداء العمل. في الممارسة تجري هذه المقارنة بالتبادل وتتبدى كمية العمل المجرد مجسدة في سلعة واحدة (أو عدة سلع) بوصفها قيمة تبادلية معبراً عنها في كمية سلعة أخرى (أو عدة سلع) (أو في كمية النقود). وسهولة حركة العمل (أو رأس المال) ليست شرطاً للمقارنة أو التناسب لأنها لا تؤثر في أقصى الاحوال إلا على دقتهما.

يبدو ان اندرسن قد اغفل ان مقارنة أنواع ملموسة من العمل بوصفها كميات من العمل المجرد، أمر ممكن من حيث المبدأ، حتى بدون الشكل السلعي أو خارجه، وتحديداً باختزال كل أنواع العمل المركب بصرف النظر عن المكان الذي بذلت فيه، إلى أنواع بسيطة من العمل وقياسها بدلالة وقت العمل. ومهما بدا مثل هذا الحساب معقداً إلى حد لا يصدق فان امكانيته من حيث المبدأ لا تثبت الطابع العلمي لنظرية القيمة بوصفها النظرة الموضوعية الوحيدة غير التوتولوجية فحسب بل والطبيعة الشاملة للعمل البشري وطابعه الاجتماعي ومساواته التامة والعالمية في نهاية المطاف (مع الاعتراف بفارق المؤهلات التي يمكن اكتسابها واختلاف الظروف التي يمكن تغييرها).

مع ذلك يعتبر اندرسن أيضاً ابتعاد سعر السوق العالمية عن القيمة الدولية مؤشراً مفيداً لتحديد كم يكسب بلد ما (أو يخسر) من التبادل الدولي اذا كان تطور قواه المنتجة مساوياً لشريكه في السوق العالمية. وقد يعني هذا ـ فيما يتعلق بالاعتبارات العملية ـ ان الابتعاد عن القيمة الوطنية قد يكون مؤشراً نافعاً لرسم خط فاصل «مؤقت» بين التبادل الاقتصادي وغير الاقتصادي منظوراً اليه من زاوية الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

في تفسير عدم تكافؤ التبادل الدولي يغالي اندرسن ـ كما يبدو لي ـ في التشديد على امكانية قياس مقدار نقل القيمة. والواقع ان الكشف عن طبيعة واسباب اللامساواة واتجاهاتها وكذلك سبل الغائها أكثر أهمية بكثير من أي حسابات للمقدار الفعلي لابد وان تنطوي بسبب تعقد الواقع وطبيعته المتناقضة، على تداخلات ونواقص، على تناقضات أو تفسيرات اعتباطية.

لدراسة حالات اللامساواة في التبادل الدولي و«تحوير» نظرية ايمانويل يبني اندرسن نموذجاً يشتمل على ثلاثة أنواع مختلفة من السلع لدى مجموعتين من البلدان.

يفسِّر نموذجه[٢٤٧] - شأن نظام سرافا الذي يكون مقدار رأس المال فيه دالة لاسعار نسبية - سعر السلع المنفردة على انه - بخلاف التعريف الماركسي للقيمة - مجموع رأس المال المقدم لشراء «المعدات» (على انه حجم العناصر الداخلة من المعدات مضروباً بسعر المعدات) والارباح محسوبة على رأس المال هذا (فقط) وفق معدل الربح العام (الدولي) وكذلك اجمالي كلفة الاجزر محسوبة على انها العناصر الداخلة من العمل الحي مضروبة بكلفة الاجور العامة (الوطنية). ويحل مسألة المقارنة - وبالتالي مسألة التناسب بين أعمال وطنية مختلفة - بان يفترض، إلى جانب السلع التبادلية المكملة لتقسيم العمل الدولي، إلى جانب الفروع المكملة المحددة القائمة أما في المركز المتطور وحده أو في الاطراف المتخلفة وحدها، فرعاً انتاجياً ثالثاً كذلك يشترك فيه الاقتصادان (وهو افتراض مبرر بهذا القدر أو ذاك).

اذن، يتخلى اندرسن (شأن براون) عن افتراض تخصص المركز والاطراف تخصصاً معقداً والطبيعة المحددة لجميع السلع المتبادلة ولكن - بخلاف أمين - دون ان يضفي في جميع الحالات طابع اللافرق على الفروع التصديرية والسلع المصدرة أو المستوردة. يضاف إلى ذلك انه يفترض بصراحة ان بعض الفروع لا توجد إلا في البلدان المتطورة وحدها أو في البلدان التابعة المتخلفة وحدها[٢٤٨]. ولا تكون انتاجية العمل وقدرته على توليد قيمة في الاقتصادات المتطورة والمتخلفة متطابقتين بالضرورة في نموذج اندرسن، أي ان معدلات القيمة الفائضة يمكن ان تتفاوت من اقتصاد إلى آخر لا بسبب الفوارق في مستويات الاجور وحدها. كل هذا يدلل بلا ريب على اعتماد معالجة أكثر واقعية من افتراض ايمانويل أو أمين.

يبرهن اندرسن بدقة من خلال الامثلة العددية لنموذجه على ان موضوعة ايمانويل الاساسية حول تأثير زيادات الاجور في البلدان المتطورة الذي يؤدي بالضرورة إلى تبادل غير متكافيء، انما هي موضوعة واهية. وبذلك يستنتج من بين ما يستنتجه، بانه اذا افترضنا تركيباً عضوياً أوطأ لرأس المال العامل في القطاع المشترك (انتاج «الالبسة») بالمقارنة مع المحدَّد الآخر الخاص بالاقتصاد المتطور (انتاج «المعدات») فان زيادة الاجور في الاقتصاد المتطور ستؤدي إلى تناقص عدم تكافؤ التبادل بالنسبة للاقتصاد

المتخلف(٢٤٩). وهذا يقدم دليلاً قاطعاً - ما حاولت أنا أيضاً اثباته من جانب آخر - على انه لا يمكن افتراض علاقة مباشرة وخطية بين لا مساواة التبادل الدولي وتكوين الاجور.

يكمن الفضل الرئيسي لنموذج اندرسن على وجه التحديد في حقيقة انه يسلط الضوء على تعقد العلاقات بين «المتغيرات» ويخفف من جمود نموذج ايمانويل ونمط افتراضاته غير الواقعي. ولكن في الوقت نفسه يفترض اندرسن - واقعاً في أسر نموذجه المحوَّر نفسه هذه المرة - تلقائية معينة بين شروط الانتاج التقنية أو سياسة التعاريف الكمركية للدولة من جهة والاجور والفوارق في الاجور وحجم حالات اللامساواة في التبادل من الجهة الثانية. وان دور رأس المال وتأثير التغيرات على معدل ربح رأس المال بالدرجة الاساسية والدور المركزي لحركة معدل الربح تبقى في الظلام في نموذجه أيضاً، ويبدو الصراع الطبقي والتضامن العالمي بين العمال (أو غيابه) إلى حد مفرط وكأنهما دالة عوامل تقنية وأخرى تتعلق بالسياسة الكمركية فحسب(٢٥٠). ويهدف ادخال القطاع «المشترك» ليس إلى جعل المقارنة ممكنة بين الاعمال الوطنية المختلفة فحسب بل وإلى «ايجاد علاقة سببية بين معدلات الاجور الوطنية»(٢٥١). ويصبح قصور النموذج واضحاً - كما يدرك اندرسن نفسه - اذا ما طبق على حالة منتجات الصناعة الاستخراجية. فان سعر السوق العالمية المتطابق لهذه المنتجات «المشتركة» التي تنتج في البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة على السواء وتصبح عناصر داخله على السواء. يفترض مسبقاً وجود فارق في معدلات الربح. ومع انه ليس ثمة ما يبرر لنا ان الافتراض - على الأقل إلى الحد الذي يكون معه مجال الاستخراج مفتوحاً لتدفق رأس المال بحرية - وجود قيمة فائضة أعلى تنتج، إلى جانب تكوين الريع، في القطاع الاستخراجي للبلدان المتخلفة وتتحقق في جزء منها - يعتمد ذلك على الريع وغيره من المداخيل الاحتكارية - كربح في عملية التسوية «الدولية» لمعدلات الربح، فان اندرسن يستبعد هذه الحالة من البداية. فهو اذ يجادل بان الصناعة الاستخراجية تتطلب تركيباً عضوياً أعلى لرأس المال حتى في البلدان المتخلفة وتؤمن ريعاً تمايزياً كبيراً فانه ينفي ان تكونُ هذه البلدان ضحية تبادل غير متكافيء في مجال الصادرات الاستخراجية. ولا ينسب خسائرها إلا إلى ما تنزحه شركات الاستخراج الاجنبية من ارباح ضخمة ونضوب الموارد الطبيعية غير المتجددة.

لا ريب في انه في مجال الصناعة الاستخراجية وصادراتها فان هذه الاشكال الأخيرة من الاستغلال الدولي بالاساس هي السائدة وهي السمة المميزة وهي التي كانت سائدة

والسمة المميزة في السابق على الاخص. ولكن افتراض تركيب عضوي أعلى لرأس المال يكون موضع تساؤل اذا كان اساس العلاقة هو متوسط جميع صناعات البلدان المتطورة واذا أخذنا في الاعتبار كذلك الظروف التي ما زالت «استعمارية» وتدني مستوى المكننة وشروط السلامة أثناء العمل في الصناعة الاستخراجية للبلدان المتخلفة وتشغيلها باستخدام الايدي العاملة غير الماهرة، الرخيصة استخداماً واسع النطاق. ولكن ما يتناقض في المقام الأول ـ نظرياً وكذلك على اساس الحقائق التاريخية[٢٥٢] ـ مع الافتراض القائل بان تبادلاً متكافئاً يحكم صادرات الصناعة الاستخراجية ومع ما يذكره اندرسن كحجة ترتكز عليها هذه الموضوعة، هو الحقيقة الماثلة في ان الشركات الاستخراجية الاجنبية غالباً ما كانت تنزح ارباحها الطائلة من البلدان المتخلفة بابقاء اسعار صادرات الصناعة الاستخراجية عند مستوى واطيء بصورة مفتعلة وبتخفيض مستوى تكاليف منشآتها ومؤسساتها التسويقية والتحويلية في بلد المركز لتزيد بذلك معدلات ربحها. وبقدر ما يكون رأسماليو البلدان المتطورة الآخرون أيضاً قد شاركوا، إلى الحد الذي يتساوى معه معدل الربح، في حجم الارباح المنزوحة على هذا النحو فاننا نواجه، أو واجهنا على الأقل، حالة نموذجية من حالات الاستغلال الدولي عن طريق التبادل (أيضاً) ـ ولكن على اساس علاقات الملكية في الاساس. وبالتالي لا يجوز استبعاد التجارة الدولية بالمعادن ـ على اساس مواصفاتها التقنية ـ من تحليل التبادل غير المتكافيء.

ولتحديد مقدار عدم تكافؤ التبادل الدولي يعاين اندرسن عوامله المحدِّدة واحداً واحداً ويماهي هذه العوامل مع العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل. فهو ـ كما رأينا ـ يعتبر القيمة الدولية معيار التكافؤ (الوحيد) كما يفسر قيمة المنتوج ـ خطأ ـ بكونها مجموع عناصرها المكونة[٢٥٣]، وبالتالي ينسب، كقاعدة، انحراف سعر السوق العالمية عن القيمة الدولية إلى تفاوت المداخيل المختلفة ومكونات القيمة التي تقابلها على التوالي (إلى الفارق بين الأجر وقيمة قوة العمل وكذلك الفارق بين الربح والريع والضرائب غير المباشرة واجمالي كمية القيمة الفائضة). ويفترض ان أي انحراف ممكن في السعر عن قيمة العناصر المادية الداخلة (عناصر «C») يتسبب دائماً في انحراف اسعار المنتجات انحرافاً مطابقاً عن قيمتها، أو بتعبير آخر ان تأثيره لا يتسبب في حدوث فارق[٢٥٤]. ويصنف الآثار الدخلية التي تحدد مقدار عدم تكافؤ التبادل حسب الفوارق في التركيبات العضوية لرأس

المال، وفي التركيبات العضوية للعمل وفي معدلات القيمة الفائضة وفي معدلات الربح، وكذلك تصنيفها حسب الريوع والضرائب ووسائل الدعم الوطنية والدولية التمايزية.

ومع اني اتفق مع هذا التصنيف ومدلولاته الرئيسية أجد من الضروري رغم ذلك ابداء بعض الملاحظات النقدية.

بادىء ذي بدء، أني بكل تأكيد أجد تفسير القيمة بوصفها مجموع العناصر المكونة تفسيراً غير دقيق بل وحتى تفسيراً مغلوطاً ـ على الأقل من وجهة نظر نظرية القيمة الماركسية التي يقبلها اندرسن أيضاً. فعلى الرغم من امكانية تقسيم القيمة فعلاً، بعد انتاجها، إلى الاجزاء مارة الذكر فان ذلك لا يعني انها تتكون من هذه الاجزاء. ذلك ان القيمة تتألف من عنصرين مكونين فقط: القيمة المنقولة متوافقة مع العمل الماضي، المجسد ومتناسبة مع الانتفاع منها، والقيمة الجديدة التي هي نتيجة عمل حي يصرف على انتاج المنتوج المعني. أما كيف تقسم هذه القيمة الجديدة بين العامل ومستغليه فهذه مسألة أخرى لا ترتبط بعملية توليد القيمة. وبالمناسبة لن يكون ثمة معنى في الحديث عن عدم تكافؤ التبادل، وارتباطاً به، عن نقل القيمة حتى وفق نظرية اندرسن اذا كانت الحالة لا تنطوي على توزيع قيمة خُلقت فعلاً، على الاستيلاء عليها بتأثير العلاقات الدخلية التي تحرف العلاقات السعرية عن العلاقات القيمية، بل تنطوي بدلاً من ذلك على عملية توليد قيمة متناسبة مع العلاقات السعرية وجمع المداخيل بوصفها «مكونات القيمة»! فان هذا هو ما يترتب على تفسير اندرسن لعدم تكافؤ التبادل نتيجة الفوارق بين المداخيل أو التكاليف الفعلية واجزاء القيمة المختلفة.

ولكنه يلغي من سلسلة الفوارق ـ الغاءً ليس مبرراً تماماً كما أعتقد ـ انحراف اسعار العناصر المادية الداخلة عن قيمتها. ويُمثِّل العنصر «C» (القيمة المنقولة) بنسب مختلفة اختلافاً كبيراً في قيمة المنتجات المنفردة، الأمر الذي يمكن ان يتبدى، بهذا المعنى، في لا تناظر بنية قيمة السلع التي يجري تبادلها بين المركز والاطراف نتيجة البنية اللامتساوية لتقسيم العمل والتخصص الدوليين الرأسماليين. ويخضع هذا العنصر، مرة أخرى بدرجات متفاوتة، إلى تأثير الاحتكار، إلى تأثير تكوين الاسعار الاحتكاري. وهذا وضع يمكن ان يلم بالبلدان الطرفية المتخلفة أيضاً بسبب التبعية التكنولوجية والاسعار الاحتكارية المرتفعة لبعض التكنولوجيات.

وبمحاجة مماثلة يمكن لاندرسن ان يسقط من الحساب أيضاً الفوارق بين العنصر

«V» رأس المال المتغير، وقيمة قوة العمل اذا ما افترض ـ كما في حالة العنصر «C» ـ تساوي الفوارق لكل السلع. وهذا الافتراض هو، بالطبع، افتراض غير واقعي على نحو اشد وضوحاً من الافتراض الأول ولكنه لن يجعله افضل.

يرى اندرسن ـ بخلاف ايمانويل وأمين ـ ان الفارق في التركيبات العضوية لرأس المال محدِّد هام من محدِّدات التبادل غير المتكافيء. ولهذا السبب على وجه التحديد يُسبَغ على مقولة سعر الانتاج الدولي مضمون واقعي في نظريته ويناط دور بارز بمسألة اللامساواة البنيوية لتقسيم العمل الدولي.

ولكن يبدو ان اندرسن يخلط بين مفهوم تأثر سعر الانتاج بالتركيب العضوي لرأس المال ومعدلات دورته، ومفهوم القيمة. ويصبح هذا واضحاً من اجابته عن السؤال: «هل من الممكن ان منتوجاً استغرق انتاجه فترة أطول أو يتطلب قدراً أكبر من العمل غير المباشر يجب ان تكون له قيمة اجتماعية أكبر من منتوج يُنتَج سريعاً بنسبة عالية من العمل المباشر؟». يعلن اندرسن في اجابته: «. . . . ان الفرع ذا المعدلات الاوطأ لدورته ينبغي ان يحصل على فرق قيمة agio» واذا كانت معدلات دورة رأس المال متقاربة في جميع الفروع فان القيمة «المعدَّلة»، أي «ان فرق قيمة العمل المجسد» سيتوقف على الفوارق في تركيبات رأس المال[٢٥٥]. ولكن تركيب رأس المال، نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير (C: V)، لا تتطابق مع نسبة عمل ماضي / متبلور (c) نُقِلَ في انتاج المنتوج إلى اجمالي العمل الحي المبذول (v - m) مثلما ان معدل دورة رأس المال الاجمالي (C - V) لا يمكن ان يُطابَق ويُماهى مع معدل دورة اجمالي قيمة المنتوج (c - v m).

وحتى أكثر مدعاة للاعتراض هو، في رأيي، مفهوم «التركيب العضوي للعمل»، على الأقل بالمعنى الذي يأخذ العمل، من زاوية قيمة المنتوج، في الحسبان ليس بوصفه العامل (الوحيد) الذي يولد قيمة وليس بالقدر الذي تتغير معه حسب مؤهلات العمل وانما بوصفه التعبير عن قيمة قوة العمل متمايزة وفق فئات العمال المختلفة. وفي هذا المجال يختزل اندرسن نشاط العمل المولد للقيمة متجلياً في تكوين قيمة جديدة (v - m)، إلى خلق قيمة قوة العمل (v) بوصفها من مكونات القيمة. وهكذا يماهي زيادة القيمة نتيجة ارتفاع مؤهلات قوة العمل مع ارتفاع قيمة قوة العمل الماهر (v^s) بالمقارنة مع قيمة قوة العمل غير الماهر في الوقت الذي يفترض فيه ثبات الجزء الآخر من القيمة الجديدة، القيمة الفائضة، (m) رغم المبذول من العمل الماهر[٢٥٦]. وهكذا فان قوة العمل الماهر رغم كونها

ذات قيمة أعلى من قوة العمل غير الماهر لأن قدراً أكبر من العمل يدخل في انتاجها (تكاليف التعليم)، لكنها لا تنتج قيمة أكبر مما ينتجه العمل غير الماهر، فوق قيمتها وعلاوة عليها. يضاف إلى ذلك ان العمل المؤهل، بدلاً من ان يساهم في زيادة القيمة الفائضة التي يستولي عليها الرأسمالي، يؤمن كذلك ـ شريطة ان يتحمل العامل تكاليف تعليمه التي تجد تعبيرها بالتالي في اجوره ـ حتى نوعاً من «الربح» لصاحبه العامل ذي المؤهلات على اساس «رأسماله المقدم» للتعليم[٢٥٧].

ان اندرسن ـ رغم انه يرتكب بوضوح خطأ عدم الاتساق لا في تفسير نظرية القيمة فحسب بل وتفسير رأس المال بوصفه علاقة اجتماعية ـ يرفض، دفاعاً عن رأيه، محاجات اولئك الذين انتقدوا السوفييتي كوفيزينكو الذي يطرح نظرية مماثلة، بقوله انهم انفسهم لا يستطيعون اقتراح أي طريقة لاختزال الاعمال المختلفة إلى بعضها البعض غير مقارنة الانتاجيات أو الاجور. ولا يمكن تطبيق مقارنة الانتاجيات إلا اذا كان العمال يؤدون نفس النوع من العمل في حين تفترض مقارنة الاجور مسبقاً معدل استغلال متساوياً (m: v). ولكن هذا الدفاع دفاع واه لأن هناك ـ كما أشرتُ ـ طريقة ممكنة لاختزال العمل المركب إلى عمل بسيط مستقل عن نسب الاجور، والاسعار، وهي قياس العمل بدلالة وحدة قياسه الموضوعية ذاتها، أي وقت العمل.

أما الافتراض القائل بامكانية تقليص دور العمل الماهر في توليد القيمة إلى مجرد مساهمة بزيادة قيمته ذاته (قيمة أعلى بالمقارنة مع قيمة العمل غير الماهر) فهو يتناقض منطقياً مع المفهوم «الماركسي» للاستغلال القائم على أساس التمييز العلمي بين العمل وقيمة قوة العمل .. وعلى الرغم من ان اندرسن لا يستبعد امكانية حصول الرأسمالي على قيمة فائضة من كل عامل ماهر تزيد على ما يحصل عليه من كل عامل غير ماهر فانه يتوصل في النهاية إلى الاستنتاج التعميمي القائل، دون تحقيق ملحوظ، (بسبب التبسيط المفرط آنف الذكر، كما هو واضح) «ان درجة استغلال العمل غير الماهر ستفوق عادة درجة استغلال العمل الماهر»[٢٥٨].

واذ ينسى اندرسن الفارق الكبير، من زاوية توليد القيمة، بين العمل ورأس المال، وعلى اساس رأيه المنتَقَد اعلاه، يتوصل أيضاً إلى الاستنتاج القائل «ان البلد الذي يصدر سلعاً تتطلب نسبة عالية من العمل الماهر إلى العمل غير الماهر يحصل على تحويل للقيمة الفائضة من البلدان التي تصدر سلعاً ذات تركيبات عضوية واطئة للعمل على غرار

الحالة التي تختلف فيها التركيبات العضوية لرأس المال». صحيح انه يضيف ان «البلد ذا التركيب العضوي العالي للعمل يجب ان يحصل على فرق عن القيمة «غير المعدلة»، اذا ما جرى توسيع التبادل، لكي لا يقع ضحية تبادل غير متكافيء»[٢٥٩]، أي حتى وان كان تكافؤ التبادل يبرر، كما يعتقد، زيادة السعر زيادة تعوض عن «فارق القيمة» على اساس القيمة «المعدلة» (محسوبة وفق اعتبار عامل الزمن)، ولكنه يعتبر التبادل بـ «قيمة معدلة» متكافئاً وان «فرق القيمة» يشتمل على نقل قيمة فائضة.

ان التشبيه بحالة التركيب العضوي لرأس المال غير مقبول بأي حال. فهذه الحالة تنطوي على اعادة توزيع القيمة الفائضة بين الرأسماليين حسب نسبة رأس المال (أو حسب معدل دورة رأس المال)، تلك القيمة الفائضة التي لم ينتجها رأس المال بل انتجها العمل. ولكن حالة ازدياد «التركيب العضوي للعمل» تعني زيادة في القيمة الجديدة (ولربما زيادة نصيب الاجور والقيمة الفائضة منها بنسبة تعتمد على الصراع الطبقي بين الرأسمالي والعمال). وترتبط هذه الزيادة في القيمة بالتغيرات التي تحدث في التركيب العضوي للعمل وتتجلى، من بين ما تتجلى فيه، في خلق قيم استعمالية جديدة مناسبة لاشباع حاجات على مستوى أعلى. ويعني ذلك ان الحالة الأولى، تكوين الاسعار حسب تساوي رأس المال، تستبعد من البداية تكافؤ السلع المتبادلة، في حين لا يكون هذا ضرورياً في الحالة الثانية. وهكذا يحدث نقل قيمة فائضة في التبادل الدولي أيضاً، بوصفه ضرورة في الحالة الأولى وحدها ولكنه لا يحدث من جراء الفارق في «التركيب العضوي للعمل» وشروط التبادل المتناسبة معه وحدها. وانها لمسألة أخرى، لكنها مسألة لا يمكن اهمالها، بالطبع، فيما يتعلق بكيف يمكن لرأس المال ان يزيد اسعار السلع المنتجة بـ «تركيب عضوي أعلى للعمل» حتى فوق الزيادة في القيمة نتيجة العمل المؤهل (لربما بسبب ارتباط الاحتكار التكنولوجي باستخدام عمال ماهرين أو مواقع احتكارية أخرى)، وكيف يتقاسم دخله الفائض الاحتكاري المتحقق بذلك مع الارستقراطية العمالية لتمييع الصراع الطبقي الداخلي (بصرف النظر عن «التركيب العضوي للعمل»)!

ينسب اندرسن تأثيراً محدداً بلا لبس، من زاوية اتجاه التبادل غير المتكافيء، إلى الفوارق الدولية بين **معدلات القيمة الفائضة**. ويعتبر، كما رأينا، موقف ايمانويل حول ارتفاع معدل الاستغلال في البلدان المتخلفة موقفاً احادياً لا يشفعه أي دليل شأن بتلهايم الذي يتخذ موقفاً معاكساً.

يكتب اندرسن انه بغية تحديد معدلات القيمة الفائضة يجب ان يكون بمقدورنا، حتى اذا كانت القيمة الدولية للمنتوج وما استهلك من رأس مال ثابت معلومين لنا، ان نحدد قيمة الاجور (المقارنة)، التي يمكن احتسابها بدلالة القيم الوطنية أو الدولية أيضاً. وبما ان انتاجية الزراعة في البلدان المنفردة تتباين تبايناً كبيراً وان القيمة الوطنية للمواد الغـذائية في البلدان ذات الانتـاجية الواطئة أعلى بكثير من قيمتها الدولية فان «القيمة الـوطنية للأجر في البلدان المتخلفة تزيد بكثير على قيمتها الدولية»[٢٦٠] ـ كما يكتب. يترتب على ذلك كاستنتاج لابد منه انه اذا كان ما يدفع عن قوة العمل في الاطراف يتناسب مع «قيمتها الدولية» فانها لا تحصل على مقدار القيمة محسوبة بدلالة القيمة الوطنية التي يمكن ان تتناسب مع كمية العمل الضروري اجتماعياً لاعادة انتاجها. وأنا أستطيع الاتفاق مع ذلك ولكن فقط بعد التصحيح القائل بان كلفة الغذاء ما هي، بالطبع، إلا عنصر واحد من قيمة قوة العمل. فان قيمتها لا تشتمل على عناصر مادية أخرى تتصل بمجرد العيش مثل تكاليف الملبس والمسكن والتدفئة، الخ فحسب بل وتشتمل أيضاً وفي الاساس على عناصر محددة تاريخياً واجتماعياً. وفي حين تكون هذه العناصر الأخيرة محدودة، عموماً، بالضعف التنظيمي لبروليتاريا الاطراف فان عناصر العيش المادي تتوقف في حدها الأدنى على ظروف جغرافية ومناخية يمكن، كما في حالة الكثير من البلدان النامية، ان تقلل تكاليف المعيشة (بسبب عدم وجود فصل الشتاء وانتفاء الحاجة إلى البسة شتوية وتدفئة، الخ على سبيل المثال لا الحصر) أو يمكن على العكس من ذلك ان ترفع تكاليف المعيشة (على سبيل المثال بسبب تكاليف اضافية للادوية وتوفير مياه الشرب، الخ).

ومن الجهة الثانية من الهام أيضاً ان نضيف كيف ان فصل القيمة «الوطنية» عن القيمـة «الـدولية» لقوة العمل يرتبط في الاطراف بطابع الاقتصاد المفتوح على الخارج وخضوعه لرأس المال الاجنبي ودور القطاع غير المرسمل في توفير الايدي العاملة.

يؤكـد انـدرسن انـه اذا كانت معـدلات الـربح والتركيبات العضوية لرأس المال (والعمل) متساوية فان البلد ذا المعدل الأعلى للقيمة الفائضة سيتعرض إلى تبادل غير متكـافيء ترافقـه عمليات نقـل للدخل. ولكن بما ان حدوث زيادة في مُعامِل اختزال الاعمال الوطنية إلى عمل دولي يتسبب لا في زيادة قيمة صادرات البلد المعطى (الأكثر تطوراً) فحسب بل وبالضرورة ارتفاع مستوى اجوره أيضاً فان «التغيرات التي تحدث في معدلات القيمة الفائضة تسفر عن نتائج لا يمكن التكهن بها من دون معرفة البنية بأكملها

على الرغم من ان الفوارق القائمة في هذه المعدلات تؤثر حقاً على مقدار عدم التكافؤ»[٢٦١] وأنا أرى ان وجهة النظر هذه صحيحة.

كما يدرج اندرسن الفوارق الدولية في معدلات الربح بوصفها أحد العوامل المسؤولة عن التبادل غير المتكافيء. وعلى الرغم من ان حالة وجود معدلات ربح مختلفة يمكن ان تقابل في الواقع تبادل منتجات يجري بالقيمة مادامت تسوية معدلات الربح وحدها التي تتطلب اختلاف مركز الاسعار عن القيمة في التبادل بين الفروع (أو الاقتصادات الوطنية) العاملة بتركيبات عضوية متباينة لرأس المال (أو بمعدلات مختلفة للقيمة الفائضة)، فان اندرسن يفسر ـ عن صواب ـ هذا العامل من عوامل التبادل غير المتكافيء بالارتباط مع حالة اختلاف السعر الاحتكاري عن القيمة اختلافاً يزيد حتى على اختلاف سعر الانتاج عنها. ومن الجهة الثانية، يلفت الانتباه أيضاً إلى التأثير المضلل للمظاهر فيما يتعلق بالتسوية الدولية لمعدلات الربح. فان معدل الربح (الاحتكاري) الأعلى في الواقع غالباً ما يبقى مستتراً وراء معدلات الربح المتساوية **في الظاهر** بقدر ما «يعاد توزيع» جزء من الربح الاحتكاري داخل القطاع المحتكَر بين الفروع التي تنتج لهذا القطاع، أو يُنفَق على الاجور والمرتبات خالقاً ارستقراطية عمالية موثوقة. ويسعى القطاع غير المحتكَر، بدوره، إلى نقل عبء الاسعار الاحتكارية المفروضة عليه إلى كاهل عماله بتقليل تكاليف الاجور (رأس المال المتغير)، أو يضطر إلى تخفيض سعر العناصر التي تدخل في الانتاج (رأس المال الثابت) والتي تنتج داخل هذا القطاع.

وهكذا يمكن تحويل حالة التبادل غير المتكافيء الناجم اصلاً عن فوارق في معدلات الربح «إلى عدم تكافؤ يبدو سببه فوارق في تركيبات رأس المال أو معدلات القيمة الفائضة»[٢٦٢].

يساهم اندرسن ـ كما أرى ـ بتوضيحه هذه العلاقة في الكشف عن القوانين الموضوعية لحركة الاقتصاد العالمي الرأسمالي ـ الاحتكاري، تلك القوانين التي لا يمكن استيعابها إلا باعتماد معالجة تاريخية ومنطقية. وبما ان تفتح الاقتصاد الرأسمالي العالمي يفترض مسبقاً التدفق الدولي لرؤوس الاموال الذي لم يوفر له الامكانية إلا فصل ملكية رأس المال عن وظيفة رأس المال على نطاق واسع في ظل الرأسمالية الاحتكارية، فان الاتجاه نحو التسوية الدولية لمعدلات الربح نتيجة لسهولة حركة رأس المال دولياً، يرتبط بالضرورة بالاتجاه نحو تفاوت معدلات الربح تفاوتاً تسببه الاحتكارات. ويمكن لهذين

الاتجـاهين المتضادين ان يفرضا نفسيهما لا بالاقتصار على مجالات متراصفة مختلفة والانحصار فيها فحسب (محددين في بعض فروع وقطاعات الاقتصاد العالمي نوعاً من «سعر الانتاج الدولي» فيما يحددان في فروع وقطاعات أخرى «سعراً احتكارياً دولياً»، مركز تكوين الاسعار) بل وبالتداخل فيما بينهما خالقين مظهراً زائفاً (مؤكدين بذلك الوهم الاقتصادوي ـ البرجوازي عن سهولة الحركة التامة وتسوية معدلات الربح، الذي يمكن ان يضلل ـ كما رأينا ـ حتى بعض المنظرين اليساريين). ان تبديد هذا المظهر لا يبرر، بالطبع، رفض مقولة «سعر الانتاج الدولي» بل يتطلب، من جهة، تحديد تطبيقها على مجالات معينة فقط، ويقتضي، من الجهة الثانية، تفسيرها كدرجة من التجريد ضرورية لفهم مقـولة أخرى يمكن ان تنسب اليها، وهي مقولة السعر الاحتكاري الدولي. فهي تسلط الضـوء على رأس المـال، القوة المحركة الحقيقية للاقتصاد الرأسمالي العالمي والتقسيم الـدولي للعمـل، والـذي يكمن في اصـل كل حالات الـلامساواة (الشكلية والجوهرية) في التبادل. وفي هذا السياق التاريخي والمنطقي فان «التبادل غير المتكافيء من جراء الارباح العالية هو سبب ارتفاع الاجور وليس نتيجة له» (في بلدان المركز)[٢٦٣]. بعبـارة أخـرى، ان ارتفاع مستوى اجور «الارستقراطية العمالية» في البلدان الرأسمالية المتطورة، بالقدر (أي ليس حصراً) الذي يرتبط معه بلا مساواة التبادل الذي يجري مع الاقتصادات الطرفية، يكون نتيجة لهذا التبادل وليس سببه.

يشير اندرسن محللاً الريع إلى ان المنتوج نفسه الذي ينتج في ظروف انتاج مختلفة (أو بانتاجيات مختلفة) يؤمن «ارباحاً اضافية ايجابية أو سلبية» لمنتجه، وهي حالة ينبغي تمييزها عن اختلاف اسعار السوق، بسبب الاحتكارات، عن اسعار الانتاج من حيث ان مصـدر الـربـح الاضافي هو القيمة الفائضة المنتَجة فعلاً وليس نقل القيمة. ويضيف اندرسن «ولكن مثل هذه الارباح الاضافية غالباً ما تحول إلى ريوع تمايزية لا يتحملها منتجو الفرع نفسه الأدنى كفاءة وانما مشترو المنتوج موضع البحث»، وبالتالي فهي تشكل عاملاً يحدد مقدار عدم تكافؤ التبادل. وبما انه في الاقتصاد العالمي« . . . . تنتج بلدان عديدة وتصدر السلعة نفسها التي تتباين ظروف انتاجها تبايناً كبيرا [. . . .] تنشأ ريوع تمايزية دولية تدخل بوصفها عناصر في اسعار السوق العالمية متسببة في نشوء فوارق بين القيم الدولية (اسعار الانتاج) واسعار السوق العالمية»[٢٦٤]. وبقدر ما يتحمل المستهلكون عبء السعر الفائض نتيجة الريوع فان لجميع المنتجين حصة في نقل القيمة دولياً.

يخفق اندرسن في توضيح الفارق الجوهري بين الريع التمايزي والربح الاضافي، وهو انه على حين ينجم الريع التمايزي عن ابتعاد (دائماً باتجاه ايجابي) عن الكمية الضرورية اجتماعياً من العمل الذي يصرف في اسوء الظروف (العمل الحدي) فان الربح الاضافي يتحقق نتيجة ابتعاد (باتجاه ايجابي أو سلبي) عن الكمية الضرورية اجتماعياً من العمل الذي يبذل في ظروف اجتماعية متوسطة. ومع انه يشير فعلاً إلى ارتباط الريع باحتكار عامل من عوامل الانتاج لا يمكن ان يشارك فيه المنتجون الآخرون وينبثق لهذا السبب من قيمة اجتماعية أكبر تفوق المتوسط على الدوام، ومن الاستيلاء على جزء من القيمة الفائضة من الآخرين، فانه يوسع هذه الحالة لتشمل الربح الاضافي أيضاً. كما انه يخفق في تحديد طابع الاحتكار (الطبيعي) موضع البحث. وفي حقيقة الأمر ان الفوارق الدولية في ظروف انتاج المنتوج نفسه لا يمكن ان تؤمن ريعاً تمايزياً لجميع منتجي المنتوج (بتعبير أدق: باستثناء المنتج الذي ينتج في اسوء الظروف أو حالة الوحدة الأخيرة من داخل العمل labour input) إلا اذا كانت هذه الفوارق عائدة إلى عوامل طبيعية. وفي هذه الحالة (إلى جانب عوامل مخلة أخرى) يضطر مشترو المنتوج إلى ابتياع قيمة تقابل مستوى أعلى، مقبولاً اجتماعياً من كمية العمل الضرورية. وفي حالات أخرى تسفر الفوارق في ظروف الانتاج عن ربح اضافي للمنتجين الذين ينتجون في ظروف فوق المتوسط، تقابله خسارة مساوية له في المقدار يتكبدها المنتجون الآخرون. واذا ما حصل حتى المنتجون الذين ينتجون في ظروف اسوء على فائض يزيد على قيمتهم الفردية، أو القيمة الفائضة، فان ذلك لا يعود نتيجة ريع تمايزي وانما نتيجة سعر احتكاري وتحقيق ربح احتكاري. لذا ليس من الصائب افتراض ان الفوارق الدولية في ظروف الانتاج تجعل منتجي المنتوج الواحد جميعاً «منتفعين من نقل القيمة دولياً» على حساب المشترين.

كما من الخطأ ان يسمى «ريعاً تمايزياً ايجابياً» ذلك الفائض الذي يحصل عليه البلد ذو القيمة الوطنية الاوطأ «اذا كان سعر السوق العالمية يساوي القيمة الدولية للسلعة»[٢٦٥]، أي اذا كانت الكمية الضرورية اجتماعياً (مفسرة دولياً) من العمل الذي يصرف في ظروف انتاج متوسطة دولياً، هي محدِّد سعر السوق العالمية بوصفها «قيمة دولية». ولا يمكن ان نتحدث عن وجود ريع تمايزي إلا في حالة الفروع المحفوفة باحتكارات طبيعية وحين يعدل تكوين الاسعار نفسه وفق الكمية الضرورية «اجتماعياً على

الصعيد العالمي» من العمل الذي يصرف في اسوء الظروف دولياً شأن تعديل نفسه وفق القيمة الدولية.

والخطأ الافدح ان يُستنتج «ان الفوارق في الانتاجية بين بلدان ذات اجور عالية. . . تميل إلى ان تؤدي إلى ريوع تمايزية أعلى مما لو كانت هناك فوارق مقابلة في الانتاجية بين بلدان ذات اجور واطئة». ويتوصل لندرسن إلى هذا الاستنتاج حين يأخذ في الاعتبار تأثير «عوامل سعرية» أخرى ويستقصي العلاقة بين الزيادات في الاجور والتغيرات في الريع بافتراض عدم تغير معدلات الربح. ولكن افتراض عدم تغير معدلات الربح بلا مبرر، على وجه التحديد، هو الذي يضلله. والحق انه يضيف «ان ارتفاع متوسط الاجور أو معدل الربح لجميع المنتجين قد يكون نتيجة ارتفاع الريوع التمايزية وليس سببه»[٢٦٦].

يبدو ان اندرسن يسقط من الحساب اساس وسبب ظهور ريع مطلق يرتبط بالفوارق في التركيبات العضوية لرؤوس الاموال واحتكار ملكية الارض وما في باطن الكرة الارضية. ان ارتفاع الريع المطلق حتى في ظروف التسوية (الفعلية أو الظاهرية) لمعدلات الربح يرتبط بتكوين الاسعار المتمحور حول قيمة أعلى من سعر الانتاج بدلاً من تمحوره حول هذا الأخير بوصفه مركز ثقل، مع ما يسفر عن ذلك من آثار واضحة على علاقات التبادل الدولي وتوزيع الدخل.

١ فيما يتعلق بتأثير الضرائب فان اندرسن ينتقد ايمانويل الذي يذهب إلى ان الضرائب غير المباشرة وحدها التي تؤثر في شروط التجارة. كما يشير في جداله ضد افتراض ايمانويل الخاطىء إلى ان الضرائب (سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة) والرسوم ووسائل الدعم، الخ لا تترك معدلات الربح ومستويات الاجور بلا تأثر ولأنها بسبب ذلك تستثير رد فعل الرأسماليين والعمال. فان تأثيرها الفعلي على الاسعار تأثير معقد نوعاً ما وغير مباشر إلى حد بعيد.

يقول اندرسن في تلخيص تحليله للعوامل التي تؤثر على مقدار عدم تكافؤ التبادل، ان المنتفع من التبادل غير المتكافيء هو، كقاعدة، البلد الذي تتسم صادراته (على الضد من الاستيرادات) بتركيب عال ومعدل دورة عال لرأس المال وتركيب عضوي عال للعمل ومعدل واطيء للقيمة الفائضة ومعدل ربح عال وريوع تمايزية عالية وضرائب مرتفعة ودعم واطيء[٢٦٧].

ولكن هذه المعـايير هي في رأيي معـايير تناقض نفسها بنفسها أو تناقض شروط بعضها البعض ولا تستتبع دائماً من تحليل اندرسن. فان التركيب العضوي العالي لرأس المال، على سبيل المثال، لا يمكن ان يعني ميزة (ونقل قيمة) إلا في حالة تحقق الميل نحو تسوية معدلات الربح وتكوين نوع من سعر الأنتاج الدولي. ولكن توفر هذه الشروط يبطل مفعول التحقق التام لميزة وجود معدل ربح عال ويلغي ميزة ارتفاع معدل الربح أيضاً نتيجة تسوية معدلاته. وان معدل القيمة الفائضة الاوطأ الذي امتنع اندرسن عن اطلاق احكام قيمية لا اساس لها فيما يتعلق بموضعه الدولي، أو بتعبير أدق امتناعه عن ابداء مواقف متحيزة منه، لا يمكن ان يتحول إلى ميزة من وجهة نظر الاسعار النسبية إلا في حالة حدوث تسوية دولية لمعدلات الربح. كما ان الضرائب المرتفعة ووسائل الدعم الواطئة لا يمكن ان تشكل ميزة حقيقية إلا بتوفر شروط معينة (مثل تبوء موقع احتكاري في السوق، واستجابة الطلب استجابة غير مرنة للزيادات في الاسعار، الخ).

ان الاستنتـاج القـائـل بان البلدان الـرأسمـالية المتطورة تكسب من التبادل غير المتكـافيء في الاساس بكون صادراتها تتسم بـ (١) تركيب عال لرأس المال، و(٢) «تركيب عال للعمل» و(٣) ضرائب مرتفعة، على الرغم من كونه استنتاجاً مقبولاً ـ وأكثر واقعية كذلك بالمقارنة مع آراء ايمانويل وبراون وأمين ـ فانه لا يقوم على اساس بسبب ما ورد ذكره آنفاً. ولكن اندرسن يشير إلى جوهر الأمر فيما يتعلق بلا مساواة علاقات التبادل حين يقول بانه على الرغم من ان فروعاً كثيرة تجني ارباحاً احتكارية عالية في البلدان المتخلفـة أيضاً «ولكن هذه الارباح غالباً ما تذهب إلى جيوب الشركات الاجنبية» وان شعوب هذه البلدان لا تتمتع بالكسب المتحقق من التبادل غير المتكافيء. اذ «يستعاض عن شكل من أشكال الاستغلال الدولي (واضيف: ويستكمل أيضاً) بشكل آخر»[٢٦٨].

ولعل الجزء الأكثر اثارة للاهتمام والأكثر اصالة في تحليل اندرسن هو الجزء الذي يميز فيه ثلاثة أنواع من اللامساواة في التبادل الدولي ويعاين العلاقات المتبادلة بينها أو تناقضاتها.

انـه يطلق صفة «التبادل التخييري» disjunctive exchange على ذلك النوع من التبادل الدولي الذي يؤدي إلى اتساع «فجوة التطور» بين الاطراف أما انه «بالمعنى المطلق يدفع عجلة تطور القوى المنتجة في البلد الأكثر تطوراً فيما يعيق تطورها في البلد الأقل

تطوراً» أو «بالمعنى النسبي اذا كان يؤدي إلى تطور القوى المنتجة في البلد الأكثر تطوراً بوتيرة اسرع من تطورها في البلد الأقل تطوراً».

ويطلق صفة «اللاتناظر» asymmetry على نوع التبادل الذي «توزع فيه المكاسب محسوبة بالعمل ـ الوقت توزيعاً غير متساوٍ بين البلدين».

ان «التبادل غير المتكافي» يشتمل ـ كما رأينا مما ورد ذكره آنفاً ـ على «نقل مستتر للقيمة» يجعل من الممكن نقل القيمة (الفائضة) التي تنتج في بلد إلى بلد آخر من خلال آلية تكوين سعر السوق، أي انه يعني علاقات سعرية يتبادل الاطراف في ظلها «كميات غير متساوية من العمل».

وهكذا «يركز مفهوم التبادل التخييري على الآثار الديناميكية طويلة الأمد للتجارة في حين يركز مفهوما التبادل اللامتناظر والتبادل غير المتكافيء على وضع معلوم»[٢٦٩]. ويصح النوع الاول على آثار التبادل التنموية بمعناها الواسع والثاني على المزايا «الآنية» (قصيرة الأمد) الناجمة عن التبادل في حين يصح النوع الثالث على علاقات كميات من العمل تُعطى وتُؤخذ في عملية التبادل. ويرى اندرسن اننا لا نستطيع الحديث عن نقل القيمة، أي الاستغلال، إلا في الحالة الأخيرة. ويكمن الفارق بين «التبادل التخييري» و«التبادل اللامتناظر» اساساً وصراحة في البعد الزمني ولكنه يكمن فيه ضمناً كذلك حسب تفسير «الآثار» و«المزايا» بمعنى واسع (يأخذ في الاعتبار أيضاً الآثار المباشرة والمتفرعة وحتى الآثار غير الاقتصادية) أو تفسيرها بمعنى ضيق (يقصرها على التوفير في العمل فحسب)[٢٧٠].

في الواقع ان مفهوم «التبادل اللامتناظر» شبيه في معالجته بآراء بريبش ولويس وسنغر وآخرين (بينهم منظرون ماركسيون أيضاً)[٢٧١]، حول توزيع مزايا التبادل الدولي وتقسيم العمل الدولي. ولكن في حين يتحدث هؤلاء وخاصة بريبش ولويس وشانين، الذين يذكرهم اندرسن أيضاً، عن «نقل الدخل نقلاً حقيقياً إلى الخارج» و«خسارة» أو «لا مساواة» التبادل في حالة التوزيع غير المتساوي للمكاسب المتحققة من التبادل (بالملموس: اذا كان ارتفاع معدلات الانتاجية والاجور متفاوتاً أو اذا كانت كميات العمل التي يوفرها التبادل غير متساوية)، فان اندرسن لا يقبل هذا الافتراض[٢٧٢]. انه يرفض ـ عن صواب ـ معيار «التبادل المتكافيء» الذي وضعه شانين[٢٧٣] والذي يتجلى في تساوي كميات العمل التي تتوفر نتيجة التبادل.

كما يشير إلى انه بقدر ما تؤخذ وفورات «موارد» أخرى غير العمل في الحسبان أيضاً كمنافع متحققة من التجارة، فان حساب المكاسب لا يكون ممكناً إلا باسعار غير مستقلة عن التجارة الدولية وتتأثر بعوامل ذات طابع اجتماعي أكثر منه طابع تكنولوجي. ففي عالم - يكتب اندرسن - تؤثر التجارة الخارجية تأثيراً كبيراً فيه على عادات الاستهلاك ومنشآت الانتاج، لا يمكن تقدير «المكاسب» المتبادلة من التجارة بدلالة التوفير في العمل أو غيره من الموارد. وبالتالي فان التبادل اللامتناظر لا يجدي كمفهوم للتبادل غير المتكافيء. «والحل الافضل من محاولة اجراء حسابات مشكوك فيها إلى حد كبير هو أخذ كل الآثار الهامة للتجارة في الاعتبار، أي الاعتماد على مفهوم التبادل التخييري»[٢٧٤].

ان العوامل التي تمارس مفعولها على مؤثر التجارة التخييري عوامل عديدة. ويأتي اندرسن على ذكر عوامل مثل نوع المنتجات التي يجري تبادلها وتوزيعها بين الطبقات المختلفة، انه هو أيضاً يعطي أهمية، بخلاف أمين، للتخصص والطابع المحدد للقيمة الاستعمالية للسلع المنتجة في التقسيم الدولي للعمل والفوارق التكنولوجية إلى جانب علاقات التوزيع. ومع انه للأسف يميل إلى اختزال علاقات الانتاج إلى علاقات توزيع فحسب فانه يبحث (مصيباً كما اعتقد) عن اسباب اتساع «فجوة التطور»، ارتباطاً بالتجارة الدولية، في «التأثير المتضافر لقوى الانتاج (الوطنية والدولية) القائمة وعلاقات الانتاج (الوطنية والدولية)»[٢٧٥].

يشير اندرسن إلى العلاقة الديالكتيكية بين التطور غير المتساوي و«التبادل التخييري»، ويقدم دليلاً واضحاً كذلك على العلاقات المتبادلة والتناقضات القائمة بين أشكال التبادل غير المتكافيء المختلفة. ان التطور غير المتساوي و«التبادل التخييري» يخلقان، كقاعدة، الاساس للتبادل غير المتكافيء الذي يكون البلد المتخلف «ضحيته النموذجية»[٢٧٦]. وعلى الرغم من ان التبادل غير المتكافيء يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً على التنمية لأنه يحرم البلد المعني من جزء من رصيد استهلاكه و/ أو تراكمه وقد يساهم بذلك في توسيع شقة التطور بين البلدان فانه لا يعني بالضرورة دائماً «تنمية تخييرية» أو تجارة سلبية[٢٧٧]. يضاف إلى ذلك انه يحدث أيضاً «ان البلد الذي يبيع منتجاته في الخارج بسعر يقل عن سعر الكلفة يخضع نفسه «بارادته» إلى تبادل غير متكافيء ولربما تبادل لا متناظر أيضاً. وهو اذ يفعل ذلك قد يدمر فرعاً كاملاً في بلد آخر» و/ أو قد يؤمن لنفسه اقتصادات كبيرة economies of scale أي منافع الانتاج واسع النطاق لكي يحول التبادل غير

المتكافيء والتبادل اللامتناظر في وقت لاحق لصالحه هو. «ومن الجهة الثانية يمكن لبلد ما ان يحصل على «مكاسب» كبيرة من التبادل اللامتناظر أو غير المتكافيء ويكون في الوقت نفسه ضحية تبادل تخييري»[٢٧٨].

يشير اندرسن لـدى بحثه في التناقضات إلى «مفارقة دي فيلدر»[٢٧٩] de Vylder par-adox التي لا يكـون لصـالح الاقتصـاد الطرفي فيها ان تحدث زيادة حادة في عوائد التصـدير ومكـاسب التبـادل غير المتكـافيء (باتجاه معاكس) نتيجة لانخفاض الانتاج المحلي بسبب ما يقترن بذلك من زيادة في الاستيرادات ومن جراء اتساع البطالة وكذلك «تـردي المهـارات الوطنية». اذ يمكن وصف هذه الحالة بانها «تبادل تخييري». وكان اندرسن قد صاغ المفارقة نفسها ـ الحق انه فعل ذلك في مؤلف سابق ـ على النحو الآتي: «كلما اشتدت معاناة البلد من التبادل غير المتكافيء ازدادت العمالة وازداد الانتاج داخل البلد»[٢٨٠]. وأنا لا يسعني الاتفاق مع هذا التعميم وافتراض علاقة خطية واقتصادوية بين علاقات التبادل والعمال ولكن مما لا ريب فيه ان التبادل غير المتكافيء يمكن حقاً ان يمارس تأثيرات متناقضة تعتمد أيضاً على العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الداخلية.

يساهم اندرسن في تبديد الاوهام المتعلقة بشروط التجارة والخرافة التي تختزل لا مساواة الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى علاقات تبادل بتسليطه الضوء تحديداً، من جهة، على أصـل التبادل غير المتكافيء ارتباطاً بتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، أي باعتبـاره نتيجـة التطور اللامتساوي وليس سببه، وبالنظر، من الجهة الثانية، إلى تأثير التبادل غير المتكافيء، رغم الخسائر المباشرة، على التطور طويل الأمد بمعناه الواسع، بوصفه تأثيراً محدداً من البداية، تحديداً مستقلاً عن العلاقات الداخلية.

وعلى الرغم من ان اندرسن يعترف عن صواب بوجود تبادل غير متبادل وآثاره الضارة على تطور غالبية البلدان المتخلفة فانه لا يعتبر المكاسب المتحققة منه، منطقياً أو على اسـاس الحسـابـات، مكاسب كافية «لاعالة ارستقراطية عمالية تتألف من اغلبية عمال البلدان المتطورة». وبالتالي فهو يميز محقاً آثار التبادل غير المتكافيء الخطيرة حقاً على البلدان المتخلفة عن تأثيره في رفع مستوى الاجور في البلدان المتطورة. ومع انه يأخذ في الحسبان ـ بصورة واقعية ـ الحالات التي تؤدي فيها زيادة الاجور في بلد ما إلى هبوطها في بلد آخر، فانه يشير ـ كما رأينا ـ إلى امكانية وجود الحالة المعاكسة. انه يؤكد ان ارتفاع الاجور في البلدان المتطورة لا يمكن بحد ذاته ان يسبب تبادلاً غير متكافيء. يضاف إلى

ذلك انه يستنتج «ان أي زيادة في الاجور ستميل إلى تقليل التبادل غير المتكافيء بين البلدان شريطة ألا يكـون اتجاه عدم التكافؤ بسبب فوارق في التركيب العضوي لرأس المال قد تغير بفعل عامل آخر مثل التسعير الاحتكاري أو الحمائية»[٢٨١].

وهكذا فان اندرسن لا يقدم تفسيراً مغايراً، اوسع وأعمق، للدور الذي يلعبه التبادل غير المتكـافيء في «تطور التخلف» والعلاقة بين المركز والاطراف والاستغلال الدولي فحسب بل ويرى إلى مسألة التضامن العالمي للطبقة العاملة في ضوء آخر. الشيء الوحيد الذي يؤسف له ان اندرسن أيضاً لا يشير أحياناً في هذا الصدد إلا إلى المصالح الاقتصادية بمعناها الضيق، مختزَلَة إلى مستوى اجور العمال.

اتفق إلى حد كبير مع ابحاث اندرسن فيما يتعلق بالانواع الثلاثة من التبادل غير المتكافيء واصلها والعلاقة الديالكتيكية بينها واعتبر تحليله مساهمة قيمة في المناقشة العالمية حول الموضوع. اعتراضي الرئيسي، أو في الاقل تحفظي ـ إلى جانب بعض المسـائـل المنهجية والتحـديدية التي ورد ذكـرها آنفاً ـ يتعلق بتفسيره لعلاقات الانتاج الـدولية. وعلى الرغم من انه إلى جانب علاقات التوزيع يأخذ في الحسبان العلاقات البنيوية لتقسيم العمل أيضاً، لكنه غالباً ما يهمل، أو على الأقل، يخفق في ان يأخذ في الاعتبار بصورة متسقة، علاقات الملكية الدولية، التدويل اللامتناظر لملكية رأس المال، بوصفه عنصراً اساسياً.

ولهذا السبب لا يستطيع ان يقدم تفسيراً مرضياً فيما يتعلق بكيف ان انعدام التكافؤ واللاتناظر وتأثير التبادل في تفاوت التطور (التأثير التخييري) ترتبط بحقيقة ان رأس المال الواحد نفسه (اجنبياً أو دولياً) يكون مهيمناً بطريقة أو أخرى، بصورة مباشرة (من خلال السيطرة على التجـارة الخـارجية) أو بصـورة غير مبـاشـرة (من خلال التـأثير البنيوي لاستثماراته) على كلا طرفي التبادل. كما لا يستطيع ان يبين بصورة مقنعة الظروف التي لا يؤدي فيهـا التبـادل غير المتكـافيء إلى تبـادل تخييري والسبب الـذي يجعـل من الضـروري، إلى جانب سياسـة الـدولـة الاقتصـادية القصـدية، تحقيق تكامل اقتصاد (ومجتمع) البلد المعني تكاملاً داخلياً وانهاء تبعيته الاقتصادية اللامتناظرة.

الهوامش والمصادر

(١) انظر دراسة ش. بتلهايم في تقديم كتاب أ. ايمانويل (مصدر سابق، ص ٢٨٠).

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٨٥.

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٨١.

(٤) المصدر السابق ، ص ص ٢٧٨ و٣١٧.

(٥) المصدر السابق ، ص ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٨٨.

(٧) المصدر السابق ، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٨) المصدر السابق ، ص ٣٠٣.

(٩) المصدر السابق ، ص ٣٥٦.

(١٠) المصدر السابق ، ص ٣١٥.

(١١) المصدر السابق ، ص ٣١٦.

(١٢) المصدر السابق ، ص ٣٢٢.

(١٣) المصدر السابق ، ص ص ٢٧٥ - ٢٧٦ و٣٠٠.

(١٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٥.

(١٥) «زائف» بقدر ما يسببه من تضليل باسقاطه من الحساب حقيقة ان الحفاظ على البنية الاجتماعية يتجلى في ملكية رأس المال، أي اعادة انتاج العلاقة الرأسمالية لا يمكن ان تستغني عن الدفاع الذي توفره البنية القومية السياسية وعن الطابع الشرعي الذي تضفيه الدولة بوصفها تنظيم السلطة على الملكية وضمانها. ولكنه «لا تاريخي» أيضاً لأنه يهمل الحقيقة الماثلة في ان الفعل غير الاقتصادي الاصلي، المفروض، في حرمان المنتجين من وسائل الانتاج (في عملية التراكم البدائي لرأس المال) كان منطلقاً وشرطاً لا غنى عنه لتطور رأس المال بوصفه علاقة ملكية.

(١٦) مصدر سابق ، ص ص ٢٩٥، ٣٠١ و٣٠٥ - ٣٠٦.

(١٧) المصدر السابق ، ص ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق ، ص ٣١٣.

(٢١) O. Braun: «Comercio International e Imperialismo».

المصدر السابق. لاحقاً ستؤخذ الاقتباسات من الترجمة المعدة على شكل نسخة مصورة لطبعة الكتاب باللغة الانكليزية تحت عنوان:

International Trade and Imperialism.

النسخة المصورة، ص ١١٠.

(٢٢) ش. بتلهايم، مصدر سابق، ص ٣١١.

(٢٣) المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٣١٠.

(٢٥) انظر لاحقاً، الفصل الثالث.

(٢٦) ش. بتلهايم، مصدر سابق، ص ٣٠٩.

(٢٧) المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٢٨) المصدر السابق، ص ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) انظر الفصل التالي.

(٣٢) ش. بتلهايم مصدر سابق، ص ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٣٣) المصدر السابق، ص ص ٢٨٤، ٣٠٦ ـ ٣٠٧ و٣٥٥.

(٣٤) انظر أو. براون، مصدر سابق.

(٣٥) أو. براون حول «التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة».

(٣٦) يعلن براون نفسه انه حاول «تجسيد بعض الادوات المفهومية والمنهجية التي طورها اقتصاديو ما يسمى «مدرسة كيمبرج» في النظرية الماركسية الكلاسيكية والحديثة حول الامبريالية» (انظر: international trade... مصدر سابق، ص ١٠).

(٣٧) المصدر السابق، ص ١١.

(٣٨) المصدر السابق، ص ص ١١٠ ـ ١١١.

(٣٩) س. أمين، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٤٠) أو. براون: ...International trade مصدر السابق، ص ١٧.

(٤١) بقدر ما يشتمل ذلك بالتحديد على الافتراض الضمني القائل بانه لولا القيود التجارية التي تفرضها البلدان المتطورة، وفي حالة وجود منافسة تامة في السوق الحرة، لكان التبادل الدولي متساوياً وتوقف استغلال البلدان المتخلفة التابعة. بالمناسبة، يغير براون هذا الافتراض الضمني أحياناً إلى افتراض يكاد ان يكون صريحاً حين يقول، على سبيل المثال: «. . . يصبح هذا الاستغلال الممكن [أي الاستغلال من خلال التبادل غير المتكافيء ـ ت. س] حقيقة بفضل القيود على التجارة». (مصدر سابق، ص ٦٣). وفي مكان آخر يحدد «سبب» التبادل غير المتكافيء على

النحـو الآتي : «. . . . حتى لو قبلنا بالتطور المتفاوت تاريخياً لقوى الانتاج في البلدان التابعة وكذلك مستوى الاجور الحقيقية الذي تم بلوغه، على انهما المحددات الاساسية، على انهما اسباب التبادل غير المتكافيء، فان المحددات الفعلية للتبادل غير المتكافيء ستكون، من وجهة النظر التحليلية، القيود على التجارة، التي تعيد انتاج التوازن المتحقق وتحافظ عليه». (مصدر سابق، ص ص ٦٧ ـ ٦٨. التشـديد من عنـدي ـ ت. س). وهـذا تناقض واضح في تحديد «الاسباب»، يحاول حله بعقد مقارنة: «مثلما ان عملية التراكم الاصلي، على سبيل المثال، هي «سبب» الـرأسمالية ولكن استخلاص القيمة الفائضة هو الذي يحدد اعادة انتاجها». (المصدر السابق، ص ٧٥). ولكن هذه المقارنة مقارنة زائفة لانها تخفي على وجه التحديد العنصر المشترك في عملية التـراكم الاولي (البـدائي) لرأس المال والعملية المتكررة لتراكم رأس المال «تراكماً طبيعياً»، أي انتاج قيمة فائضة الفصل (الاولي ثم المتكرر) لوسائل الانتاج عن قوة العمل، أي ولادة رأس المال كعلاقة اجتماعية، بواسطة الاكراه غير الاقتصادي، واعادة انتاجه بواسطة الاكراه الاقتصادي.

(٤٢) سمير أمين، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٤٣) نظرية القيمـة هي، في رأيه «اداة مكنت ماركس من تحليل نظام الانتاج الرأسمالي دون اعتبار الظواهر الناجمة عن التوزيع ـ التداول والتبادل (أي اسعار الانتاج)». (أو. براون، مصدر سابق، ص ٨١).

(٤٤) المصدر السابق، ص ص ٨١ ـ ٨٢.

(٤٥) المصدر السابق، ص ٨٦.

(٤٦) اتفق اتفاقاً تاماً مع سمير أمين الذي يقول الآتي حول النقطة موضع البحث: «ان القيمة ليست مقولة من مقولات عملية الانتاج فيما تنتمي الاسعار إلى عملية التداول. فالقيمة والاسعار كلاهما من مقولات العملية الشاملة. ولا تتحقق هذه القيمة، وبالتالي لا توجد إلا من خلال التبادل». (س. أمين: قانون القيمة والمادية التاريخية
The Law of Value and Historical Materialism. IDEP. R/00/78, Dakar, ch. I, p. 10.

(٤٧) او. براون، مصدر سابق، ص ٨٦.

(٤٨) حتى من دون الاقتباس مار الذكر يشدد نموذج سرافا الذي يستخدمه براون في ابراز الدور الذي يلعبه تغير معدلات الربح أو الاجور لا في تعديل نسب الاسعار (أي الاسعار النسبية للمنتجات المنفردة لفروع ذات تركيبات عضوية مختلفة) فحسب بل وفي تحديد مستوى الاسعار والتأثير في تغيراتها تأثيراً مباشراً. (انظر المصدر السابق، الفصل الأول).

(٤٩) مثل هذا الطرح المستعار بالطريقة المعهودة من الاقتصاد الغربي التقليدي والذي يشكل سمة من سماته المميزة، يتخذ عند براون، مثلاً، الصيغة التالية: «كلما ارتفعت مستويات الطلب الفعال مساوياً مجموع الطلب على البضائع الاستهلاكية والاستثمارات وفائض الميزان التجاري، ازدادت الاسعار وازداد الانتاج وبالتالي الارباح والتشغيل» (المصدر السابق، ص ٧٦).

(٥٠) يكتب براون «. . . . ان معدل زيادة الانتاجية ظاهرة فيزيائية، تكنولوجية . . . . ولا صلة له باسعار

البضائع» (المصدر السابق، ص ٨٣).
ان الافتراض القائل بان التغيرات التي تحدث في كمية العمل المصروف على انتاج بضائع منفردة لا يؤثر في مستوى الاسعار والاسعار النسبية لهذه المنتجات حتى على المدى البعيد وبصورة غير مباشرة، يؤدي ببراون إلى نسب الاسعار وشروط التجارة إلى مجرد قوة مساومة اطراف التبادل التي لا يمكن تحديدها. (انظر حول «التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة»، مصدر سابق، ص ٨).

(٥١) O. Braun: International Trade and Imperialism
مصدر سابق، ص ص ٨٦ - ٨٧.

(٥٢) أي بقدر ما تكون هذه اللامساواة في التبادل «مستقلة عن تبادل قيم غير متساوية يحدث في النظام الرأسمالي بسبب وجود معدل ربح» (المصدر السابق، ص ٨٧).

(٥٣) المصدر السابق.

(٥٤) أو. براون: حول «التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة» مصدر سابق، الهامش رقم ١٢.

(٥٥) Braun: International Trade and Imperialism.
مصدر سابق، ص ص ٦٩ و١٠٧.

(٥٦) يقول براون انه «.... ليس لهذه القيود التجارية وظيفة في نموذج ايمانويل بل تميل، على العكس من ذلك، إلى تقليل المزايا التي تحققها الامبريالية من التبادل غير المتكافيء - في حين انها تقوم في نموذجنا بدور هام في آلية الاستغلال عن طريق التبادل غير المتكافيء». (المصدر السابق، ص ٦٩).

(٥٧) انظر على سبيل المثال الهامش رقم ١٩ في مقالته السجالية حول «التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة» التي يذكر فيها أيضاً «احتكار وسائل اعادة انتاج رأس المال» (مصدر سابق، الهوامش، ص ٢).

(٥٨) انظر:
International Trade and Imperialism.
مصدر سابق، ص ص ٩٥ - ٩٦ و١١٦.

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) المصدر السابق، ص ٧٦.

(٦١) انظر المصدر السابق، ص ص ٥٥ و٥٨.

(٦٢) للاطلاع على تحليل يتناول نتائج وآثار البنية الاقتصادية - الاجتماعية المفككة، المشوهة على سوق العمل والتعليم، «عملية التعلم الاجتماعية» ونمط الطلب والعادات الاستهلاكية، انظر: الاقتصاد السياسي للتخلف، ١٩٨٣، الجزء الثاني، الفصل الثالث.

(٦٣) أو. براون، مصدر سابق، ص ص ١٥ - ١٦.

(٦٤) المصدر السابق، ص ١٦، (التشديد مني - ت. س).

(٦٥) المصدر السابق، ص ص ٦٩ و٧٥.

(٦٦) من الـواضـح ان الاجـابة تكون مختلفة عن السؤال المتعلق بسبب التطور اللامتساوي للبلدان ومجموعات من البلدان في عصر الاستعمار والعصور السابقة له، وتكون مختلفة أيضاً اذا كان السؤال يتعلق بسبب التبعية والاستغلال في إطار المراحل المختلفة للتطور التاريخي للعلاقة بين المركز والاطراف، مثل مرحلة الامبريالية الرأسمالية ـ الاحتكارية والمرحلة السابقة لها، أو الفترة الاخيرة، أي مرحلة جديدة من هذه الامبريالية.

(٦٧) يكتب براون انه «اضافة إلى ذلك يجب ان نؤكد ان رفضنا، على سبيل المثال، للحجة القائلة ان استثمارات البلدان الامبريالية في البلدان التابعة يمكن ان يعتبر تفسيراً كافياً للظاهرة الامبريالية، لا يعني اننا ننفي أهمية هذه الاستثمارات. فهي، في الواقع، تشكل **عاملاً حاسماً** بين المتغيرات الكثيرة التي تفسر التبادل غير المتكافيء» (مصدر سابق، ص ١٥. التشديد مني ـ ت. س).

(٦٨) المصدر السابق، ص ٢٣.

(٦٩) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٧٠) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٧١) المصدر السابق، ص ٥٦.

(٧٢) للاطلاع على مناقشة أكثر افاضة لهذه المسألة انظر: ت. سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف.

(٧٣) رغم ان براون في مكان آخر (حول «التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة» مصدر سابق، ص ٧) يقول «. . . . ان تحطيم سلسلة التبعية» سيتطلب في جميع البلدان التابعة تقريباً «اجراء تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية، . . . . بعبارة أخرى، ادخال الاشتراكية»، فان استنتاجه هذا لا يستتبع من منطق تحليله.

(٧٤) يكتب براون: «لا يمكن ان يكون هناك تبادل غير متكافيء اذا لم تكن البضائع التي تستوردها البلدان التابعة ذات طابع محدد». (حول «التبادل غير المتكافيء. . . .»، ص ٧). ان احتكار المركز لفروع معينة (وان كانت متغيرة)، أو لحلقات من حلقات اعادة الانتاج، ازاء بلدان الاطراف التابعة، وبالتالي اضطرار هذه الأخيرة إلى الاستيراد، يبين لا مساواة التقسيم الدولي للعمل ومن هذه الناحية يتيح، بلا ريب، امكان ظهور شكل من أشكال التبادل غير المتكافيء. ولكن للتبادل غير المتكافيء نفسه اشكالاً عديدة أخرى لا تفترض مسبقاً الطابع المحدد للسلع التي يجري تبادلها.

(٧٥) انظر:

Braun: International Trade and Imperialism

مصدر سابق، ص ص ١ ـ ٢.

(٧٦) بقدر ما يمكن مقارنة المراحل الأولى والثانية والرابعة فقط على اساس معيار متطابق، أو التمييز بينها على هذا الاساس، فان المرحلة الأولى تتسم بالاستيلاء على المنتجات عن طريق النهب السافر، أي من دون تبادل، وتتسم الثانية بتبادل مواد أولية تصدرها البلدان التابعة مقابل بضائع مصنعة تنتجها البلدان «الامبريالية» تبادلاً يفترض بانه ما زال «متساوياً»، وتتسم المرحلة الرابعة بالتبادل الذي أخذ

يصبح غير متكافيء بسبب التمايزات في الاجور، بين المنتجات الواحدة.

(٧٧) أو. براوان (حول التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة)، ص ١١.

(٧٨) ص ١٣ ,Braun: International Trade and Imperialism

(٧٩) براون (حول التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة)، ص ٩.

(٨٠) Braun: International Trade and Imperialism, pp. 49 - 50.

(٨١) المصدر السابق، ص (٩٧).

(٨٢) لسوق حقيقة الاستغلال «كل ما ينبغي ملاحظته هو زيادة نسبية في دخل طبقات مختلفة في البلد ص [بلد صناعي - ت. س] وما يكون بمثابة الشيء نفسه، وهو حركة سعر الانتاج حركة نسبية صاعدة ونازلة في البلد ص والبلد ن [نامي - ت. س] على التوالي، بعيداً عن.... اسعار الانتاج «الطبيعية». (المصدر السابق، ص ١٠٨).

(٨٣) المصدر السابق ، ص ٨٢.

(٨٤) المصدر السابق ، ص ٩٧.

(٨٥) المصدر السابق ، ص ص ١٢ - ١٣ و١٤.

(٨٦) المصدر السابق ، ص ٤٨.

(٨٧) المصدر السابق.

(٨٨) المصدر السابق ، ص ٥٠.

(٨٩) المصدر السابق ، ص ١١١.

(٩٠) براون: حول التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة، ص ٧.

(٩١) Braun: International trade and Imperialism, p. 51.

(٩٢) انظر:

S. Amin: L'échange inégal et la loi de la valeur. La fin d'un débat. Anthropos - IDEP, 1973.

(٩٣) لمزيد من الايضاح انظر - من بين مؤلفاته الاخر - بالدرجة الرئيسية مؤلفيه:

Le développement inégal (Ed. de Minuit, 1973),

The law of value and historical materialism. (IDEP, R/006/78, Dakar, 1978. Mimeographed).

(٩٤) S. Amin: L' échange inégal..... p. 44.

(٩٥) المصدر السابق، ص ص ٤٤ و٥١. في مؤلف آخر يقول ان «لا معنى» للسؤال «ايهما السبب وايهما النتيجة: الاسعار الدولية أم اللامساواة في مستويات الاجور». انظر:

(S. Amin: Unequal Development. The Harvester press. Sussex, 1976, p. 151).

(٩٦) S. Amin: L' échange inégal.... pp. 30 and 21.

(٩٧) المصدر السابق ، ص ٧٠.

(٩٨) S. Amin: The Law of Value.... pp. 5 and 15.

(٩٩) انظر الهامش ٩٦ في الفصل الأول، القسم الثاني.

(١٠٠) يقول أمين «ان لقوانين الرأسمالية الاقتصادية وجوداً موضوعياً بحق» وان «هذه القوانين تتحدد في النهاية بقانون القيمة». «ومن خلال قانون القيمة وحده نستطيع ان نفهم ديناميكية النظام».

S. Amin: The Law of Value.... pp. 3 and 7.

ويضيف في مكان آخر: «لا يمكن فهم اساس التخصص اللامتساوي إلا ارتباطاً بنظرية القيمة الموضوعية».

S. Amin: Unequal Development.... p. 136)

(١٠١) انظر:

S. Amin: L'échange inégal.... p. 92.

(١٠٢) انظر:

S. Amin: The Law of Value.... pp. 74, 85, 87, 99, 96 and 98.

(١٠٣) المصدر السابق ، ص ص ٨٤ ـ ٨٥ و٨٩ .

(١٠٤) المصدر السابق ، ص ص ٧٤ و٨٦ .

(١٠٥) المصدر السابق ، ص ص ٥ و٨٧ .

(١٠٦) المصدر السابق ، ص ص ٨٥ و٨٨ .

(١٠٧) المصدر السابق ، ص ١٤ .

(١٠٨) المصدر السابق ، ص ص ١٧ و٩٢ .

(١٠٩) المصدر السابق ، ص ص ١٥ ، ٢٩ و٩٥ .

لا أريد الخوض في تقييم نظرية سرافا لأن كل ما يهمني هنا هو امكانية تطبيق نموذجه لتحليل التبادل غير المتكافيء ولكن لابد من الاشارة ـ إلى حد ما استكمالاً وتصويباً لملاحظات أمين بهذا الشأن ـ إلى ان النتيجة الرئيسية والدرس الرئيسي لمؤلف سرافا «انتاج السلع بواسطة السلع» (Production of Commodities by Means of Commodities, Cambridge, 1960) يكمنان في استقصاء التأثير الذي تمارسه التغيرات في علاقات التوزيع على اسعار الانتاج. اذ يترتب مباشرة على التحليل الماركسي ان بنية اسعار الانتاج تتغير مع التغيرات التي تحدث في علاقات التوزيع وان حدوث زيادة، على سبيل المثال، في الاجور تقترن ـ على افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة ـ بزيادة في اسعار انتاج الفروع التي يقل تركيبها العضوي (C: V) عن المتوسط، وبانخفاض في اسعار انتاج الفروع التي يزيد تركيبها العضوي على المتوسط.

يواصل تحليل سرافا تطوير هذه العلاقة ـ ومن هذه الناحية يواصل تطويرها انسجاماً مع منطق التحليل الماركسي ـ حيث يوضح قائلاً: «اذا عبرنا عن التركيب التقني لرأس المال لا بدلالة القيمة وانما بدلالة سعر الانتاج فان تركيب رأس المال معبراً عنه باسعار الانتاج سيتغير مع نظام التوزيع. . . . واذا ما اخذنا في الاعتبار البنية العمودية لرأس المال فان تأثير التغيرات في علاقات التوزيع سيتبدى بقدر تراكمي أكبر كلما اقتربنا من انتاج المنتوج النهائي». واذ نأخذ البنية العمودية لرأس المال في الحسبان سنجد ان التغيرات في علاقات التوزيع لن تبقى على سعر انتاج السلعة المنتجة في الفرع الانتاجي ذي التركيب العضوي المتوسط، دون تغيير إلا اذا كانت

جميع عناصر رأس المال التي تستهلك هناك، تنتج أيضاً في الفروع الانتاجية ذات التركيب العضوي المتوسط»

(Antal Mátyás: History of Modern Non - Marxist Economics. Akadémiai kiadö, Budapest 1979, p. 123).

(١١٠) سمير أمين، مصدر سابق، ص ص ٨٩ و٩٢.

(١١١) المصدر السابق، ص ١٢.

(١١٢) المصدر السابق، ص ٢٨.

(١١٣) المصدر السابق، ص ٨ و٢١.

(١١٤) يسوق أمين في مؤلفه «التطور غير المتكافيء» طرحاً أقل عمومية بكثير ولا يشير إلا إلى الوظيفة «الايجابية» التي تؤمن توفر الكمية المطلوبة من النقود الاضافية «أما من خلال انتاج الذهب أو من خلال البنوك»، أي «كمية متزايدة باستمرار من النقود. . . . تضخ إلى النظام»، وهي الكمية اللازمة لتوازن اعادة الانتاج الموسعة توازناً ديناميكياً وتتناسب مع «منفذ يساوي حجم انتاج الغد». وعليه فان سياسة الائتمان والاعتماد المركزية ما هي إلا بديل حديث العهد عن آلية النقود الذهبية السابقة. (انظر المصدر السابق، ص ص ٨٥ ـ ٨٨).

(١١٥) مثلما ان «الحل الرياضي لمسألة التحويل»، وهو حل يتطلب التخلي عن احدى الوحدتين الاساسيتين للمعادلات الآنية، يمكن ان يُقبل بوصفه دليلاً يثبت ان اللاتوازن قانون طبيعي من قوانين الحركة في نظام يجعل نسبة العمل الماضي المغترب (المجسد) هو معيار التوزيع، أي في نظام «شاذ يعكره وجود و «ادعاء» رأس المال».

(١١٦) انظر المصدر السابق، الفصل الثالث.

(١١٧) س. أمين: Law of Value.... p. 33.

(١١٨) المصدر السابق، ص ٢١.

يرى أمين في تطور «الطفيلية الثالثية» حلاً «فطرياً» لمسألة التثمير، حلاً ينبع من طبيعة النظام، لأنه، حسبما يكتب، «اذا كانت الاجور الحقيقية لا تتبع تطور الانتاج يكون بمقدور النظام ان يجد مخرجاً في استهلاك القيمة الفائضة». ولكن بسبب المنافسة بين الرأسماليين فان «استهلاك الرأسماليين لقسم متزايد من القيمة الفائضة لا يكون طبيعياً»، (على الرغم من «ان هذا الحل في نمط الانتاج الطرفي هو. . . . واقع تجريبي»). وبسبب المنافسة الاحتكارية وتشويه الاسعار النسبية والطفيلية الثالثية وتشتت رأس المال الذي يعيد باطراد مع تركز رأس المال، انتاج «رأسمالية صغيرة» (في مجال الخدمات والزراعة الكمالية، الخ) فضلاً عن تدخل الدولة في عملية الاستيعاب بزيادة الانفاق (المدني والعسكري) العام، هي كلها، كما يقول أمين، «حلول» لا تلغي المتطلبات الموضوعية المتعلقة بقيمة قوة العمل. انها لا تفعل سوى لفت الانتباه إلى ديالكتيك القوى الموضوعية والذاتية التي تحددها. (L'échange inégal.... pp. 45 48)

(١١٩) س. أمين The Law of Value.... p. 23

(١٢٠) س . أمين Unequal Development.... p. 92

(١٢١) المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(١٢٢) المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(١٢٣) س . أمين L'échange inégal..... pp. 16, 19 and 28, and The Law of Value.... p. 33

(١٢٤) س . أمين L'échange inégal..... p. 13

(١٢٥) المصدر السابق، ص ص ٢١ ، ٤٩ و٦٥ وكذلك The Law of value.. p. 33.

(١٢٦) س . أمين L'échange inégal..... pp. 50 - 53

(١٢٧) المصدر السابق، ص ٩٢.

(١٢٨) المصدر السابق، ص ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(١٢٩) س . أمين The Law of value... pp. 52, 55 and 62 as well as Unequal Development. pp. 104, 118 and 147.

(١٣٠) س أمين Unequal Development. p. 145

(١٣١) المصدر السابق، ص ص ٢٤٨ ، ١٨١ و٢٥١ .

(١٣٢) هذه، بالمناسبة، ليست هي الحال في أي مكان أو زمان لأن «نمط الانتاج السلعي الصغير» لم يوجد قط بوصفه نمط انتاج مستقلاً .

(١٣٣) س . أمين L'échange inégal..... p. 24 (التشديد مني ـ ت . س)

(١٣٤) س . أمين، المصدر السابق ص ص ٤٦ ، ٥٦ ـ ٥٧ و Unequal Development. مصدر سابق، ص ص ٣٣٣ و١٩٤ .

(١٣٥) س . أمين L'échange inégal..... p. 61

(١٣٦) يكتب أمين «ومع ذلك نشك في ان لمثل هذه الامبريالية الفائقة (سوبر امبريالية) [أي تكامل التشكيلة الرأسمالية في تشكيلة عالمية واحدة ـ ت س] أي معنى» . (ولكنه يضيف ان قيام «نمط دولوي عالمي» لا يستبعد نظرياً (!؟) . س . أمين . The Law of Value.... p 84)

(١٣٧) س . أمين L'échange inégal..... p. 62

(١٣٨) س . أمين، Unequal Development, p. 250

(١٣٩) س . أمين، The Law of Value.... pp. 60, and 112

(١٤٠) س . أمين L'échange inégal..... pp. 65 and 70

(١٤١) س . أمين، Unequal Development.

(١٤٢) من الواضح ان هذا يظهر في تحليله أيضاً حين يشير إلى «القطاعات المتخلفة ذات الانتاجية الـواطئة أيضاً» إلى جانب «القطاع الرأسمالي فائق الحـداثة، بما في ذلك المناجم والمزارع

الكبيرة والصناعات التحويلية.

(١٤٣) س. أمين Unequal Development..... p. 46

(١٤٤) المصدر السابق.

(١٤٥) «تنشأ التبعية من هذه الطبيعة المحددة... (تزامن التكنولوجيا الحديثة والاجور الواطئة)» (المصدر السابق، ص ٦٥).

(١٤٦) س. أمين L'échange inégal..... pp. 84 and 86 - 88

(١٤٧) س أمين Unequal Development. pp. 154 and 251

(١٤٨) مثل الملاحظة القائلة ان الاستيلاء المباشر لا يمكن ان يفسر بمجرد تطبيق تكنولوجيا بدائية، كما ان حجمه النسبي لا يمكن ان يفسر بالتغيرات التي تحدث في التكنولوجيا.

(١٤٩) مثل الملاحظة القائلة ان التبعية التكنولوجية بحد ذاتها، أي خارج سياق علاقات الملكية وتقسيم العمل، يمكن ان تبدو بلا معنى أو ذات طابع مؤقت لأن نشوءها وتكريسها يتحددان في التحليل النهائي بمن يصنع القرارات الاقتصادية ولصالح من. والأكثر من ذلك ان حدوث تغيير في نمط (وأشكال) الهيمنة، أي الابتعاد عن الملكية الاجنبية لوسائل الانتاج (المحلية) الاساسية نحو السيطرة عن طريق التبعية التكنولوجية، لا يعني بأي حال الانتقاص من أهمية علاقات الملكية الدولية، بل يعني بدلاً من ذلك ان ملكية رأس مال المركز الاجنبية (الدولية) الاحتكارية لوسائل الانتاج (الوطنية) الاساسية للاطراف تميل إلى ان تحل محلها بصورة متزايدة ملكية رأس مال المركز الاحتكارية للحلقات الاساسية الرئيسية لعملية اعادة الانتاج التي تكتسب طابعاً دولياً، أي ملكية قدرات البحث والتطوير التكنولوجية.

(١٥٠) انظر على سبيل المثال:

Jan Annerstedt and Rolf Gustavsson: Towards a New International Division of Labour. RIC Boghandel and Forlag, 1975, Denmark; Ann Seidman: «Old Motives New Mothods: Foreign Enterprise in Africa Today», African perspectives, Cambridge University press, 1970; Steyen Langdon: «Multinational Corporations, Taste Transfer and Underdevelopment: A Case Study from kenya», Review of African political Economy, No 2, 1975, Moises Ikonicoff «Transfer of Technology and patterns of Consumption on the periphery», Labour and Society, Vol. 4, No. 3, July 1979.

لمقارنة «النمط الاستعماري» السابق للاستثمارات الرأسمالية الاجنبية الخاصة والانماط المحورة لاستثمارات الشركات فوق القومية مع دراسة اصلها وآثارها انظر.

T. Szentes: «Socioeconomic Effects of Two petterns of Foreign Capital Investments, with special Reference to East Africa, In: peter C. W. Gutkind and Immanuel Wallerstein, eds: The political Economy of Contemporary Africa, Vol. 1, Sage publ., Beverly Hills - London, 1976, Ch. 11, pp. 261 - 290.

(١٥١) يعني مثل هذا التعريف ان صعود الرأسمالية التاريخي يتسم (ويفسر) باجهاض عملية التراكم

البدائي لرأس المال (العملية التي كانت ستؤدي في الاحوال الطبيعية، لو انجزت، إلى تفتح الرأسمالية الصناعية الوطنية)، ويعرف «تخلف» الاطراف، عموماً، بانه نظام معقد من التبعية الاقتصادية ونزح الدخل وخسائر في العلاقات الدولية وبنية اقتصادية ـ اجتماعية «مزدوجة» مشوهة ومفككة.

(١٥٢) انظر على سبيل المثال سمير أمين Unequal Development.... pp. 192 and 237

(١٥٣) للاسف لا يرى أمين هذه الخلفية دائماً وبدلاً من هذا الشرط الاقتصادي لتصدير رأس المال الاستثماري يشير إلى الاحجام الأكبر للمؤسسات التي تمكن الرأسماليين من تصدير رأس المال. (انظر:

مصدر سابق، ص١٧٥). .Unequal Development

(١٥٤) انظر س. أمين L'échange inégal..... pp. 84 and 86 - 88

(١٥٥) المصدر السابق، ص ٦٤.

(١٥٦) المصدر السابق، ص ٦٩.

(١٥٧) المصدر السابق، ص ٨٩.

(١٥٨) س. أمين، Unequal Development, p. 149

(١٥٩) س. أمين L'échange inégal..... p. 24

(١٦٠) لذا، كما أكدتُ في الهامش رقم ١٥١، يجب ان يكون تعريف نمط الانتاج الطرفي ـ على الضد من تعريف أمين ولكن انسجاماً مع تحليله ـ بحيث يقوم، من جهة، بابراز حقيقة التبعية لرأس المال الدولي وآثاره التي تتجلى داخلياً، قبل كل شيء، في علاقات الملكية (والسيطرة) وكذلك في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية، ويشير من الجهة الثانية، إلى وضع التقسيم الداخلي للعمل والتشويهات البنيوية التي يعاني منها تطور القوى المنتجة وفي مقدمتها تشوه القوى العاملة الاجتماعية، وارتباطاً بما مر ذكره اعلاه، الاشارة إلى حقيقة الاستغلال كما يتجلى في العلاقات الدولية وعلاقات توزيع الدخل الداخلي. انظر ت. سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف.

(١٦١) انظر على سبيل المثال س. أمين:

Unequal Development. pp. 206, 208 and 238

(١٦٢) انظر ت. سنتش، مصدر سابق

(١٦٣) س. أمين Léchange inégal.. pp. 63 - 64

(١٦٤) س. أمين Law of Value.... p. 47

(١٦٥) المصدر السابق، ص ١٠٥.

(١٦٦) اشار ماركس إلى الاصل الجماعي للقيمة الفائضة، إلى خلقها من خلال «العامل الجماعي» (أو، من جهة أخرى، إلى الاستيلاء الرأسمالي جماعياً عليها) ولكن ليس بأي حال كما لو انه وضع موضع تساؤل أهمية الفارق بين الانواع المختلفة (ذات الوتيرة الشديدة بهذا القدر أو ذاك) من العمل (العمل البشري العام)، أهمية الفارق بين العمل البسيط والمعقد، بين العمل غير الماهر والماهر لقياس المساهمة المقدمة في اجمالي الانتاج، وفي توليد القيمة. فهو لو وضع

مثل هذا التساؤل لناقض نظريته ذاتها في القيمة. وفي الواقع ان معنى التوليد الجماعي للفائض (أو الاستيلاء الرأسمالي عليه) لا يعدو كونه تأكيداً على المجابهة بين الاثنين - على الضد من مفهوم التناحر بين افراد فحسب.

(١٦٧) س. أمين (مصدر سابق، ص ١٠٣) The Law of Value

(١٦٨) يقول أمين «ان المَيل العفوي للنظام هو في الواقع زيادة معدل القيمة الفائضة إلى الحد الاقصى كشرط لتخفيض مستوى الاجور ورفع معدل الربح إلى الحد الاقصى».

(L'échange inégal..... pp. 45and 78)

بودي ان أشير هنا أيضاً إلى ان زيادة معدل القيمة الفائضة لا يفترض مسبقاً، بالطبع، انخفاضاً مطلقاً في مستوى الاجور.

(١٦٩) حين يشير أمين، على سبيل المثال، إلى «ان القسم الاعظم من المواد الاولية التي تصدرها البلدان المتخلفة يخضع لسيطرة الاحتكارات» التي تحقق ارباحاً (تتناسب مع سطوتها) وتقوم بنقل القيم.

Unequal Development.... p. 153

(١٧٠) المصدر السابق.

(١٧١) كما يقدم تحليل أمين نفسه الموضح بارقام مقارنة أدلة على «تقدم الصناعة بوتيرة أسرع... تقترن بمعدل اعلى لتراكم رأس المال في الصناعة بالمقارنة مع الزراعة» وعلى «العلاقة الوثيقة بين كثافة رأس المال ومستوى الانتاجية». المصدر السابق، ص ١٦٥.

(١٧٢) س. أمين L'échange inégal..... p. 65

(١٧٣) المصدر السابق، ص ص ٥٣، ٥٨ - ٥٩ و٦٢.

(١٧٤) س. أمين Unequal Development.... p. 196

(١٧٥) ينطبق هذا أيضاً على الشروط العاملية المزدوجة للتجارة، التي يعتبرها أمين المؤشر الصالح على التبادل غير المتكافيء (المصدر السابق، ص ١٦٨).

(١٧٦) المصدر السابق، ص ص ١٤٣ و١٦٨.

(١٧٧) ان تحليل أشكال الاستغلال الدولي في كتابي «الاقتصاد السياسي للتخلف» لا يشمل جميع أنواع «التبادل غير المتكافيء» المبحوثة هنا فحسب بل ويهدف، بالتمييز بين أشكال الاستغلال الاساسية وأشكاله الفرعية، بين الخسائر المباشرة أو السافرة والخسائر غير المباشرة أو المستترة، إلى تحديد اسبابها (مثل الملكية الرأسمالية الاجنبية ونوع الانتاج وعلاقات الانتاجية والتركيب العضوي لرأس المال والتسعير الاحتكاري والانظمة السعرية الاصطناعية والحمائية وغيرها من أشكال التدخل والصلات المالية والنقدية والتبعية التكنولوجية، الخ) والاشارة بذلك إلى الشروط المختلفة (وان كانت مترابطة) لازالتها. (ت. سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، الجزء الثاني، الفصل الثاني).

(١٧٨) س. أمين L'échange inégal..... p. 83

انظر أيضاً س. أمين: Láccumulation a l'échelle mondiale, paris, 1976

(١٧٩) س. أمين Unequal Development.... pp. 187 - 188

(١٨٠) المصدر السابق، ص ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(١٨١) المصدر السابق، ص ١٨٨ .

(١٨٢) س. أمين Léchange inégal..pp. 17 - 18

(١٨٣) ج. و. اندرسن، مصدر سابق، ص ٩٣ .

(١٨٤) س. أمين Unequal Development, p. 189

(١٨٥) المصدر السابق

(١٨٦) اتفق تمـام الاتفاق مع اندرسن الذي يقول انه بقبول فرضيات أمين منطلقاً نصطدم بالتناقض المتمثل في اختلال سعر السوق العالمية لنفس المنتوج المنتج بنفس التكنيك ونفس الانتاجية رغم تساوي معدلات الربح (علماً بان اختلاف السعر يترتب على الفارق الواضح في معدلات الربح) أو يتعين علينا في النهاية ان نتخلى عن بعض فرضيات أمين، وبالتحديد (أ) أما نفترض، شأن ايمانويل، ان المنتجات التي يجري تبادلها ذات طابع محدد، أو (ب) يجب ان نفترض، شأن براون، ان سعر نفس المنتوج يختلف بسبب سطوة الاحتكارات وسياسات الدولة الاحتكارية أو (ج) يجب ان نسقط الافتراض القائل بتساوي معدلات الربح، ولكن في هذه الحالة «تتعرض إلى الخطر كامل الفكرة القائلة بالتبادل غير المتكافيء بسبب الفوارق في مستويات الاجور» . (اندرسن، مصدر سابق، ص ص ٩٣ ـ ٩٤) .

(١٨٧) س. أمين L'échange inégal..... pp. 18 - 19 and 63

(١٨٨) س. أمين Láccumulation a Léchelle mondiale

(١٨٩) س. أمين L'échange inégal..... pp. 50 - 52 and 67

(١٩٠) المصدر السابق، ص ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(١٩١) و. براون: حول التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة، مصدر سابق، ص ٤ .

(١٩٢) المصدر السابق، ص ٦ .

(١٩٣) كما، على سبيل المثال، في ريع الارض، سمير أمين (S. Amin; The Law of Value, pp. 48 - 49)

(١٩٤) يعيد أمين أيضـاً صياغـة التناقض الاساسي للرأسمالية بحيث لا يشتمل في النهاية على دور الملكية الرأسمالية وحقيقة الاستيلاء بسبب هذه الملكية. فهو يحدد هذا التناقض بوصفه تناقضاً بين انتاج ذي طابع اجتماعي بصورة متزايدة و «السيطرة الخاصة والمجزئة على وسائل الانتاج» . (المصدر السابق، ص ١٠٣) .

(١٩٥) س. أمين L'échange inégal..... pp. 67 and 70

(١٩٦) س. أمين Unequal Development.... pp. 91, 144, 182

(١٩٧) س. أمين The Law of value.. pp. 61

(١٩٨) المصدر السابق، ص ص ٦٤ و٩٩ .

(١٩٩) انظر على سبيل المثال س. أمين: Unequal Development.... pp. 360 - 361

(٢٠٠) انظر من بين آخرين، س. أمين L'échange inégal.. p. 96
التشديد مني ـ ت. س).

(٢٠١) المصدر السابق، ص ٩٤.

(٢٠٢) تنطوي النظرة القائلة بنظام عالمي متكامل للرأسمالية المعاصرة، إلى جانب طمس كل السمات المميزة للنظام الوطني للبلدان الاشتراكية، على خطأ آخر، أكثر عمومية ولكنه ذو صلة. فهذه النظرة اذ تهمل التناقض الديالكتيكي بين الاطار «القومي» والاطار «الدولي» للعمليات الاقتصادية ـ الاجتماعية، الذي لا يمكن قط ان تحله الرأسمالية، تخطىء تماماً فهم المغزى الكامن وراء «المفارقة التاريخية». ذلك ان الثورات الاشتراكية التي قامت في بلدان منفردة (قيامها في البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً أو الأقل تطوراً ـ مسألة ذات أهمية ثانوية) لم تسفر عن تفاعل متسلسل في انحاء العالم كافة وبالتالي عن عملية تحول اشتراكي على الصعيد العالمي، على النقيض من التضامن العالمي للحركة العمالية بل ومن توقع كلاسيكيات الماركسية. لذا على الرغم من طبيعة المجتمع الشيوعي اللاطبقي واللادولوي، التي تفترض مسبقاً حدوث تحول ذي ابعاد عالمية، تعين الشروع ـ بعملية الانتقال في إطار وطني بهذا القدر أو ذاك وحتى هذه ليست في آن واحد في العالم بصفة عامة وانما في مناطق معينة منه مع وجود الرأسمالية الخطر في مناطق اخر وآثارها المختلفة وفي ظروف اقتصاد عالمي واحد يعمل وفق «قواعد لعبة» كانت لم تزل رأسمالية (احتكارية) في الغالب، الأمر الذي يترتب عليه طائفة كاملة من المشكلات والتناقضات المحددة والصعوبات والتشويهات والطرق الملتوية في عملية الانتقال الاشتراكي التي ينبغي تحليلها في هذا السياق أيضاً.

(٢٠٣) المصدر السابق، The Law of Value.... p. 106

(٢٠٤) فسر لينين انتقال أوان الثورة الاشتراكية نحو البلدان الاقل تطوراً بتغير ظروف الامبريالية التي حلت محل الرأسمالية الكلاسيكية واحتدام التناقض دولياً بين العمل ورأس المال وبظواهر نشوء «ارستقراطية عمالية» والانتهازية داخل البلدان الامبريالية، ومن الجهة الثانية، بنظام الاستغلال المزدوج والحركة العمالية التثويرية للرأسماليات التابعة الاستعمارية. أما أمين فيبدو انه يستنتج ذلك من قانون «مفرط» في التعميم للتطور المتفاوت يقضي بان تشكيلة اجتماعية جديدة دائماً تنشأ في البلدان الاقل تطوراً للتشكيلة السابقة اولاً. (انظر:
S. Amin: La nation arabe. Nationalisme et luttes de classes, Les Editions de Minuit, paris, 1976.

(٢٠٥) س. أمين L'échange inégal..... p. 94

(٢٠٦) لمجرد اقتباس مثال بارز بسبب سمعته وتأثيره الدوليين أشير إلى نظرية ك. بولاني. انظر:
K. polány: Az archaikus társadalom és a gazdasagi szemlélet. Gondolat, Budapest, 1976, p. 486.
(المجتمع القديم والمعالجة الاقتصادية)

للاطلاع على نقد للنظرية موضع البحث انظر:
T. Szentes: pólonyi károly és a «gazdasági antropológia»
كارولي بولاني و«الانثروبولوجيا الاقتصادية»
مصدر سابق، ص ص ٧ ـ ٤٧.

(٢٠٧) يتفق أمين اتفاقاً تاماً مع ما أعلن في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني من انه في البلدان الاشتراكية «يكون التناقض الرئيسي بين البروليتاريا والبرجوازية وليس بين النظام الاشتراكي المتطور وقوى الانتاج المتخلفة» لأن البرجوازية ـ كما يقول ـ تولد من جديد باستمرار حتى تستتب علاقات الانتاج الجديدة استتباباً تاماً. (L'échange inégal..... p. 95). يغفل أمين أيضاً ان يضيف ان التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية يجب ان يكون له مضمون مغاير بعد الغاء القاعدة الاقتصادية للبرجوازية داخل البلاد وبعد اختفائها كطبقة معزولة في سياق علاقات الانتاج، وان البروليتاريا لا تعود تقف في مواجهة البرجوازية كطبقة ـ على الأقل ليس داخل بلد واحد ـ وانما تحارب آثارها في الوعي والسلوك وطريقة الحياة والثقافة، الخ، ومختلف ظواهر الوعي البرجوازي التي تنشأ في صفوف البروليتاريا أيضاً. ومن الجهة الثانية يخفق أيضاً في رؤية التناقض الذي ينشأ على المستوى «الوطني» لأن قوى الانتاج المتخلفة نفسها تشكل، إلى جانب آثار الاجزاء الرأسمالية من الاقتصاد العالمي، عقبة كأداء في طريق تفتح علاقات الانتاج الاشتراكية، وان هذا التناقض «الوطني» هو أيضاً جزء وعنصر سلبي من التناقض الدولي الاساسي بين البرجوازية والبروليتاريا، بين الرأسمالية والاشتراكية. اذ ينبغي ألا ننسى هذا الجانب من جوانب الصراع الطبقي الدولي ولاسيما من وجهة نظر النضال من أجل تصفية العلاقة بين المركز والاطراف.

(٢٠٨) كمثال واحد فقط (إلى جانب امثلة عديدة أخرى في المناقشة بين علماء الاجتماع المجريين) أشير هنا إلى محاضرتي المعنونة «قضايا التطور الاشتراكي»، القيت في ندوة عامة للعاملين في جامعة دار السلام في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠. قدمت هناك مسحاً للاخطاء والاغلاط ومواطن الخلل والصعوبات والتناقضات الداخلية التي تجلت في عملية التطور الاشتراكي في المجر.

(٢٠٩) انظر سيغال:
J. C. Saigal: Réflexions sur la théorie de «L'échange inégal».... published in S. Amin: L'échange inégal.... pp. 114 - 145.

(٢١٠) س. أمين، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢١١) المصدر السابق، ص ١١٥.

(٢١٢) المصدر السابق، ص ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٢١٣) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٢١٤) المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٢١٥) المصدر السابق، ص ١١٩.

(٢١٦) المصدر السابق، ص ١٣٤ .
(٢١٧) المصدر السابق، ص ص ١٣٩ ـ ١٤٠ .
(٢١٨) المصدر السابق، ص ص ١٣٣ و١٤١ .
(٢١٩) المصدر السابق، ص ١٤١ .
(٢٢٠) اندرسن

J. O. Andersson: Studies in the Theory of Unequal Exchange between Nations, Abo Akademi Helsinki, 1976, p. 191.

(٢٢١) المصدر السابق، ص ٧٣ .
(٢٢٢) المصدر السابق، ص ص ٧٥ ـ ٨١ .
(٢٢٣) المصدر السابق، ص ص ٨١ ـ ٨٥ .
(٢٢٤) المصدر السابق، ص ص ٥٠ و٧٤ .
(٢٢٥) المصدر السابق، ص ١٨ .
(٢٢٦) المصدر السابق، ص ٢٠ .
(٢٢٧) المصدر السابق
(٢٢٨) المصدر السابق، ص ص ٢٠ و٥٩ .
(٢٢٩) المصدر السابق، ص ص ٥٤ ـ ٦٤ .
(٢٣٠) المصدر السابق، ص ٥٦ .
(٢٣١) المصدر السابق، ص ٦٤ .
(٢٣٢) المصدر السابق، ص ٦٣ .
(٢٣٣) المصدر السابق، ص ٤٩ .
(٢٣٤) المصدر السابق، ص ٥٨ .
(٢٣٥) المصدر السابق، ص ٦٠ .
(٢٣٦) المصدر السابق
(٢٣٧) V. A. Shildkrut: Sovremenny kapitalism: problemy tsen.
(الرأسمالية المعاصرة: معضلة السعر)
Moscow, 1972, p. 198
(يقتبسه اندرسن: المصدر السابق، ص ص ٦٣ ـ ٦٤)
(٢٣٨) Christian palloix: L'économie mondiale Capitaliste. I. Le stade concurrentiel. paris, 1971
(يقتبسه اندرسن: المصدر السابق، ص ٦٤)
(٢٣٩) المصدر السابق، ص ١١٦ .
(٢٤٠) المصدر السابق، ص ص ١١٦ ـ ١١٧ .
(٢٤١) يكتب: «لذا يبدو من الصواب الا نستبعد مسبقاً كل انحرافات القيمة الوطنية عن القيمة الدولية

من مفهوم التبادل غير المتكافيء. فبقدر ما تكون هذه الانحرافات نتيجة تمييز تقني صارخ ينبغي شمولها كنوع من أنواع التبادل غير المتكافيء» (المصدر السابق، ص ١١١)

(٢٤٢) يرى اندرسن احدى مزايا نموذجه على الضد من نموذج ايمانويل، في حقيقة «انه لا يفترض مسبقاً ان جميع الاعمال تنتج قيمة دولية بالقدر نفسه». (المصدر السابق، ص ١٠٣).

(٢٤٣) المصدر السابق، ص ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٢٤٤) انظر: ت. سنتش: الاقتصاد السياسي للتخلف، ص ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

بودي ان أشير إلى اني لم أأخذ في الاعتبار كمقولة منفصلة، حالة نظام الاسعار «الداخلي» ومناورات الشركات الدولية في مسك الدفاتر والشركات فوق القومية المتكاملة عمودياً (بما في ذلك نظام الاسعار المعلنة سيء الصيت السابق لدى الاحتكارات الدولية التي كانت في السابق تبسط سيطرتها على استخراج ونقل وتسويق نفط المشرق العربي. (انظر المصدر السابق، ص ص ٢٨٠ ـ ٢٨٩). اعتقد ان ذلك طرح له مبرراته لأن ما ينطوي عليه الأمر هو ليس مجرد تطبيق اسعار تبتعد عن اسعار السوق العالمية السائدة بل نوع من تكوين الاسعار «داخلياً»، أي بين الشركات، وبالتالي لا يمكن ربطها أو نسبها إلى أي اسعار السوق العالمية المعطاة.

(٢٤٥) اندرسن، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٢٤٦) المصدر السابق

(٢٤٧) المصدر السابق، ص ص ٩٤ ـ ١١٤.

(٢٤٨) يقول اندرسن «.... ان البلدان النامية لا تنتج ولا يمكن ان تنتج السلع الاستثمارية الحديثة اللازمة لتنميتها. وعلى الغرار نفسه فان الكثير من المنتجات المدارية لا يمكن ان تزرع إلا في العالم الثالث. وهكذا توجد سلع لا تتنافس فيما بينها اذا ما قسمنا العالم إلى قسمين» (المصدر السابق، ص ١١٢).

(٢٤٩) المصدر السابق، ص ١١٠.

(٢٥٠) يقول على اساس أحد الامثلة العددية لنموذجه انه بقدر ما يجعل الرسم الكمركي الذي يفرض على المنتوج المشترك من المرجح ان تتحرك معدلات الاجور باتجاه واحد في الاقتصادات المتطورة والمتخلفة على السواء، فانه سيزيد تضامن مجموعتي العمال. «ازاء انتهاج سياسة تجارية معينة يوجد اساس موضوعي للتضامن العالمي بين العمال» (المصدر السابق، ص ص ١٠٦ و١٠٨).

(٢٥١) المصدر السابق، ص ١١١.

(٢٥٢) انظر، على سبيل المثال، الحالة مارة الذكر عن نظام السعر المعلن لنفط المشرق العربي الذي ظل ساري المفعول زمناً طويلاً، والذي عمل ليس فقط على تأمين ارباح أكبر لرأس المال الاجنبي في التسويق والتصنيع بل وابقاء الاساس المعتمد لتقدير الضرائب التي تفرض عليها محلياً وكذلك حساب العوائد، الحصة «الوطنية»، عند مستوى واطيء، وجعل من الممكن كذلك الاستيلاء على القسم الأعظم من الريع التمايزي.

(٢٥٣) «تتكون قيمة المنتوج من ثلاثة اجزاء: قيمة المواد وادوات العمل التي تستهلك في انتاجه: رأس

المال الثابت، وقيمة قوة العمل: رأس المال المتغير، وقيمة العمل الفائض: القيمة الفائضة»
(المصدر السابق، ص ١١٦. التشديد مني ـ ت. س).

(٢٥٤) المصدر السابق، ص ١١٧.

(٢٥٥) المصدر السابق، ص ص ١١٨، ١٢٠ و١٢١. (التشديد مني ـ ت. س).

(٢٥٦) وهكذا ستتغير معادلة القيمة في رأيه إلى:

$$V = C + V^{u} + V^{e} + S$$

حيث (v) هي قيمة العمل غير الماهر و (v) «القيمة الاضافية» للعمل الماهر و (s) (شأن c) يبقى بلا تغيير.

(٢٥٧) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢٥٨) المصدر السابق، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٧ (التشديد مني ـ ت. س).

(٢٥٩) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٢٦٠) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٢٦١) المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٢٦٢) المصدر السابق، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٢٦٣) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢٦٤) المصدر السابق، ص ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢٦٥) المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٢٦٦) المصدر السابق

(٢٦٧) المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٢٦٨) المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٢٦٩) المصدر السابق، ص ص ٢٨، ٤٠ و٤٢ ـ ٤٤.

(٢٧٠) لهذا السبب توجد علاقة معترف بها بين مفهومه حول «التبادل التخييري» وتفسير ج. غالتونغ لـ «التبادل اللامتناظر». فطبقاً لتفسير هذا الأخير «لا يكون التبادل... متناظراً، أو بشروط متساوية، إلا اذا كانت النتائج الاجمالية التي تعود على الاطراف من جراء التفاعل بينها وداخلها متساوية».
(J. Galtung: «A Structural Theory of Imperialism». Journal of peace Resarch, 1971, No. 2)
يقتبسه اندرسن في المصدر السابق، ص ٢٦.

(٢٧١) بودي ان أشير إلى ان «الاقتصاد السياسي للتخلف» أيضاً فسر بطريقة مماثلة (ص ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠) [الطبعة الانكليزية ـ المترجم] التوزيع اللامتساوي للمنافع المتحققة من التجارة والتخصص.

(٢٧٢) يكتب اندرسن انه «لمن الخطل بكل تأكيد الحديث عن نقل الدخل نقلاً خارجياً حقيقياً بالارتباط مع التبادل اللامتناظر، كما يفعل بريبش. اذ من السهل تماماً، على سبيل المثال، بناء نموذج

تحصل فيه انكلترا التي تستورد الكاكاو من غانا على نقل دخل من خارج غانا يفوق اجمالي منتوج غانا». (المصدر السابق، ص ٤٤).

(٢٧٣) L. Shaynın: «Proprtions of Exchange», Economic Journal. 1960. December, p. 772

(يقتبسه اندرسن في المصدر السابق، ص ٣٣).

(٢٧٤) المصدر السابق، ص ص ٣٣ ـ ٣٨ و٤٤.

(٢٧٥) المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٢٧٦) يحدد اندرسن خصائص «الضحية النموذجية» للتبادل غير المتكافيء بالسمات التالية: تركيب عضوي واطيء لرأس المال، تركيب عضوي واطيء للعمل، معدل عال للقيمة الفائضة على الأقل في بعض الفروع بسبب انخفاض مستوى الاجور (خاصة في البلدان ذات الانتاجية الواطئة في القطاع الزراعي) ومداخيل صغيرة من الضرائب. (المصدر السابق، ص ١٥١). وأنا لا استطيع الاتفاق اتفاقاً تاماً مع هذا التحديد لا لأنه غير متسق ومتناقض بعض الشيء فحسب (حيث يستدل من انخفاض مستوى الاجور على ان معدل القيمة الفائضة يكون بالضرورة عالياً رغم انتاجية العمل الواطئة) بل لأنه في المقام الأول يهمل عاملاً نموذجياً يلعب (أو لعب) دوراً اساسياً في تحديد اتجاه علاقات التبادل وشروطها البنيوية (بل وفي الحد من امكانات وفاعلية سياسة الدولة الضريبية والكمركية وفي احيان كثيرة في تكوين الاسعار النسبية الفعلية، من خلال التأثير الاحتكاري)، وبالتالي فهو يلعب (أو لعب) دوراً اساسياً، كقاعدة، في اعادة انتاج التبادل غير المتكافيء أيضاً. هذا العامل الذي يهمله هو نشاط رأس المال (الاحتكاري) الاجنبي وما يسفر عنه من تبعية لا متناظرة توجد (أو وجدت) فيما يتعلق بالملكية والسيطرة.

(٢٧٧) المصدر السابق، ص ص ١٥٠ ـ ١٥٢.

(٢٧٨) المصدر السابق، ص ٤٣.

(٢٧٩) S. de Vylder: «Reflektioner kring Utrikeshandelsteori». Hãften fõr kritiska studier, 1973, Nos 2 - 3

(يقتبسه اندرسن في المصدر السابق، ص ص ٤٤ ـ ٤٥ و١٥٣).

(٢٨٠) يقتبسه مرة أخرى في ص ٤٥.

(٢٨١) المصدر السابق، ص ص ١٦٠ و١٦٥.

ثالثاً ـ المعالجة التي تنطلق من افتراض وجود «نظام عالمي» ونظرية التراكم على الصعيد العالمي

ان النظر إلى النظام الرأسمالي ـ الاحتكاري للامبريالية على انه نظام عالمي ليس بالأمر الجديد على الماركسيين. فان عدداً من المؤلفات النظرية ـ بينها وفي مقدمتها نظرية لينين في الامبريالية ـ يشير بلا لبس إلى ان الرأسمالية أصبحت في المرحلة الاحتكارية من تطورها، نظاماً عالمياً يعمل بوصفه كلاً عضوياً ـ رغم ما يضمه من اجزاء غير متجانسة ووحدات مستقلة نسبياً.

ويعود هذا في المقام الأول إلى التدفق الدولي لرأس المال الاحتكاري وانفصال ملكية رأس المال عن عمله جغرافياً كذلك و«تدويل» العلاقات الرأسمالية وتغلغل رأس المال في الاقتصادات الاجنبية وبذلك تحويل البلدان المستعمرة ـ بالفتح ـ والبلدان التي كانت لم تزل مستقلة شكلياً إلى مناطق تابعة اقتصادياً تؤدي وظائف معينة فرضت عليها، وارتباطاً بذلك كله تَفَتّح تقسيم عمل شامل ولا متساو بين القوى الرأسمالية الكبرى والمناطق التابعة.

ولكن دراسات حتى أسبق بكثير، ابرزها التحليل الماركسي لما يسمى بالرأسمالية الكلاسيكية وعملية «التراكم البدائي لرأس المال» التي مهدت الطريق لتفتح هذه الرأسمالية، كانت قد كشفت ان الرأسمالية استندت في نموها وعملها إلى موارد تقع خارج حدود «الوطن» أيضاً بالاضافة إلى الموارد المتاحة في إطار الاقتصاد الوطني الذي اقامته منذ «اللحظة» الأولى لنشوئها بل واقامته تحديداً «لحظة» نشوئها. هذا صحيح على الرغم من ان بعض الماركسيين، اذ ينسون هذه الابحاث ونظرية لينين في الامبريالية، يميلون إلى تفسير الاقتصاد الرأسمالي العالمي بوصفه تراصف اقتصادات «وطنية مستقلة».

كانت عملية التراكم البدائي لرأس المال في آن واحد عملية داخل البلاد مؤمِّنةً تفتح الـرأسمالية الوطنية «المحلية» وعملية امتدت، لصالح البلد المعني، إلى بلدان أخرى معـطلة تطورهـا ودافعة اتجاهه في منحى آخر عن طريق نهبها نهباً سافراً ونزح مواردها البشرية والطبيعية واستغلالها من خلال التبادل وغيره من الوسائل والمؤثرات الأخرى، أي انها كانت عملية «دولية».

وعلى الرغم من ان ماركس درس في «رأس المال» قوانين حركة الرأسمالية داخل نظام مجرد نوعاً ما و «مغلق» بهذا القدر أو ذاك فان حدود هذا النظام نفسه لا تُفَسر، من جهة، على انها حدود وطنية بالضرورة، أي ان تحليل النظام والكشف عن قوانين حركته لا يرتبطان في كل الاحوال وحصراً باقتصادات «وطنية». واذا ما فُسر، من الجهة الثانية، على انه نظام وطني فان الفرضيات الماركسية تتعارض تعارضاً تاماً مع فرضيات المدرسة (الريكاردية) الكلاسيكية فيما يتعلق بالمدلولات الدولية لهذا النظام. وبالمناسبة فان هذا هو ما يستتبـع على نحـو واضـح من تعليقات ماركس النقدية على الفرضيات الساذجة لممثلي المدرسة الكلاسيكية وعلى مفهومهم حول التوازن ونظرية النقود وعلى الموضوعة الريكاردية لتقسيم العمل القائم على اساس التكاليف المقارنة والمزايا المتبادلة ويستتبع كذلـك من طروحـاتـه حول الآثار الايجابية للعمليات الاقتصادية الدولية عامة والتجارة الخـارجية خاصة، وحول معدل الربح وعملية تراكم رأس المال - رغم غياب الفصول الخاصة بذلك من «رأس المال» وعدم توفر الوقت لقيام ماركس بوضع نظريته في الاقتصاد الدولي.

ان الموضوعة المتعلقة بطموح رأس المال إلى الهيمنة على العالم، إلى استغلال العمال في جميع البلدان وبالتالي الاستنتاج الذي يحث على تحالف الطبقات العاملة في جميع البلدان ضد سطوة رأس المـال داعياً بروليتـاريي العـالم أجمع إلى الاتحاد، لا يشكلان تتويجاً لعمل حياة ماركس فحسب بل والفكرة الاساسية التي تكمن وراء تشكيل الحركة العمالية العالمية وتنظيم الاممية الأولى وجوهر البيان الشيوعي. وان هذه الفكرة لم يؤكـدهـا مجـدداً تطوير النـظرية بالتحليل اللينيني للرأسـمـالية الاحتكـارية واستكمالها بموضوعة التحالف المعادي للامبريالية مع حركات التحرر في المستعمرات فحسب بل وغـالباً ما اثبتت الممارسة صحتها في مناسبات عديدة. فهذا ما اوضحته، على سبيل المثال، تطورات مثل الاعمال الثورية المناهضة للحرب والتفاعل المتسلسل من الثورات

البروليتارية الأولى والتضامن والدعم العالميين في مواجهة الثورات المضادة والحركة العالمية المناهضة للفاشية وتعاضد البلدان الاشتراكية ومعوناتها لحركات التحرر ضد الاستعمار والمشاورات العالمية بين الاحزاب الشيوعية والعمالية وغيرها من الامثلة الأخرى على مظاهر التضامن.

لا ريب في انه رغم كل الحقائق مارة الذكر لعله قد حدث في تاريخ الحركة العمالية ان شرعت بعض احزاب الاممية الثانية، على سبيل المثال، في السير، تحت تأثير النزعة القومية البرجوازية، على طريق الشوفينية الاجتماعية. ومنذ ذلك الحين حدث في أحيان كثيرة ان بعض الاحزاب العمالية اغفلت الواجبات الاساسية للاممية البروليتارية في غمرة اضطلاعها بمهماتها الوطنية في المعارضة أو في الحكم، أو بذريعة اضطلاعها بهذه المهمات، أي انها اغفلت الجانب الاممي للصراع الطبقي واختزلته أو أخضعته إلى العلاقات الدبلوماسية بين الدول. ولكن ما تمثله هذه الحالات ليس خطأ في النظرية وانما خطأ في الممارسة، ليس خللاً في النظرة الماركسية وانما في تطبيقها.

ولا ضرورة لاقتراح بديل من المعالجة الماركسية بغية رفض النظريات البرجوازية التبريرية التقليدية حول «التخلف» الذي تفسره كمجرد تلكؤ في الخلف. كمرحلة أدنى ولكنها مرحلة طبيعية من مراحل النمو، كطور أبكر في العملية الشاملة والخطية الاحادية للتطور الاقتصادي، أي وضع يمكن تفسيره تفسيراً وافياً ببعض الظروف الداخلية غير الملائمة، بحالات من الشحة، التقاليد، الخ. المطلوب لتفسير «تخلف اطراف» النظام العالمي للرأسمالية الاحتكارية تفسيراً صحيحاً، أي تفسير تخلف البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة سابقاً بوصفه تطوراً مشوهاً وتابعاً ناجماً في الاساس (وان لم يكن حصراً) عن قوانين تطور النظام الرأسمالي العالمي بصفة عامة، هو ليس اعادة النظر في النظرية والمنهج الماركسيين - اللينينيين بل تطبيقهما تطبيقاً ثابتاً بحق. لذا لم يكن من باب المصادفة ان الذين يريدون تطبيق هذه المعالجة (ومنهم مؤلف هذا الكتاب) وجدوا في مساعيهم لمحاربة الايديولوجيات الموالية للامبريالية والنظريات البرجوازية التقليدية حلفاء طبيعيين في كل الذين يحللون قضايا ما يسمى العالم الثالث في السياق التاريخي للتطور الرأسمالي العالمي ويبحثون في اللامساواة الدولية المترتبة على ذلك وطبيعة الامبريالية والآثار الناجمة عن نظامها الاستعماري وقوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي والرأسمالية الطرفية، سواء أعلنوا انفسهم ماركسيين أو غير ماركسيين. بعبارة

أخرى، ان هؤلاء جميعاً هم حلفاء في النظرية يرفضون خرافة بقاء مجتمعات «بالية»، «تقليدية» في العالم الثالث المعاصر أو وَهَم «تحديث» هذا العالم على يد الرأسمالية الاجنبية أو الاكذوبة القائلة بان العلاقات الاقتصادية العالمية لا تعمل إلا من «خارج» البلدان النامية وعلى نحو ايجابي فقط.

يمكن رسم خط معين من خطوط المجابهة على اساس مؤلفات غوندر فرانك[1] السابقة حول «اقطاع» امريكا اللاتينية بوصفه رأسمالية طرفية و«تطور التخلف». ومن يبحثون عن غرابة «المجتمعات التقليدية الاصيلة» وينظرون إلى طريق القضاء على «التخلف» بوصفه مجرد «نمو اقتصادي» أو «تحديث» تدفع عجلته المعونات الاجنبية وتدفق رؤوس الاموال وغير ذلك من «الانتشارات» الآتية من الرأسمالية المتطورة، يقفون على جانب من هذا الخط. ويضم الجانب الآخر كل من يبحثون في الرأسمالية الطرفية وعلاقات التبعية الدولية واللامساواة والتشويهات البنيوية والتأثيرات التي تمارس فعلها باتجاه اللامساواة دولياً وخسائر البلدان التابعة في مداخيلها والاضرار التي تلحق بها والاستغلال الذي تتعرض له، ومن يفسرون التنمية بوصفها عملية اقتصادية ـ اجتماعية سياسية وثقافية معقدة متناولين اياها من وجهة نظر جماهير الشغيلة ويدعون إلى اجراء تغييرات بنيوية ومؤسسية.

ان خط المجابهة بين اصحاب الآراء اللاتاريخية التبريرية والاقتصادية من جهة واصحاب النظريات التي وضعت لمعرفة الواقع معرفة نقدية وتغييره، من الجهة الثانية، ما زال خطاً قائماً، حقيقياً، واساسياً لا يمحى!

ولكن، كما جرى تبيانه في الفصول السابقة، فقد نشأت بعض الاختلافات، أو أصبحت أوضح، في النظرة والمعالجة حتى بين من ينتمون إلى طرف واحد (لنسمه الجناح اليساري توخياً للبساطة). وقد ظهرت هذه الاختلافات في تفسير الرأسمالية أو الامبريالية بوصفها نظاماً عالمياً، وكذلك فيما يتعلق بوحدة التحليل، الأمر الذي كان، كما رأينا، وراء المواقف المتخذة في الخلاف النظري حول التبادل غير المتكافيء أيضاً.

ان الخلافات في الرأي لا تنفصل بأي حال عن المواجهة مع الايديولوجيا البرجوازية التقليدية ونقدها بقدر ما تؤثر بعض عناصر هذه الايديولوجيا على هذا الجانب من خط المواجهة وبقدر ما تكون بعض افتراضاتها وطرائقها قد انتقلت اليه (كما يتضح من نظرية ايمانويل)، أو لأن نقدها، اذا ما جرى بصورة احادية وجامدة، يؤدي إلى

استنتاجات متطرفة مرفوضة لدى الكثير منا. وان ما يبدو في رأيي السمة المشتركة ولربما حتى المصدر المشترك للآراء والطرائق والاستنتاجات الخاطئة هو في أغلب الحالات غياب المعالجة الديالكتيكية أو تطبيقها تطبيقاً غير متسق (لا في حالة الآراءالبرجوازية النموذجية فحسب بل وفي حالة الافكار الماركسية ـ المتبذلة الدوغمائية أيضا كما في حالة المفاهيم الراديكالية ومفاهيم «اليسار الجديد» البرجوازية الصغيرة).

ومهما كان من الصواب رفض وحدة التحليل التي تطبقها النزعةالاقتصادوية البرجوازية، أي افتراض «الاقتصاد الوطني» و«المجتمع الوطني» كيانات مستقلة وتتطور تطوراً ذاتياً (وهي التي لم تتكون بعد أو ليست إلا وحدات وهمية في القسم الأعظم من العالم) فان الاستعاضة عنها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، بنظام عالمي شامل «غلوبالي» للرأسمالية بوصفه وحدة التحليل الوحيدة الصالحة على نحو قاطع، قد تكون هي الأخرى مصدر استنتاجات زائفة أو متناقضة. هكذا هي الحال لدى تحليل عمل قانون القيمة وعلاقات الاستغلال وميادين الصراع الطبقي وقواه الرئيسية أو امكانات الفعل الاقتصادي والسياسي واتجاهه، على هذا الاساس أي تحليلها حصراً على المستوى العالمي.

ان المعالجة التي تنطلق حصراً من افتراض وجود «نظام عالمي»، أي النظرة التي تقترح الاقتصاد العالمي والمجتمع العالمي بوصفه وحدة التحليل الوحيدة الصالحة للتطبيق تطبيقاً مباشراً وبمعنى مطلق تجد طرحها وتفسيرها النظري وتطبيقها الأكثر شمولاً واتساقاً في مؤلفات ايمانويل فالرشتاين. كما يمكن العثور على النظرة نفسها في بعض المؤلفات النظرية المبحوثة آنفاً[٢] ولكن اثاراً منها فحسب وبصورة متقطعة وغير متسقة.

١ ـ معالجة فالرشتاين التي تنطلق من افتراض وجود «نظام عالمي»

ان تقديم عرض نقدي شامل لمؤلفات فالرشتاين النظرية بالغة الثراء بالافكار والمثمرة والتي غالباً ما تكون استفزازية بصورة مباشرة من حيث التأثير والمتزايدة العدد بوتيرة متسارعة، سيكون محاولة يائسة (تخرج أيضاً عن نطاق هذه الدراسة)، كما في حالة سمير أمين. فان كتابات فالرشتاين في مجالات التاريخ الاقتصادي والسوسيولوجيا والاقتصاد السياسي، شأن طروحاته حول الافكار والحركات السياسية والثقافات

والحضارات، الخ جديرة بالدراسة الدقيقة شأن ابحاثه في نمط الانتاج والنظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية.

ويتمتع فالرشتاين في المجر بشعبية على نحو خاص بين المعنيين بدراسات التنمية والتاريخ الاقتصادي[3]. وان دراسته[4] حول التحول التاريخي لاوربا القرن السادس عشر، وأزمة الاقطاع والظروف الملموسة لنشأة الرأسمالية وقواهُا المحركة المعقدة وتأثيرها الذي حدد تطور العالم اللاحق، نالت عن جدارة اعتراف المؤرخين (وليس المؤرخين وحدهم) الذين يعارضون النظرة التي تصور التاريخ وكأنه عملية تطور خطية محددة مسبقاً والنظرة التي تختزله إلى تسجيل أحداث عرضية غير موصولة فيما بينها. وهذا المؤلَّف لأنه يحلل فيه على وجه التحديد الظواهر والعمليات الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية والدينية وغيرها من الظواهر والعمليات التي أدت إلى ميلاد الرأسمالية تحليلاً يتناولها كلها في سياق علاقاتها المعقدة وبمراعاة الظروف الجغرافية والديموغرافية (السكانية) أيضاً وفي إطار أوسع بكثير من إطار بلدان منفردة ما زالت في طور بناء الأمة، في إطار يشمل اوربا بأسرها وبلداناً أخرى كذلك، فانه يقدم عرضاً ثراً وقريباً من الحياة بصورة استثنائية لذلك العصر مسلطاً الاضِواء على خلفية احداث وتغيرات منفردة وبالتالي يمكن اعتباره نوعاً من العمل المرجعي الكلاسيكي.

ولكن هذه المعالجة الصحيحة من حيث الاساس، وذلكم سبب من أسباب نجاح العمل موضع البحث، تصبح ـ كما سيتضح ـ معالجة منحازة واحادية نوعاً ما في تحري المراحل اللاحقة للتطور الرأسمالي لأنه لم يعد بالامكان تجاهل وجود رأسماليات وطنية (محلية) متطورة بالفعل أو تجاهل الساحة المحددة لعمليات اقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة تتقدم في اطر وطنية أيضاً. يضاف إلى ذلك ان المعالجة نفسها يصيبها العطب إلى حد ما بقدر ما تحل محل العلاقات المعقدة علاقات جزئية في استنتاجاته النظرية، في أحيان كثيرة، وبقدر ما يجري تفكيك الوحدة الديالكتيكية للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى عناصرها المكونة.

ان موقف فالرشتاين، شأن موقف سمير أمين، هو موقف معاد للامبريالية والرأسمالية بلا مراء ولكنه من حيث انتماءاته الايديولوجية ـ النظرية لا يرتبط بالماركسية ارتباط أمين بها.

انه لا ينتقد بعض انصار ماركس، بمن فيهم لينين (كما يتضح من الفصل السابق

الذي يتناول المفاهيم المختلفة حول الامبريالية) فحسب ولا يعارض بعض موضوعات ماركس التي تحتاج حقاً إلى تحديث وتصحيح في ضوء التغيرات التي حدثت منذ صياغتها فحسب بل ويرفض أيضاً، إلى حد ما، المنهج الماركسي والمعالجة التاريخية نفسها بالقدر الذي يعتقد معه في الأقل بانه يرى فيها نوعاً من التأثير التشويهي للنظريات الاقتصادية البرجوازية والمدارس المختلفة للعلوم الطبيعية والاجتماعية حينذاك والاختيار الخاطيء لوحدة التحليل وتجلي نظرية مراحل التطور المتمحور حول اوربا.

ان سعي فالرشتاين إلى الاتساق في تطبيق وحدة التحليل هذه التي يعتبرها الوحدة الوحيدة الصحيحة، يرغمه على اعادة تقييم تاريخ الرأسمالية الناهضة وجذور العلاقة بين المركز والاطراف وقوانين حركة الرأسمالية وقوانين الاشتراكية، أي النظام الذي ينبثق من انهيار الرأسمالية والذي يمحضه تأييده بلا تحفظ. كما يدفعه الاتساق إلى مراجعة أو اعادة صياغة بعض المقولات الاساسية والمصطلحات التقنية للاقتصاد السياسي. يضاف إلى ذلك انه بمعنى من المعاني يعارض أيضاً مفهوم «التنمية» والنظرة اليها التي تميز رأي من يقفون على هذا الجانب من خط المواجهة عن انصار مفهوم «النمو» الاقتصادوي.

وفي الوقت الذي يحاول فيه السير على طريق الاتساق المنطقي فانه لا يستطيع ان يتفادى المنزلقات وما يقترن بها حتماً من جعل الأمور مطلقة ونهائية، أي تشويه معالجة تكون صحيحة في ظروف محددة. وغالباً ما يواجه تناقضات لا يعود بالامكان حلها. وفي الوقت نفسه يتوصل إلى الكثير من النتائج الايجابية ويسوق طروحات تنويرية، شيقة وتحفيزية جديرة بمزيد من التحليل. ولكن مهما بلغ صواب وصلاحية تعليقاته النقدية على النزعة الاقتصادوية البرجوازية والماركسية المبتذلة (أو ما يتعلق بهما) فان ما يضعف قوتها إلى حد كبير هو مبالغات استنتاجاته النظرية والايديولوجية المستخلصة من تحليله التاريخي ذاته والتي غالباً ما تتضارب حتى مع المعالجة المعقدة التي يعتمدها في هذا التحليل.

واذ يؤكد فالرشتاين ويقبل المعالجة الكلية التي تعتمدها الماركسية، أي توجهها نحو تحليل الواقع الاجتماعي ككل[*]، واذ يشير إلى المناظرة غير المحسومة حول أي كيانات تشكل أي «مجتمعات»[6] ملموسة، فانه ينفي ان تكون الوحدة النظرية المقبولة لتحليل التغيرات الاجتماعية هي المجتمع مجرداً in abstracto أو مجتمعاً وطنياً

بالملموس in concreto ، أي المجتمع مفسراً بلغة التجريدأو متماهياً مع وحدة سياسية ـ ثقافية محاطة بحدود وطنية، متماهياً مع دولة «الأمة».

ان تماهي المجتمع مع جماعة داخل حدود وطنية افتراض خاطيء تتسم به، حسبما يرى، كل نظريات التنمية على العموم (وكذلك آراء غالبية ماركسيي اليوم) و «مفهوم التنمية» وما يسميه «النزعة التنموية» ككل developmentalism. ولكنه يصف هذا المفهوم بحيث يُختَزل في النهاية إلى المفهوم الاقتصادوي للتطور الخطي ونظرية «التخلف» التبريرية التقليدية. وبالتالي فان جميع الآراء التي لا تقبل بمعالجة فالرشتاين التي تفترض وجود «نظام عالمي» أو تعتمد «منظور نظام عالمي» بديلاً للنزعة التنموية، تقع تحت عنوان التبريرية التقليدية مهما كانت معارضتها لهذه التبريرية واضحة. فان ما يعتبره الاختلاف الاساسي بين وجهتي النظر هو اختيار وحدة التحليل التي تعني وضع مجتمعات «وطنية»، دول وطنية أو النظام العالمي بصفة عامة في مركز التحليل. ولكن الأخذ بالخيار الأول يعني، في رأيه، الافتراض القائل «ان العالم... يتألف من عدد من «المجتمعات» المترابطة ولكنها مستقلة من حيث الاساس يتحرك كل مجتمع منها صعوداً على طريق تطور متماثل من حيث الجوهر» وتلك التي بدأت في وقت أبكر «تدل التي بدأت متأخرة على الطريق»، وان مجتمعات اليوم التي تسمى نامية تتلكأ نسبياً فحسب وراء المجتمعات الأكثر تطوراً التي تريد اللحاق بها[٧].

ولكن هذه المطابقة تثير اعتراضاً مبرراً لأنها تعتبر كل نظريات «مراحل» التطور الاجتماعي (باستثناء النظرية التي تستند إلى النظام العالمي بصفة عامة) نظريات ميكانيكية سواء كانت تفترض تكرار أو نسخ «المراحل» وامكانية تفسير التطور والتخلف على السواء بعوامل «داخلية» أو مجرد تفترض اتجاهاً عاماً نحو التطور لدى المجتمع العالمي ككل واجزائه، وهو اتجاه يشتمل على انحرافات وتشويهات وطرق ملتوية بالنسبة لهذه الاجزاء، سببها عوامل «خارجية»، هي العلاقات المتبادلة في إطار النظام العالمي، ويشتمل على امكان السير في طرق مختصرة أيضاً.

يضاف إلى ذلك ان هذه المطابقة مكشوفة للنقد أيضاً لأنها لابد وان تقدم تفسيراً يتعارض على نحو ما مع نظريات «التخلف» التي وان كانت تستنتج «تخلف» اليوم من تطور النظام الرأسمالي العالمي فانها لا تنفي امكان حركة الانظمة (التابعة) المتخلفة «حركة ذاتية» معينة وتطورها تطوراً يمكن تحقيقه في اطر «وطنية»، أي النظريات التي

تعرِّف «المجتمعات» المحصورة داخل حدود وطنية مرسومة واطر دولوية بانها «وحدة نظرية (واحدة) من وحدات التغير الاجتماعي» - إلى جانب النظام الرأسمالي العالمي بوصفه وحدة أخرى صالحة. صحيح ان هذه النظريات يمكن ان تُتهم بـ «اختيار» مستويين ووحدتين للتحليل بدلاً من مستوى واحد ووحدة واحدة (اذا كان بمقدورنا ان نطلق صفة «الاختيار» على ما هو في الحقيقة اقرار بوجود مستويين مترابطين في الواقع ولكن يمكن التمييز بينهما، للعمليات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية في العالم). ولكن لن يوجه هذا الاتهام إلا من يرون الاشياء بالاسود أو الابيض فحسب ومن ينظرون إلى العلاقة بين الاجزاء والكل على انها حاصل جمع بسيط للاجزاء أو تحديد الكل للاجزاء تحديداً احادي الطريق، احادي الزمن وجبرياً، أي من ينظرون إلى ظواهر العالم وعملياته نظرة ميتافيزيقية وليس نظرة ديالكتيكية. وفالرشتاين بعيد عن الانتماء اليهم أو يريد ان يُصنَّف معهم.

ولو اقتصر فالرشتاين على تأكيد ضرورة وأهمية أخذ النظام العالمي (الرأسمالي) في مكان وزمان معطيين بوصفه وحدة واحدة، ولا ريب وحدة اساسية من وحدات التحليل، لما كان لدي ما يستحق الجدال بشأنه. فان جانباً هاماً من تعليله وعدداً من امثلته القاطعة تتطابق مع وجهة نظري ودرايتي. ولكني لا استطيع بأي حال ان اتفق مع استنتاجاته المستخلصة من تطبيق منظور نظامه العالمي تطبيقاً مطلقاً، نهائياً ولا زمنياً من الناحية العملية. ففيما يتعلق بما ورد ذكره اعلاه ليس لاختلافنا أهمية نظرية فحسب بل ومدلول عملي بقدر لا يستهان به كذلك.

يجب اختيار وحدة التحليل - في رأي فالرشتاين - على اساس الواقع الاجتماعي للنشاطات الانتاجية المستقلة، الذي يمكن قياسه، أي على اساس وجود «تقسيم اجتماعي فعال للعمل»، أو بعبارة أخرى، على اساس وجود «اقتصاد». وان الفاعلين الاقتصاديين الذين ينتمون إلى تقسيم عمل واحد يعملون - عن وعي أوغير وعي - على اساس الافتراض القائل «ان اجمالي حاجاتهم الاساسية - حاجات العيش والحماية واللهو - ستلبى في غضون فترة زمنية معقولة بتضافر نشاطاتهم الانتاجية الخاصة والتبادل بشكل من الاشكال». وهكذا تُحدَّد وحدة التحليل، يُحدَّد «النظام» بحدود تقسيم عمل بهذا المعنى «يسعى الفاعلون» في إطاره «إلى تحقيق مصالحهم المتناقضة بالائتلاف

في فئات تعمل عن طريق **تنظيمات (والدولة أحد أنواع التنظيم)** وعن طريق العمليات الثقافية في اضفاء طابع مادي على الاشياء»[٨] reifications.

ان تشديده على تقسيم العمل بوصفه المحتوى الجوهري «للاقتصاد» (وان لم يكن نهائياً) والدور الذي يلعبه في التراتب الاجتماعي وتضارب المصالح هو تشديد مبرر بحق. اذ من الواضح تماماً ان تقسيم العمل الذي يتخطى نظامه الحدود الوطنية أو تَفَتَح من دونها يجب (أيضاً) تحليله في كليته. ولكن تبقى لدي مع ذلك بعض الملاحظات حتى حول هذه الفرضيات التي ينطلق منها فالرشتاين.

فان ربط تقسيم العمل بالتبادل خطأ يعكس، من جهة، تأثير كلاسيكيي الاقتصاد البرجوازي الذين نظروا إلى قوانين الاقتصاد الرأسمالي نظرة لا تاريخية بوصفها القوانين الطبيعية والعامة للمجتمع البشري، ويدفع، من الجهة الثانية، بعض مريدي آراء «اليسار الجديد» إلى ان يرفضوا مع الرأسمالية تقسيم العمل بصفة عامة وان يعلنوا الحرب من أجل تصفيته. ومع ان فالرشتاين لا ينتمي إلى هؤلاء فانه يزودهم لا ارادياً بمحاجات يوفرها البعض من طروحاته.

ثمة قصور يعتري التحديد العام لأبعاد «النظام» الاجتماعي على اساس «الاقتصاد» - رغم صحة المعالجة. فهو، من جهة، تحديد جزئي للغاية بالمقارنة مع تعقد علاقات الانتاج الاجتماعية عموماً، وهو، من الجهة الثانية، محدَّد للغاية يعكس سمات نظام أو بضعة انظمة خاصة عوضاً عن الابعاد العامة للنظام. نتيجة لذلك فان الاقتصادات «الوطنية» المنخرطة (أياً كانت درجة انخراطها) في تبادل منتظم مع بعضها الآخر، أي الداخلة في تقسيم عمل، ليست وحدها التي تختفي أو تكف عن العمل بوصفها «انظمة» رغم كل آلياتها المتماسكة وقواها المركزية بل ومعها الانظمة الاقتصادية - الاجتماعية التي تعمل من دون علاقات تبادل بين المنتجين والتي تشمل اقتصادات الكفاف من حيث النمط السائد فيها. كما يذكر فالرشتاين ويشير إلى المجتمعات الزراعية البدائية أو مجتمعات الصيد والتجميع بوصفها «انظمة صغرى» أو «نظيمات» mini - systems (كيانات يوجد داخلها «تقسيم عمل متكامل وإطار ثقافي واحد»). وهي مجتمعات كان يوجد فيها، بلا ريب، نوع من تقسيم العمل (في الأقل على اساس الجنس والسن أو كذلك على اساس مجالات النشاط الرئيسية)، يبين الجوهر الاجتماعي للوجود الانساني ومدلولات الانتاج الاجتماعية حتماً. ولكن التبادل بين منتجي الجماعة لم يكن بأي حال

شرطاً لعمل هذه «الانظمة». وأقل من ذلك جدوى تطبيق التعريف الذي يسوقه فالرشتاين على نوع «الانـظمـة العالمية»، نوع الانظمة الاجتماعية اللاحقة التي يعتبرها الانظمة الـوحيدة الممكنة بوصفها وحدة ذات «تقسيم واحد للعمل وانظمة ثقافية متعددة»، أي تطبيق تعـريفـه على ما يسمى «الامبراطوريات العالمية». السبب في عدم جدوى هذا التـطبيق هو افتـراض كونهـا انـظمـة «تتسم من حيث الاسـاس باعـادة التوزيع بشكل اقتصادي»، وعلى الرغم من وجود قدر من التبادل الاقتصادي فيها أيضاً (على شكل تجارة عبر مسافات طويلة في المقام الأول) فان هذا التبادل «لم يكن محدِّداً اساسياً» ولا وسيطاً لتقسيم عمل داخلي(٩).

ان تحديد «النظام» بمجرد نطاق تقسيم العمل (ونطاق التبادل) دون أخذ علاقات الانتاج الاجتماعية بمعناها الاوسع في الاعتبار، وبالتالي العلاقات الاجتماعية لملكية وسـائل الانتاج (والسيطرة عليها) قبل كل شيء، يترك بلا أي تحديد توزع الادوار في تقسيم العمل الاجتماعي نفسه. وفي هذه الحالة لا يمكن تقسيم العمل الاجتماعي إلا بوجـود اكـراه متكرر، إلا باعتبار الفوارق القائمة أصلاً في السطوة والقوة أمراً مسلماً به ومفـروغـاً منه. وفي الواقع ان فالرشتاين يختزل جوهر تضارب المصالح بين «الفاعلين الاقتصـاديين» إلى علاقـات تبـادل (أو إلى ضريبة مفروضة قسراً). لذا يبدو انه ما من علاقـات اقتصـادية موضـوعية سوى التبـادل والاكـراه المباشر، تلعب دوراً محدِّداً في الاستيلاء على الفـائض وفي اللامساواة التي لابد ان تنشأ من جراء ذلك. أما توقعات الفاعلين الاقتصاديين فيما يتعلق ـ فضلاً عن العيش ـ باشباع حاجات «اللهو» و «الحماية» بوصفهـا عناصر هامة في عمل النظام، فان هذا الافتراض (فوق وعلاوة على العمومية القائلة بان الدولة التي تفرض الضرائب ملزمة بتوفير خدمات معينة لجميع رعاياها مثل الحماية ضد عدو خارجي) هو بلا ريب افتراض واقعي بمعنى ان النظام يعمل بلا مكلـوات ما دامت لدى المستغلين ـ بالفتح ـ أوهام حول المنافع التي يحصلون عليها من النظام. ولكن، من الجهة الأخرى، يبقى هذا العنصر من عناصر التعريف والتحديد مبهماً تماماً فيما يتعلق بمن يحمي النظام ضد مَن ولمن يوفر «اللهو» على حساب من. وعلى الرغم من انه لا يمكن تقديم اجابة ملموسة عن هذا السؤال إلا على اساس تحليل انظمة منفردة فان من الضـروري صياغته لا في حالة تعريف جميع الانظمة الاستغلالية (المحددة) فحسب بل وفيمـا يتعلق بالتفسير **العام** لمعنى «النظام» الاجتماعي ذاته وتعريفه تعريفاً

عاماً، وإلا فان كل لا مساواة ناجمة عن الطبيعة الداخلية لانظمة محددة قد تبدو خارجية المنشأ أو عارضة وسمة يمكن اختزالها إلى عوامل غير اقتصادية أو إلى القوة الخالصة.

يرى فالرشتاين بوضوح ويطرح عن صواب في كتاباته ان نشوء رأسمالية طرفية تابعة لم يؤد إلى تكامل تجمعات اثنية ودينية مختلفة وغيرها من تجمعات السكان في مجتمع وطني في بلدان اطراف الرأسمالية العالمية، أي انه لم يسفر عن تشكل أمم يفترض مسبقاً الترابط المتبادل بين النشاطات الاقتصادية المعاصرة في إطار نظام اقتصادي وطني. ولكنه يقول أيضاً ان تشكل الاقتصاد والمجتمع الوطنيين لم يحدث في مركز البلدان الرأسمالية الكبرى كذلك. فهو يعتبر «المجتمع الوطني» مفهوماً مشخصاً تشخيصاً خاطئاً، بل كياناً لا وجود له في الواقع، مفهوماً زائفاً ينبع من وضع علاقة مساواة بين دول قائمة، مرئية وعاملة ومجتمعات اثنية معينة، ويثير لا مسائل مثل مقارنة تطور مجتمعات وطنية منفردة وتجميعها في «مراحل» مختلفة من التطور ومسألة «التعايش» وكذلك تجنب تخطي هذه المراحل. ويرى ان الطبقات والمجموعات الاثنية أو «الفئات» و «الأمم الاثنية» هي ظواهر من ظواهر الاقتصاد العالمي. فان «التطور الوطني» لا يوجد في الواقع. وان وهم تطور المجتمعات الوطنية عبر مراحل وتعايش انظمة اجتماعية مختلفة أو تتابع الانظمة تتابعاً تاريخياً هو، كما يعتقد، نتيجة الحقيقة الماثلة في وصف الدول المنفردة وصفاً زائفاً بانها مجتمعات اقطاعية أو رأسمالية أو اشتراكية. ولكن في الواقع الفعلي لا يمكن تفسير الانظمة الاجتماعية ـ تفسيراً صائباً ـ إلا بوصفها كليات وبما ان هذه الكليات totalities لم توجد تاريخياً إلا بوصفها «انظمة صغرى»، mini - systems أو «انظمة عالمية» فان الحديث عن مجتمعات وطنية رأسمالية ومجتمعات اشتراكية سيكون بلا معنى شأن الحديث عن مجتمعات «اقطاعية» في الاطراف[10].

تعكس استنتاجات فالرشتاين بوضوح الحقيقة الهامة المتمثلة في ان مفهوم الأمة يعني بالضرورة علاقة بشيء ما، أي ان الحديث عن الأمة بحد ذاتها هراء (فالأمة لا توجد بحد ذاتها إلا بالعلاقة مع أمم أخرى أو متمايزة عن أمم أخرى) ولذا فان التطور الوطني يعني تطوراً ليس بدلالة ماضيها هي فحسب بل وبدلالة الأمم الأخرى أيضاً. ولكن محاجة فالرشتاين تصبح من نواحٍ معينة مهزوزة تناقض في الواقع تحليله التاريخي نفسه[11] بل وتتضمن حتى بعض العناصر التوتولوجية[12]. قد اتفق مع تناوله الانظمة الاجتماعية من زاوية «الكلية» ـ ما ان يُحدَّد ويُطبَّق مضمون ومعنى هذه الكلية على تعقد القاعدة

الاقتصادية ـ الاجتماعية للنظام (علاقات الانتاج الاجتماعية) وبنيته الفوقية القانونية ـ السياسية ـ الثقافية. ولكن اذا كان علينا ان نفسر الانظمة الاجتماعية بوصفها انظمة مغلقة ليس لها صلات «خارجية»، أو ان تُعرِّف هذه «الكلية»، من زاوية تناول أخرى، تعريفاً واسعاً بحيث تغطي اوسع مدى من العلاقات، فان الجماعات المنعزلة تماماً (ان وجدت جماعات كهذه)، أو بالأحرى «الانظمة العالمية»، وحدها التي يمكن ان تُعتبر الاطار الصالح للمجتمع. ولكن في هذه الحالة فان «الانظمة الصغرى» بل وحتى «الانظمة العالمية» اذ ترتبط ولو هامشياً فحسب بالبيئة الخارجية، ستفقد معناها إلا اذا جرى تعيين الارتباطات الصالحة لتحديد هذه الانظمة تعييناً ملموساً.

يدرك فالرشتاين ذلك تمام الادراك ولذا يفترض هو الآخر مسبقاً «سمة محددة» caracteristica specifica هي، كما جرى تبيانه، نظام النشاطات الانتاجية المعتمدة اعتماداً متبادلاً فيما بينها، هي «تقسيم اجتماعي فعال للعمل» مقترناً بالتبادل.

ويؤكد عن صواب ان حدود «النظام» لا يمكن ان تعين بمجرد دائرة علاقات التبادل ولذا يميز بين «الساحة الخارجية» للنظام، والاطراف بوصفها جزءه العضوي. وهو يعتبر الاطراف جزء النظام العضوي لأن السلع التي يجري تبادلها «ضرورية للاستعمال اليومي» في حين ان التجارة مع «الساحة الخارجية» تشتمل عادة على «أشياء ثمينة». ورغم هذا التحديد فان تعريف النظام يبقى غير دقيق وجزئياً (لاسيما اذا قورن بتعقد التفسير الماركسي للانظمة الاجتماعية). ولا يمكن استكماله باشارات إلى «الحماية» المشتركة للفاعلين الاقتصاديين (أو بتعبير أدق إلى توقعهم فيما يتعلق بهذه الحماية)، وإلى تنظيمهم وتمديهم الثقافي (من مادة) reification ولكن هذه الاشارات تقترح على وجه التحديد ارتباط البنية الفوقية السياسية (والثقافية) ارتباطاً عضوياً متبادلاً بـ «القاعدة الاقتصادية»، الأمر الذي يتناقض بوضوح مع موضوعة فالرشتاين أو افتراضه القائل ان النظام العالمي الذي يعمل على اساس وجود «تقسيم واحد للعمل» بوصفه «نظاماً اجتماعياً»، يضم في الوقت نفسه انظمة ثقافية مختلفة ودولاً وطنية متعددة (قائمة لحماية الفاعلين الاقتصاديين). ومهما يكن من أمر، كيف يمكن تفسير هذا اللاتناغم، هذا التناقض بين أطر البنية الفوقية السياسية والثقافية من جهة والقاعدة الاقتصادية من الجهة الثانية؟! أو ليس تأثير التجزيئية، «التقسيمية» departmentalization التي تتسم بها علوم الاجتماع الغربية غير الماركسية، هو الذي يتبدى في الافتراض القائل ان الظواهر

والعمليات الاقتصادية تتجلى (ويمكن تحليلها) داخل اطر غير الظواهر والعمليات السوسيولوجية ـ الاجتماعية والسياسية، المؤسسية أو الثقافية؟!

٢ ـ المسار التاريخي للتطور الاجتماعي والانتقال بين التشكيلات الاجتماعية

لن يكون من الانصاف اتهام فالرشتاين بارتكاب اخطاء فادحة مثل الاخطاء مارة الذكر والتزام جانب الصمت بشأن الحقيقة الماثلة في انه يحمل آراء نقدية قيمة للغاية حول النزعة التاريخية المبتذلة وبالتالي أيضاً حول المعالجة التاريخية الدوغمائية التي تبتذل نظرية ماركس في التشكيلات الاجتماعية، وفي ان استقصاءاته تسلط بالتأكيد اضواء كاشفة.

اذ من ينكر انه ما زالت توجد، على نطاق لا يستهان به، نزعة تاريخية مبتذلة تعمم لدى النظر إلى الماضي، التكون التاريخي للدول الوطنية الاوربية واقتصاداتها الوطنية، نتاج الرأسمالية، وتبحث بالتالي عن إطار متطابق للمجتمعات ما قبل الرأسمالية وترى إلى العملية الملموسة لانبثاق التشكيلات الاجتماعية فيما بعد، التي جرت في إطار مكاني متطابق، بوصفها مساراً يصح على تطور المجتمع الانساني بصورة شاملة، بوصفها نموذجاً يصلح معياراً وهادياً لتطور القارات الأخرى كذلك؟! ومن ينكر تجلي المعالجة التي تتخذ من اوربا (أو بتعبير أدق، من اوربا الغربية) مركزاً، في الكتابات التي تعتبر كل ما ينحرف عن نظام التعاقب الاوربي «الكلاسيكي» للانظمة الاجتماعية مجرد استثناء تاريخي، أو ركوداً يسمى «نمط الانتاج الآسيوي» أو «التشكيلة الشرقية»، (متناسية في أحيان كثيرة حتى التحول المكاني الهام الذي حدث في اوربا فيما يتعلق بالموقع الجغرافي للمجتمع العبودي القديم والشكل الأرقى للاقطاع وكذلك مسقط رأس الرأسمالية)؟

من الخطل، كما هو واضح، اعتبار التطور الماضي لمجتمعات تشكل القسم الأعظم من العالم «استثناء» ولاسيما انكاره. ولا يقل خطلاً اضفاء صلاحية عامة على شكل ملموس معين للنظام الذي سماه ماركس «نمط الانتاج الآسيوي» وخصائصه

التـاريخية المميزة (أي نفي تنوعـه وظهوره باشكال ملموسة مختلفة) أو اعتباره مفهوماً «جغرافياً» يمكن تسمية نظائره انماط انتاج «افريقية» و «امريكية لاتينية» في مواجهة النمط «الاوربي» الكلاسيكي، وتفسير انماط الانتاج «غير الكلاسيكية»، و «غير الاوربية» هذه بوصفها مجرد طرق مسدودة للتطور التاريخي، بوصفها انظمة راكدة. لا ضرورة، كما يبدو جلياً، للبرهنة على ان مثل هذه النظرة لا تبعد إلا خطوة واحدة عن تفسير التخلف الحالي للعالم الثالث بنمط الانتاج «الآسيوي» (أو أي نمط انتاج آخر غير اوربي)، تفسيره بالركود العام للتطور الاجتماعي خارج اوربا. والحق ان الذين يبحثون اليوم في العالم الثالث عن «مجتمعات قديمة»، عن انظمة اجتماعية ما قبل رأسمالية يقْدِمون، شاءوا أم أبوا، على اتخـاذ هذه الخطوة. وفالرشتاين مصيب في التصدي لممثلي نظرية التطور الاجتماعي المتمركز حول اوربا ومبتذلي نظرية ماركس في التشكيلات الاجتماعية. وهو على حق في الوقوف ضد التعميم اللاتاريخي للكيانات الوطنية وضد اعتماد التطور الاوربي الغربي «نمـوذجـاً» عامـاً وضـد تفسير الاقتصاد العالمي الرأسمالي الاحتكاري بوصفه تجميعاً لاقتصـادات وطنية مستقلة. ولكنه يجانب الصواب حين يخرج بتعريف جديد ومبهم لمفهوم النظام الاجتماعي يلغي بموجبه من التاريخ بعض الانظمة الاجتماعية الماضية أو الحاضرة (سواء كانت مكتملة تماماً أو لم تكتمل بعد ولكنها انظمة قائمة مع ذلك) وينفي كذلك ان تكون مقولة الأمة نتاجاً موضوعياً للتطور التاريخي للمجتمع.

فيما يتعلق بـ «نمط الانتاج الآسيوي» والتشكيلة «الكلاسيكية» الاوربية والنظامين العبودي والاقطاعي لا أريد سوى الاشارة إلى انه من الواضح أنها ليس فقط تعبر عن طائفة متعـددة من الانـواع الملمـوسة شديدة الاختلاف تعكس أيضاً تأثيراته بعضها البعض وتتحور في المكان والزمان على السواء، بل وتمثل «مرحلة» في التطور العام للمجتمع الانسـاني ذي الـطبيعـة الواحدة بمعنى من المعاني (بصرف النظر عن تعاقب الانظمة النسبي منطقياً وزمنياً ومستويات تطورها وتراكيبها المحتملة) أي بمعنى انها جميعاً تشكل نوعـاً من «الانتقـال» العام من نظام علاقات الانتاج المشاعية (الخالية من الاستغلال) مقترنة بمستوى واطيء لتطور القوى المنتجة (شيوعية بدائية) إلى نظام علاقات الانتاج الاستغـلالية على اساس الملكية الخاصة، مقترنة بتطور القوى المنتجة (الرأسمالية). اعتقد ان من حقنا التوصل إلى هذا الاستنتاج بالعودة إلى الوراء في ضوء المنطق الداخلي للتطور التاريخي الماضي معبراً عن اتجاه عام من خلال أنواع محددة. وعلى الغرار نفسه

ولكن باستشراف آفاق المستقبل هذه المرة، نستطيع القول كذلك، على اساس ما يلاحظ من اتجاه عام وبمراعاة قوانين التطور المكتشفة بالفعل، ان الاشتراكية أيضاً، بالمعنى العام نفسه، هي في الواقع انتقال، مهما طالت الفترة التاريخية، إلى نظام علاقات انتاج مشاعية مقترنة بقوى انتاج عالية التطور، انتقال إلى مجتمع شيوعي يحقق تحرر الانسان تحرراً تاماً (سواء من سيطرة الطبيعة سيطرة جبرية أو من سيطرة «الاشياء» التي تعبر تعبيراً زائفاً عن العلاقات بين البشر).

وهكذا يمكن تمييز «المراحل» التالية في التطور التاريخي للمجتمع الانساني، وهي مراحل مختلفة ومتناقضة حقاً في طبيعتها، معبراً عنها في السياق الفلسفي العام لـ «نقض النقيض» الهيغلي - الماركسي، للتعاقب المنطقي المتمثل في النفي - نفي النفي - التركيب:

أ - **الشيوعية البدائية** التي يمكن تعريفها بانها اقتران قوى انتاج ابتدائية وعلاقات مشاعية، بانها نظام لم يستوف بعد شروط انتاج فائض والاستيلاء عليه بانتظام.

ب - **الرأسمالية** التي تنطوي على اقتران قوى انتاج متطورة تؤمن انتاج فائض بانتظام وعلاقات استغلالية من الاستيلاء الفردي على اساس الملكية الخاصة.

ج - **والشيوعية** التي تمثل اقتران قوى انتاج عالية التطور وعلاقات مشاعية شاملة تجعل الاستيلاء الفردي (أو الجماعي) على الفائض أمراً مستحيلاً.

في هذا السياق العام تبدو جميع التشكيلات الاجتماعية الأخرى مجرد «انتقالات» ويتعين تفسيرها بهذه الصفة ذاتها. فان الاقطاع الاوربي الغربي أو نمط الانتاج الآسيوي (أو أي اقطاع من اقطاعات اوربا الشرقية) تختلف عن احدها الآخر لا في اتجاه التطور الاجتماعي العام (ولا من حيث الاساس أو بالضرورة في مستوى معيشة الجماهير أو درجة الثقافة) فهي جميعاً تمثل، بهذه الطريقة أو تلك، «انتقالاً» يمكن ان يُعرَّف بانه اقتران علاقات (انتاج أو توزيع) شيوعية ما زالت باقية في مجال معين أو على مستوى معين من مستويات المجتمع، وعلاقات استغلالية خاصة (الاستيلاء الفردي أو الطبقي بالقوة الخالصة أو باكراه غير اقتصادي، على الفائض الذي تنتجه بانتظام قوى انتاج أكثر تطوراً)، انتقالاً يفضي من مجتمع شيوعي بدائي نحو مجتمع رأسمالي يقوم على اساس علاقات الملكية الخاصة. ولكنها تختلف عن أحدها الآخر في كيف وإلى أي حد تمهد الطريق صوب هذا المجتمع الرأسمالي: أي منها يعبد الدرب بصورة مباشرة أكثر وبسرعة

أكبر لصعود الرأسمالية، لا بالمقارنة مع الاقطاعات الأخرى فحسب وانما في سياق التفاعل معها أيضاً. وبالتالي فان من الخطأ تماماً ان يُفترض (ضمناً أو صراحة) ان اوربا الغربية اصبحت «مهد» الرأسمالية لأن الشعوب، لأن «الاعراق» التي تعيش هناك تطورت على الدوام، بسبب صفات متفوقة خاصة بها، تطوراً أسرع من تطور الشعوب الأخرى فقدمت بذلك مثالاً عاماً، «نموذجاً» يقتدى! ان مثل هذا الافتراض مثير للسخرية بكل بساطة ـ سواء كان منطلقاً ضمنياً أو استنتاجاً نهائياً لمعالجة منحازة تتخذ من اوربا مركزاً للتاريخ. وفي مواجهة مثل هذه المعالجات والآراء على وجه التحديد يجب ان نتفق مع نظرة وتحليل فالرشتاين التاريخيين اللذين يوضحان لماذا وكيف تباعدت الطرق عن احدها الآخر ويثبتان ان امكانية صعود الرأسمالية كانت متاحة أو على وشك التطور خارج اوربا الغربية أيضاً[١٣]. بعبارة أخرى ان الموقع الجغرافي للدول الرأسمالية الأولى كان «عرضاً» من وجهة نظر الاتجاه العام للتطور التاريخي.

وتتجلى الفوارق بين التشكيلات الاجتماعية المنفردة أو تراكيبها، بل تتجلى الاختلافات حتى بين الانظمة ذات التشكيلة الاجتماعية الواحدة، من بين ما تتجلى فيه، في ما اذا كان عملها الطبيعي واعادة انتاجها يفترضان مسبقاً والمدى الذي يفترضان معه مسبقاً قيام علاقات خارجية وحدوث توسع أو ما اذا كانت ذات طابع «مغلق». بعبارة أخرى، المدى الذي تكون معه المجتمعات موضع البحث توسعية أو منعزلة بهذا القدر أو ذاك. ويهدف تمييز فالرشتاين بين «الانظمة العالمية» و«الانظمة الصغرى» إلى التعبير عن هذا الفارق الحقيقي بلا شك.

ولكن الابعاد المكانية للتشكيلات الاجتماعية لا توفر الاساس لتصنيف لا يقبل اللبس. وعلى الرغم من ان النظام الاجتماعي للعبودية يفترض مسبقاً، بحكم طبيعته، توسعاً مطرداً وحروباً متكررة لاقتناء عمل العبيد في حين ان التشكيلة الاجتماعية للاقطاع ونمط الانتاج الآسيوي يعملان حتى كنظامين مكتفيين ذاتياً، مغلقين بهذا القدر أو ذاك، فلا يترتب على ذلك منطقياً، أو تاريخياً بالدرجة الرئيسية، تعذر نشوء انظمة اقطاعية أو آسيوية الطراز ذات طابع توسعي، أو انه اذا أمكن نشوء انظمة كهذه فانها استثناءات عارضة فحسب. يضاف إلى ذلك ان المجتمعات المشاعية البدائية نفسها أو ما يسمى «الانظمة الصغرى» التي يصفها فالرشتاين بانها «نمط انتاج يقوم على اساس المعاملة بالمثل reciprocal made of production ، يمكن ان تكون شديدة الاختلاف بالقدر الذي

تكون معه انظمة توسعية بهذه الدرجة أو تلك (مثل المجتمعات الرعوية المتنقلة) أو انظمة «مغلقة» نوعاً ما (مثل المجتمعات الزراعية في الغالب).

أما الرأسمالية فان توسعها على الصعيد العالمي والعلاقات التي اقامتها منذ البداية مع مناطق تقع خارج مركز تطورها وكذلك عملها الذي خلق نظاماً اقتصادياً عالمياً بحق وتقسيم عمل ذا نطاق عالمي، ما هي إلا وجه واحد وجانب يتسم به تطور هذا النظام. أما الوجه الآخر والجانب الذي لا يقل أهمية وجوهرية من تطور هذا النظام بل ومن وجوده ذاته فهو صعوده وعمله في إطار وطني أيضاً ليؤدي بذلك إلى ميلاد الأمم الحديثة ونشوء اقتصادات واسواق وطنية ودول وطنية أو تطلعات وطنية لأقامة مثل هذه الدول. وهكذا يصبح التناقض الديالكتيكي بين التطور «الوطني» والتطور «الدولي»، أي الاتجاهات المتناقضة لتطور (أو أخماد) المجتمعات والدول الوطنية من جهة والتوسع الدولي الرامي إلى الحصول على موارد من خارج الاطار الوطني، والتدويل المتزايد، من الجهة الثانية، يصبح قانون حركة الرأسمالية. أما الاشتراكية التي هي «انتقال» إلى نظام مشاعي على الصعيد العالمي فانها بحكم طبيعتها وفي حالة تطورها بالاتجاه الصحيح (أي اتجاه ينسجم مع طبيعتها الانتقالية وهدفها النهائي) فانها ذات طابع عالمي أو يدفع باتجاه العالمية. وهي في الوقت نفسه عملية تطورية تنطلق - في الظروف الراهنة على الأقل - ضمن اطر وطنية أولاً معتمدة على الموارد المحلية (الوطنية) وقد ترسي حتى اسس بناء الأمة. ويأتي انطلاقها ضمن هذه الاطر أولاً نتيجة ضغط الرأسمالية العالمية وصعود الرأسمالية الوطنية أو رد فعل على قيام الامبريالية بضرب التطور الوطني لشعوب عديدة.

وبدلاً من تفسير طريق التطور الاوربي «الكلاسيكي» بوصفه نموذجاً عاماً أو حتى تطبيق مخططات فالرشتاين للتطور من «الانظمة الصغرى» عبر «الاقتصاد العالمي الرأسمالي» وصولاً إلى قيام «حكومة عالمية اشتراكية» أرى ان تحليل الانظمة الاقتصادية - الاجتماعية بوصفها انماط انتاج مختلفة وكذلك تحليل الاختلافات بين انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية المنفردة وحتى الاختلافات داخل هذه الانماط نفسها، ينبغي ان يستند إلى الاسئلة الهامة التالية:

١ - ما هو وضع القوة المنتجة الاساسية، القوى البشرية، ما هي نوعيتها الجسدية والفكرية، كيف تتطور وتتطور معها «عملية تأهيلها» وما هو مستوى ما ينجم عن ذلك من معارف متراكمة: العلم و«التكنولوجيا الحية»؟

٢ ـ ما هو وضع قوى الانتاج المادية، وضع وسائل الانتاج وتطورها وتراكمها والانتفاع منها؟

٣ ـ ما هو نظام توزيع البضائع المنتجة توزيعاً مباشراً أو بالتبادل؟

وكعلاقة بين (١) و (٢):

. أي علاقات اجتماعية لملكية الاقتصاد والسيطرة عليه وتقسيم العمل وتوزيع الادوار الاجتماعية هي السائدة، ونتيجة لتأثيراتها وتفاعلاتها، ما هو مستوى التطور العام للقوى المنتجة ومستوى انتاجية العمل الاجتماعية؟

ـ ما هي علاقات التوزيع الاجتماعية نتيجة ما سبق ذكره و (٣)؟

لفهم تشكيلة اجتماعية ما علينا ان نحلل كامل نظام علاقات الانتاج في المجتمع (علاقات الملكية والسيطرة وتقسيم العمل والتوزيع) وتعقد قواه المنتجة في سياق الواقع التاريخي الملموس سوية مع العناصر القانونية والدينية والاثنية والثقافية والسياسية وغيرها من عناصر «نظام البنية الفوقية» والعادات الاجتماعية والمؤسسات القائمة. فان مثل هذا التحليل سيجعل من الواضح ليس فقط عبث الدفاع عن «النماذج» ولا يضع مسألة «مراحل التطور» في إطار مغاير فحسب بل ويختزل قضية ابعاد الانظمة الاجتماعية إلى سمة ثانوية أو حتى «عرضية» ولكنها في كل الاحوال سمة فرعية.

كما ان مثل هذا التحليل يبين الفوارق ليس بين التشكيلات الاجتماعية المنفردة فحسب بل وبين المجتمعات المنفردة ذات التشكيلة الاجتماعية الواحدة بوصفها انواعاً ملموسة فيما يتعلق بتجلي التناقضات العامة للانظمة الاجتماعية والتناقضات المحددة التي تتسم بها التشكيلة الاجتماعية الواحدة وكذلك فيما يتعلق بما اذا كانت المجتمعات موضع البحث قادرة (واذا كانت قادرة فكيف) أم غير قادرة على حل هذه التناقضات (مثلاً بين التراكم والاستهلاك، بين ديناميكية القوى المنتجة والطبيعة السكونية لعلاقات الانتاج المؤسسة أو بين الاعتمادات الانتاجية والمصروفات غير المنتجة، بين استهلاك الطبقة الحاكمة واستهلاك الجماهير، بين مصالح من ينتجون الفائض ومن يستولون عليه، بين اعباء الاستغلال المتزايد الذي يخدم تراكم المستغلين ـ بالكسر ـ واستهلاكهم الطفيلي وتكاليف «اجراءات الرعاية» المطلوبة لتهدئة المستغلين ـ بالفتح ـ، بين التطور الداخلي والتوسع الخارجي، الخ).

ان الانواع المنفردة قد تساهم، ليس بدرجات متفاوتة فحسب بل وبطرق متباينة

أيضاً، في التمهيد إلى «الانتقال»، أي بوتيرة أسرع أو على نحو ابطأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من جانب اقتصادي ثقافي أو سياسي حسب الاجابات والردود الاجتماعية المختلفة على هذه وغيرها من التناقضات المماثلة، حسب قيام الحلول السياسية ـ المؤسسية والعادات الاجتماعية والتقاليد والعنصر الديني وغيره من عناصر الوعي الأخرى بتشديد هذه التناقضات أو تمييعها (أي ثقل ودور الاشكال المختلفة من الوعي الاجتماعي التي تستحث التبذير والطفيلية الصارخين أو الطهرانية المقترة، التي تشجع على الامتثال الجبري أو التدخل النشيط أو المقاومة، الخ). ومثلما ان «الانتقال» نفسه، أو بتعبير أدق ان الاتجاه الذي يتطور فيه المجتمع الانساني، هو اتجاه مشروع موضوعياً فان طريقه المتفرد الملموس (مباشراً أو ملتوياً) يكون طريقاً «عرضياً» ـ ولكن من وجهة نظر التطور التاريخي العام فحسب ـ وكذلك يكون الموقع الجغرافي الملموس للانتقال إلى «المرحلة» الجديدة، ولكنه لا يكون عرضياً في منطق التطور التاريخي الملموس للعلاقات الاجتماعية المحلية.

تكمن القيمة الأكبر لابحاث فالرشتاين التاريخية على وجه التحديد في تقديمه هذه الانواع والانتقالات في إطار العلاقات الملموسة والمعقدة التي تربط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية والدينية وفي تحديده لمعالم الاتجاه العام الذي يعمل عبر احداث عرضية (في المقام الأول بتحليل الانواع المنفردة للاقطاع الاوربي وتحولاتها، الانتقال إلى نمط الانتاج الرأسمالي والعلاقات بين الدول الرأسمالية المنفردة وكذلك التغيرات التي تطرأ على دور القيادة)[٤٧].

الأكثر اثارة للاستغراب ان فالرشتاين، في استنتاجاته النهائية وموضوعاته التعميمية، يقيِّم تطور العلاقة بين «الانظمة» أو «المراحل» المنفردة بوصفها روابط عرضية نوعاً ما ولا يضعها في الاطار العام الموضوعي والمشروع تاريخياً لتطور المجتمع البشري.

وبناء على ذلك فان «الانظمة الصغرى» التي يفترض بانها الاولى في التاريخ وتستند إلى مبدأ المعاملة بالمثل، قد حلت محلها ما يسمى «انظمة عالمية» ليس نتيجة تطورها هي ولكن اذ كانت جماعات صغيرة في حجمها المادي، فقد بدت قصيرة العمر تاريخياً (على الأقل بصورة منفصلة، كل واحد على حدة) لأنها كان بدائية تكنولوجياً وذات مناعة ضعيفة ازاء الكوارث الطبيعية والفتوحات أو لأن تقسيمها الداخلي للعمل قد تعطل[٤٨] لسبب عرضي نوعاً. وان «عقلانية» الادارة جعلت من الممكن نشوء «الانظمة

العالمية»، أو في الأقل نشوء شكلها الأول وهو «الامبراطوريات العالمية». ومع انه على الضد من نمط الانتاج القائم على اساس المعاملة بالمثل، نشأت في هذه الانظمة طبقة (لادارة الدولة) لم تعد تنتج بضائع مادية بل أخذت تستولي عليها فحسب ـ بالقوة ـ فان نمط الانتاج هذا القائم على اساس اعادة التوزيع والاتاوة اتسم ـ حسبما يذهب اليه فالرشتاين ـ، شأن النمط السابق، بالسمة المتمثلة في ان تعظيم الانتاج إلى الحدود القصوى وتطوير التكنولوجيا كانا غير مرغوب فيهما في ظله كما في ظل «الانظمة الصغرى».

وعلى الرغم من حدوث بعض التوسع في الانتاج وبعض التقدم التكنولوجي فان ذلك لم يكن ناجماً عن تطور النظام ويدفع عجلته بل حدث عرضاً ومن أجل التعويض عن انحدار الانتاج المادي. وعليه فان تطور قوى الانتاج وتراكم الخبرات الانتاجية البشرية واكتشاف منتجات جديدة وتقنيات انتاج جديدة وتكون الفروع المختلفة للانتاج المادي وتفتح التقسيم الاجتماعي للعمل، لم يكن لها دور هام في تطور «الانظمة الصغرى» و«الانظمة العالمية»، في الانتقال من «نمط الانتاج القائم على اساس المعاملة بالمثل» إلى «نمط الانتاج القائم على اساس اعادة التوزيع والاتاوة». والأرجح انه لمجرد ان فالرشتاين لا يشدد بما فيه الكفاية على دور تطور القوى المنتجة (الذي، بالمناسبة، لا يفهم على انه تطور يجري بطريقة خطية!) في سياق العناصر المكونة للتطور التاريخي وبينها (حتى وان كان يشير احياناً إلى التطور التكنولوجي)[٦٠] فانه في التحليل النهائي يمثل العلاقة والانتقال بين النظامين، بين «نمطي الانتاج» بوصفها علاقة عرضية نوعاً ما والأكثر من ذلك بوصفها من الناحية العملية علاقة عكوسة reversible. فهو يحدد خصائص حياة وحركة «الامبراطوريات العالمية القائمة على اساس اعادة التوزيع» بالنمط الدوري للتوسع والانكماش ويفسر انحطاطها وانهيارها بحقيقة ان التكاليف البيروقراطية للاستيلاء على الفائض تفوق بعد تجاوز نقطة معينة من الفائض الذي يمكن الاستيلاء عليه استيلاء فعالاً بالمقاييس السياسية ـ الاجتماعية، الأمر الذي يتسبب بدوره في تفكك «النظام العالمي» إلى «انظمة صغرى» من جديد. وعلى الرغم من انه بذلك يسلط الضوء على علاقة هامة توضح حالات ونقاط انعطاف ملموسة في التاريخ فان ديالكتيك عملية الولادة ـ النمو ـ الموت لا يكون في هذا الطرح إلا ديالكتيكياً ظاهرياً: فان اضمحلال القديم البالي لا يؤدي إلى ولادة الجديد بل إلى احياء قديم سابق فحسب. وهذا نفي لا لمفهوم التطور الخطي فحسب، وهو نفي صحيح ومبرر، بل ونفي للتطور ذاته أيضاً!

٣ ـ صعود الرأسمالية وتناقضاتها والعلاقات بين المركز والاطراف

ان نشوء نمط الانتاج الرأسمالي على النقيض من النمطين السابقين، ان استحداث نوع جديد من «الانـظمـة العالمية» (جديد بالمقارنة مع الامبراطوريات العالمية)، هو «الاقتصاد العالمي» الرأسمالي، قد يبدو في طرح فالرشتاين عارضاً تاريخياً على الغرار نفسـه (بـل وعـارضاً مشؤوماً[١٧] أكثر منه نتاج و«مرحلة» في تطور المجتمع تطوراً عاماً محكـومـاً بقـوانين). فنتيجـة لأنحـطاط اوربا الاقطاعية (الذي يفسره بارتفاع «الاجور الحقيقية» من جراء الكوارث الديموغرافية (السكانية) وبانخفاض الدخل الحقيقي للفئات الحاكمة وبالثورات الفلاحية والحروب) أسفر، حسبما يذهب اليه فالرشتاين، «نوع من الطفرة الخلاقة في خيال الفئات الحاكمة» عن تجريب نمط بديل جديد للاستيلاء على الفـائض، هو الاستيلاء عليه عن طريق السـوق، الأمـر الذي أدى إلى توسع جغرافي وتخصص الاقاليم اقتصادياً وظهور «الدولة المطلقة» واقامة اقتصاد رأسمالي عالمي[١٨].

يبـدو ان هذا التفسير النهـائي لصعـود الـرأسمالية يتناقض مع تحليل فالرشتاين التاريخي الملموس[١٩]. يضاف إلى ذلك ان تفسيره قاصر ومتناقض حتى من زاوية منطقه الداخلي نفسه.

على الرغم من ان بحث العلاقات الاقطاعية التي تحمل الرأسمالية في احشائها هو الذي قاد فالرشتاين إلى نتائج بالغة الأهمية فليس للاقطاع بوصفه نمط انتاج محدداً، موقع خاص به في نظريته حول الانظمة بل يأخذ الاقطاع بعين الاعتبار في الغالب بوصفه مجرد نوع من «الانظمة الصغرى» أو «الامبراطوريات العالمية» دون ان يبين منافعه أو أضراره فيما يتعلق بالانتقال إلى الرأسمالية بالمقارنة مع الانواع والتشكيلات الاجتماعية الأخرى، ودون ان يكشف عن قوانين حركتـه المحـددة من هذا الجـانب بالذات. أما الكوارث الديموغرافية (السكانية) و«الزيادات» المفترضة في «الاجور الحقيقية» (انه اذ يشير إلى هذه الـزيادات يسمي مستغلي ـ بالفتـح ـ الانـظمـة ما قبل الرأسمالية عمالاً اجراء من البداية) فهي ظواهر عرضية شأن ثورات الفلاحين (التي تبدو متناقضة مع «الزيادات في الاجور الحقيقية)، أو بخلاف ذلك، اذا كانت هي سبب هذه الزيادات، فانها بحاجة إلى تفسير أكثر وضوحاً)، أي انها ظواهر لربما حدثت في أي مكان آخر دون ان تؤدي إلى الرأسمالية.

وهكـذا تبـدو نقطة الانعطاف التاريخية نتاج خيال الفئات الحاكمة. وبما انه لا ينسب هذه «الـطفـرة الخـلاقـة في الخيال» إلى الظروف الملموسة ونتائج تطور الواقع المـادي، تطور العمليات الاقتصـادية ـ الاجتماعية قبل هذه الطفرة فيبدو ان القدرات الفكـرية الخاصة (التي لا يمكن تفسيرها تاريخياً) أو ان «التجريبات» العرضية للطبقة الحاكمة الاوربية هي مصدر صعود الرأسمالية في التحليل النهائي. وعلى الرغم من ان هذا لا يعني بالنسبة له افتراض نوع من «التفوق» الاوربي لأنه لا يعتبر النتيجة نفسها، وهي النظام الرأسمالي، تقدماً تاريخياً[20] فان مثل هذا التفسير المثالي بهذا القدر أو ذاك لا يصبح مقبولاً أكثر ولو لهذا السبب وحده.

وفيمـا يتعلق بالاستيلاء على الفائض «من خلال السوق» فان «تجريبه» ليس هو الذي يميز صعود الرأسمالية عن التشكيلات الاجتماعية السابقة لأن ممارسة «التبادل غير المتكـافيء» (شـراء المنتوج بأقل من قيمته وبيعه بأكثر من قيمته) تعود إلى تاريخ بعيد وكـانت موجودة في مناطق معينة خارج اوربا بشكل حتى أشد جلاء دون ان تؤدي إلى الرأسمالية[21]. لذا لم تكن ثمة ضرورة للتوصل عن طريق التجريب إلى ما كان قائماً من قبل، بل كان المطلوب تطبيقه في مضمار لم يكن بمقدوره ان يوجد فيه من قبل وتعين توفير شروط أخرى له أيضاً. اذ لم يكن بوسع الاستيلاء على الفائض من خلال التبادل ان يصبح شكلاً عاماً واساسياً من أشكال الاستغلال إلا بعد ونتيجة حدوث تغيرات خارج دائرة التبادل أي في مجال الانتاج وعلاقاته. وكان في مقدمة هذه التغيرات حرمان المنتجين من وسـائـل انتـاجهم وتأمين حركتهم بحرية، أي البلترة بوصفها العملية الاساسية للتراكم البدائي لرأس المال. واقتضى هذا بدوره، إلى جانب تسهيلات التسويق التي تكفلت المركنتالية السابقة بتأمينها، مستوى معيناً من تطور القوى المنتجة (في الزراعة كما في الصناعة الحرفية المدينية التي شكلت بذرة المانيفاكتورة).

ولكن فالرشتاين لا يعلق أهمية كافية على البلترة من وجهة نظر ارتقاء النظام، أو بتعبير أدق انه يفسرها تفسيراً مغايراً وينسب لها دوراً محدداً. فهو يرى إن وضع «العامل الحر بأجر نقدي» في مركز النظام الرأسمالي «خرافة تاريخية» لا تقل ايهاماً عن افتراض وجود «اسواق وطنية»[22]. ورغم تشديده على العملية الاساسية المتمثلة في «اضفاء طابع السلعة» على الأرض والعمل ـ إلى جانب ما تتسم به الرأسمالية من اضفاء طابع سلعي على الموارد الأخرى وظواهر أقل ملموسية مثل المجازفة والوقت والجمال الطبيعي ـ فانه

يؤكـد «ان الأرض القـابلة للتصـرف بها أو العمل الأجير لا يحددان الاقتصاد العالمي الرأسمالي بل ان الضغوط البنيوية للتصرف بمزيد من الأرض وبلترة المزيد من العمل هي التي تحدده»[٢٣].

انه اذ يفعل ذلك لا يريد ان يشير إلى طبيعة النظام التوسعية فحسب بل وان يثبت ان مقـولـة العمـل الأجير والـزوج المتنـاقض، العـامـل الأجير والرأسمالي، ليسا هما الخصـائص الحاسمة للراسمالية. ويذهب إلى ان التمييز الذي يجري في الأدب بين العـامـل الأجير من جهـة والحـرفي الذي يعمل لحساب نفسه أو المزارع أو الكاسب أو «القن» أو «العبـد» أو المستأجر أو «المحاصص» من الجهة الثانية هو تمييز «حقوقي للغاية من حيث طبيعته»، ومضلل. ومع انه يعترف بان هناك نقلة تاريخية مديدة من تطبيق أشكـال العمل «القسرية» إلى تطبيق شكل العمل «الحر» وكذلك من تدفقات البضائع والخدمات عيناً إلى التدفقات التي تتخذ شكل نقود لكنه ينفي ان يكون بالامكان تسمية أشكال العمل «القسرية» وتدفقات البضائع والخدمات عيناً أشكالاً تقليدية أو اقطاعية أو ما قبل رأسمالية بالمقارنة مع الاشكال «الرأسمالية» من العمل «الحر» والتدفقات النقدية[٢٤].

ان فالرشتاين مصيب تماماً حين يقر بان المنتج «التقليدي» أو القطاع الذي يخضع لعملية تراكم رأس المال وتخضعه لها لم يعد كما كان فيما مضى وانه لم يعد بمقدورنا الحديث عن «اقطاع» حقيقي أو أي تشكيلة اجتماعية «ما قبل رأسمالية» أخرى. ولكنه يذهب أبعـد مما ينبغي ويتوصل إلى استنتاج متطرف وزائف يطمس في النهاية الفارق الجوهري بين أرقى أشكال الاستغلال الرأسمالي والاشكال التي تتسم بها المجتمعات الأخـرى والتي لم تُستَخدم في ظل الرأسمالية إلا في ظروف محددة، مستكملة شكل الاستغلال الاساسي وتابعة له ومحدَّدة به على نحو ما. بعبارة أخرى يبدو ان فالرشتاين يخلط بين السمة الاساسية، الجوهرية لنمط الانتاج وبين تنوع الاشكال في علاقات ثانوية خاضعة له، أي تماهي الجوهر مع تنوع الاشكال. والسبب في انه يعتبر التمييز بين العمال الأجراء والاقنان أو العبيد أو المنتجين السلعيين الصغار أو منتجي الكفاف تمييزاً لا يستند إلا إلى اختلاف «مواقعهم الحقوقية»، هو انه يخفق في رؤية الفارق الجوهري القائم بينهم في نمط الاستيلاء والذي يرتبط بدوره بالفوارق في ملكية وسائل الانتاج والموارد والسيطرة عليها واستخدامها[٢٥].

قد يجـادل فالـرشتاين، بالطبع، قائلاً ان علاقات العامل غير الأجير أو علاقات العامل الأجير بعض الوقت كانت (ولم تزل) الشكل السائد على امتداد تاريخ الرأسمالية بالمقـارنـة مع علاقات العامل الأجير[٢٦]. وفي الوقت نفسه فان موضوعته حول التوسع الطبيعي للرأسمالية متجلياً في تحويل المزيد من العمل إلى سلعة وحول هلاكها اللاحق بسبب استكمال البلترة[٢٧]، تطرح السؤال عن سبب ارتباط هلاك النظام الرأسمالي وحده بعملية البلترة وليس ارتباط ولادته أيضاً بها.

ان التـراكم البـدائي لرأس المـال هو، حسبما يذهب اليه، اتجاه «علماني» من اتجاهات الانتاج الرأسمالي، أي انه ميل داخلي يكرر نفسه طيلة قرون، وبوصفه عملية، لا يمكن تمييزه عن عملية تراكم رأس المـــال التي تجـري على اسـاس نمط الانتـاج الرأسمالي المتطور. وهو بوصفه عملية دائمة وفعالة ومطردة في كل مكان يكف عن ان يكون عاملاً يميز بين الطرق المتباينة للتطور الرأسمالي للمركز والاطراف تمييزاً نوعياً. قد يكون هناك في أحسن الاحوال فارق بالمؤشرات الكمية لتقدمه المستمر بلا انقطاع[٢٨].

انـه لا يؤكـد على الدور التاريخي لحرمان المنتجين قسراً من وسائل انتاجهم، للاستيلاء على هذه الـوسائل بالاكراه غير الاقتصادي، الذي كان الشرط اللازم والمقدمة للانتقـال إلى الاستيلاء (الرأسمالي) غير المباشر على الفائض عن طريق السـوق، أي الاستيلاء بالاكـراه الاقتصـادي. ان هذا الفعـل التـاريخي المتمثل بخلق علاقة انتاج اجتماعية تعيد انتاج نفسها بين الرأسمالي والعامل الأجير يفقد أهميته عند فالرشتاين. (ولربما للسبب نفسه فان الشرط اللازم لانهاء نمط الانتاج الرأسمالي هذا، وهو الشرط الـذي يرتبـط بالقدر نفسه باكراه غير اقتصادي تمارسه سلطة طبقية لأنهاء هذا النمط والشروع في الانتقال إلى نمط انتاج جديد، أي ان الفعل التاريخي لسلب السلاب قسراً، لالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، يفقد أيضاً الكثير من أهميته).

يفهم فالرشتاين ـ عن صواب ـ بالبلترة التامة «الاستيلاء التام على وسائل الانتاج بوصفها رأس مال»[٢٩]. ولكنه لا يعلق أهمية على الفارق بين شكل الاستيلاء المباشر، الأولي، القسري وبالتالي «البدائي»: بين اغتراب وسائل الانتاج نفسها من جهة وشكل الاستيلاء على الفـائض الذي ينتجه العمال المحرومون اصلاً من وسائل الانتاج، من الجهة الثانية، أي الاستيلاء من خلال شراء قوة العمل عن طريق السوق. لا ريب في ان ما يمارس وما يجري باطراد منذ بداية الرأسمالية من سلب منتظم و «غير عنيف» للمنتجين

السلعيين الصغار عن طريق السوق، يميل إلى طمس الفارق بين هذه الاشكال ولكنه لا يمكن بأي حال ان يزيله حتى لو كان السبب الوحيد في عدم امكان ذلك هو ان العملية «غير العنيفة» لبلترة المنتجين السلعيين الصغار تجري على الاساس نفسه الذي تنهض عليه العلاقات بين الرأسماليين والعمال الأجراء. وتعززها، من جهة، ظروف الانتاج الأكثر ملاءمة، الأشد تنافسية وتعاظم القوة التسويقية للموجودين فعلاً من المنافسين لرأسماليين وتحكمها وتشجعها امكانية هروب العمل الأجير.

يذهب فالرشتاين إلى ان السمات المميزة لـ «التراكم البدائي لرأس المال» ومصطلحه التقني ذاته، لا معنى لها[30] وسبب ذلك، إلى جانب اسباب أخرى، هو ان هذه العملية امتدت منذ البداية لا لتشمل اوربا، بلدان المركز، فحسب بل وبقية العالم أيضاً وبالتالي «النظام في كليته». وان الاطراف ساهمت حتى في ذلك الوقت لا في تراكم «الثروة» فحسب بل وفي تكوين رأس المال أيضاً[31]. ان هذا الطرح هو - في رأيي - طرح صائب من حيث الاساس (وبالمناسبة، ينسجم انسجاماً تاماً مع اشارات ماركس إلى تجارة الرقيق الافريقي وتكوين المزارع الامريكية الكبيرة) ولكن لا يترتب على هذا تطابق طبيعة ودور عملية التراكم (البدائي) بما يؤدي إلى تغلغل رأس المال في الانتاج، أي عملية التمهيد لنمط الانتاج الرأسمالي من جهة، وعملية تراكم رأس المال النموذجية الطبيعية لنمط الانتاج الرأسمالي العامل فعلاً، من الجهة الثانية، حتى وان كان تتابعهما التاريخي والمنطقي يقترن - من جراء عمليات تراكم بدائي اطلقها في مناطق احدث عهداً توسع نمط الانتاج الرأسمالي - بتعايشهما المكاني (أو بتعبير أدق: يقترن بتقدمهما المتكافل والمتزامن). كما لايترتب على الحقيقة التي لا مراء فيها لامتداد عملية التراكم البدائي الاوربية إلى مناطق وقارات أخرى وتأثيراتها عليها ان هذه العملية أُنجزت هناك أيضاً وأدت إلى ظهور رأسماليتها الوطنية.

وعلى الغرار نفسه لا يمكن الاستنتاج من توقف هذه المجتمعات «الاقطاعية» أو غيرها من المجتمعات «ما قبل الرأسمالية» الخاضعة لنمط الانتاج الرأسمالي والمندمجة في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، عن الوجود المستقل وعن اداء وظائفها الاصلية وفقدان طبيعتها التقليدية حقاً، ان تحولها الرأسمالي قد انجز فيها.

ان الرسملة في المركز والرسملة في الاطراف لا تختلفان من حيث الحجم، من حيث درجة الكمية فحسب بل ومن حيث النوعية، من حيث الطابع أيضاً. فلقد أسفر

انجاز التراكم البدائي في المركز عن تفتح رأسمالية وطنية بالاعتماد على موارد خارجية أيضاً في حين ان عدم انجاز التراكم البدائي في الاطراف (الذي عادة يُطلَق ويُعَطَّل من الخارج) خلق رأسمالية طرفية محددة خاضعة إلى الرأسمالية الوطنية لبلدان أخرى وتابعة لها وتشكل مصدر تراكم لها، أي نوع من الرأسمالية لا وطني، وغير متكامل داخلياً ومختلط.

ويدرك فالشتاين تماماً ان التفتح التام للعلاقة بين العامل الأجير والرأسمالي وبالتالي نشوء آليات طبيعية معينة لتطور رأس المال، شأن الظروف المؤدية إلى تنامي منظمات العمال، هي خصائص لا تتسم بها من الناحية العملية إلا بلدان المركز[٣٢]. ومن هذه الناحية لا يبدو تخلف الاطراف عنده إلا نتيجة درجة اوطأ في سلم الارتقاء الرأسمالي، يمكن اختزالها إلى التدرجية العلمانية لتطور رأس المال تطوراً افقياً، مكانياً (عالمياً) وتطوراً عمودياً داخلياً (محلياً)، أو مجرد نتيجة توازن قوى غير متكافئة منذ البداية بين المركز والاطراف بصورة مستقلة عن تفاوت مقدار الرسملة.

ويذهب فالرشتاين إلى ان القوة في التحليل النهائي هي التي حددت العلاقة بين المركز والاطراف، هي التي حددت توزع الادوار غير المتكافئة الذي تم ـ على الفور تقريباً ـ في القرن السادس عشر. ومع انه فيما يتعلق بظروف التبادل غير المتكافيء التي تُفسِر (بالتالي) بطء تطور الاطراف، يُعطي قدراً من الاهمية للتخصص في الانتاج أيضاً (ويؤكد كذلك، شأن ايمانويل، على السمات المحددة للفروع التصديرية) فانه لا يفسر السبب في ان بلدان الاطراف حققت تخصصاً غير ملائم أو السبب في انها استمرت تحافظ عليه رغم ما يؤدي اليه من تبادل غير متكافيء تنجم عنه آثار ضارة بها، إلا بالقوة، إلا باختلاف سطوة الدول.

يعارض فالرشتاين عن حق النظرة الاقتصادوية القائلة بالنمو الخطي، التي تفسر تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي بوصفه عملية اعقبت تفتح الاسواق المحلية والوطنية، بوصفه حصيلة ونتاج نمو القوى المنتجة نمواً يتخطى الابعاد الاقتصادية الوطنية أو يتجاوز الحدود الوطنية أو ناجماً عن التطور المطرد لأنظمة النقل والاتصال. ويؤكد بكل صواب حقيقة تخطي «السلاسل السلعية» حدود الدول منذ القرن السادس عشر[٣٣]. ولكن يبدو انه ينتقل إلى الطرف المعاكس حين يفسر التوجه نحو الاسواق الوطنية، المحلية بوصفه مجرد نوع من «الهروب» (من عمليات السوق العالمية) يلجأ اليه المنتجون الذين سلعهم

أقل قدرة على التنافس في السوق العالمية، وحين يفترض «ان من المرجح ألا يوجد فارق كبير في هذا الصدد بين عام ١٥٠٠ وعام ١٩٧٥» وان «ما يعبر عن هذه السلاسل السلعية حدود الدولة هو بقدر (ان لم يكن أكثر من) ما يبقى داخل أي إطار لحدود الدولة»[٣٤].

ويعلن بانسجام تام مع المعالجة الديالكتيكية «ان النظام العالمي [. . . .] لا يوجد أولاً ثم يتحرك أو يتطور [. . . .] بل ان تطوره هو وجوده»[٣٥]. ومع ذلك فانه يصور تكون النظام على انه حدث واحد وبمعنى من المعاني حدث عرضي[٣٦]، على انه انبثاق بشكل يكاد ان يكون جاهزاً في القرن السادس عشر (مثل انبثاق بالاس اثينا من رأس زيوس) وليس النتيجة الضرورية لعملية تطور عبدت له الدرب. وفيما يتعلق بحركة النظام فانه يحدد خصائصها بالتوسع في المكان ونمط دوري في الزمان فيغيِّب من الناحية العملية تطوره الفعلي (اللاحق) بوصفه نظاماً عضوياً.

ان نمو النظام مكانياً، ان «توسعه الجغرافي» وبالتالي اكتسابه طابعاً عالمياً متزايداً كأتجاه مطرد دائم من جهة، وحركته الدورية: موجاته اللاحقة من الانكماش والتوسع، التعجيل والتباطؤ، من الجهة الثانية، لا يمكن ان يعبرا عن ديالكتيك تطور النظام بتناقضات وتفاعلات بين التطور في المكان والزمان، في الكمية والنوعية، في اجزائه وكينونته، في سعته وعمقه. فهذا الديالكتيك مفقود في صورة النظام على الرغم من ان فالرشتاين يحرز عرضاً انفصال الجوانب المترابطة للتطور بالاشارة أيضاً إلى «ارتقاء القدرات الانتاجية وتكوين رأس المال»، إلى «تعمق» تقسيم العمل على الصعيد العالمي، إلى العملية «الداخلية» للتوسع، إلى تأثير الاتجاهات العلمانية في تحويل البنية وإلى «تحول الكمية تحولاً بطيئاً ولكنه نهائي إلى نوعية»[٣٧].

انه يوصي باحلال «منظور النظام العالمي» محل «منظور التطور». وعلى الرغم من ان هذين المنظورين ليسا بديلين يناقض أحدهما الآخر، لأن «منظور النظام العالمي» لا يشير إلا إلى وحدة التحليل المكانية في حين ان «منظور التطور» هو اشتراط يتعلق بتوسيع طريقة التحليل لتشمل أيضاً صعود زمن الظاهرة وارتقائها وتغيرها وزوالها، فانهما في النهاية يستبعدان في الواقع احدهما الآخر عند فالرشتاين، حيث يختزل الابعاد المكانية للنظام العالمي، رغم تسميته «كلاً مكانياً ـ علمانياً» إلى دائرة العلاقات السلعية ويختزل ابعاده الزمنية إلى التغيرات الدورية المتمثلة بالانكماش والتوسع، باعادة الانتاج الموسعة والمنكمشة.

يميز فالرشتاين الاقتصاد العالمي الرأسمالي عن «الانظمة الصغرى» و«الامبراطوريات العالمية» السابقة (سواء كانت هذه الامبراطوريات تعني شكلها «الاقطاعي» الذي يحافظ على «مركزية الادارة مركزية شديدة» إلى جانب الحفاظ على «الوحدة السياسية للاقتصاد» أو شكلها الامبراطوري الحقيقي الذي يؤمن مركزية عالية نسبياً) بتعريف الاقتصاد العالمي بانه يشتمل على تقسيم عالمي واحد للعمل (تقع في إطاره ثقافات متعددة) ولكن من دون وجود نظام سياسي شامل واحد. واذ لا توجد بنية سياسية سائدة ترتبط بهذا النظام فان الفائض لا يمكن ان يعاد توزيعه، بالضرورة، إلا عن طريق «السوق». وفي الواقع انه يشتق نمط الانتاج الرأسمالي على وجه التحديد من هذه الضرورة ذاتها، من الاعتماد على شكل السوق الذي ترتديه اعادة التوزيع[٣٨].

ان السمة المحدِّدة الرئيسية للرأسمالية بوصفها نمط انتاج تبدو في نظره، الانتاج لأجل التبادل. ويبدو ان العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والعلاقات الاستغلالية للاقتصاد العالمي أيضاً تُختَزل في التحليل النهائي إلى علاقات تبادل. ويضطلع اضفاء طابع السلعة على قوة العمل بنفس الدور الذي يضطلع به اضفاء طابع السلعة على «عوامل الانتاج» عامة وتوسيع نطاق السلع.

يشير فالرشتاين إلى (أ) التوسع، (ب) اضفاء طابع السلعة و(ج) المكننة بوصفها الاتجاهات العلمانية للنظام الرأسمالي. ولا يفسر التوسع بوصفه مجرد صعود التجارة عبر مسافات طويلة، قيام علاقات تبادل مع «مناطق خارجية». فان مثل هذه الظواهر كانت ـ كما يؤكد ـ موجودة في السابق أيضاً، في زمن الامبراطوريات العالمية. ويرى في التوسع، عوضاً عن ذلك، الحاق مناطق جرى تحويلها إلى اطراف من الناحية الاقتصادية، بتقسيم واحد للعمل مع تحوير «انظمة انتاجها»[٣٩]. ولكن بقدر ما يتسم نمط الانتاج الرأسمالي بمجرد الانتاج لأجل التبادل ويتسم نمط الاستيلاء على الفائض في النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي بمجرد اعادة التوزيع من خلال التبادل، كما يفترض، يكون من الصعب تفسير السبب في ان التبادل الذي كان موجوداً في الامبراطوريات العالمية السابقة كذلك أبقى على «انظمة الانتاج سليمة نسبياً» في ذلك الزمن والسبب في قيام الرأسمالية بتحوير هذه الانظمة بفرض تقسيم عمل واحد عليها، أي بجرها جراً إلى نظام «السلاسل السلعية» بين قطاعات متخصصة. التفسير[٤٠] الوحيد في هذه الحالة هو الاكراه الذي كان شائعاً كذلك في الامبراطوريات التي كانت توزع الفائض توزيعاً

مركزياً. ولقد كان هذا الاكراه، حسبما يذهب اليه فالرشتاين، مسؤولاً عن توزيع الادوار بين المركز والاطراف. ولكن هنا أيضاً ينبغي ان يفسر السبب في ان نفس العامل، السلطة السياسية، عامل الاكراه بالقوة الخالصة أدى، في حالة، إلى قيام «امبراطورية عالمية» وأدى في حالة أخرى إلى نشوء «اقتصاد عالمي»، ناهيكم عن السؤال من أين أتت هذه السلطة السياسية وكيف تمكنت من بسط هيمنتها في نظام بلا امبراطورية، أي نظام بلا سلطة سياسية واحدة.

ان تفسير فالرشتاين لـ «أضفاء طابع السلعة» commodification يطمس الفارق الاساسي بين دور وأهمية اضفاء طابع السلعة على قوة العمل واضفاء طابع تجاري على عوامل الانتاج الأخرى والبضائع والخدمات في نشوء النظام وعمله. كما انه يجعل مصطلح «البلترة» نفسه مصطلحاً مبهماً لأن العمل الأجير «الحر» ما هو إلا نوع واحد من بين أنواع متعددة لطرق الاستيلاء الرأسمالي من خلال السوق على انتاج المنتجين المباشرين. وهو اذ يعتبر العلاقة بين رأس المال والعمل علاقة تبادل يميز بين الاستيلاء على انتاج المنتجين الفائض من خلال التبادل، والاستيلاء، من خلال شراء واستغلال قوة العمل، على القيمة الفائضة التي ينتجها منتجون مستلبون اصلاً بالقدر الذي ترتبط «العوائل البروليتارية» معه بالسوق وحسب طريقة الحصول على المداخيل نقداً أو عيناً[٤١].

أما المكننة بوصفها عملية متواصلة في الاقتصاد العالمي ككل (وبالتالي تعني أيضاً تطور القوى المنتجة للرأسمالية) فهي في تفسيره تغير في النسبة بين عاملين من عوامل الانتاج، هما العمل ورأس المال («رأس المال المتغير» و«رأس المال الثابت» ـ كما يسميه) لصالح رأس المال. وينسب المكننة بصورة مباشرة إلى عملية التراكم التي يماهيها مع تراكم «وسائل انتاج (غير بشرية) متطورة بصورة متزايدة»، مع «تزايد نسبة وسائل الانتاج غير البشرية إلى وسائل الانتاج البشرية»[٤٢] (على النقيض من التفسير الماركسي لتراكم رأس المال بوصفه عملية اقتصادية ـ اجتماعية وتقنية معقدة). وعلى الرغم من انه يرى ان تراكم رأس المال يمضي مع تزايد الاستيلاء على الفائض الذي ينتجه العمل فان النتيجة هي في رأيه تناقص دور العمل في الانتاج. ويسمي ذلك أحد «التناقضات الثلاثة المستمرة للنظام».

ويقوم بصياغة التناقضين الآخرين كتناقض بين الاقتصاد و«السياسة» وبين الطلب

والعرض على التوالي. وعلى اساس التفسير المميز لكل من «الاقتصاد العالمي» و«الامبراطورية العالمية» يرى التناقض بين الاقتصاد والسياسة في حقيقة انه في حين ان الاقتصاد هو بنية «عالمية» في المقام الأول فان النشاط السياسي يحدث اساساً في إطار بنىً دولوية ومن خلالها.

ويكمن التناقض بين الطلب والعرض في ان العرض العالمي هو من حيث الاساس دالة لقرارات انتاج «منفردة» موجهة نحو السوق في حين يعتمد الطلب العالمي بالاساس على توزيع الدخل توزيعاً محدداً «اجتماعياً»[٤٣].

على الرغم من ان هذه التناقضات تشير حقاً إلى طبيعة الرأسمالية المتناقضة كنظام فانها لا تظهر إلا على سطح الواقع بوصفها مظاهر جزئية لتناقضات أخرى أكثر جوهرية واساسية، تكمن عميقاً، أو ان تعريف هذه التناقضات ليس دقيقاً بما فيه الكفاية في رأيي.

لا ريب في ان الطابع فوق القومي الذي تكتسبه العمليات الاقتصادية باطراد وازدياد الاعتماد المتبادل فيما بينها على الصعيد العالمي من جهة، وذلك نتيجة توسع تقسيم العمل على الصعيد العالمي وازدياد الطابع «متعدد الجنسيات» لملكية رأس المال وتوسع الانتاج الدولي والتعاون التكنولوجي، الخ، ومن الجهة الثانية نظام البنية الفوقية السياسي الذي ما زال ذا طابع وطني، محلي على نحو حاسم،وارتباطه، رغم وجود مؤسسات دولية، بالدولة ـ الأمة (أو الدول التي شرعت في تكوين طابعها «الوطني») انما هو تناقض قائم حقاً ومحتدم بازدياد من تناقضات النظام الرأسمالي العالمي. وهذا ما تؤكده بشكل قاطع الأزمة الاقتصادية العالمية والاضطرابات المتزايدة في تدخل الدولة غير المباشر لتنظيم الاقتصادات الوطنية اليوم. وسبب هذه الاضطرابات، من بين عوامل أخرى، هو نشاطات الشركات «فوق القومية» التي تستطيع التملص بسهولة من اجراءات الدولة السياسية لمكافحة الازمات الدورية. ان النشاطات التي تمارسها هذه الشركات فوق القومية تتطلب ضبطاً «فوق قومي».

ومع ذلك ليس من الصحيح اعتبار هذا التناقض تناقضاً دائماً متأصلاً في النظام منذ نشوئه لأن ذات العمليات التي ترتبط أيضاً بالنمو الحجمي لقوى الانتاج والتي أدت إلى اشتداد حدة هذا التناقض ستغيب في هذه الحالة عن الاذهان، ناهيكم عن انه في تاريخ الرأسمالية هناك أيضاً فترات ـ رغم قيام العلاقات الاقتصادية «العالمية» أو «الدولية» بدور هام منذ البداية ـ تبدى فيها هذا التناقض بمعنى معاكس، أي كتناقض بين بنية سياسية

تتخطى الحدود الوطنية إلى حد بعيد (كما على سبيل المثال في حالة اقليم امبراطوري خاضع لدولة ـ أمة) من جهة وعمليات وعلاقات اقتصادية لم تمتد (بعد) لتشمل الامبراطورية المعنية ككل بل كانت لم تزل محصورة أو متحققة في الغالب داخل اطر وطنية على الاطلس من الجهة الثانية. ولكن سيكون خطأ أفدح ان ننظر إلى التناقض موضع البحث بمعنى متطرف ومطلق كما لو انه يوحي بنوع من استقلال أو انفصال العمليات والظواهر الاقتصادية عن العمليات والظواهر السياسية. فنحن لا نستطيع ان نفترض امكان عمل الاقتصاد والسياسة (بنظام بنيتها الفوقية) ودراستهما كلًا على حدة، «داخل إطار كل منهما»، بمعزل عن سياقهما السياسي ـ الاجتماعي والاقتصادي ـ الاجتماعي على التوالي.

لا ريب في ان موضوعة التناقض بين العرض والطلب تعكس ـ ولو على نحو تعوزه الدقة ـ التناقض بين الانتاج الرأسمالي والاستهلاك «الفعال» (مقتصراً على الطلب الفعال، أي بين هدف الربح من الانتاج الرأسمالي (الواسع النطاق) وشرط ارتباط الربح بالطلب الفعال). كما انها تعكس الطبيعة الفوضوية للاقتصاد القائم على اساس الملكية الخاصة. ولكنها مع ذلك قد تكون موضوعة مضللة إلى حد ما باختزالها تناقضاً جوهرياً إلى مشكلة تتعلق بتحقيق التوازن (لتحوله بذلك إلى ظاهرة جزئية أو مؤقتة لا تتجلى إلا حين تعجز التغيرات في الاسعار عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب).

يضاف إلى ذلك ان تفسير هذا التناقض بوصفه تناقضاً بين قرارات «فردية» تتعلق بالانتاج وتوزيع الدخل «المحدد اجتماعياً»، انما هو تفسير لا يخلو من الابهام. ففي ضوء العلاقة بين الحرية الفردية والتحديد الاجتماعي وبالنظر إلى حقيقة ان مفعول الميول المشروعة الموضوعية يسري من خلال حوادث عارضة وان العام يتبدى ويتجلى بصورة غير مباشرة في الخاص، يتعين ان نعتبر الاجمالي الاجتماعي «للقرارات الفردية» محدَّداً «تحديداً اجتماعياً». ومن الواضح ان هذا يصح أيضاً على نظام توزيع الدخل. ومن الجهة الأخرى فمثلما ان افراداً، ان مالكي رأس المال أو ممثليه العاملين بمرتبات (مجالسهم) هم الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالانتاج، بكمية المنتجات التي ينبغي انتاجها في وحدة انتاجية معطاة في اقتصاد يقوم على اساس الملكية الخاصة، وليس المجتمع بصفة عامة (أو ممثلوه) فان المجتمع بصفة عامة (أو ممثليه) ليس هو الذي يتخذ

القرارات المتعلقة بتوزيع المداخيل. لذا فان المقصود بعبارة «محدد اجتماعياً» ينبغي ألا يفهم على انه «قرارات يتخذها المجتمع».

يستنتج فالرشتاين «التناقض الاساسي» للرأسمالية الذي غالباً ما يفسره بصراع بين اطراف السوق، بين المنتجين والمستهلكين، بين الباعة والمشترين الذين يلتقون في السوق، من التناقض بين توفر وغياب «حرية» الاطراف، أو بتعبير أدق، انه يستنتجه من «مرغوبية الحرية ـ حرية العمل، حرية تدفق عوامل الانتاج، حرية السوق ـ للبائع وعدم مرغوبيتها للشاري في الآن نفسه»[44]. ولكن الطبيعة المتناقضة للرأسمالية بوصفها نظاماً اجتماعياً لا تظهر بهذه الطريقة إلا وكأنها الطابع المتناقض لمجتمع ينتج سلعاً. يضاف إلى ذلك ان «اقتران الحرية واللاحرية» الذي تتسم به جميع التشكيلات الاجتماعية وكل المراحل التاريخية لتطور المجتمع الانساني (ولو بمضمون مغاير ودرجات متفاوتة)، يصوَّر على انه «السمة المحدِّدة لاقتصاد عالمي رأسمالي».

وهكذا يميل فالرشتاين ـ شأن كارل بولاني[45] واتباعه والعديد من خصوم الرأسمالية في «اليسار الجديد» ـ إلى ان يماهي الرأسمالية مع اقتصاد السوق وان يفسر «شذوذها» بكونه شذوذ السوق وان لا يقر (على غرار سمير أمين بين آخرين) بوجود قوانين اقتصادية تعمل بشكل أعمى، أو قوانين اقتصادية موضوعية، على الأقل، إلا في حالة «اقتصاد السوق» مأخوذاً على انه يساوي الرأسمالية.

ان التناقض بين رأس المال والعمل الذي يؤكد عليه بصفة خاصة فالرشتاين أيضاً، يذهب أبعد من التناقض بين المشترين والباعة في السوق. انه في الواقع يشير إلى التناقض الاساسي للرأسمالية (أي إلى التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الفردي) محدِّداً في الوقت نفسه خط المواجهة الامامي للصراع الطبقي. ولكن فالرشتاين يختزل أحياناً هذا التناقض إلى النسبة الكمية (في التراكم) بين «عاملي الانتاج». وهذا أمر يثير الاستغراب لأنه يحدد عن صواب الفائض المستلب بوصفه مصدر التراكم. ولعل بالامكان ارجاع الخطأ مار الذكر إلى حقيقة ان من الصعب حقاً اعطاء تفسير صحيح لدور العمل في النمو الواضح لتراكم رأس المال الجاري مع المكننة في حالة عدم فهم نظرية القيمة فهماً صحيحاً وتطبيقها تطبيقاً صائباً وفي حالة اغفال الاستغلال النسبي الذي يمكن تشديده بتطوير قوى الانتاج، لأنه اذا اعتبرت العلاقة الاجتماعية بين العمل ورأس المال علاقة تبادل في السوق بين اصحاب هاتين السلعتين، أو نسبة كمية بين «عاملي

الانتاج[٤٦] فان دور العمل في انتاج القيمة الفائضة سيبدو مبسطاً إلى نسبة كمية للعمل الحي في حين سيبدو دور رأس المال في الاستيلاء على القيمة الفائضة مختزلاً إلى قوة من قوى السوق، إلى قوة تساومية أو اكراه خالص.

ان نمو التركيب العضوي لرأس المال بوصفه دالة للمكننة يعبر في احسن الاحوال ـ على الضد من افتراض فالرشتاين الخاطيء ـ عن تغير في الكميات النسبية لما يستهلك من عمـل حي وعمـل متبلور (في مجـالات الانتـاج المعطاة) وليس عن تناقص «دور العمل». وبالمناسبة فان دور العمل الحي قد يتعاظم حتى في المجال المعطى للانتاج بتشغيل المزيد من رأس المال، أو بتعبير أدق المزيد من وسائل الانتاج التي تجسد عملاً «ميتاً»، ناهيكم عن الدور الاجتماعي للعمل في انتاج القيمة والقيمة الفائضة، وفي كامل عملية اعادة الانتاج والتداول وعلى هذا الاساس في تطوير التكنولوجيا نفسها أخيراً وليس آخراً!

بقدر ما يتعلق الأمر بالتناقض بين الاقتصاد والسياسة، ليس من باب المصادفة ان يضعـه فالـرشتـاين في المـرتبـة الأولى بين تناقضات الرأسمالية لأنه انطلاقاً من منظور «الاقتصـاد العـالمي» الـذي يعتمده فان الاقتصاد العالمي الرأسمالي القائم منذ ميلاد الرأسمالية يضم طائفة متعددة من الوحدات السياسية، من الدول (والثقافات) المنعزلة والعازلة. ويرى ان الوحدات السياسية بوصفها دولاً وطنية قوية أو ضعيفة قد نظمت على اساس السلطات السياسية والنظم الملكية، الخ، وان العلاقات بينها قد أخذت تتفتح بموازاة اتساع وتعمق «السلاسل السلعية». وان تكامل الانتاج على الصعيد العالمي وفي الوقت نفسه قيام دول وطنية قوية في مواجهة دول ضعيفة، منحا الاقتصاد العالمي من حيث الاسـاس بنية تُشكِّل نظاماً متماسكاً بصورة متزايدة يتألف من دول «مركزية» قوية ودول «طرفية» ضعيفة[٤٧].

ونتيجة لهذا الشكل من الاقتصاد الرأسمالي العالمي نشأت علاقة تناقض ثنائي: (أ) بين المنـاطق الاقتصادية المركزية (النواة) والمناطق الاقتصادية الطرفية و(ب) بين الدول المهيمنة والدول الخاضعة لها[٤٨].

يبدو تفسير فالرشتاين قاصراً لا لشيء سوى تعذر الفصل ـ كما يتضح من تحليله التـاريخي نفســه ـ بين عملية تكـوين الـدول الـوطنية المعنية والعمليات الاقتصـادية ـ الاجتماعية التي تحدد أيضاً إطار هذه الأخيرة.

أما السؤال عن السبب في ان هذا البلد أصبح «قوياً» فتبوأ موقعاً مركزياً (في النواة) وان ذاك البلد «ضعيف» ومحكوم عليه بممارسة دور طرفي فلا يمكن الاجابة عنه اجابة وافية من دون تفسير صحيح لجوهر نمط الانتاج الرأسمالي وشروطه التاريخية اللازمة ومن دون تحليل اقتصادي ـ سياسي، من هذه الزاوية، للاختلافات في مواقع المناطق «المركزية» و «الطرفية» قبل ارتباطها ولتباعدها المتزايد فيما بعد وكذلك للعمليات المتصلة بنشوء الدول الوطنية واقامة اقتصادات ومجتمعات وطنية إلى جانب الاقتصاد العالمي.

٤ ـ «الدور البنيوي» للاطراف واستغلالها

مفهوم «شبه الاطراف»

ينظر فالرشتاين ـ عن صواب ـ إلى اختلاف مواقع المناطق أو الدول المركزية (النواة) والطرفية باعتباره اختلاف الادوار التي تضطلع بها في التقسيم الدولي للعمل وبالتالي ينظر إلى الصلة المتبادلة بينها بوصفها علاقات استغلالية. فان تقسيم العمل في إطار النظام العالمي يعني ان المناطق الجغرافية المختلفة «تتخصص بمهمات انتاجية محددة» وعلى الرغم من ان «طبيعة» هذه المهمات تتغير بمرور الزمن فالصحيح دائماً (ان هذه المهمات لا تنال مكافآت اقتصادية واحدة» وبالتالي فان التكميلية Complementar-ity تمضي مترافقة مع اللامساواة. ويقول فالرشتاين انه أياً كانت المنتجات فان «المركز تخصص دائماً بنشاطات تتسم نسبياً بمستوى عال من المكننة والارباح والاجور ومهارة العمل» على النقيض من الاطراف التي تخصصت بالانواع المعاكسة (الانتاج الزراعي والاستخراجي اصلاً)[٩٩]. وان هذا «الهرم المكاني» يؤدي إلى سلب «نواة» المركز لمنتجي الاطراف، يؤدي إلى ما يسمى «التبادل غير المتكافيء». وهكذا فان التبادل غير المتكافيء، طبقاً لما يذهب اليه، «يستند إلى تخصص اقتصادي في المهمات»[٢٠].

ثمة ثغرات معينة في محاجته. فهو اذ ينفي (شأن أمين) الطابع المحدد للمنتجات يؤكد في الوقت نفسه على الطابع المحدد للنشاطات الانتاجية مفترضاً بذلك اختلاف أنماط انتاج بضائع متماثلة، الأمر الذي ينبغي في الأقل توضيحه كافتراض. وهو اذ يقر، عن صواب فيما أرى، وانسجاماً مع حقيقة اشتداد «الاستغلال النسبي»، بامكانية تعايش

معدلات اجور مرتفعة مع ارباح عالية، فانه يفترض، من الجهة الثانية، ان دور العمل آخذ في التناقص وانه في بلدان («النواة») المتطورة تُدفع اجور حقيقية أعلى . . . . لقاء «الكمية نفسها والنوع نفسه تماماً من العمل»[51] ويكون مستوى معدل استغلالها اوطأ، الخ. يضاف إلى ذلك اننا يمكن ان نجد احياناً نواقص كبيرة وسمات توتولوجية معينة في تعليله أيضاً. ففيما يتعلق، على سبيل المثال، بالسؤال ما الذي حدد توزيع الوظائف والمهمات وما الذي دفع أو أجبر بلدان الاطراف على قبول «النشاطات» التي تشكل سبب موقعها غير الملائم، أي قبول تخصص ضار بها، يجيب فالرشتاين عنه بالاشارة ـ كما رأينا ـ إلى الاكراه، إلى تباين قوى الدول. ويفسر امكان واساس النجاح في ممارسة الاكراه بكون قوة دولة ما دالة لضعف دول أخرى في حين انه يُرجِع في التحليل النهائي «الفوارق في قوة ماكنة الدولة» إلى «الدور البنيوي الذي يضطلع به البلد في الاقتصاد العالمي»[52].

يفسر فالرشتاين انحدار ماكنة الدولة في المناطق الطرفية لا بتأثير دول «النواة» القوية فحسب بل وبحقيقة عدم قيام الائتلاف بين ملاك الأرض الرأسماليين والبرجوازية التجارية المحلية. وكان ذلك بسبب تضارب مصالحهما. فلقد كانت لملاك الأرض، بخلاف البرجوازية التجارية المحلية، مصلحة في الابقاء على اقتصاد مفتوح موجه نحو السوق العالمية، وفي التعاون اساساً مع التجار الاجانب وليس تطوير التجارة الداخلية. لا ريب في ان انقسام البرجوازية المحلية أيضاً قام (وما زال يقوم) بدور هام في «اضعاف» دول الاطراف. ولا مراء أيضاً في ان هذا الانقسام في المكان والزمان المعطيين كان يرتبط بتضارب مصالح ملاك الأرض الاقطاعيين ـ الرأسماليين ومصالح البرجوازية التجارية. ولكن اذا أفتُرض ان هذه هي الحالة العامة فأخشى ان ذلك يعني اننا نهمل التمييز بين «الرأسمالية التجارية» و«الرأسمالية الصناعية» وبالتالي بين البرجوازية التجارية والبرجوازية الصناعية ونماهي «البرجوازية الوطنية» ذات المصلحة في بناء صناعة وطنية واقامة سوق محلية بكل بساطة مع «برجوازية تجارية محلية» في حين نماهي «البرجوازية الكمبرادورية» مع «ملاك الأرض الرأسماليين». والحق ان اعادة تقييم المفاهيم بهذه الصورة تنسجم على نحو افضل مع البنية النظرية لفارشتاين الذي ينفي الاطار الوطني للرأسمالية وفي التحليل الأخير معنى مفهوم «البرجوازية الوطنية» ذاته أيضاً. ومن الواضح انه اذ ينظر إلى الرأسمالية على انها اقتصاد سوق من حيث الاساس، يمكن ان يعبر تمييز

الرأسمالية الصناعية أمراً لا داعي له. ولكن هذا التقييم المفهومي الجديد قد يكون مضللاً للغاية في تقييم المصالح الاقتصادية والحركات السياسية. فان قسماً كبيراً (وان لم يكن نموذجياً) من البرجوازية الكمبرادورية انبثق في بلدان عديدة من صفوف الرأسماليين التجاريين المحليين الذين بسبب انخراطهم في آلية الاتّجار مع المركز، كانت لهم مصلحة في التعاون مع رأس المال الاجنبي وفي الابقاء على «اقتصاد مفتوح».

ان ضعف ماكنة الدولة في الاطراف للاسباب مارة الذكر، لا يمكن القبول به تفسيراً عاماً لنشوء الدور الطرفي لأنه أيضاً يفترض هذا الدور مسبقاً، من البداية، أي نشوء «الدور البنيوي» الذي تتسم به الاطراف وبنية تضارب المصالح المرتبطة به أو المعادية له. بعبارة أخرى، انه يشير إلى اقتصاد مفتوح قائم اصلاً، الأمر الذي يُفَسَّر هو الآخر بفارق أصلي قائم فعلاً بين قوى الدول. أما هذا الفارق فهو معزول تماماً عن طابع نمط الانتاج الناشيء.

كما ان تفسير التقسيم اللامتساوي للعمل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتخصص المتباين للبلدان المنفردة أو مجموعات من البلدان بالقوة عموماً هو تفسير غير مرض حتى اذا كانت ممارسة القوة قد اقترنت حقاً بتطور الرأسمالية وصاحبتها ابتداء من الاستيلاء القسري على وسائل الانتاج وتجارة الرقيق وانتهاء بعصر الحروب الامبريالية والاعتداءات المسلحة والفاشية والتدخلات الاستعمارية الجديدة. ولا يمكن القبول بها تفسيراً مرضياً حتى اذا كانت بنية الانتاج وتوجه التجارة الخارجية في بلدان الاطراف متأثرين في أغلب الحالات تأثراً لا يتطرق اليه الشك بسياسة الادارة الاستعمارية المنظمة على ايدي الفاتحين الاجانب أو بسياسة حكومات صنيعة وكذلك بالاتفاقيات التجارية التي تفرضها عليها القوى الخارجية الكبرى.

ولكن بلداناً عديدة من بلدان «النواة» أيضاً عانت في الماضي من الفتوحات أو الاعتداءات العسكرية أو العقود التجارية المجحفة أو اكراهها على تزويد بلدان أخرى بالمواد الاولية في حين ان دولاً كثيرة كانت مسؤولة عن هذه الاعمال أو منتفعة منها أقصيت فيما بعد من المركز. وعلى الرغم من ان القوة الخارجية، ان القوة المتفوقة لبلدان منفردة قامت، دون ريب، بدور هام في توزيع الوظائف على الاطراف المنخرطة في التقسيم الدولي للعمل، فانها لا يمكن ان تعتبر بحد ذاتها عاملاً محدِّداً.

ان تفسير «الدور البنيوي»، تفسير الموقع المركزي أو الطرفي في إطار الاقتصاد

العـالمي بقوة أو ضعف الدول، واختزال هذه القوة وهذا الضعف إلى «الدور البنيوي» يجب ان يعتبرا توتولوجيا علماً بانه لا يمكن الشك في التأثير بينهما يمارس مفعوله حقاً في الاتجاهين على السواء أو بتعبير آخر ان التفاعل قائم بينهما. وذلك توتولوجيا لأن الحلقة المفقودة في هذه العلاقة هي ذاتها العنصر الجوهري الاساسي ذو الأهمية الحاسمة فيما يتعلق بـ «الدور البنيوي» للدولة وقوتها على حد سواء، والذي ينهي الطابع العرضي لاتجاه العلاقات بين هذين العاملين ونتيجتها النهائية. وما هذا العنصر إلا تطور علاقات الملكية بصفة عامة والتراكم البدائي لرأس المال بصفة خاصة.

كان التراكم البدائي لرأس المال قد لعب دوراً حاسماً في الحالات التاريخية التي جرى فيها اقصاء بلد من موقع القوة العالمية إلى الاطراف وارتقى بلد آخر من موقع طرفي إلى المركز. وقد وجدت في الماضي بلدان استخدمت موقع قوتها والمنافع التي كانت تجنيهـا من دفـع بلدان أخـرى إلى موقـع المستغل - بالفتح - التابع، لا لتنمية وتطوير رأسـماليتهـا الوطنية بل لاغراض أخرى، واخفقت في ربط استخدام الموارد الخارجية لتراكم رأس المال باستنهاض العملية الداخلية للتراكم البدائي، بتكوين طبقة من العمال «الاحرار بمعنى مزدوج»، بتوسيع القوة الشرائية المحلية والسوق الداخلية، بتطوير القوى المنتجة، أي بتنمية نمط انتاج رأسمالي متكامل داخلياً ورأسمالية صناعية، بل استخدمت المـوارد الخـارجية بدلاً من ذلـك لزيادة الاستهـلاك البـاذخ وطفيلية الـطبقـة الحاكمة وبيروقراطية الدولة. وكان لابد لهذه البلدان ان تفقد موقع قوتها وان تقع تحت سلطة الدول الأقوى وان تعجز عن اكتساب «الدور البنيوي» الذي يضطلع به المركز أو ادامته حتى وان أفلحت في الحفاظ على امبراطوريتها السابقة.

ومن الجهـة الثـانية فان بلدانـاً قليلة قامت فيها الحركات السياسية بفرض ودفع العمليات آنفة الذكر مؤدية إلى تفتح رأسمالية «وطنية»، تمكنت من الارتقاء إلى المركز حتى وان كانت في الاصل قد وقعت تحت سيطرة دول اجنبية لم تكن دولاً «وطنية» قوية - ان كانت وطنية اصلاً - و/ أو ذات بنية انتاج من النوع الذي تتسم به الاطراف.

في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتمثل معيار الانتماء إلى المركز والاستفادة من الاستغلال الدولي للاطراف، بتفتح رأسمالية وطنية وارتقاء اقتصاد وطني رأسمالي متكامل له سوق محلية وصناعة وطنية. ومن الجهة الثانية فان ما حدد موقع الاطراف في النظام العالمي الرأسمالي هو الفشل في تحقيق ذلك على وجه التحديد، أي حقيقة الشروع

فحسب في عملية التراكم البدائي لرأس المال ولكن من دون انجازها، حقيقة ان نمط الانتاج الرأسمالي لم يُدْخَل إلا في بعض اقسام الاقتصاد (كـ «جيوب») وان الانخراط في تقسيم دولي للعمل على الصعيد العالمي لم يقترن بتفتح تقسيم عمل داخلي. بعبارة أخرى جرت الحيلولة دون اكتمال نمط الانتاج الرأسمالي وتكامله في إطار وطني.

وحتى لو كان هذا هو السبب الوحيد فان التناقض الديالكتيكي بين «الوطني» و «الدولي» هو المفتاح لفهم النظام العالمي الرأسمالي، وجانب هام من جوانب العلاقات بين المركز والاطراف في منظور النظام العالمي!

لقد كان النوع المجَهض من التراكم البدائي لرأس المال وما أسفر عنه من رسملة جزئية ونصف بلترة، دائماً سمة مميزة لرأسمالية الاطراف، سواء حدث «الاجهاض» بفعل قوة خارجية خالصة أو باكراه دول اجنبية أو سياسة التكيف الطرفي العضوي للطبقة الحاكمة المحلية.

ومع ذلك يمكن العثور على فارق لا يستهان به في المراحل التاريخية والحالات المنفردة يعتمد على ما اذا كان الاضطرار إلى القيام بـ «دور بنيوي» طرفي قد حدث باكراه دولة من الخارج أو بدونه. وفي حين ان هذا الاضطرار كان قبل صعود الرأسمالية الاحتكارية يفترض مسبقاً ممارسة اكراه سافر، عنيف على يد دولة اجنبية أو سياسة تنتهجها الطبقة الحاكمة المحلية في نفس الاتجاه، أي نوعاً من سياسة «رثة» للتكيف. وفق متطلبات الدولة الرأسمالية الأكثر تطوراً، فقد أصبح هذا الاضطرار ممكناً في ظل الرأسمالية الاحتكارية عن طريق «الاكراه بلا قوة»، أي عن طريق تصدير رأس المال الاستثماري. اذ يمكن لهذا الأخير ان يؤدي إلى تحديد انماط الانتاج والتصدير تحديداً مباشراً وبذلك تحديد «الدور البنيوي» للبلدان التي أضحت مجال عمل رأس المال الاجنبي المصدَّر في غياب المالك الرأسمالي، بل وان يؤدي إلى اخضاع الدولة «الوطنية» لنفوذ الشركات الاحتكارية الاجنبية التي تسيطر على المواقع الاقتصادية الاساسية لتضعف بذلك سلطة الدولة نفسها. وفي حين ان انجاز عملية التراكم البدائي لرأس المال والرسملة والبلترة التامين كان قبل الرأسمالية الاحتكارية وعلى الأقل في حالة البلدان التي نالت استقلالها السياسي في وقت مبكر أو حديث العهد نسبياً، كان مسألة فيها نظر، أو مسألة اختيار أو صراع بين الطبقات الحاكمة المحلية (كما في حالة الحرب الاهلية الامريكية) فان مثل هذا التطور أصبح فيما بعد يواجه العقبات والمؤثرات التعويقية الناجمة

عن المصالح الطبيعية لرأس المال الاجنبي (الذي يعمل في اقتصاد التصدير ولا يأخذ القوى العاملة في الحسبان إلا بوصفها عاملاً من عوامل الكلفة وليس بوصفها قوة شرائية، ويقوم بنزح دخل الملكية إلى الخارج).

وعلى الرغم من ان فالرشتاين يبذل محاولة شيقة وقيمة جداً لدراسة أشكال وقوانين التطور المتفاوت[٥٣] في الحالتين المترابطتين من حيث تعقدهما، ولكنهما مختلفتان في مضمونهما، فانه يخفق للأسف في ايلاء نقطة الانعطاف[٥٤] التاريخية هذه على وجه التحديد الاهتمام الكافي. وبالتالي فان فالرشتاين (أيضاً) يماهي استغلال الاطراف مع التبادل غير المتكافيء ويصور هذا التبادل على انه نتيجة التفاوت في قوة ماكنة الدول. اذ يكتب: «حيثما وجد فارق في قوة ماكنة الدول نجد عمل «التبادل غير المتكافيء» الذي تفرضه الدول القوية على الدول الضعيفة، دول النواة على مناطق الاطراف»[٥٥]. وعلى الرغم من انه لا يقف إلى جانب أي نوع ملموس من أنواع نظرية «التبادل غير المتكافيء» وطروحات ايمانويل أو براون أو أمين أو سواهم فانه ينظر إلى التبادل غير المتكافيء بوصفه مسألة مركزية في تحليل العلاقة بين المركز والاطراف، ويعتبره ظاهرة «تعيد باستمرار انتاج تقسيم العمل الاساسي بين النواة والاطراف» بصرف النظر عن المنتجات المحددة التي ينطوي عليها هذا التقسيم ووسائط التكامل التي يتحقق من خلالها[٥٦] (الاحتكارات التجارية الاستعمارية، العمليات ذات الطابع الداخلي التي تمارسها الشركات فوق القومية المعاصرة، اسواق على نطاق عالمي بوساطة تبادل سلعة أو أكثر أو اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الاطراف بين الدول، الخ). وفي الوقت نفسه يؤكد فالرشتاين ـ عن صواب ـ ان تقسيم العمل بين المركز والاطراف كان في الاصل يعني تبادل منتجات مصنعة مقابل منتجات زراعية، تحول فيما بعد بصورة متزايدة نحو تخصص المركز في تجهيز الآلات. كما يشير إلى استيعاب آسيا وافريقيا استيعاباً كاملاً في الاطراف في وقت متأخر لا يبعد عن القرن التاسع عشر[٥٧].

يضع الطرح الأول موضع تساؤل ان يكون بالامكان تجاهل خصوصيات المنتجات في حين يثير الطرح الثاني ـ على الأقل ـ مسألة الاسلوب الجديد في الدمج بالاطراف، الذي أتسم به القرن التاسع عشر، أو بتعبير أدق، الفترة الممتدة من الثلث الأخير من ذلك القرن.

ويمكن ان نصادف ثغرات مماثلة في بعض النقاط من تعليل فالرشتاين.

يقـول فالرشتاين ان العلاقة بين المركز والاطراف نفسها ـ شأن كل بنية علاقية ـ تحـدد اقـطابها: الوحدات أو المجموعات أو الفئات (ولا تقتصر على اقامة علاقة بين الاقطاب القائمة اصلاً)[٥٨]. بعبارة أخرى، ان نشوء «الدول الوطنية» وقوتها هما نتاج هذه العلاقة وان ضم مناطق جديدة إلى الاقتصاد العالمي كـ «دول» أو «مستعمرات» ينطوي على اضعاف قوة ماكنتها السياسية (ان وجدت)[٥٩]. وعلى النقيض مما ورد ذكره اعلاه يستنتج التبادل غير المتكافيء الذي يعيد انتاج العلاقة بين المركز والاطراف من الفارق القائم بالفعل في القوة السياسية للدول المختلفة.

لو كان ما ينـطوي عليه طرح فالـرشتـاين لا يعني سوى ان البلدان التي تطورت بدرجات وطرق مختلفة قبل انضمامها إلى الاقتصاد العالمي تتبوأ موقعاً مهيمناً أو تحتل موقعـاً تابعـاً حسب قوة ماكنتهـا السياسية، وتدخل، نتيجة ذلك، في علاقة تبادل غير متكـافيء مع بعضهـا البعض ثم تعمـل هذه العـلاقة بدورها، من جراء تأثيرها باتجاه الـلامساواة، على زيادة الفارق القائم اصلاً في قوة الدول، كما لو كان ذلك رد فعل، لأضحى هذا التفسير مقبولاً بشكل ما. اذ يبقى من جوانب القصور التي اجدها فيه انه سيتـطلب كذلك تحليل التشكيلات ما قبل الرأسمالية وانواعها المكانية والزمنية تحليلاً يقيمهـا من زاوية العملية التي تدفع أو تعطل تفتح الرأسمالية محلياً، نهوض الاقتصاد الوطني. يضاف إلى ذلك ان اجابة ينبغي ان تعطى عن السؤال: ما الذي يبقي علاقة التبادل غير المتكافيء محدَّدة بعلاقة القوة السياسية فوق هذه الأخيرة وعلاوة عليها، أي إلى جانب علاقـة القوة السياسية نفسها؟! تتطلب الاجابة عن هذا السؤال، من بين ما تتطلبه، تحليلاً أشمل وتعريفاً أدق (ولكن ليس بالضرورة وصفاً أكثر تفصيلاً) لـ «الدور البنيوي» الذي يفسره فالرشتاين بوصفه عاملاً يحدِّد قوة الدول ولكن مع اختزاله اختزالاً احادياً للغاية إلى مواصفات انتاجية ـ تقنية، أو يعتبره «عرضياً»، «غير جوهري». ويريد ـ على ما يبدو ـ التخفيف من هذا التناقض (ولكنه في الواقع يزيده حدة) بالقول ان تقسيم العمل بين المركز والاطراف ليس تقسيماً بين «منتجات محدَّدة» وانما بين «عمليات انتاج متكـاملة». وهكـذا يبـدو أنـه يتفق مع أمين في عدم تعليق أي أهمية على خصـوصية المنتجات أو طابعها المحدد (قيمتها الاستعمالية) من زاوية التبادل غير المتكافيء مع انه يعتبر المركز فيما يتعلق بالتخصص في الانتاج (الذي، بالمناسبة، لا يكون مستقلاً عن خصوصية المنتوج) مناطق ذات «حلقات متسلسلة عقلانية كثيرة» تقود منها واليها[٦٠].

انها لحقيقة من حقائق التاريخ ان تقسيم العمل بين المركز والاطراف لم ينشأ من مجرد الفوارق في مواردها الطبيعية ولم يتكون على أساس «المزايا المقارنة» التي تحددها هذه الموارد. وان لا مساواة هذا التقسيم لا تنجم عن مجرد وجود فارق طبيعي في القيمة الاستعمالية للمنتجات. فلقد حدثت تغيرات في المضمون الملموس لتقسيم العمل (وشكله) في حين ان لا مساواته تتبدى حتى في هذه التغيرات. وكنت أشدد بدأب على هذه الحقائق سواء في مواجهة النظرة الاقتصادوية إلى التخصص الدولي أو في معارضة كل صنوف الآراء الدوغمائية عن وجود نمط «استعماري» لم يتغير لتقسيم العمل. كما حاولت ان أكشف عن القوى المحركة وراء تطور تقسيم العمل هذا والتغيرات التي طرأت عليه لتفسير مضمونه غير المتساوي[٦٠] ولكني لا أستطيع ان اعتبر الطابع المحدَّد للمنتجات المخصصة أو الموزعة في ظل تقسيم العمل بانه ليس ذا أهمية، كما يعتقد فالرشتاين وأمين، كما لا استطيع القبول بافتراض امكانية فصل طابع المنتجات المحدَّد عن الطابع المحدَّد لعملية الانتاج نفسها. فالقيمة الاستعمالية للمنتجات التي تعني مجال الانتفاع منها، وخصوصية ما يدخل فيها من عناصر تشكل هذه القيمة الاستعمالية من خلال عملية العمل، تقوم دون شك بدور هام ولها مغزاها من وجهة نظر تعقد بنية الانتاج العمودية وكثافة الروابط القطاعية وكمية ونوعية العمل الضروري للانتاج، والتطور التكنولوجي، أي من زاوية انتاجية العمل الاجتماعي حتى اذا كان بالامكان، في حدود معينة، انتاج منتجات متماثلة بأساليب وتقنيات مختلفة.

كما لا أستطيع ان أشاطر فالرشتاين رأيه حول لافرق الآلية الملموسة للتبادل غير المتكافيء، أي طابع اللافرق الذي تتسم به الاشكال التنظيمية - المؤسسية لتحقيق هذا التبادل. فثمة فوارق جوهرية في نتائج نشاط الشركات التجارية من النوع الشرائي - التسويقي ونشاط الشركات فوق القومية التي تقوم باستثمارات مباشرة وتمارس اشرافها ونفوذها على قرارات الانتاج بصورة مباشرة وكذلك آثار العلاقات التجارية بين الدول، من زاوية تطور علاقات الانتاج التي تكمن في اساس علاقات التبادل. وعلى الرغم من ان «الحجم» المتباين للامساواة التبادل لا يمكن ان يُستَنبط من هذه الفوارق فليس من الصعب اكتشاف العلاقة بين اعادة انتاج اللامساواة، أي طبيعتها الدائمة أو الأقل ديمومة، وبين أشكال آليتها: «الآليات التنظيمية - المؤسسية موضع البحث، وذلك حال ما ننظر وراء علاقات التبادل ونعتبر الاستغلال علاقة انتاج اجتماعية.

ولكن يترتب منطقياً على تقديم فالرشتاين للاقتصاد الرأسمالي بوصفه اقتصاد سوق عموماً وتقديم قوانينه بوصفها قوانين سوق من حيث الاساس، اختزال الاستغلال الرأسمالي[٦١] إلى علاقات تبادل وتفسيره بوصفه علاقة بين باعة ومشترين.

ان علاقة التبادل لا تخفي دور رأس المال ولمن تعود ملكيته فحسب بل وكذلك حقيقة بلترة العمل ودرجة هذه البلترة. وفي معالجة كهذه لا يبدو الفرق بين المركز والاطراف إلا في الدرجة من زاوية الرسملة (أو بتعبير أدق: تفتح الرأسمالية الوطنية) والبلترة (أو بتعبير أدق: تكوين طبقة عاملة «حرة بمعنى مزدوج»)، الأمر الذي يتناقض كذلك مع حالتي ومضموني التطور المتفاوت المختلفين (حقاً). اذ يبدو التبادل غير المتكافيء بوصفه مجرد دالة لعلاقات قوى، الأمر الذي مرة أخرى يتناقض مع ما يقوله عن الفارق النوعي في «الادوار البنيوية» التي تؤدي في تقسيم العمل، أو يجعل هذا الذي يقوله في الأقل زائداً عن الحاجة.

ينظر فالرشتاين وآخرون إلى ما يسمى التراكم «البدائي» لرأس المال بوصفه عملية دائمة لا تعود فقط إلى ميلاد نمط الانتاج الرأسمالي في موطنه اولاً ثم في الاماكن الأخرى كذلك بل وتعود إلى عمله بصورة طبيعية أيضاً[٦٢]. ولكن اذا كان التراكم «البدائي» لرأس المال عملية ارتقائية حقاً تجري تدريجياً في المركز والاطراف على السواء مع تخلف الاطراف في فارق الزمن فحسب، واذا ما تجاهلنا ليس فقط الفارق بين من يدخلون في علاقات تبادل مع رأس المال، أي بين الذين يبيعون منتوجاً ما والذين يبيعون قوة عملهم، بل وكذلك الفارق بين رأس المال «الوطني» ورأس المال الاجنبي، فلن يكون لدينا مسوغ لأن نضع موضع تساؤل، على الأقل من زاوية التطور الرأسمالي، مفهوم «مراحل النمو» مختزلة إلى فوارق كمية، في النظريات الغربية التقليدية وان ننتقد الاوهام التي تعلقها على تزايد تدفقات السلع ورؤوس الاموال والتحديث الذي يستحثه «الانتشار». وفي هذه الحالة يمكن تفسير نظرية المركز ـ الاطراف بوصفها مجرد نظرة تتعلق بالمقارنة الكمية بين البلدان الأكثر تطوراً والبلدان الأقل تطوراً (بعد) وليس نظرية تفسر اتساع الفجوة في مستويات التطور وتعبر عن الوحدة والثنائية الديالكتيكيتين بين «التخلف» و «التطور».

فيما يتعلق بوجود وبقاء «اقتصادات الكفاف المغلقة» وارتباط «العوائل العمالية» بالسوق يميل فالرشتاين إلى تأكيد الفارق بين البلترة في المركز والاطراف من حيث الدرجة فحسب. وعلى الرغم من انه يعتبر ان ارتفاع نسبة «العوائل البروليتارية التي يتأتى كفافها

أو ادامتها طيلة حياتها من الانتاج في إطار الاقتصاد العالمي»، احدى سمات الوضع في المركز (النواة)[٦٣] فان هذا يبدو نتيجة ارتقاء الرأسمالية السابق أكثر منه نتيجة وجود رأسمالية تختلف من حيث الطابع واتجاه التطور. ومن الجهة الثانية يطمس تحديد السمة آنفة الذكر، من البداية، الفارق بين من يبيعون منتجات ومن يبيعون قوة عملهم، ويختزل درجة البلترة ببساطة إلى نسبة العوائل التي تشتري من السوق.

من الواضح ان الفارق في البلترة بين المركز والاطراف (وخاصة تواتر شبه البلترة في الاطراف حيث يتجلى شبه البلترة هذا في نظام الايدي العاملة المهاجرة الذي يربط القطاع ما قبل الرأسمالي بالقطاع الرأسمالي) يتصل بـ «الدور البنيوي» لملكية رأس المال و«جنسيته». ان هذا النوع من الانخراط الطوعي أو المفروض في تقسيم العمل على الصعيد العالمي، الذي يقوم، انطلاقاً من خصوصية الفرع الانتاجي (وكذلك ليس بصورة مستقلة تماماً عن قيمة المنتوج الاستعمالية!) بتطوير الاقتصادات التصديرية بحيث يجري تشغيلها بأيدٍ عاملة رخيصة، غير ماهرة، يجد أو يخلق لنفسه ظروفاً مناسبة بواسطة عملية نصف البلترة. فهو يقوم بادخال نمط انتاج رأسمالي في قطاع التصدير ويربط الاقتصاد، من حيث ملكية رأس المال أو عملية التثمير أيضاً، باقتصادات «المركز» ويعمل رأس المال الاجنبي في الوقت الذي يستخدم فيه نشوء جيش من الكادحين الذين أصبحوا في جزء منهم عمالاً اجراء نتيجة الاكراه الاقتصادي أو غير الاقتصادي وبقي جزءهم الآخر فلاحين تقليديين من فلاحي الاقتصاد ما قبل الرأسمالي. ومع ان فالرشتاين لا يفوته ان يشير إلى هذه الحقائق في تحليله التاريخي[٦٤] فانه لا يأخذها في الاعتبار اللازم في استنتاجاته النظرية.

وهكذا فان دخول البلترة في طريق مسدود، أي توقف هذه العملية الاساسية في التراكم البدائي لرأس المال واعادة انتاج عمل نصف بروليتاري في العملية «الاعتيادية» لتراكم رأس المال (مع كل ما يترتب على ذلك من آثار في تحديد قيمة قوة العمل، في التكوين الطبقي، الخ)، يكون قريناً طبيعياً للرأسمالية الطرفية وظاهرة تختلف اختلافاً نوعياً عن عملية البلترة في المركز.

وثمة فارق بين المركز والاطراف أيضاً في مدى رسملة الاقتصاد وفي طابع هذه الرسملة على السواء، أي ما اذا كان رأس المال العامل في قطاعات الاقتصاد الرئيسية يعود إلى مالكين محليين، «وطنيين» أو إلى رأسماليين اجانب (وبالتالي اذا كانت العلاقة

الاجتماعية بين رأس المال والعمل ذات طبيعة محلية / وطنية أم دولية) وما اذا كانت العوامل المحلية في تثمير رأس المال تؤخذ في الحساب بوصفها مجرد عناصر كلفة تتعلق بالعرض أم بوصفها عناصر تتعلق كذلك بطلب المستهلكين، وإلى أي مدى[٦٥]

يوجد في الواقع نوعان من التطور المتفاوت مترابطان فيما بينهما: نوع يتجلى في الظواهر المعروفة لتغير الموقع في إطار المركز واللحاق بالآخرين وتجاوزهم في التكنولوجيا والطموح إلى تبوء موقع مهيمن (وهي ظواهر ذات أهمية خاصة من زاوية المنافسة الدولية والحروب كما أكد عليها لينين أيضاً). ويتجلى النوع الآخر في اللامساواة المتزايدة بين المركز والاطراف. ولا يمكن فهم وتفسير الاختلاف والتفاعل بينهما من دون ان تؤخذ في الاعتبار الفوارق الاقتصادية ـ السياسية مارة الذكر وكذلك تلك الفوارق القائمة في قدرات التقدم التكنولوجي والعلمي (هذه الأخيرة ناجمة في جزء منها عن الفوارق الاقتصادية السياسية وفي جزئها الآخر عن خصوصية تقسيم العمل).

يمثل فالرشتاين الاقتصاد الرأسمالي العالمي بوصفه نظاماً ذا قطبين ولكنه يميز إلى جانب المركز والاطراف أيضاً ما يسمى «شبه الاطراف» التي ينسب اليها دوراً خاصاً في عمل النظام. وهو اذ يحلل هذه الأخيرة يسلط الضوء على جوانب هامة ولكنه يدفع ثمن ذلك قدراً من عدم الاتساق النظري. ويتبدى هذا في الرأي الذي يقترح مجرد فوارق كمية، تدريجية وليس فوارق نوعية في علاقات الانتاج الاجتماعية بين المركز والاطراف، ويتبدى أيضاً في الانتقاص من مغزى ملكية رأس المال بوصفها علاقة انتاج و «جنسية» رأس المال العامل (الانتقاص من مغزى طابعه الاجنبي أو الوطني أو الكمبرادوري)، وفي فصل «علاقات القوى السياسية» إلى حد ما حتى عن «الادوار البنيوية».

ان أي نظام ذي قطبين، أي ثنائية اجتماعية، أي نظام يحوي الزوج المتناقض ديالكتيكياً للطبقتين الاساسيتين اللتين تنفي أحداهما الأخرى وتفترضها مسبقاً، يشتمل بالضرورة أيضاً على عناصر أو طبقات أو فئات «وسطية» أو انتقالية وان وجودها لا ينفي وجود وعمل النظام ذي القطبين، بل على العكس من ذلك يشكل تكوين عناصر كهذه جزءاً هاماً من تاريخ ظهوره وتطوره وانحداره. ومن الواضح انه ما من نظام اقتصادي ـ اجتماعي ثنائي الاقطاب يمكن ان يوجد من دون مثل هذه العناصر الوسطية والانتقالية إلا اذا افترضنا وضعاً قائماً معطى مرة وإلى الأبد سوية مع ركود النظام ركوداً تاماً وجمود قطبيه وعدم امكان تغيرهما.

ومع ذلك فان طرح هذه العناصر الوسطية مبرر تماماً حين يراد دراسة جوهر النظام أو حين يراد الكشف عن قوانين الحركة الموضوعية التي تحدِّد موقع هذه العناصر ودورها ومجال حركتها. وان السبب الذي دفع ماركس، لدى تحليل القوانين الاقتصادية ـ السياسية الاساسية للرأسمالية، إلى طرح الفئات التي تقع خارج زوج التناقض، العامل ـ الرأسمالي، أي استبعاد الفئات التي تقع بين القطبين وأشكال الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية التي لا تنسجم مع نمط الانتاج الرأسمالي، أي استبعاد القطاعات اللارأسمالية، لم يكن بأي حال كما لو ان ماركس افترض وجود «رأسمالية نقية» خالصة بل لأن مثل هذا التجريد وحده الذي مكنه من الوصول إلى جذور النظام ذاتها وفهم علاقاته الاساسية التي تحدد السمات الثانوية وتشخيص سمته المحدَّدة.

ولدى دراسة وكشف العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية الداخلية للرأسمالية الطرفية والقوانين المحدِّدة لحركة النظام التابع، يكون من المبرر بالقدر نفسه تحليل قطاعات لا شك في وجودها تحليلاً يجردها عن أحدها الآخر، تحليل الطابع والعلاقات والعمل المترابط للقطاعين اللذين يناقض أحدهما الآخر ويشترطه في علاقة من الهيمنة والخضوع يتسم بها النظام الطرفي (علاقة تسمى «ازدواجية» على نحو يماري فيه)[٦٦].

من الواضح، بالطبع، ان صورة متكاملة عن العلاقات الملموسة والمعقدة لنظام ما بصفة عامة، بما في ذلك عناصر حركته وتغيراته في لحظة ما، لا يمكن ان تتكون لدينا إلا اذا قمنا بعد مثل هذا التجريد الذي يستبعد كل السمات الثانوية غير الهامة ولا يخدم سوى الكشف عن العلاقة الاساسية الحاسمة، بالعودة تدريجياً عن هذا التجريد ذاته وكلما فعلنا ذلك على نحو أكمل اقتربنا أكثر من سطح الواقع الملموس ولكن بمعرفة أفضل لأصله بفضل نتائج التجريد.

ولكن العودة اللازمة عن التجريد لا يمكن ان تعني خلط ما هو أولي بما هو ثانوي، ما هو جوهري بما هو أقل جوهرية. كما لا يمكن ان تبرر الطريقة التي تجعل مما هو «وسطي» بين القطبين وحدة ثالثة مكافئة وقطباً محدَّداً بالقدر نفسه.

ان «شبه الاطراف» التي يقول بها فالرشتاين، أي مجموعة البلدان التي يمكن ان تصنف باعتبارها تحتل موقعاً وسطياً في نقطة معينة من الزمن بين المركز والاطراف، هي واقع لا مراء فيه، ولا غنى عن تحليله لفهم حركة القطبين الاساسيين الفعلية وتركيبهما المتغير وتوسعهما وانكماشهما وبخاصة لتقييم المواقع الملموسة التي تحتلها البلدان

المعنية! كما لا يمكن ان يتطرق الشك إلى ان لـ «شبه الاطراف»، شأن كل الفئات «الوسطية»، دوراً هاماً تلعبه في عمل النظام بلا مكدرات سياسية (لأن النظام العالمي يكون بهذه الطريقة أقل استقطاباً وان «الفئة العليا لا تواجه معارضة جميع الآخرين معارضة موحدة لأن الفئة الوسطية مستغلة ـ بالفتح ـ ومستغلة ـ بالكسر ـ على السواء») وكذلك في انهيار النظام بسبب ازدياد تكاليف «الضم» إلى صفوف أصحاب الامتيازات[٦٧].

وفي حين يعتبر فالرشتاين ثنائية المركز ـ الاطراف اساسية ومركزية لجوهر النظام ويعتبر شبه الاطراف ظاهرة «متفرعة» عنها[٦٨] فانه يحول شبه الاطراف في النهاية إلى فئة «ثالثة» و «متميزة بنيوياً». ولكنه لا يستطيع ان يحدد الخصوصية البنيوية لهذه «الفئة الثالثة» إلا بخليط من الخصائص التي يتسم بها المركز والاطراف (أو باناطة دور سياسي بهذه الفئة تمارسه في خدمة المركز الامبريالي، ويربطه بمفهوم «الامبريالية الثانوية»[٦٩] «التابعة» Subimperialism). ولا يمكن اعتماد ذلك تعريفاً نوعياً (واقتصادياً ـ اجتماعياً مركباً) لأنه لا ينطبق إلا على الحالات الملموسة التي يحدث فيها عند نقطة معينة من الزمن صعود من فئة اساسية (الاطراف) إلى فئة اساسية أخرى (المركز) أو العكس بالعكس، هبوط من فئة المركز إلى فئة الاطراف (أو انه ينطبق على الدور العسكري ـ السياسي المحدد بمعزل عن الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي)[٧٠].

ان «شبه الاطراف» القائمة هي في الواقع نتاج الحركة بين القطبين وبالتالي ليس لها دور محدَّد خاص بها ومستقل عن القطبين. لذا من الضروري تمييز اتجاه وشروط هذه الحركة، أي حالات الصعود من موقع الاطراف والهبوط من موقع المركز، وتحديد معاييرها النوعية عوضاً عن مجرد تسجيل الموقع الوسطي متميزاً، بمؤشرات كمية في الغالب، عن موقع المركز أو موقع الاطراف ومن دون الكشف عن اتجاه الحركة.

بالاضافة إلى السمات المميزة لحالة الانتقال باتجاه غير محدد وإلى الدور السياسي الذي يفترض انتسابه على الدوام إلى شبه الاطراف، يشير فالرشتاين إلى بعض العلاقات الوظيفية[٧١] أيضاً وحتى إلى الانواع المختلفة من شبه الاطراف. ولكنه لا ينسب أي دور حاسم لرأس المال بوصفه علاقة ملكية في تحديد هذه العلاقات. بعبارة أخرى، ان تكون رأس مال (احتكاري) وطني وتعززه وتغلغله في مناطق (طرفية) أخرى، وكلها سمات جوهرية تتسم بها، على سبيل المثال، «الامبريالية الثانوية» البرازيلية وغيرها من

«الامبرياليات الثانوية»، تبقى غير مأخوذة في الحسبان. أما تمييز الانواع المختلفة من «شبه الاطراف» بين شبه اطراف «غير اشتراكية» وشبه اطراف «اشتراكية» فانه لا يقدم معلومات عن اتجاه الحركة المتباعد لهذين «النوعين» والقوانين المتعارضة لعملهما وتأثيرهما المتناقض بالتحديد على عمل وتطور النظام العالمي الرأسمالي (رغم ان التمييز يستند هذه المرة إلى علاقات الملكية الاجتماعية[٧٢]).

واذا جرى طمس **السمة المحدَّدة** للتطور الرأسمالي في المركز (أي انجاز عملية التراكم البدائي لرأس المال[٧٣] وتفتح رأسمالية وطنية متكاملة داخلياً) بالمقارنة مع **السمة المحدَّدة** للرأسمالية الطرفية (أي اجهاض التراكم البدائي لرأس المال والطبيعة البرانية، المنحازة والمفككة للبنية الاقتصادية ـ الاجتماعية) فان صعود شبه الاطراف إلى موقع المركز أيضاً سيبدو مجرد نوع من الخطوة النسبية والتدريجية. وعلى الغرار نفسه سيبدو الصعود من موقع الاطراف إلى موقع شبه الاطراف مجرد مسألة وقت، أي نتاج ارتقاء كمي معين. وفيما يتعلق بهذه الحركات نفسها فيبدو أنها تشكل لعبة الكراسي الموسيقية في إطار النظام العالمي بصفة عامة، شكلاً من أشكال «تداول الامتياز».

في طرح فالرشتاين، حين تنضم دول أو مناطق جديدة إلى الاقتصاد العالمي الرأسمالي «تقوم عادة بادوار طرفية (أو شبه طرفية في اقصى الاحوال ولكن بصورة استثنائية فحسب)»[٧٤]. وان صعودها فيما بعد من موقع شبه الاطراف إلى المركز، الذي يحدث عادة في لحظات الانكماش الاقتصادي العالمي، يرتبط بحقيقة انه «بعد فترة من الهيمنة الاقتصادية على أساس الميزة التكنولوجية» تفقد بلدان المركز («النواة») السابقة ما كانت تتمتع به في السوق العالمية من مزايا تكنولوجية ومزايا كلفة مقارنة ازاء شبه الاطراف الديناميكية. ويحدث هذا نتيجة ابقاء المؤسسات الخاصة على تكنولوجيتها البالية لاعتبارات تتعلق بالربح ونتيجة ارتفاع مستويات الاجور التي تعمد الدولة أيضاً إلى دفعها عالياً لمصلحة السلام الاجتماعي وتقوم النقابات بتكريسها مؤسسياً[٧٥].

ينسب فالرشتاين اعادة توزيع الادوار المركزية والطرفية، وبالدرجة الرئيسية صعود «شبه الاطراف»، إلى تقلب الاقتصاد العالمي على المدى البعيد وأزماته العالمية المتكررة ويفعل ذلك بسبب تأثير هذه الأخيرة على بنية العمالة والفوارق في الاجور[٧٦]. وتشدد موضوعته بصورة واقعية على الدور الذي تقوم به الازمات في تغيير المواقع داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفي اعادة بناء علاقات القوى. **وبالطبع** فان اعادة البناء هذه غالباً ما

لا تكون نتيجة الأزمة بل سببها. وان مستوى الاجور لا يكون بأي حال المحدِّد الرئيسي وأبعد من ذلك ان يكون المحدِّد الواضح بلا لبس لموقع البلد في الاقتصاد العالمي[٧٧].

وفي حين يكون «تداول الامتياز» داخل المركز وانتقال الدور الرئيسي، تغيرات ناجمة عن آلية النظام الداخلية، أو يكونان في الأقل تغيرات منسجمة معها فان الصعود من الاطراف إلى المركز أو بالعكس الهبوط من المركز إلى الاطراف، يحدث نتيجة جهود وطنية أو مؤثرات قسرية خارجية تتعارض مع حركة النظام الذاتية وليس انسجاماً معها.

وعلى الرغم من تعذر رسم خط فاصل واضح بين أكثر بلدان الاطراف رسملة في الداخل واضعف رأسماليات المركز الوطنية (حتى في «لحظة» تاريخية معطاة ناهيكم عن رسم هذا الخط بين الانظمة في حركتها)، وعلى الرغم من ان الأمثلة التاريخية الملموسة على الصعود من الاطراف إلى المركز (والعكس بالعكس) قد ترتدي مظهر التداول فاني أعتقد ان افتراض اعادة توزيع عامة ودورية للادوار هو تعميم زائف. اذ انه يختزل مرة أخرى نوعي التطور المتفاوت إلى نوع واحد في النهاية ويبسطه إلى مسألة تجديدات تكنولوجية وتكاليف الاجور. وبهذه الطريقة تبدو تغيرات المواقع في النظام العالمي وكأنها نتيجة «لعبة حاصل جمعها صفر». فان «حركة» دول أو مناطق معينة إلى «أعلى» حركةَ يذهب فالرشتاين إلى انها تسمى خطأً «تطوراً»، تتناسب مع حركة دول أو مناطق آخرى إلى اسفل في حين ان الأهمية النسبية للاطراف وشبه الاطراف والمركز بوصفها «طبقات اقتصادية مختلفة» في النظام العالمي، تبقى ثابتة بهذا القدر أو ذاك عبر تاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي (من ١٥٠٠ إلى ١٩٧٥). وفي تبادل الادوار هذا، «في عملية تغير الوظيفة دورياً في الاقتصاد العالمي [....] تكون قوة ماكنة الدولة هي المتغير الاساسي»[٧٨]. يرى فالرشتاين هذه القوة في «فاعلية صنع القرارات» ولكنه يغفل ان يضيف ان هذه الفاعلية محدَّدة اساساً بوجود ونفوذ رأس المال الاحتكاري الاجنبي في حالة الدولة الطرفية. كما انه لا يولي الاهتمام اللازم بحدود التطور التكنولوجي وزيادات الاجور في الاطراف، حيث ينبع هذا التطور وهذه الزيادات من التخصص بفروع الانتاج الدولي التي تُشَغِّل بايدٍ عاملة رخيصة غير ماهرة ومن الاحتكار التكنولوجي للشركات الاجنبية ومن وجود القطاع «التقليدي» المعد لتأمين عرض من الايدي العاملة.

واذا كان الصعود من الاطراف إلى شبه الاطراف ومن شبه الاطراف إلى المركز (أو الحركة التي ترافقه وتتناسب معه في الاتجاه المعاكس)، هو مجرد تنقل بين الدرجات،

ويعني تداول الامتياز بين الدول **مجرد تبدل المواقع في الاقتصاد** العالمي فان من الصعب ان نفهم السبب في ان فالرشتاين يفترض مع ذلك ان الميول التي ينسب (هو أيضاً) لها دور حاسم في تزايد اللامساواة بين المركز والاطراف، لا تكون فعالة إلا في دول المركز. ومن مثل هذه الميول زيادة الاجور الحقيقية على اثر انجاز (؟!) عملية البلترة، وهي زيادة تعود في جزء منها إلى ارتفاع تكاليف الانتاج التي يتحملها رب العمل وتتحقق في جزئها الآخر نتيجة الحركة العمالية المنظمة. (تبدو هذه الحركة ـ كما جرى تبيانه ـ في موضوعة ايمانويل مشخصة بوصفها سبب التبادل غير المتكافيء، وهي موضوعة لا يضعها فالرشتاين موضع تساؤل بأي حال). وميل آخر هو «آلية التطور الرأسمالي»، التي على الغرار نفسه «لا تنطبق من حيث الاساس إلا على مناطق النواة حيث بلترة السكان تامة وكل وسائل الانتاج رأس مال»[٧٩].

القول بان الميول مارة الذكر لا تنطبق إلا على بلدان المركز (النواة) يشير إلى العملية التراكمية، التي لا رجعة فيها لتطور المركز والاطراف تطوراً لا متساوياً وبالتالي إلى الدور الحاسم الذي تقوم به عملية البلترة والرسملة المكتملة (نسبياً) جاعلة وسائل الانتاج تصبح رأس مال، أي ملكية منفصلة غريبة على قوة العمل التي تحولت هي الأخرى إلى سلعة. ولكن هذا كله يناقض الطرح القائل بان التراكم «البدائي» لرأس المال عملية منتشرة باطراد تنتمي إلى عمل النظام ذاته وتميل إلى انجاز البلترة كاملة في كل اجزاء النظام العالمي، أو بتعبير آخر، ان الفارق من هذه الناحية بين المركز والاطراف هو فارق في الدرجة فحسب.

كما تظهر بعض الثغرات المنطقية في قلة من المسائل الأخرى تتعلق بمضمون العلاقة بين المركز والاطراف واعادة انتاجها. اذ يفترض فالرشتاين أيضاً ارتفاع الاجور الحقيقية في المركز لقاء الكمية نفسها والنوع نفسه من العمل. وهذا افتراض اساسي حول مضمون وسبب التبادل غير المتكافيء الذي يعتبره شكل الاستغلال الاساسي والدائم الذي أتسم به كل تاريخ النظام العالمي الرأسمالي. ولكنه يقرن هذا الافتراض بأفتراض آخر حول ظروف عابرة أو مؤقتة أو متناوبة محلياً فحسب مثل الفارق، حسب درجة تقدم عملية البلترة في كل مكان، بين «الاوضاع السياسية المواتية لتنامي المنظمات العمالية»، والفارق في القسط الذي يتحمله ارباب العمل من تكاليف اعادة انتاج القوى العاملة (أي فارق يكون بالتالي متناقصاً)[٨٠].

لنضع جانباً في الوقت الحاضر الفارق بين قدرات العمل البسيط (غير الماهر) والعمل المعقد (الماهر) على توليد القيمة وكذلك التباين الكبير بين النسب الفعلية لهذين النوعين من العمل في المركز والاطراف مع ان هذه الفوارق على وجه التحديد (مع حقيقة الاستغلال النسبي) هي التي تحذرنا من استخلاص استنتاجات سابقة لاوانها من مكافأة النوع نفسه والكمية نفسها من العمل مكافأة أعلى حقاً بغية التوصل عن هذا الطريق إلى تحديد موقع الطبقة العاملة بصفة عامة في المركز ودرجة استغلالها الاوطأ هناك بل وحتى تحديد حجم لا مساواة التبادل بهذه الطريقة.

ولكن حتى على اساس المنطق الداخلي لنظرية فالرشتاين لا نستطيع ان نترك من دون اجابة السؤال عما اذا كان لوجود النظام وما فيه من لا مساواة صلة ايجابية وعلاقة ذات تحديد متبادل مع الشكل الاساسي المفترض للاستغلال الذي يمارسه النظام. فاذا كانت الفوارق الكمية مارة الذكر تميل، بسبب عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، إلى التناقص بالقدر الذي لا يواجه معه تفتح عملية البلترة (والرسملة) في الاطراف عوائق موضوعية ناجمة عن عمل النظام، أو اذا كان بالامكان قلب الفوارق وتحويلها بالاتجاه المعاكس من جراء تبادل «الادوار البنيوية»، فان التبادل غير المتكافيء الذي يحدِّد النظام نفسه ولا مساواته يُختَزل إلى لحظة عابرة تاريخياً أو على الأقل إلى ظاهرة تدور على الاطراف التي تقوم في كل الاحوال بتغيير مواقعها في تقسيم العمل. يمكن منطقياً ان نتوصل من ذلك كله إلى الاستنتاج النهائي القائل ان تقدم التراكم على الصعيد العالمي وانجاز البلترة نهائياً يؤديان تلقائياً إلى انهيار النظام (بسبب اختفاء التبادل غير المتكافيء تدريجياً إلى جانب عجزه المتزايد عن حل «مسألة تثمير» رأس المال). كما يمكن الاستدلال من ذلك، كتوصية للسياسة الاقتصادية العملية، على ان أسرع طريقة ممكنة لأنهاء التبادل غير المتكافيء الذي تعاني منه الاطراف هي تعجيل عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي وتشجيع تدخل ونشاط رأس المال الاجنبي الذي يعمل (كما يُزعم) باتجاه البلترة التامة في الاطراف أيضاً. ولكن فالرشتاين لا يريد اسناد مثل هذه الاستنتاجات لأنه يتخذ موقفاً حازماً إلى جانب الحركة العمالية المناضلة ضد البرجوازية العالمية وإلى جانب الحركات الثورية المناضلة ضد الرأسمالية العالمية.

انه يرى في الصراع الطبقي العالمي وسيلة وشرط اقامة نمط الانتاج الاشتراكي (أو

على حد تعبيره: «الحكومة العالمية الاشتراكية») الذي سيحل بالضرورة محل الرأسمالية[٨١].

مع ذلك يبدو ان نظريته، بسبب ثغرات وتناقضات أخرى أيضاً، تترك المسائل المتعلقة باتساع الشقة بين المركز والاطراف واعادة انتاج العلاقة بينهما دون استجلاء وايضاح. فهو يستخدم مصطلح «الامبريالية» بمعنى أي استخدام للقوة السياسية تمارسه دولة قوية (تكون عادة من دول النواة) ضد دولة أضعف (تكون عادة دولة طرفية أو شبه طرفية) بهدف تغيير «التخصيصات في السوق العالمية»[٨٢]. بعبارة أخرى، انه لا يعتبر «الاكراه الاقتصادي» سمة متأصلة من سمات الامبريالية (اضطرار اقتصادي يتجلى على اساس مواقع يحتلها رأس المال الاجنبي وما ينجم عن ذلك من تشويهات بنيوية في الاقتصاد). وفي الوقت نفسه اذ ينفي فالرشتاين أهمية الطابع المحدد للمنتجات التي تنتج في إطار تقسيم عمل على الصعيد العالمي يبدو انه يضع موضع تساؤل مبرر تغيير التخصيص والنية في تغييره ذاتها.

انه يفسر الهيمنة في المركز بوصفها «تفوقاً اقتصادياً»، ظاهرة تعمل في السوق وعن طريق السوق ولكن جذورها تكمن في مجال الانتاج، وتتجلى على شكل الانتاج الصناعي «الأكثر تطوراً»، تتجلى بوصفها «ميزة انتاجية صناعية ـ زراعية ذات قدرة تنافسية»، يترتب عليها تفوق تجاري ومالي وحتى «تفوق عسكري»[٨٣]. ويفسر بسط الهيمنة أو فقدان قوة الهيمنة، على التوالي، بتفوق «المتأخرين» (بامكان حصولهم على احدث الآلات) وفقدان الهيمنة بارتفاع تكاليف الاجور (الناجم عن حسن تنظيم الحركة العمالية والنية في تهدئة الطبقة العاملة) وبالتالي فقدان ميزة قوة الهيمنة السابقة في السوق. ولكنه يترك دون تفسير السبب في ان بلدان الاطراف غير قادرة على التمتع هي الأخرى بميزة «القدوم متأخرة» (وخاصة ميزة القدرة التنافسية بسبب المستوى الاوطأ لكلفة الاجور) والسبب في ان يكون من المبرَّر أصلاً التمييز بين ضرورة اكتساب «تفوق اقتصادي» وضرورة ممارسة «القوة السياسية» فقط ضد مجموعة أخرى من الدول.

هنا أيضاً يثبت تفسير الامبريالية ببساطة على انها «اكراه سياسي»، بمعزل عن تصدير رؤوس الاموال الذي تمارسه الرأسمالية الاحتكارية، عن عمل رأس المال في

المناطق الاجنبية، يثبت كونه تفسيراً مضللاً. فاذا كان التبادل غير المتكافيء لا يعكس انعدام المساواة في النظام العالمي فحسب بل ويعيد انتاج هذه اللامساواة (مباشرة من خلال فرض اتفاقيات تجارية مجحفة أو بصورة غير مباشرة من خلال «الدور البنيوي» المفروض، أي بامتلاك «العمليات الاسهل احتكارها في السلاسل السلعية» وبفرض العمليات «ذات الدخل الواطيء» على الآخرين)[٨٤] واذا كان الفارق في القوة السياسية للدول هو الذي يحدد لا مساواة التبادل فان ذلك كله يجب ان ينطبق لا على العلاقات بين المركز والاطراف فحسب بل وعلى العلاقات بين دول المركز المنفردة أيضاً. ولكن اذا كانت جذور قوة الدول السياسية و «ميزتها العسكرية» تكمن في تفوق الانتاج والتطور التكنولوجي فمن الواضح انه لا يكفي تفسير اللامساواة، حتى في العلاقة بين المركز والاطراف، بتفاوت قوة الدول وتشخيص هذه اللامساواة في علاقات التبادل، بل يجب ان يمتد التحليل ليشمل اسباب تجلي اللامساواة في علاقات الانتاج الاجتماعية وفي تطور القوى المنتجة وتفاقمها على وجه التحديد منذ ميلاد الرأسمالية الاحتكارية. وهكذا ينبغي ان يركز البحث بالاساس على علاقات التبعية والتشويهات البنيوية الناجمة عن نشاط رأس المال الاجنبي.

اذا كان ما يحدث في النظام العالمي بصفة عامة مجرد تبادل ادوار ولا توجد فوارق بين المركز وشبه الاطراف والاطراف إلا في الدرجة (أما في قوة الدول أو في القدرة التنافسية في السوق العالمية و «الدور البنيوي») فليس من الهام في الواقع دراسة الاسباب الاعمق والدائمة للتبادل غير المتكافيء، ولكن لا معنى في هذه الحالة للحديث عن «صراع طبقي على الصعيد العالمي» وحتى المطالبة بتغيير النظام العالمي قد تصبح شعاراً يخفي تطلع من هم في موقع غير ملائم مؤقتاً داخل النظام إلى تبوء موقع بين ذوي الامتياز أو قد تبدو تفكيراً رغائبياً لدى بعض المنظرين المثاليين الذين يصبون إلى تحسين العالم بعيداً عن الانانية. وعلى هذا الاساس المفهومي يكون من المتعذر ايجاد قوة ثورية، قوة صلبة وبسبب موقعها الموضوعي ورغم مواطن ضعفها الذاتية، قوة موثوقة اذ تعقد العزم على انهاء خضوعها وما تتعرض له من استغلال، تستطيع أيضاً ان تخدم قضية الغاء القهر والاستغلال عموماً بصورة نهائية. ان فالرشتاين، لحسن الحظ، يتجنب هذا الطريق المسدود منطقياً في متاهة العدمية السياسية أو المثالية الساذجة.

٥ ـ جبهات النضال السياسي ومفهوم تراكم رأس المال على الصعيد العالمي

لا يترك فالرشتاين مجالاً للشك في ان النضال الطبقي الذي تخوضه الحركة العمالية العالمية متجاوزة حواجز النزعة القومية ومكافحة ضد البرجوازية العالية، سيكون القوة التي تغير النظام. ومن الواضح ان هذا نفي لكل ما يترتب على نظرية ايمانويل في «التبادل غير المتكافيء» حول خطوط المجابهة في الصراع الطبقي العالمي. وهو في الوقت نفسه تصحيح لما تقترحه بعض موضوعات فالرشتاين وفرضياته. فهو يشير إلى التناقض بين تنظيم الاحزاب البروليتارية ضمن اطر وطنية في الوقت الذي «تعكس» فيه الصراع الطبقي العالمي ولا تعلنه فحسب. كما يشدد على التناقض بين الوعي القومي والوعي الطبقي بصفة عامة[٨٥]. ويمكن ان نكتسب نظرة أوضح في عمق بعض التناقضات الجوهرية لعصرنا بقراءة طروحاته الشيقة حول تجلي الوعي الطبقي باشكال قومية واثنية و «عرقية» أيضاً لا تعبر عنه فحسب بل وتقوم بتشويهه كذلك، أو حول وجهي القومية ونوعي الصراع الطبقي، وهما الصراع الطبقي بين البرجوازي والبروليتاري والصراع السياسي داخل البرجوازية أو بين دول برجوازية مختلفة، الخ. وثمة الكثير من الصدق والحقيقة في مقولته التي تنسب «ديمومة نظام يضر بالاغلبية العظمى على هذا النحو الواضح» إلى الحقيقة الماثلة في انه إلى جانب العمليات الاقتصادية العالمية وعلى الرغم منها فان «التنظيم السياسي» ما زال «موجهاً إلى حد كبير في مسابقات للسيطرة على بنى الدولة» وان الحركات القومية تسعى إلى تغيير موقعها داخل النظام باعادة توزيع الادوار[٨٦].

ولكن هذا الطرح الصحيح لمستويي الصراع السياسي، للطابع «الوطني» و «العالمي» للصراع الطبقي، يجعل تعذر الدفاع عن اعتبار النظام العالمي وحدة التحليل الوحيدة والنهائية حتى أكثر وضوحاً. فهو يؤكد ضرورة تطبيق مستويي التحليل الرئيسيين (المترابطين) فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية (الطبقية) والسياسية والثقافية على السواء وكذلك أخذ الثنائية الديالكتيكية للأطر والعمليات «الوطنية» و «الدولية» («العالمية») في الاعتبار.

ان طرح فالرشتاين وتمييزه بين الطبقات «في ذاتها» (an sich) بوصفها طبقات الاقتصاد العالمي، من جهة، والطبقات «لذاتها» (für sich)، أي طبقات واعية بوصفها

طبقات تدخل في البنية السياسية للدولة «الوطنية»، من الجهة الثانية، يعبران بشكل ساطع عن الطابع الثنائي (المزدوج) للصراع الطبقي[٨٧]. ولكن هذا التمييز لا يمكن ان يحل التناقض المنطقي وان يوفر محاجة لصالح المعالجة التي تنطلق من افتراض وجود نظام عالمي حصراً، إلا اذا أفتُرض خطأ ان الطبقة باعتبارها نوعاً من التجمع السياسي، باعتبارها «جماعة ثقافية»، أو «وعيها» في الأقل، يمكن ان يُفصَل عن القاعدة الاقتصادية لوجودها، عن الموقع الذي تحتله في علاقات الانتاج الاجتماعية، أو ـ العكس بالعكس ـ إلا اذا ارتكب خطأ آخر هو: اعتبار الطبقة مقولة اقتصادية حصراً تحدَّد احادياً واقتصادياً باطار العمليات الاقتصادية. (إلى جانب المعالجة الصحيحة ورغم المعالجة الصحيحة في تحليل فالرشتاين الطبقي[٨٨] يبدو انه يطبق في بعض الاماكن كلا النوعين من أنواع الفرضيات آنفة الذكر، مثلاً حين يشير إلى الطبقة بوصفها «جماعة ثقافية» بين تعدد الجماعات السياسية والثقافية لاقتصاد عالمي واحد أو حين يجادل قائلاً بانه «اذا كان «الاقتصاد» الفعال اقتصاداً عالمياً في الواقع [. . . .] فان الطبقات [. . . .] هي طبقات الاقتصاد العالمي»[٨٩].

ان تحديد وجود و «وعي» الطبقات على اسس مختلفة وفي اطر متباينة مكانياً (وعدم الاتساق فيما يتعلق بالطبقتين الاساسيتين حتى من هذه الناحية[٩٠])، يؤكد مجدداً التناقض المنطقي الناجم عن افتراض مستوى مختلف للعمليات الاقتصادية والسياسية وفصل الاقتصاد عن السياسة بهذا المعنى.

واذا كان من سمات نمط الانتاج الرأسمالي «ان الفائض الذي يولده المنتجون المباشرون يصادر على شكل ربح يوزع على البرجوازية عن طريق السوق»[٩١] فمن الواضح ان جذور الصراع بين الرأسماليين والعمال تكمن في فعل الاستيلاء وليس في طور التوزيع «الدولي» بين البرجوازية. بعبارة أخرى، ان للصراع الطبقي جبهة محلية مباشرة أيضاً بالنسبة للرأسمالي والعامل على السواء. وما يترتب على ذلك ان مما له أهميته حتى من الناحية «الدولية» للصراع الطبقي ان يُعرَف أين يكون المالك الرأسمالي وأي بلد ينتمي اليه، ما اذا كان محلياً أو اجنبياً. ومع ان عملية التوزيع التي تجري عن طريق السوق العالمية وتتأثر (أيضاً) بقوة الدول الوطنية، يمكن ان تحور علاقات وعمليات الاستيلاء المحلية بل وتتصدى في الواقع لهذه العلاقات والعمليات فان هذا وحده لا يضع حداً

لوجودها الفعلي. بعبارة أخرى، ان وجود مستوى محلي أو وطني أو شبه وطني لا للوعي الطبقي والتنظيم السياسي فحسب بل وللعمليات الاقتصادية كذلك ما زال قائماً.

من الصعب ان نفهم السبب في ان فالرشتاين الذي يؤكد على تطور الدول داخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي بوصفها «جزء من نظام دولوي دولي»(٩٢)، لا يقبل باعتماد افتراض مماثل حول تطور «الاقتصادات الوطنية» (تطوراً تاماً أو مجهضاً) «بوصفها جزء من النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي». انه يسلط الضوء على التناقض بين الاتجاهين الاساسيين للنظام العالمي الرأسمالي: «تكامل الانتاج على الصعيد العالمي» وفي الوقت نفسه «تكون دول وطنية قوية» بدلاً من تسليط الضوء على العلاقة الديالكتيكية بينهما. ونتيجة لذلك يصبح التناقض بين الجوانب الإقتصادية والسياسية عصياً على التفسير.

المقصود، بالطبع، ليس مجرد تناقض بين المجال الاقتصادي والمجال السياسي. انه في الواقع التناقض بين «الوطني» و«الدولي» («العالمي») الذي يتجلى في المجالين الاقتصادي والسياسي على السواء، ويتجلى، بالطبع، في علاقتهما المعقدة أيضاً. لذا لا يمكن فهم علاقتهما الديالكتيكية إلا بالكشف عن التناقض بين «تدويل» رأس المال بوصفه علاقة انتاج اجتماعية وطبيعته التي تفترض مسبقاً الدفاع عن الدولة الوطنية.

يدرك فالرشتاين تماماً هذا الشطر الثاني من العلاقة، حقيقة استخدام رأس المال لـ «الدول الوطنية» بل وحتى خلقه لهذه الدول. ومع ذلك يؤكد على طبيعة الاقتصاد الرأسمالي المتسعة حجمياً ولكنها كانت طبيعة عالمية منذ البداية في مواجهة الآراء الاقتصادوية ـ البرجوازية وحتى الآراء الماركسية ـ المبتذلة التي تقول بـ «التدويل». اذ يفسر ممثلو هذه الآراء تطور الاقتصاد العالمي بوصفه تكوين علاقات بين الاقتصادات الوطنية القائمة فعلاً ولكنها لم تكن قد تفتحت في السابق ويعللون نشوء الاقتصاد العالمي بارتقاء القوى المنتجة الوطنية، بنموها المطرد متخطية الأطر الوطنية وبالتالي انطلاق تدفقات السلع وعوامل الانتاج بين الاقتصادات الوطنية. ويعتبرون الاقتصاد العالمي نتيجة عملية نمو القوى المنتجة نمواً خطياً أو بتعبير أدق نمواً دائرياً، ومجموع العلاقات بين وحدات مستقلة.

ان رأي فالرشتاين في مواجهة النظرة مارة الذكر هو بلا ريب ليس فقط أصح تاريخياً من حيث انه يشير إلى الدور الذي لعبته العمليات الخارجية، الدور الذي لعبته الموارد «غير المحلية» في نشوء الرأسمالية الصناعية بل ولأنه رأي أغنى في المحتوى من حيث

انـه يسلط الضـوء على الكينـونـة العضـوية لتقسيم العمل الدولي الذي يشكل اساس العلاقات السلعية المنتظمة. ومع ذلك يبدو ان تفسيره أيضاً قد تأثر بالخطأ نفسه.

فعلى حين ان اهمال «تدويل» رأس المال بوصفه علاقة انتاج اجتماعية وبالتالي تفسير الاقتصاد العالمي باعتباره نظام علاقات تقام اساساً أو حصراً في مجال التداول، يدفعان اتباع المعالجة الاقتصادوية آنفة الذكر إلى ان يروا في الاقتصاد العالمي المعاصر وحتى في الاقتصاد العالمي لرأس المال الاحتكاري عموماً مجرد تراصف اقتصادات وطنية مستقلة، المجمـوع الحسـابى للاجـزاء، فان الخـطأ نفسـه من الناحية العملية يوحي لفـالـرشتاين بفكرة نشوء الرأسمالية بوصفها نظاماً اقتصادياً عالمياً عضوياً مماثلاً للنظام المعاصر منذ البداية. فكلا الرأيين يسقطان من الحساب نقطة الانعطاف التاريخية التي تتجلى في «تدويل» رأس المال بوصفه علاقة اجتماعية، أي تجليها في انفصال ملكية رأس المال عن عمله الذي أضحى ممكناً على الصعيد الدولي كذلك، الأمر الذي يشير إلى تحول الاقتصاد العالمي الرأسمالي، أيضاً فيما يتعلق باجمالي علاقات الانتاج، إلى نظام عضـوي قادر على العمـل حتى من دون اكـراه غير اقتصادي. ومنذ ذلك الحين أصبحت ظواهر مجال التداول ظواهر فرعية على الصعيد الدولي كذلك.

ان نقطة الانعطاف هذه بالذات هي التي تميز حقبة العمليات غير المحلية التي امتدت قروناً عديدة من التراكم البدائي لرأس المال، حقبة النشاطات الشاملة «الغلوبالية» التي مارسها رأس المال التجاري على الصعيد العالمي و«تكييف الاطراف» الذي فرض بالقوة العسكرية وبشراء الفئة الحاكمة، أو قبلته هذه طائعة، عن الحقبة المستمرة حتى يومنا هذا من العلاقة بين المركز والاطراف، حيث يقوم عمل رأس المال الاجنبي محلياً وسيطرته المباشرة أو غير المباشرة على الاقتصاد المحلي (من خلال الاساليب مارة الذكر أو حتى من دونها) بتأمين «الدور البنيوي» للاطراف.

وما من نظام وطني لعلاقات الانتاج الاجتماعية يمكن فيه تفسير تخصيص المواقع تخصيصاً غير متكافيء، تفسير «الادوار البنيوية» في التنظيم الاجتماعي للعمل، أي في التقسيم الـداخلي للعمـل (وكـذلك العلاقات الدخلية غير المتكافئة) بأي شيء سوى الاكـراه غير الاقتصـادي السـافر (أو في أقصى الاحوال بتكيف المقهورين تكيفاً خانعاً وبـ«غبائهم») ما لم تكن «الادوار» (وطرق كسب المداخيل) ناجمة عن علاقات ملكية موضوعية، عن علاقات ملكية وسيطرة احتكارية على الاقتصاد. (ومع ان هذه العلاقات

الأخيرة كان قد جرى تحقيقها في الأصل ثم الدفاع عنها لاحقاً باستخدام القوة فان بمقدورها تحديد العلاقات الاقتصادية الأخرى حتى من دون اكراه غير اقتصادي). وعلى الغرار نفسه، اذا ما اسقطت لا مساواة علاقات الملكية من الحساب في النظام العالمي أيضاً فان توزيع الادوار غير المتكافيء لا يمكن ان يُفَسر إلا باكراه غير اقتصادي (أو بتكيف مقبول طوعياً). ولهذا السبب يضطر فالرشتاين إلى جعل القوة السياسية، إلى جعل الفارق في قوة الدول، عاملاً ثابتاً لعمل الاقتصاد العالمي الرأسمالي بصورة طبيعية.

وبما ان العلاقة الرأسمالية التي تتخطى حدود الدول تعني عنْده علاقة تبادل وليس علاقة انتاج اجتماعية فانه لا يولي الاهتمام الكافي بالتناقض بين تراكم رأس المال المتزايد في ملكية احتكارات بعض البلدان وامتداد نشاطه المطرد إلى البلدان الأخرى. ويغفل إلى حد ما الاتجاهين المتعارضين اللذين يعدان من السمات الهامة للاقتصاد العالمي الرأسمالي ـ الاحتكاري، وهما الاتجاه نحو الاحتكار الذي يدفعه تركز رأس المال وتمركزه والاتجاه نحو التدويل النابع من طبيعة رأس المال التوسعية وكذلك من النمو الحجمي للقوى المنتجة.

وبغية النظر إلى تناقض النظام العالمي الرأسمالي لا بوصفه مجرد تناقض بين الاطار العالمي للاقتصاد والاطار الوطني للسياسة بل بوصفه تناقضاً بين الجوانب «الوطنية» والجوانب «الغلوبالية» أو «العالمية» أو «الدولية»، يوجد في الاقتصاد والسياسة على السواء، يجب ان نفهم بدقة في ضوء الاتجاهات مارة الذكر ان ملكية رأس المال بوصفها احتكاراً، أي علاقة اجتماعية احتكارية بصفة عامة وملكية رأس المال ـ الاحتكاري بصفة خاصة لا يمكن ان توجدا من دون حماية بنظام قسري (الدولة). وحتى في يومنا هذا لا يمكن ان تؤمن هذه الحماية إلا الدولة الوطنية رغم عمل رأس المال على صعيد عالمي. ويعني هذا ان ملكية رأس المال لا يمكن ان تفقد تماماً «جنسيتها»، «انتماءها الوطني» (يمكن في أقصى الاحوال ان تغير جنسيتها أو انتماءها) وبالتالي فان لعلاقات الانتاج الاجتماعية والاقتصاد كذلك إطاراً «وطنياً» (وليس للسياسة والثقافة فحسب).

ولا يمكن لمفهوم تراكم رأس المال على الصعيد العالمي الذي أصبح مصطلحاً يحظى بقبول عام لدى المنظرين الذين يحللون العلاقة بين المركز والاطراف[٩٣]، ان يكتسب مضموناً واقعياً إلا في هذا السياق الديالكتيكي (بأخذ التناقض بين «الوطني» و«الدولي» في الاعتبار) وعلى اساس تفسير رأس المال بوصفه علاقة انتاج اجتماعية.

وغني عن البرهان ان رأس المال الاحتكاري الدولي (الذي يعني اليوم الشركات فوق القومية بالاساس) يمارس نشاطاً يغطي الاقتصاد العالمي الرأسمالي بصفة عامة جاعلاً كذلك المناطق الواقعة خارج «اقتصاداته الأم» مصادر ربح منتظمة له باساليب الاستغلال المباشرة و/ أو غير المباشرة، مثل الاساليب التي تطبق من خلال التبادل.

ولكن عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي هذه، أي عملية الاستيلاء على الفائض الذي ينتجه العمل واستخدام (جزء من) هذا الفائض المستلب لغرض توسيع الاستيلاء المتكرر، الذي يشمل (كذلك) موارد فائضة خارج البلد الأم لرأس المال (لمالكه)، تتضمن عناصر شديدة الاختلاف من حيث الطابع. واذا ما جرى في التحليل الخلط بين المضمون الاقتصادي ـ السياسي لهذه العناصر، يكون من الصعب فهم عمل النظام وعناصره المكونة على الوجه المطلوب.

وأحد هذه العناصر هو، بلا ريب، ما يسمى التراكم «البدائي» لرأس المال في المناطق غير المرسملة، رسملة تامة، أي في الاطراف. وان العملية التي أشار اليها ماركس بوصفها تراكماً «اصلياً» أو «بدائياً»، كانت بحد ذاتها عملية تاريخية معقدة ومركبة يمكن فيها (حتى اذا تجاهلنا التمييز بين اجزائها المحلية والخارجية) تمييز ثلاثة «عناصر» رئيسية في الأقل، هي: (أ) تراكم رأس المال (الناجم عن شكل رأس المال التجاري «الغابر في القدم») بوصفه رأس مال سلعياً قابلاً للتحويل إلى رأس مال نقدي وكان يُكتَسب من المنتجين السلعيين ما قبل الرأسماليين عن طريق التبادل غير المتكافيء (بالغش أو النهب) وبوصفه سلعة نقدية محولة من رأس المال النقدي أو كان يجري الاستيلاء عليها مباشرة (معادن ثمينة، كنوز)، (ب) تراكم رأس المال بوصفه وسائل انتاج منفصلة عن القوى العاملة، أي تراكم رأس مال يمكن ان يكون منتجاً نتيجة الاستيلاء القسري بالاساس على وسائل انتاج المنتجين ما قبل الرأسماليين، وفي جزء منه نتيجة التأثير التمايزي للانتاج السلعي (ما قبل الرأسمالي)، (ج) البلترة، أي تراكم قوى عاملة «حرة» بمعنى مزدوج، نشوء جيش العمال الاجراء «المتحررين» من وسائل الانتاج والأحرار في بيع قوة عملهم.

وثمة «عنصر» آخر من عناصر تراكم رأس المال على الصعيد العالمي يتسم به التوليد الذاتي «الطبيعي» لنمط الانتاج الرأسمالي في الرأسمالية المتطورة، وهو أيضاً عنصر مركب ومعقد للغاية يشتمل، من جهة، على اعادة الانتاج الموسعة لرأس المال

كرأس مال نتيجة لرسملة القيمة الفائضة المستولى عليها، ويشتمل، من الجهة الثانية، على اعادة انتاج قوة العمل المحرومة اصلاً من وسائل الانتاج، كقوة عمل مرة أخرى محرومة من أي وسائل انتاج، أي خروجها من عملية الانتاج كقوة عمل «عارية» تباع مجدداً بسبب الاستيلاء على القيمة الفائضة التي انتجتها حين كانت مستخدمة في الانتاج. بعبارة أخرى، انه يعني اعادة انتاج «الاحتكار» الذي يستبعد الآخرين عن ملكية رأس المال (وسائل الانتاج) مما يجبرهم على القبول طائعين بدور انتاج القيمة الفائضة المطلوبة لاعادة انتاج رأس المال. ولكن «العنصر» نفسه يشتمل أيضاً على عملية تركز وتمركز رأس المال الجارية قدماً نتيجة اعادة الانتاج الموسعة والمنافسة والتقدم التكنولوجي الذي تفرضه هذه الأخيرة، وبقدر لا يستهان به، أيضاً نتيجة الاستغلال النسبي سوية مع ظواهر دحر رؤوس الاموال الصغيرة أو الضعيفة أو دمجها أو السيطرة عليها، أي احتكار رأس المال (بوصفه احتكار ملكية).

وبما ان تثمير رأس المال كرأس مال سلعي، أي تسويق السلع، هو دائماً وبالضرورة جزء وشرط لتثمير رأس المال كرأس مال ولعملية اعادة انتاجه (الموسعة) فاننا، فيما يتعلق بالدور المحدد الذي يضطلع به أيضاً في عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، يمكن ان نؤكد على أهمية هذا «العنصر»، وهو التسويق. ولكنه عنصر يقترن بالتراكم البدائي لرأس المال وبعملية التراكم «الطبيعي» التي يتسم بها نمط الانتاج الرأسمالي المكتمل التطور. وبالتالي فان مضمونه يمكن ان يتغير حسبما اذا كان تبادلاً غير متكافيء يجري بحق منتجين سلعيين صغار ما قبل رأسماليين، الأمر الذي يعني بيع السلع فوق قيمتها أو تثمير القيمة التي تحوي قيمة فائضة جرى توليدها في الانتاج الرأسمالي، أي البيع لربما بالقيمة أو (وبتعبير أدق) التسويق بسعر الانتاج معبراً عن «تساوي رؤوس الاموال» أو بسعر احتكاري يعبر عن التراتب الهرمي لرؤوس الاموال. ولكن تثمير رأس المال السلعي بحد ذاته، دون أخذ التمايزات والحالات الملموسة مارة الذكر في الاعتبار، لا يمكن ان يعتبر علاقة استغلالية ومصدر تراكم!

يبدو ان فالرشتاين، شأن الكثيرين سواه، غالباً ما يخلط لدى تفسير تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، بين عمليات ذات مضمون اقتصادي ـ سياسي مختلف. وكمؤشر على هذا الخطأ ونتيجة له يختزل مفهوم العملية المعقدة للتراكم البدائي لرأس المال إلى بعض العناصر المكونة لمضمونها في حين انها، من الجهة الثانية، غالباً ما

تَماهى عموماً مع عملية تراكم رأس المال التي تجري في الاطراف، أو بتعبير أدق، على حساب الاطراف[٩٤].

يفسر فالرشتاين ـ كما جرى تبيانه ـ عملية التراكم البدائي لا بوصفها عملية تخلق شروط نمط الانتاج الرأسمالي بل بوصفها جزءاً عضوياً من عمله الطبيعي. وأحد العناصر الجوهرية لهذه العملية (وليس العنصر الوحيد) الذي تتسم به الاطراف أيضاً هو الاستيلاء على الفائض من خلال التبادل غير المتكافيء. وعلى الرغم من ان نظريته تتضمن البلترة أيضـاً، أي اللحـظة (الاصلية والمتكـررة) للحـرمـان من وسـائل الانتاج (أو كما يرى فالرشتاين، من وسائل الكفاف) فانه يعتبرها في جزء منها عملية ارتقائية انسيابية تؤدي إلى البلتـرة التـامة وفي جزئها الآخر عملية اضفاء طابع سلعي تقوم أساساً بتوسيع السوق. وهكـذا تصبـح صورة التراكم الجاري في الاطراف وعلى حسابها، في النهاية، صورة مشـوهة للغاية لا تبين الاجهاض المتكرر للتراكم البدائي لرأس المال (الذي من شأن انجازه ان يؤدي إلى نشوء رأسمالية وطنية) واعادة انتاج الجماهير شبه البروليتارية.للقوى العاملة، بوصفهما سمتين مميزتين، ولا تشير تحديداً إلى الحقيقة الماثلة في ان عملية تراكم «طبيعي» في اعـادة الانتـاج الـرأسمالية الموسعة، تجري بحدود معينة حتى في الاطراف، أي الاشارة إلى نمو ملكية رأس المال (الاجنبية أو المحلية) من خلال اعادة استثمار الارباح. وتعبر السمة الأولى عن الطابع الطرفي للرأسمالية (محفوفة بعناصر ما قبل الرأسمالية خاضعة لرأس المال) فيما تؤكد السمة الثانية الطابع الرأسمالي للاطراف (لا بوصفها جزء من الرأسمالية العالمية فحسب بل وكأطراف بحد ذاتها أيضاً).

وفي الـواقـع يمكن لتمـاهي عملية التـراكم الطرفية مع عملية التراكم «البدائي» واختـزالها إلى تبادل غير متكافيء يجري مع منتجين غير رأسماليين، ان يوحي بصورة وهمية عن مجتمعــات العــالم الثــالث التي لم تزل «مجتمعــات تقليدية، ما قبــل رأسمـالية»[٩٥]، تلك الصـورة التي لا يمكن محـوها عن طريق التلاعب بالمصطلحات بتسمية المنتجين السلعيين الصغـار ما قبل الرأسماليين، بروليتاريين[٩٦]. كما ان ما قد يترتب على ما ورد ذكره آنفاً الاستنتاج الزائف بان الرأسمالية لا تسخر القطاعات ما قبل الرأسمالية لمصلحتها فحسب بل وتفترض مسبقاً على الدوام وجود هذه القطاعات وان عملية تراكم رأس المال لن تتباطىء فحسب بل وستتوقف من دون هذه القطاعات.

لا يمـكـن وقـف عملية تراكم رأس المــال على الصعيد العــالمي باستنــزاف

«الاحتياطات ما قبل الرأسمالية»، بانجاز الرسملة والبلترة. ففي الواقع ان لدى الرأسمالية اساليب أخرى متاحة لحل مشكلة التثمير المتكرر التي تواجهها. يضاف إلى ذلك ان هذا التراكم العالمي الشامل «الغلوبالي» نفسه، أو بتعبير أدق ان امتداد عملية تراكم رأس مال بعض البلدان إلى مناطق طرفية (أيضاً) هي التي ترسم حدود انجاز التراكم «البدائي» في الاطراف واتمام البلترة وتطور الرأسمالية الوطنية.

ولهذا السبب على وجه التحديد يتطلب استطلاع عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي كذلك تحليل الهوية الوطنية لرؤوس الاموال والكشف عن التناقض بين رأس المال الاجنبي أو الوطني والعمل المحلي (الوطني) - وكذلك دراسة التراتب الهرمي لـ «الجنسيات» المختلفة. فان ذلك من شأنه ليس فقط ابراز أهمية الجبهة الداخلية للصراع الطبقي (من بين جبهات أخرى) وضرورة النضال ضد المستغلين - بالكسر - المحليين أياً كانوا بل وكذلك ابراز أهمية النضال من أجل تغيير «الادوار البنيوية»، أو بتعبير أدق من أجل تصفية التبعية الاقتصادية والاستغلال الذي تمارسه البلدان الاجنبية بصفة عامة، أهمية خوض النضال في «الاطار الوطني» أيضاً ضد المستغلين - بالكسر - الاجانب المقيمين و/ أو ضد الاتباع المحليين لرأس المال الاحتكاري الدولي.

كما ان الكشف عن الاتجاهين المتعارضين لتراكم رأس المال، وهما الاحتكار والتدويل، وكذلك دراسة الحقيقة الماثلة في ان رأس المال بوصفه علاقة اجتماعية يرتبط بالضرورة بدول وطنية نظراً لاعتماده على حماية تنظيم قسري (هو الدولة) - بسبب غياب وتعذر وجود دولة عالمية رأسمالية - يبددان وهم المفاهيم القديمة والجديدة عن وجود «فوق امبريالية»، الترا امبريالية Ultraimperialism. ويظهر مثل هذا الوهم، نتيجة اندفاع الشركات فوق القومية، في فكرة «تدويل» رأس المال تدويلاً عاماً أو اضفاء طابع «فوق قومي» عليه أو طابع «عالمي شامل» - غلوبالي - وفي الافتراض الذي يؤكد على طموح الشركات متعددة الجنسية إلى تحقيق «الحالة الغلوبالية المثلى» global optimization بصورة مستقلة عن جنسيتها وتوزع أسهم رأسمالها. كما يتجلى في الآراء التي تنفي أهمية رأس المال بوصفه ملكية (احتكارية، خاصة) ودور ملكية رأس المال في السيطرة على عمل رأس المال أو العلاقة (النهائية) بين الملكية والسيطرة.

لمفهوم «تدويل» رأس المال، بالطبع، معنى مزدوج وهذا وحده يمكن ان يكون مصدر الكثير من البلبلة. وقد تحدثت في ما ورد ذكره آنفاً عن «تدويل» رأس المال بوصفه

علاقة اجتماعية، ولا يماثل هذا «تدويل» ملكية رأس المال. ففي حين ينطبق «تدويل» رأس المال بوصفه علاقة اجتماعية على استغلال رأس مال اجنبي لعمل «وطني» أو استغلال رأس مال وطني لعمل اجنبي، أي ينطبق على علاقة قائمة اساساً بين رأس المال والعمل، فان «تدويل» ملكية رأس المال يعني توزيع أسهم رأس المال على رأسماليي أكثر من دولة وطنية، أي انه ينطبق على العلاقة بين رأسماليين. ولكن بما اننا في كلا الحالتين لا نستطيع الحديث عن التدويل بمعناه الضيق، الحصري، على الأقل فيما يتصل بالعلاقة بين المركز والاطراف فان استخدام القويسات (صراحة أو ذهنياً) يكون مبرراً بكل تأكيد. ما يراد في الحالة الأولى هو ليس مجرد ان علاقة تقام بين رأس مال ينتمي إلى بلد واحد (أو عدة بلدان) وعمل ينتمي إلى بلد آخر لأن القوى العاملة في الاطراف ـ بسبب قصور تطور الاقتصاد الوطني والمجتمع ـ لا يمكن ان تعتبر قوى عاملة وطنية حقاً وان نشاط رأس المال الاستغلالي الاجنبي يمارس عادة بتعاون رأسماليين محليين وعناصر كمبرادورية. أما في الحالة الثانية، فان اضفاء طابع متعدد الجنسيات على ملكية رأس المال يشتمل دائماً على العلاقات (المتغيرة) في التراتب الهرمي لرؤوس الاموال الوطنية المنفردة وهيمنة رؤوس اموال معينة أو طموحها إلى الهيمنة، أو بتعبير أدق هيمنة مجموعات رأسمالية معينة أو طموحها إلى الهيمنة على مجموعات أخرى.

وهكذا يكون «التدويل» عملية نسبية ومتناقضة وان كان عملية مطردة بلا ريب، تدفعها الطبيعة التوسعية لرأس المال والنمو الحجمي في أبعاد القوى المنتجة.

ان «فوق الامبريالية»، «الالتراامبريالية» (بمعنى مقولات فالرشتاين: نشوء امبراطورية عالمية رأسمالية واحدة تعمل ضمن إطار عالمي شامل «غلوبالي» بالمعنى الاقتصادي والمعنى الاجتماعي والمعنى السياسي على السواء)، لا تستتبع من آرائه ليس فقط لأنه يضع موضع تساؤل منذ البداية وهم عملية «التدويل» نفسها (الذي ينسب إلى الرأسمالية وبالتالي إلى رأس المال أيضاً طبيعة عالمية شاملة «غلوبالية» بالمعنى الاقتصادي) بل ولأنه يرى **السمة المحدِّدة** للرأسمالية في وجود دول وطنية منعزلة، في وجود بنى سياسية (وثقافات) في نظام اقتصادي **عالمي**. وتكشف نظريته بوضوح عن لجوء رأس المال إلى استخدام الترسانة (الاقتصادية والعسكرية) للدول الوطنية ضد رؤوس اموال أخرى أيضاً، أو ضد دول تستخدمها رؤوس اموال أخرى، ويميط اللثام عن الصراعات بين الرأسماليين والدول الرأسمالية عموماً. ولكن نتيجة لعدم ايلاء الاهتمام

اللازم بالهوية الوطنية لملكية رأس المال وبعلاقة الانتاج بين العمل ورأس المال الاجنبي وبالعلاقة الهرمية بين رؤوس الاموال الوطنية المختلفة، أي بعلاقات الملكية الاجتماعية عموماً، وكذلك بسبب الافتراض القائل ان الاقتصاد العالمي يتكامل بالتبادل، فانه لا يستطيع ان يفسر السبب في ان رأس المال لم يخلق بعد دولة عالمية وما الذي يبقي الدول الوطنية قائمة رغم عالمية «غلوبالية» رأس المال.

٦ ـ تفسير الاشتراكية

تبدو بلدان اوربا الشرقية الاشتراكية في نظرية فالرشتاين شبه اطراف الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وان تفسيره لنظام هذه البلدان تفسير مبهم[٩٧] نوعاً ما لكنه ليس ناجماً عن تحامل سياسي عليها أو عن تبدد أوهام كانت في السابق معلقة على نظامها، كما تبدو هي الحال مع العديد من المفكرين اليساريين (مثل بتلهايم).

كما انه ليس ناجماً، كما على سبيل المثال في حالة أمين[٩٨]، عن النتيجة السلبية لمقارنة نظامها مع صورة متخيلة، تامة، ذات مسحة مثالية للاشتراكية.

يبدو الابهام في تفسيره، من جهة، نتيجة موضوعاته العامة (وما ورائها من فرضيات أساسية يمكن وضعها موضع تساؤل) حول الانظمة العالمية، ومن الجهة الثانية، نتيجة ادراكه للحقيقة التي لا ريب فيها (وان كانت تنفى في أحيان كثيرة) متمثلة في ان هناك اقتصاداً عالمياً واحداً، اقتصاداً ما زال رأسمالياً في الغالب، تشارك البلدان الاشتراكية أيضاً (مشاركة متزايدة) في عملياته التبادلية وفي تقسيم عمله.

فيما يتعلق بعمليات التبادل فانه يطرح التبادل (كما جرى تبيانه) بوصفه مقولة مركزية وسمة محدِّدة للرأسمالية تؤمن الوحدة الرأسمالية للنظام العالمي وتجعل كل العناصر أو القطاعات غير الرأسمالية أو أنماط الانتاج المحلية جزءاً لا ينفصل من الرأسمالية العالمية فتضفي على الأشكال غير الرأسمالية مضموناً رأسمالياً من حيث الجوهر أو تنيط بها وظيفة رأسمالية من حيث الجوهر.

وفيما يتعلق بالاقتصاد العالمي الواحد وطبيعته الرأسمالية في الغالب فلا ريب في انهما الشرط ذاته الذي يفسر الخصوصية التاريخية والطبيعة المتناقضة جداً لبداية وعملية التطور الاشتراكي في إطار وطني (ناهيكم عن حقيقة ان نقطة الانطلاق كانت تخلفاً طرفياً

في أغلب الحالات). وعلى النقيض من خرافة انطلاق عملية مستقلة تماماً ذات «مراحل» محددة بوضوح لتطور وبناء اشتراكية مكتملة، فان ما يترتب على ذلك هو مسألة واقعية بالنسبة للنظرية والممارسة على السواء، تتمثل في كيف يمكن التوفيق (بأي ثمن يمكن التوفيق) بين الهدف الاشتراكي والمبادىء الاشتراكية ومؤسساتها الداخلية وآليتها من جهة و «قواعد لعبة» الاقتصاد العالمي من الجهة الثانية، كيف يمكن الدفاع عن القيم والمنجزات الاشتراكية والمضي بالتطورالاشتراكي (وإلى أي مدى) في ظروف اقتصاد عالمي ما زال رأسمالياً.

وعلى الرغم من ان فالرشتاين يقر[٩٩] (دون ثبات) بالطابع اللارأسمالي أو ما بعد الرأسمالي للنظام الداخلي للبلدان الاشتراكية فانه يعرِّف البلدان الاشتراكية بوصفها مجرد بلدان شبه أطراف الرأسمالية العالمية بدلاً من طرح المسائل مارة الذكر التي من شأنها حقاً ان توفر اساساً صالحاً من الناحية النظرية ومعالجة تاريخية سليمة لتقييم نظام البلدان الاشتراكية تقييماً نقدياً. انه يصفها بكونها دولاً وطنية بين المركز والاطراف لها علاقات تبادل في الاتجاهين معانية من التبادل غير المتكافيء في اتجاه ومنتفعة منه في الاتجاه الآخر. وهكذا فانه لا يطمس السمات المميزة لنظامها الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي الداخلي فحسب بل ويجعل التحليل الواقعي لتناقضات تطورها مهمة بالغة الصعوبة. والأكثر من ذلك يبدو حتى دورها في علاقات قوى السياسة الدولية دوراً غير محدد تاريخياً أو عديم الأهمية[١٠٠].

ان فالرشتاين لا يعتبر «تزاوج الاشتراكية والنزعة القومية في حركات التحرر الوطني للقرن العشرين» حالة شاذة، بل يذهب إلى حد الظن بانه (ما كان قط بمقدور هذه الحركات ان تكون «اشتراكية» حقاً لو لم تكن «وطنية») والعكس بالعكس[١٠١]، أي انه يقر أيضاً بمبرر وجود الاطار الوطني للحركات الاشتراكية . ومع ذلك يحدد فالرشتاين سمات نمط الانتاج الاشتراكي بحيث يفترض تطوره مسبقا، من البداية، وجود حكومة عالمية اشتراكية. بعبارة أخرى، انه بذلك يضع موضع تساؤل حتى امكانية الشروع في البناء التدريجي لمجتمع اشتراكي في إطار وطني أو اقليمي. ويرى (عن صواب ولكن بصورة منفصلة عن الظروف التاريخية الملموسة لعملية بناء مجتمع اشتراكي) ان نمط الانتاج الاشتراكي يتسم بانتاج قيم استعمالية (أي الانتاج حسب الحاجات) وبآلية صنع قرارات الانتاج الاشتراكي جماعياً، أي بـ «التخطيط». ولكن التخطيط ليس ممكناً، في رأيه، إلا

على «المستوى العالمي» وليس على مستوى الدول لان التخطيط على مستوى الدول يكون في النهاية دائماً وبالضرورة تخطيطاً لـ «مؤسسة» وليس للاقتصاد بصفة عامة. وبالتالي فان اضمحلال الدول الوطنية وقيام دولة عالمية[102] (ومن طراز جديد) يُفتَرض ضمناً بانه حتى من مستلزمات الانتقال الاشتراكي.

ان يكون هدف الانتاج الاشتراكي هو الاستهلاك (وليس الربح) وان يكون مبدأه الحاكم هو القيم الاستعمالية، فذلك بلا ريب سمة هامة ومميزة من سمات نمط الانتاج الاشتراكي. ولكن مثل هذا الفصل (الذي نجده، من بين آخرين، في نظرية فالرشتاين، وكذلك في نظرية أمين[103]) بعد اجراء التعديلات اللازمة) بين جانبي الانتاج السلعي المتمثلين بالقيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية لتكون الأولى سمة الاشتراكية، والثانية سمة الرأسمالية في تعريف النظامين، انما هو فصل مضلل نوعاً ما. اولاً لأن الرأسمالية ليست مجرد نظام تبادل، أو اقتصاد سوق وأبعد من ذلك ان تكون اقتصاداً قادراً على تجاوز المتطلبات والمشكلات التي تطرحها القيمة الاستعمالية، أي ان القيمة التي تُولَّد في عملية انتاج دافعها الربح يجب في النهاية ان تتحقق في الاستهلاك أيضاً. ثانياً، لأن هذا التبسيط يهمل كامل المشكلة المتمثلة في ان الانتقال إلى الاشتراكية لم يبدأ إلا في أجزاء من العالم، أي بالتعايش والاحتكاك مع الرأسمالية القائمة في الاجزاء الأخرى. يضاف إلى ذلك ان مثل هذه المعالجة تسقط من الحساب مسألة لا يستهان بها هي كيف يمكن تحويل انتاج تسوده القيمة التبادلية إلى انتاج تحكمه القيمة الاستعمالية وبالتحديد في عملية يستخدم فيها التناقض ذاته بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية لتغيير العلاقة بينهما، أي تسخير القيمة التبادلية لخدمة انتاج القيمة الاستعمالية، بدلاً من انتظار منقذ «يحل» هذا التناقض. وفي مجرى عملية بناء نظام اقتصادي ـ اجتماعي اشتراكي (سواء جرت في الاطار الوطني أو في إطار أوسع) فان الغاء القيمة التبادلية، أي الانتاج السلعي، بقرار سياسي لا يمكن ان يعتبر امكانية واقعية. وحتى اذا تجاهلنا الاضطرابات التي سيمر بها الاقتصاد الموروث من الرأسمالية فان مثل هذا القرار، اذا ما اتخذ في إطار بلد ما، سيفترض مسبقاً في كل الاحوال وقف التجارة بصورة تامة مع العالم الخارجي، أو اذا أتخذ بحيث يسري مفعوله على العالم أجمع (بقدرة قادر؟) فانه سيتطلب القيام بين ليلة وضحاها بتنظيم شكل عالمي جديد من أشكال عرض وامداد المنتجات دون تبادل سلعي.

ومع انه يبدو في بعض مؤلفات فالرشتاين انه يدرك هذه المشكلة[١٠٤]، ولكنه غالباً ما يميل إلى تجاهلها لدى صياغة الاستنتاجات التي يزعم ان صحتها مطلقة. ولعله ليس من قبيل المصادفة انه حين يأتي ذكر بعض الامثلة العملية الملموسة على التطور الاشتراكي الذي يبدو ممكناً حتى قبل اجراء التحول الاشتراكي على الصعيد العالمي في آن واحد، يشير فالرشتاين عادة (شأن أمين) إلى بلدان (أو بتعبير أدق إلى فترات من تاريخها) مثل الصين قبل وفاة ماو أو كمبوديا في ظل حكم بول بوت، كانت تتسم بعزلة شديدة أو تامة وغياب أي علاقات اقتصادية خارجية ملموسة وتبادل سلعي داخلي محدود والغاء مقولات القيمة والحوافز الاقتصادية وتنظيم الاقتصاد تنظيماً عسكرياً أو بالاحرى اشاعة الفوضى فيه.

لا ريب في ان فكرة التخطيط العالمي الاشتراكي وقيام حكومة عالمية اشتراكية تمثل صياغة شرط ينسجم مع طبيعة الاشتراكية وهدفاً منشوداً ومبرراً من زاوية القضاء على اللامساواة الدولية باسرع وقت ممكن ولكنها تصبح مفهوماً سيء التوقيت بل وحتى مفهوماً مضللاً لأن النظام النظري الذي يطرح فالشتاين هذه الفكرة في سياقه يترك بلا ايضاح طريقة أو طرق الانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المنشود موضع البحث. وبسبب تقييم الوضع الحالي تقييماً مبسطاً بافراط لا يمكن على اساس هذه الفكرة حتى تشخيص الخطوات الأولى التي ينبغي اتخاذها نحو التطور بالاتجاه المنشود.

يبدو ان غياب التطبيق المتسق للمعالجة الديالكتيكية هو الذي يضفي على مفهوم فالرشتاين مضموناً مثالياً إلى حد ما. ويتجلى هذا في تقييمه للآفاق التاريخية للخروج من النظام الرأسمالي العالمي أوتخطيه بقدر ما يتجلى في تفسيره للتناقض الديالكتيكي بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية بوصفه تناقضاً مطلقاً. وان آراءه حول الاشتراكية التي لا «تتوج» بحكومة عالمية فحسب (اذا كان بمقدورنا الحديث عن «تتويج» أصلاً) بل وتبدأ بالضرورة بحكومة كهذه، ولاسيما اختزاله للعلاقة بين المركز والاطراف إلى مجرد علاقة تدريجية (بافتراض شبه اطراف بينهما) وكذلك موضوعته حول تبادل هذه الادوار توحي بان تغيير النظام عامة تغييراً فورياً هو الامكانية الوحيدة لتحويل النظام. وإلى جانب سذاجة الافتراض القائل بان انبثاق دولة عالمية اشتراكية[١٠٥] على حين غرة يمكن في ليلة وضحاها ان يضع حداً للامساواة الاجزاء، سيكون خطأ صارخاً ان يسقط من الحساب امكان وضرورة القيام باعمال على مستوى اجزاء الاقتصاد العالمي، أي اهمال تلك التغيرات

التي يجري احداثها على مستوى الاجزاء وفي إطارها ولكنها تهدف (كذلك) إلى تغيير النظام عموماً وتخدم هذا التغيير.

ان ذلك سيكون نفس التفسير الخطي، ولكن بعلامة معاكسة، للعلاقة الديالكتيكية بين الاجزاء والكل، الذي ينظر إلى الكل بوصفه المجموع الحسابي للاجزاء ويتحدد بها تحديداً تاماً. فبقدر ما تتحدد الاجزاء في كليتها تحديداً مؤكداً بالكل يكون من المنطقي ألا يحالف النجاح أي فعل سياسي يجري في إطار الاجزاء على الضد من طبيعة الكل وعمله.

أما البديلان المتمثلان بقيام ثورة عالمية مفاجئة تخلق حكومة عالمية اشتراكية أو ابقاء الصراع الطبقي في أطر وطنية ومقتصراً على اهداف وطنية فهما بديلان زائفان فحسب! فالأول يلغي الامكانات الحقيقية ومهمة النضال الطبقي في الاجزاء من أجل تحويلها وبالتالي تغيير الكل، في حين يغفل الثاني مهمة تحويل الكل. وفالرشتاين مصيب في معارضة البديل الثاني ولكنه مخطىء ويعوزه الاتساق في تقييم البديل الأول. صحيح ان بعض طروحاته، ومنها على سبيل المثال، عندما يعتبر نضال الاحزاب الاشتراكية في إطار وطني تعبيراً عن نضال طبقي على الصعيد العالمي، أو حين يؤكد ان لانتصار القوى الاشتراكية في بلد من البلدان تأثيراً على علاقات القوى في بلدان أخرى كذلك، الخ، توحي منطقياً بادراك «الثنائية» الضرورية والعلاقة المتبادلة بين النضال الطبقي «الوطني» والنضال الطبقي «العالمي»، ولكنه لا يولي الاهتمام اللازم بهذه العلاقة الديالكتيكية ومدلولاتها العملية.

يفترض العمل الثوري ضد الرأسمالية العالمية مسبقاً مراعاة جبهة ومهمات النضال الطبقي «الوطني» على الصعيد الداخلي والنضال الطبقي «الدولي» على الصعيد العالمي. وان اغفال أي منهما هو بمثابة تخل عن العمل أو طابعه الثوري.

يبدو ان ما يضعف نقد الرأسمالية في احيان كثيرة (كما في نظرية فالرشتاين شأن حالة العديد من مفكري «اليسار الجديد») هو الحقيقة الماثلة في انه رغم صيغة الاحكام القيمية[١٠٦] القاسية للغاية، لا يدل على المخرج من الوضع المستهدف بالنقد والادانة، لا يدل على طرق ووسائل الفعل العملي المناسب ومنفذيه المحتملين، أو اذا فعل ذلك فليس بما فيه الكفاية من الواقعية.

الغائب في تقييم فالرشتاين وبعض المنظرين اليساريين الآخرين للبلدان

الاشتراكية هو ليس بأي حال من الاحوال الاعتراف المهذب بمنجزاتها (وأبعد من ذلك اطراء هذه المنجزات). ولكن مأخذي عليهم هو قيامهم، نتيجة اخطاء أو تناقضات نظرية معينة تكون أحياناً حتى منافية للمنطق[٧٠] (ناهيكم عن العنعنات السياسية)، بطمس خصائص هذه الانظمة (الوطنية) ذاتها التي يمكن تمييزها عن خصائص الرأسمالية (الوطنية) والسمات العامة أو الخاصة للطرق والمسارات المختلفة التي يتخذها التطور الاشتراكي وطابع السيرورة التاريخية لهذا التطور وتناقضاته الديالكتيكية. وبذلك يمكن ان يضللوا، بصرف النظر عن النيات، الحركات التقدمية في العالم والبلدان النامية حول الخطوات التي يمكن ان تتخذ لتغيير العالم بتغيير اجزائه وكذلك فيما يتعلق بالبدائل الممكنة للبلدان النامية عموماً وآفاق التطور ذي التوجه الاشتراكي خاصة، بما يمكن ان يبشر بايجاد مخرج واقعي من «التخلف» رغم التعرجات الناجمة عن تناقضات وصعوبات وتضحيات واخطاء واغلاط لابد منها.

ما أجده غائباً هو ليس بأي حال من الاحوال النظرة غير النقدية لتطور البلدان الاشتراكية، التي ستكون مضللة بالقدر نفسه، وانما النظرة الموضوعية والتاريخية لواقعها، والتقييم المركب للدور الذي قامت به في تغيير النظام العالمي والتقدير الواقعي لما اكتسبته من خبرات ايجابية وسلبية على السواء في مجرى عملية تحويل النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي في الداخل!

ولكن رغم كل الملاحظات النقدية التي بوسعي إبداؤها عن نظرية فالرشتاين التي تدفع المعالجة على اساس وجود نظام عالمي إلى حد التطرف (بنفي أي دور للاقتصادات الوطنية ووجود انظمة اقتصادية ـ اجتماعية مختلفة في اجزاء العالم) وتصوُّر التبادل على انه المحدِّد المركزي لرأسمالية عالمية شاملة، وبالتالي رأسمالية متكاملة في نظام واحد، فاني اعتبر هذه النظرية في مقدمة المساهمات القيمة في التحليل العلمي ـ الاجتماعي التقدمي والنقدي الحديث للعالم المعاصر. فهي هجوم عادل جديد على النظرة «الاقتصادوية»، التبسيطية التقليدية إلى الاقتصاد العالمي الذي ترى اليه بوصفه تراصف اقتصادات وطنية مستقلة أو في أحسن الاحوال اقتصادات متكافلة يتبع أحدها الآخر في عملية نمو خطية.

الهوامش والمصادر

(١) انظر:

A. G. Frank: Capitalism and Underdevelopment in Latin America (ch. lv. «The Myth of Feudalism), Monthly Review press, New York, 1967, and «Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology», Catalyst, No. 3, University of Buffalo, 1967. (Also published in (Latin America: Underdevelopment or Revolution). Monthly Review press, New York, 1969.

(٢) انظر من بين آخرين، سمير أمين:

L'accumulation a l'échelle mondiale. Anthropos. paris, 1970. A. G. Frank: L'accumulation mondiale, 1500 - 1800. Calman - Levy paris, 1977.

(٣) انظر على سبيل المثال:

Ivan T. Berend. Öt elöadás gazdaságról és oktatásról.

(خمس محاضرات في الاقتصاد والتدريس) بودابست، ١٩٧٨ . وتعليقات فيرا زيماني على كتاب ايمانويل فالرشتاين:

(النظام العالمي الحديث) Az Uj Világrendszer

Valóság, 1978, No. 89 pp. 99 - 105.

ونقد فيرينس مسليفيتس الموجز ولكن الوافي جداً لبعض الاجزاء الاساسية من نظرية فالرشتاين:

Az osztállya szerveződés néhány elmélet és gyakorlati kérdése az elmaradottsag viszonyai között.

(بعض المسائل النظرية والعملية للتنظيم الطبقي في سياق التخلف) رسالة جامعية، جامعة كارل ماركس للعلوم الاقتصادية، بودابست، ١٩٨٧ .

(٤) Immanuel Wallerstein: The modern World system. Capitalist Agriculture and the Origin of the European World - Economy in the Sixteenth Century. Academic press, New York - San Francisco - London, 1974, p. 140.

(٥) اشارة إلى جورج لوكاش الذي يقول «ان اولوية الدوافع الاقتصادية في التفسير التاريخي ليست هي التي تشكل الفارق الحاسم بين الماركسية والفكر البرجوازي، بل وجهة نظر الكلية»، يؤكد فالرشتاين أيضاً ضرورة «تحليل الكل الاجتماعي».

(I. Wallerstein: «The Rise and Future Demise of the World Capitalist system: Concepts for Comparative Analysis».

بحث قدم في الاجتماع السنوي للجمعية السوسيولوجية الامريكية نيواوليينز، ٢٨ ـ ٣١ آب/ اغسطس ١٩٧٢ ص ١ . (التشديد مني ـ ت . س). الاشارة إلى لوكاش مقتبسة من جورج لوكاش: «ماركسية روزا لوكسمبورغ»، في التاريخ والوعي الطبقي.

«The Marxism of Rosa Luxemburg», in History and Class Conscionsness, Merlin press, London 1968, p. 27.

(٦) I. Wallerstein: «Societal Growth: World Networks and the politics of the World - Economy».
بحث قدم في الجلسة العامة لاجتماعات الجمعية السوسيولوجية الامريكية في ١٩٧٨، سان فرانسيسكو، ٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨، ص ٢.

(٧) انظر:

Terence K. Hopkins - Immanuel Wallerstein: patterns of Development of the Mondern World - system. Research proposal». Review, Vol. I, No. 2, Fall 1977, pp. 111 - 112.

(٨) I. Wallerstein: Societal Growth.... p. 2, The Rise and Future Demise.... p. 9, «Contra Historical Myths: The persistent Debate between the Developmental and World - system paradigms». Keynote address, Conference on Exports and change in Third World societies, Duke University, January 20 - 21, 1978, p.2.

(٩) انظر:

I. Wallerstein: The Rise and Future Demise.... p. 4.

(١٠) المصدر السابق، ص ص ٤، ٣، ١٧ و٢٥.

(١١) في الدراسة المشار اليها آنفاً يأتي ذكر تكوين الاقتصادات الوطنية (في إطار نظام عالمي واحد) ليس ضمناً فحسب بل وصراحة كذلك. يتحدث فالرشتاين عن نشوء «الاقتصاد الوطني» الانكليزي، «عن وجود اقتصاد عالمي واحد للتطور الوطني المتفاوت، وعن أهمية التجارة الخارجية من وجهة نظر «الاقتصادات الوطنية».

(The Modern World - System, pp. 263, 271, 290, etc).

(١٢) اذن، لا يمكن ان توجد انظمة اجتماعية داخل اطر «وطنية» لأن الدولة وحدها التي تميزها، أو بتعبير آخر، لأن هذه الانظمة لا تمثل «كلية». يترتب منطقياً على ذلك ان الوحدة الأكبر، النظام العالمي، هو الذي يجسد «الكلية». وبما ان النظام الاجتماعي بهذا المعنى، بوصفه «كلية» لا يوجد إلا كنظام عالمي (في العصر الحديث) فلا معنى للحديث عن انظمة اجتماعية على مستويات وطنية في هذا السياق.

(١٣) المصدر السابق، ص ١٣٤.

(١٤) المصدر السابق

(١٥) I. Wallerstein: A world - system perspective on the social sciences». The British Journal of Sociology, VoL. 27, No. 3,1976, pp. 343 - 352.

(١٦) انظر على سبيل المثال:

I. Wallerstein: The Modern World system

(١٧) «كانت الرأسمالية أشد استغلالاً . . . وتدميراً للحياة والأرض، بالنسبة للغالبية العظمى من

القاطنين في حدود الاقتصاد العالمي، من أي نمط انتاج سابق في تاريخ العالم».

(١٨) (I. Wallerestein: Societal Growth... p. 11)

مصدر سابق، ص ٣٥٠.

(١٩) بالقدر الذي يضع معه ميلاد الرأسمالية في إطار تعقد التغيرات في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مؤكداً، على الوجه المطلوب، دور عوامل موضوعية مثل تطور الانتاج السلعي الزراعي والتجارة وتحوير العلاقات الطبقية، الخ، وكذلك تأثير الظروف الجغرافية والسكانية. انظر:

The Modern World - system.

(٢٠) يذهب أ. فالرشتاين إلى «ان الطابع التقدمي للرأسمالية قضية لا معنى لها تاريخياً».

I. Wallerstein: Civilizations and Modes of production: Conflicts and Convergences.

بحث قدم في الجلسة العامة للاجتماع السنوي السادس، الجمعية الدولية للدراسة المقارنة للحضارات. كلية برادفورد، هافرهل، ماسيشوسيتس، ١٥ نيسان/ ابريل، ١٩٧٧، ص ٩.

(الجدير بالملاحظة هنا انه في دراسته التاريخية يعطي تقييماً أكثر واقعية حين يقول «كانت ولادة الاقتصاد الرأسمالي العالمي رغم كل بشاعاته، أخيَر من عدم ولادته».

The Modern World - system, p. 357.

(٢١) مثلاً في شكل التجارة العربية ما قبل الاستعمار، التي كان بمقدورها، على الأقل من زاوية تراكم رأس المال النقدي، ان تؤمن ظروفاً أكثر ملاءمة لتطور الرأسمالية مما في اوربا الغربية. من الواضح ان عدم تأمين ذلك يعود إلى ظروف تقع خارج التبادل. يمكن العثور على تحليل شيق لهذه المسألة في رسالة أنا بيترا سوفيتس الجامعية:

Néhány szempont a közel - keleti termelési mód vizsgálatához a libanoni kereskedelmi töke példáján.

(وجهات نظر للبحث في نمط الانتاج في الشرق الاوسط موضحاً بدور رأس المال التجاري في لبنان) جامعة كارل ماركس للعلوم الاقتصادية، بودابست، ١٩٧٨.

(٢٢) I. Wallerstein: Contra Historical Myths.... p.5.

(٢٣) I. Wallerstein: patterns of Development....

مصدر سابق، ص ص ١٢٥ - ١٢٦

(٢٤) المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٢٥) ينفي فالرشتاين التأثير المتباين لوجود المقولات مارة الذكر أيضاً من زاوية علاقات السوق المحلية. ويرى ان لا صلة قط بحجم السوق الفعلي ما اذا كان جميع الكادحين عمالاً أجراء أو عبيداً. وفي أقصى الاحوال يمكن ان يوجد فارق في كمية البضائع التي تشترى فردياً ولكن ليس «في اجمالي كمية البضائع المشتراة». وستكون هذه الكمية متطابقة في حالة عدم وجود فارق بين الحالتين في انتاجية العامل وفي الانفاق الفعلي على تكاليف ادامة القوى العاملة واعادة انتاجها. وما سيجري

شراؤه فعلاً في الحالة الأولى بصورة فردية سيجري شراؤه في الحالة الثانية «بصورة جماعية» في السوق. انظر:

(Contra Historical Myths..... p.4).

(٢٦) انظر:

patterns of Development

مصدر سابق، ص ١٣٥.

(٢٧) المصدر السابق، ص ص ١١٩ و١٢٥ ـ ١٢٦. رأي فالرشتاين القائل بان عمل الاقتصاد الرأسمالي بصورة طبيعية يفترض مسبقاً وجود منتجين لم يتبلتروا بعد وقطاعات ما قبل رأسمالية ستجري بلترتهم ورسملتها تدريجياً على التوالي، يكشف عن علاقة ظاهرة بآراء روزا لكسمبورغ.

(٢٨) المصدر السابق، ص ص ١٣٥ و١٣٧.

(٢٩) المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٣٠) يتخذ موقفاً مماثلاً من حيث الجوهر كذلك أ. غ. فرانك الذي يشير اليه فالرشتاين أيضاً. انظر:

A. G. Frank. Sur L'accumulation qu'on appelle primitive. L'homme et la société, Nos. 39 - 40, Janv., - Juin, 1976, pp. 45 - 76.

(٣١) I. Wallerstein: patterns of Development....

مصدر سابق، ص ١١٩.

(٣٢) المصدر السابق، ص ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

(٣٣) يَفهم بـ «السلاسل السلعية» طائفة من العمليات المترابطة، الأمر الذي يعني سلسلة عناصر مختلفة من العناصر الداخلة في الانتاج تتكلل بمنتوج نهائي قابل للاستهلاك، وتحولات سابقة على ذلك. يؤكد فالرشتاين ان مثل هذه السلاسل السلعية كانت موجودة طيلة تاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي وينفي (محقاً) ان تكون قد تطورت اولاً في حدود الدول ولم تبدأ في تخطيطها إلا في وقت لاحق. انظر:

patterns of Development....

مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٣٤) I. Wallerstein: Contra Historical Myths....

مصدر سابق، ص ٣ و

patterns of Development....

مصدر سابق، ص ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٣٥) I. Wallerstein: patterns of Development....

مصدر سابق، ص ١٢٤.

(٣٦) استناداً إلى فالرشتاين فان «الأزمة» نفسها التي انتهى اليها الاقطاع الاوربي باعتباره نوعاً خاصاً من الامبراطوريات العالمية التي تتسم باعادة التوزيع، هي وحدها التي أدت إلى انهيار الاقطاع وليس المنطق التاريخي للتطور الاجتماعي الذي يزرع بذور تكون نظام اجتماعي جديد في انحطاط

القديم ذاته ويتمخض عن طبقة جديدة في هذا النظام القديم. وما كان للرأسمالية ان تنشأ «لو كانت هناك امبراطورية عالمية في الاطراف قادرة على قهر النظام . . . أو لو كانت اوربا الاقطاعية نفسها أكثر مركزية»، أي لو لم تضطر الطبقة الحاكمة نفسها، لو لم تضطر عوائل «السادة» الحاكمة إلى تجريب نمط بديل للاستيلاء على الفائض بسبب الطفرة الخلاقة آنفة الذكر في الخيال. (انظر:

A World - system perspective....... مصدر سابق، ص ٣٥٠.

(٣٧) I. Wallerstein: patterns of Development.... مصدر سابق، ص ص ١١٢ - ١١٣، ١٢٥ و١٣٢ وانظر أيضاً:

Social Growth.... p. 13

(٣٨) «من دون بنية سياسية لاعادة توزيع الفائض المستلب لا يمكن اعادة توزيع الفائض إلا عن طريق «السوق». . . ومن هنا يكون نمط الانتاج رأسمالياً».

A World - system perspective...... مصدر سابق، ص ٣٤٨.

(٣٩) I. Wallerstein: patterns of Development.... مصدر سابق، ص ص ١٢٤ - ١٢٦.

(٤٠) من التفسيرات الممكنة الأخرى الاشارة إلى الاهداف والدوافع المختلفة وراء الانتاج المعد للتبادل. والحق ان فالرشتاين يؤكد على ان الهدف المحدد للانتاج السلعي الرأسمالي والتجارة التبادلية هو جني ارباح قصوى. ولكن يبقى قائماً (في حال عدم تحليل نمط الانتاج) السؤال، لماذا لم يكن لدى التجارة التبادلية للامبراطوريات السابقة نفس هذا الهدف واذا كان لديها فلماذا لم تسفر عن نفس النتيجة.

(٤١) I. Wallerstein: patterns of Development.... مصدر سابق، ص ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٤٢) المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٤٣) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٤٤) A World - system perspective....... مصدر سابق، ص ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٤٥) انظر:

Károly polányi: Az archaikus társadalom és a gazdasági Szemlétet

(المجتمع القديم والمعالجة الاقتصادية) غوندولات، بودابست، ١٩٧٦. للاطلاع على نقد لوجهة النظر موضع البحث انظر دراستي التقديمية.

(٤٦) يبدو مثل هذا الرأي نتيجة عدم اتساق فحسب لأن فالرشتاين يشير في مكان آخر إلى أحد «الثنائيات الاساسية»، أي إلى الفارق الجوهري بين الطبقتين من حيث القرارات المتعلقة بانتاج البضائع وذلك بسبب «حقوق الملكية ورأس المال المتراكم والسيطرة على التكنولوجيا، الخ».

(مصدر سابق، ص ٣٥٠ A World - system perspective.......

(٤٧) مصدر سابق، ص ص ١١٢ ـ ١١٣. I. Wallerstein: patterns of Development....

(٤٨) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٤٩) المصدر السابق، ص ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٥٠) مصدر سابق، ص ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ و I. Wallerstein: a World - system perspective.......

مصدر سابق، ص ٦. Contra Historical Myths.....

(٥١) مصدر سابق، ص ص ١٢٧ و١٣٥. I. Wallerstein: patterns of Development....

(٥٢) I. Wallerstein: The Rise and Future Demies.....

مصدر سابق، ص ١٥.

(٥٣) إلى جانب موقع المركز (النواة) والاطراف المختلف بنيوياً في السوق العالمية والعلاقة غير المتكافئة والتبادل الاستغلالي غير المتكافيء بينهما يأخذ فالرشتاين في الاعتبار كذلك المنافسة بين الدول في إطار المركز نفسه وظاهرة التفوق الاقتصادي والهيمنة المؤقتة للقوة المركزية الأقوى في نقطة زمنية معطاة. ولكنه يصور دلك كله، كما العلاقة بين المركز والاطراف، بوصفه ظاهرة «تعمل اساساً من خلال السوق»، ونتيجة قوة الدولة السياسية التي تؤثر على توزيع الحصص في السوق العالمية. انظر:

(مصدر سابق، ص ١٢١ patterns of Development....)

ان تقديم تفسير يتعلل بنفس الاسباب للتطور المتفاوت في إطار النظام العالمي الرأسمالي بصفة عامة والتطور المتفاوت في مركزه هو نتيجة هامة بحق (ومساهمة في النقاش حول «قانون التطور المتفاوت») حتى وان كانت هناك تحفظات واعتراضات مبررة ـ كما اعتقد ـ فيما يتعلق باساس هذا التفسير واتساقه. (سأعود إلى هذه المسألة فيما بعد).

(٥٤) مع ان فالرشتاين نفسه يقول (المصدر السابق، ص ١١٦) ان الاقتصاد العالمي الرأسمالي لم يتسع ليشمل العالم كله إلا في هذا القرن وان مساحات شاسعة كانت قبل ذلك خارج تقسيم العمل على الصعيد العالمي، فانه ينسب تكامل هذه المناطق الذي حدث منذ ذلك الحين إلى التوسع المكاني لعلاقات التبادل وليس إلى الحركة الدولية لرأس المال وتغلغله في الاقتصادات الاجنبية.

(٥٥) مصدر سابق، ص ١٣. I. Wallerstein: The Rise and Future Demies.....

(٥٦) مصدر سابق ص ص ١١٦ - ١١٧ I. Wallerstein: patterns of Development....

(٥٧) مصدر سابق، ص ص ٢٠ - ٢١. I. Wallerstein: The Rise and Future Demies.....

(٥٨) ان هذا الطرح هو بلا ريب نتيجة معالجة ديالكتيكية على النقيض من النظرة الميتافيزيقية إلى اقامة علاقات «دولية» بين وحدات مستقلة متطورة مسبقاً أو معطاة منذ غابر الزمان. ولكنه يبدو مع ذلك طرحاً قاصراً (ولو على الجانب المعاكس) من حيث ان ملاحظة فالرشتاين تفترض مسبقاً افتراضاً ضمنياً بان مضمون العلاقة يمكن ان يتحدد حتى من دون مضمون القطبين.

(٥٩) المصدر السابق، ص ص ١١٦ و١٣٠.

(٦٠) المصدر السابق، ص ص ١١٦ و١١٤.

(٦٠أ) ت. سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف و:

Introduction to Development Studies

(٦١) إلى جانب شكل الاستيلاء على الفائض ونقله، الذي يتجلى في تبادل غير متكافيء بين المركز والاطراف يشير فالرشتاين أيضاً إلى الشكل الذي تكمن جذوره في العلاقة بين المنتج المباشر وصاحب الملكية الذي يمارس السلب، أي إلى الاستيلاء على القيمة الفائضة.

(انظر: .....Contra Historical Myths)

ولكن المؤسف انه يفسر هذه العلاقة الاخيرة - كما جرى تبيانه - أيضاً بوصفها مجرد علاقة تبادل.

(٦٢) على الأرجح ان هذا ناجم عن افتراضه القائل ان مسألة التثمير عصية على الحل في ظل «الرأسمالية النقية» (انظر الهامش رقم ٢٧).

(٦٣) مصدر سابق، ص ص ١٢٥ و١٣٤ - ١٣٥. Wallerstein: patterns of Development....

(٦٤) حين يجيب في كتابه عن السؤال لماذا جرى تطبيق الانماط المختلفة لتنظيم العمل والسيطرة عليه (العبودية، «الاقطاع»، العمل الاجير، الخ) في إطار نظام عالمي رأسمالي واحد، يؤكد «.... ان كل نمط من انماط السيطرة على العمل هو الانسب لانواع معينة من الانتاج». كما يبحث في كيف ان العبودية (في جزر الهند الغربية على سبيل المثال) أو نظام انكوميندا encomieda (في امريكا اللاتينية) أو «القنانة الثانية» (في اوربا الشرقية)، الخ، كانت تلبي متطلبات هذا النوع أو ذاك من انواع الزراعة الاحادية (مزارع قصب السكر، زراعة الحبوب، الصناعة الاستخراجية، الخ).

انظر:

The Modern World - system..... pp. 87 - 95.

(٦٥) رغم ان فالرشتاين يدرك تماماً هذا الفارق كذلك فانه يخفق في ان يستخلص منه الاستنتاج الوافي فيما يتعلق بموطن («جنسية») ملكية رأس المال والفارق بين اقتصاد متكامل داخلياً واقتصاد ذي

طابع مفكك وتوجه نحو الخارج. وفي دراسته يفسر بدافعي جني الربح وتثميره على التوالي السبب في ان لرأس المال الذي يستغل الطبقات العاملة في المركز والاطراف بلا تمييز، مصلحة في ابقاء الاجور واطئة في الاطراف مع السماح بمستوى اجور «متوسط» في المركز لأن تثمير الربح يعتمد على السوق المحلية، أي على قوة العمال الشرائية. (المصدر السابق، ص ٨٤).

(٦٦) لهذا السبب يثير استغرابي ان بعض علماء الاجتماع (الماركسيين) الذين يقبلون بالطريقة الماركسية في التجريد، ينتقدون مفهوم وتحليل نمط ذي قطاعين، مفهوم وتحليل بنية اقتصادية ـ اجتماعية «مزدوجة» لاقتصادات الاطراف تتسم بعلاقة محددة بين القطاع الرأسمالي الموجه نحو الخارج والسائد والقطاع ما قبل الرأسمالي المحافظ عليه والشبيه بالمخلفات، الذي يسخر بسبب تردي ظروفه لخدمة القطاع الاول. يبدو انهم يفعلون ذلك على غير اساس سوى ان هناك قطاعات أخرى أيضاً، ليستنتجوا من ذلك ان النظام الطرفي نظام «تعددي»، «متعدد القطاعات». ولكن من ينفي ذلك أصلاً؟ ألن يكون مبرراً بالقدر نفسه رفض «التبسيط» الماركسي على اساس انه إلى جانب علاقات الانتاج الرأسمالية الأرقى وإلى جانب الطبقة العاملة والبرجوازية وجدت دائماً علاقات وفئات اجتماعية أخرى وفي ظل الرأسمالية كذلك؟! اذن، السؤال ليس ما اذا كانت هناك عناصر وفئات وقطاعات أخرى (طبعاً هناك) بل هو: أي علاقة ووحدة ديالكتيكية وتناقض ديالكتيكي بين أي قطبين هي الاساسية والمحدِّدة في بنية النظام وعمله!

(٦٧) I. Wallerstein: The Rise and Futre Demise.....

مصدر سابق، ص ص ٦ ـ ٧ و٢٥.

(٦٨) I. Wallerstein: patterns of Development....

مصدر سابق، ص ١١٦.

(٦٩) المصدر السابق

(٧٠) يقول فالرشتاين: «.... تكون... المناطق شبه الطرفية.... بين النواة والاطراف وفق سلسلة من الابعاد. فلقد كان بعض هذه المناطق مناطق نواة في أنواع سابقة لاقتصاد عالمي معطى. وكان بعضها مناطق طرفية رقيت فيما بعد...». انظر: The Modern World - system...... p. 349.

(٧١) يشير بالتحديد إلى ان المناطق شبه الطرفية «ترتبط ببلدان النواة كمنطقة طرفية ولكنها ترتبط ببعض البلدان الطرفية بوصفها «نواة»».

I. Wallerstein: Semiperipheral Countries and the Contemporary World Crisis. A study prepared for the CENDES seminar in May 1975, Mimeographed, p. 6.

دراسة اعدت لندوة علمية عقدت في أيار/ مايو ١٩٧٥.

(٧٢) يصنف فالرشتاين البلدان الاشتراكية بوصفها اجزاء من شبه الاطراف ولكنه يشير أيضاً إلى انه في هذه البلدان «الغيت من الناحية العملية كل ملكية خاصة لوسائل الانتاج سواء كانت داخلية أو خارجية». المصدر السابق، ص ١٢.

(٧٣) لا يفهم هذا، بالطبع، إلا بمعنى نسبي وليس بمعنى مطلق حتى في المركز حيث لم توجد «رأسمالية نقية» من أي نوع. وهكذا يظهر الفارق لا بين «بلترة ١٠٠ في المئة» و«نصف بلترة» وانما في طبيعة الرأسمالية الطرفية التابعة التي تعيد انتاج جماهير نصف بروليتارية من الايدي العاملة وتسخرها لخدمة تراكم رأس المال الاجنبي!

(٧٤) I. Wallerstein: patterns of Development...

(٧٥) I. Wallerstein: Contra Historical Myths.....

مصدر سابق، ص ص ٥ ـ ٧.

(٧٦) I. Wallerstein: Semi - pertipheral Countries.....

مصدر سابق، ص ص ٤ و٨.

(٧٧) يوضح هذا بجلاء أ. ايمانويل الذي يفسر ـ كما جرى تبيانه ـ تطور البلدان المتطورة بوتيرة أسرع وتفوقها في التبادل الدولي بطريقة معاكسة: بالاجور الأعلى والآخذة في الارتفاع. (انظر مؤلفه المعنون «التبادل غير المتكافيء».

(٧٨) I. Wallerstein: patterns of Development....

مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٧٩) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٨٠) المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٨١) I. Wallerstein: Social Growth.......

مصدر سابق، ص ص ١٢ ـ ١٤.

(٨٢) I. Wallerstein: patterns of Development....

مصدر سابق، ص ١٢١.

(٨٣) المصدر السابق، ص ص ١٢١ و١٣٠ ـ ١٣١.

(٨٤) I. Wallerstein: Social Growth.......

مصدر سابق، ص ٥.

(٨٥) المصدر السابق، ص ص ٩ ـ ١٣.

(٨٦) المصدر السابق، ص ١١.

(٨٧) المصدر السابق، ص ٩.

(٨٨) يؤكد فالرشتاين في مؤلفه المقتبس اعلاه في أحيان كثيرة 'نظام العالمي الحديث The Modern World - System على دور ملكية الأرض في عملية التكوير الطبقي (الفصل الخامس) ويذهب إلى ان الصراعات السياسية والاجتماعية لا يمكن ان تفهم إلا في سياق كلية العلاقات الاجتماعية (المصدر مار الذكر، ص ٢٨٣).

(٨٩) مصدر سابق، ص ١١٣، و: I. Wallerstein: patterns of Development....

Social Growth.......

مصدر سابق، ص ٩.

(٩٠) يرى فالرشتاين انه في الوقت الذي تنظم القوى البروليتارية صفوفها (انسجاماً مع الوعي الطبقي) للاستيلاء على سلطة الدولة في اطر وطنية ولا تتجه نحو التنظيم على الصعيد العالمي إلا بعد ان تكون قد أدركت حدود سلطة الدولة «فان البرجوازية العالمية . . . . كانت دائماً تنظم صفوفها بالارتباط مع الاقتصاد العالمي».

(مصدر سابق، ص ١٣ ......Social Growth)

بمثل هذه المعالجة ومن دون الكشف عن التناقض لين رأس المال الاحتكاري الوطني والعمل (الوطني) المحلي يمكن حتى للتناسب المتبادل بين قطبي التناحر الاساسي، وهما البرجوازية والبروليتاريا، وعلاقتهما الديالكتيكية التي تفترض وتستبعد احدهما الأخر، ان يختفيا أو يتفككا على الأقل في مجال الوعي والتنظيم.

(٩١) I. Wallerstein: Civilizations and Modes. of production.....

مصدر سابق، ص ٦.

(٩٢) I. Wallerstein: patterns of Development....

مصدر سابق، ص ١١٩.

(٩٣) انظر، من بين آخرين، سمير أمين:

S. Amin: L'accumulation a l'échelle mondiale and A. G. Frank: L'accumulation mondiale.....

(٩٤) أمين، على سبيل المثال، يميز ويحدد التراكم البدائي على الضد من عملية التراكم التي تتسم بها «الرأسمالية المتمركزة تماماً حول ذاتها». ويحدد سمات هذه الاخيرة باعادة الانتاج الموسعة ونمو القدرة الانتاجية من خلال الادخار واعادة استثمار الربح المتحقق من رأس المال المستثمر. أما في حالة التراكم البدائي فان عائد رأس المال لا يمكن ان يأتي من استثمارات رأسمالية سابقة وانما من «استغلال قطاعات غير رأسمالية». انظر أمين:

S. Amin: Accumulation on a World Scale. A Critique of the Theory of Underdevelopment, Monthly review press, New York - London, 1974, Vol. 2, p. 382.

(٩٥) اذا كانت عملية تراكم رأس المال (على الصعيد العالمي) تتجلى فيما يتعلق ببلدان الاطراف كـ «تراكم بدائي» يعرّف بوصفه الاستيلاء على الفائض من منتجين غير رأسماليين عن طريق السوق واذا كان مضمون العلاقة بين المركز والاطراف يتألف من التبادل غير المتكافيء فحتى كلية اقتصاد ومجتمع الاطراف يمكن النظر اليها منطقياً على انها نظام اقتصادي ـ اجتماعي ما قبل رأسمالي لا يرتبط بالرأسمالية إلا خارجياً (مستغل ـ بالفتح ـ من الخارج). ولا تخفف من هذه النظرة الزائفة الاشارة إلى بعض الأثار الداخلية الناجمة عن هذه العلاقة «الخارجية» فحسب على المجتمع التقليدي غير الرأسمالي («داخلياً»).

(٩٦) يستخدم فالرشتاين ـ كما رأينا ـ الكثير من مصطلحات الاقتصاد السياسي (مثل البلترة، التراكم البدائي لرأس المال، الامبريالية، نمط الانتاج، سلعة قوة العمل، العامل الاجير، الرأسمالي، الخ) بمعنى يختلف عن المعنى المتعارف عليه بهذا القدر أو ذاك، بمعنى يختلف عن المعنى الذي نجده في اعمال مؤشرة بوصفها مصدر المصطلحات وهذا من حقه بطبيعة الحال، وكما

يعترف هو نفسه.

(انظر .....Contra Historical Myths)

فان هذه الطريقة لن تكون موضع اعتراض لو ان المفاهيم التي يستخدمها (وصاغها ماركس في المقام الأول) وجدت مكانها المناسب في نظام متسق، كما هي الحال مع ماركس. ففي هذه الحالة يمكن ضمان وضوحها وفهمها على نحو تام - حتى وان كان ذلك ينطوي على بعض الصعوبات في «الترجمة». صحيح انه قد يتضح في أحيان كثيرة اننا نتحدث عن شيء مغاير أو اننا نريد قول الشيء نفسه ولكن بطريقة مغايرة، ولكنني أشعر ان قدراً من عدم الاتساق في استخدام المصطلحات قد يسبب بعض البلبلة في فهم نظريته.

كما تنبغي الاشارة إلى ان مراجعته للمصطلحات (شأن البعض من استنتاجاته) تستند بدرجة كبيرة إلى افتراض هو ايمانه بوحدة النظام العالمي. (. . . «اذا كنا نؤمن بان الاقتصاد هو اقتصاد عالمي فان الطبقات في ذاتها هي طبقات عالمية. . . .» (مصدر سابق، ص ٩).

(٩٧) شأن تفسير فرانك وأمين وآخرين لنظام البلدان الاشتراكية. فهم بدلا من النظر إلى النظام المعقد لعلاقات الانتاج الاجتماعية يحددون الفوارق، ان فعلوا ذلك اصلاً، على اساس وجود مقولات معينة (مثل العمل الاجير، القيمة، السوق) أو ظواهر النظام الرئيسي (الدولة) أو التجارة مع الجزء الرأسمالي من العالم. فان أمين يستخدم، على سبيل المثال، مقولتي «الرأسمالية من دون رأسماليين» و«نمط الانتاج الدولوي» لتصنيف البلدان الاشتراكية في حين يعتبر فرانك هذا النظام نمطاً «رابعاً» (؟)، غير محدد، نوعاً من مقولة «أخرى» ولكنه يسميه جزء لا يتجزأ بصورة متزايدة من النظام الرأسمالي العالمي على اساس ان البلدان الاشتراكية تساهم في التجارة العالمية (متفقاً مع رأي فالرشتاين) - انظر الهامش ١٠٧.

(٩٨) يتمثل هذا، من بين ما يتمثل فيه، في مقالة أمين التي لا ريب في انها تطرح الكثير من النقاط ذات الصلة.

(«In praise of Socialism» Monthly Review, September 1974, pp. 1 - 6).

ففيها يصور الاشتراكية نظاماً تاماً جاهزاً ينفي الرأسمالية جملة وتفصيلاً، بكل جوانبها، لأنها سلبية بالكامل وضارة وجردت المجتمع بصفة عامة والطبقات كافة وثقافة الجميع من انسانيتهم وتسببت في انحطاطهم. ولكن أمين يغفل ان يناقش بل وحتى ان يتطرق إلى مسألة الانتقال من الرأسمالية إلى مثل هذه «الاشتراكية الكاملة»، أي إلى القضايا المتعلقة بهذه العملية التاريخية المديدة الحافلة بالمصاعب والتناقضات.

(٩٩) انظر على سبيل المثال:

Semi - peripheral Countries..... pp. 12 and 24 - 26.

(١٠٠) على الرغم من ان فالرشتاين يشير أحياناً إلى ان لانتصار القوى الاشتراكية في هذا البلد أو ذاك من بلدان شبه الاطراف، تأثيره على تكوين علاقات القوى الداخلية في الاماكن الأخرى أيضاً (انظر المصدر السابق، ص (٣٩)، فانه لا يربط موضوعته هذه ربطاً عضوياً بتحديد مضمون «شبه الاطراف» ومفهوم تبادل الادوار، ولا بنظريته حول تكوين نمط انتاج اشتراكي.

(١٠١) I. Wallerstein: Social Growth.....

مصدر سابق، ص ١٢ .

(١٠٢) I. Wallerstein: «The Dialectics of 'Civilization in the modern World - system».

بحث قدم في مؤتمر السوسيولوجيا العالمي التاسع . أبسالا، ١٤ ـ ١٩ آب/ اغسطس، ١٩٧٨ . ص ص ٤ ـ ٥ .

(١٠٣) انظر أمين :

S. Amin: «In praise of Socialism».

مصدر سابق .

(١٠٤) انظر، على سبيل المثال، التقييم المقدم بعد مجيء كيم ايل سونغ، لخصائص الانتاج السلعي الاشتراكي .

Semi - peripheral Countries..... pp. 25 - 29

(١٠٥) مثلما سيكون من السذاجة ان نتوقع في حالة حدوث تغيرات في اجزاء معينة من العالم ان التعاون بين هذه الاجزاء، حتى لو كان يستند إلى مبادىء جديدة، سيكون على غرار ما يمكن ان يكون بعد تغيير العالم بأسره . .

(١٠٦) أو على وجه التحديد بسبب المبالغات والنظرة الاحادية في الاحكام القيمية، مثل تصوير الرأسمالية بوصفها نوعاً من الخطأ التاريخي، بوصفها نكوصاً، ورفضها جملة وتفصيلاً سوية مع كل منجزات العلم والتكنولوجيا والثقافة التي ترتقي أو تواصل التطور في ظل الرأسمالية أيضاً، أي تفسير الرأسمالية لا بوصفها مرحلة خاصة من مراحل التطور الاجتماعي العام، لا بوصفها ذلك الجزء من هذا التطور الذي تخطى المراحل السابقة ويمهد السبيل للمرحلة اللاحقة وانما بوصفها حالة استثنائية متخلفة عن التشكيلات ما قبل الرأسمالية وما بعدها على السواء .

(١٠٧) من الامثلة الصارخة على ذلك كتاب أ . غ . فرانك المعنون «عاشت المؤسسة فوق الايديولوجية . الاقتصادات الاشتراكية في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل» الذي يدين فيه ادانة جذرية عشوائية كل العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان الاشتراكية مع «الغرب» و «الجنوب»، جملة وتفصيلاً، دون أي تمييز بين العلاقات أو الظواهر ذات الانواع والاشكال الأكثر تبايناً وذات الآثار المختلفة أو حتى الاتجاهات المعاكسة . انه لا يستخدم أي مقاييس نظرية، أي «معايير» مبدئية في التقييم (إلا اذا كان يعتبر، ضمناً، اشتراط العزلة التامة معياراً كهذا) .

لذا ليس من المناسب ألا تجري الاشارة، كما في النقد الواقعي والبناء، إلى ما هو حقاً موضع اعتراض ومتناقض بل وألا يقترح ما سيكون عليه الطريق القويم . مرة أخرى أقول اني لست ضد حقيقة النقد وشدته وانما ضد النقد الخالي من أي مبدأ يمكن الاهتداء به .

فالعدمية لا تجدي في الممارسة . ومن يستفيد في الواقع من «انتقادات» كهذه؟!

كتاب أ . غ . فرانك مار الذكر هو:

Long Live Transideological Enterprise, The socialist Economies in the Capitalist International Division of Labour.

رابعاً - ما هي الدروس التي يمكن ان تستخلصها النظرية والممارسة من المناقشة؟

حاولت في الفصول السابقة تقديم نقد للنظريات التقليدية والاصلاحية والراديكالية الجديدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وكذلك مناقشة بعض القضايا الهامة (مثل طبيعة الامبريالية ولا مساواة التبادل الدولي وشمولية النظام الرأسمالي العالمي وتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، الخ) التي تختلف حولها الآراء اختلافاً واسعاً بين الماركسيين ومفكري «اليسار الجديد». كما اتيحت لي في هذا المسح فرصة ابداء ارائي الخاصة حول المسائل المطروحة للنقاش رغم ان طبيعة هذا الكتاب حالت بيني وبين صياغتها في نظام تفصيلي ومتكامل. ولكني فعلت ذلك في مكان آخر، وبالتحديد في دراساتي السابقة وبعض الابحاث التي جرت الاشارة اليها في هذا الكتاب والتي يمكن ان يرجع اليها من يرغب من القراء. والمؤمل ألا تترك تعليقاتي النقدية وهذه المؤلفات مجالاً للشك فيما يتعلق بدرجة انسجام نظريتي أو تناقضها مع النظريات المعنية.

وبسبب الهدف المنشود من السجال وطابع هذا النوع من التحليل النقدي عموماً لربما يكون قد جرى التشديد أكثر مما ينبغي على السمات التي تبعث على الاعتراض في النظريات موضع البحث، أو بتعبير أدق: على الفرضيات والطرائق والتأويلات والاستنتاجات الفعلية والممكنة التي أراها خاطئة. نتيجة لذلك جاء موقفي محدداً بطروحات نقيضة في الغالب (وفي عناصر مشتتة لا تتصل ببعضها البعض).

لذا يبدو من الضروري والمفيد الآن تلخيص الدروس المأخوذة من المناقشات النظرية بطريقة ايجابية وتلخيص ارائي حول المسائل النظرية المبحوثة بصورة مترابطة.

وبذلك يمكن للتفاصيل التي وضعت تحت مجهر النقد ان تستعيد ابعادها، ويمكن أيضاً ابراز النتائج الايجابية للنظريات المعنية إلى جانب السمات السلبية موضع الاعتراض، فضلاً عن امكان تحديد الملامح العامة لنوع من المقترح المنهجي الداعي إلى مواصلة البحث في القضايا التي لم يتم استجلاؤها.

كما يمكن لمثل هذه الخلاصة ان تشير أينَ تتقارب اراؤنا (في حين أكد المسح النقدي أين تختلف). يبدو هذا مبرراً لأنه، بخلاف الكتاب السابق، قمتُ في القسم الاعظم من هذا الكتاب، أولاً ومن حيث الاساس بنقد نظريات مؤلفين اقف معهم، كما سبق ان جرى التأكيد عليه، على جانب واحد من «الجبهة» الايديولوجية الرئيسية، أي ضد ايديولوجيا الامبريالية الرأسمالية ـ الاحتكارية. اذ لا يمكن تجاهل هذه الحقيقة حتى وان كنا منخرطين في مناظرة. يضاف إلى ذلك ان سبب مغامرتي بانتقاد اراء مفكرين يساريين ومعادين للامبريالية أيضاً لم يكن سوى اني وجدت ان بعض استنتاجاتهم قد تثير البلبلة والتضليل ليس فقط فيما يتعلق بالماركسية الثورية (التي لا يمكن ان يكون «الدفاع» عنها، بالطبع، امتيازاً لأحد أو من اختصاصه وحده) بل وبالاساس فيما يتعلق بالسياسة العملية وآفاق معاداة الامبريالية.

واعتقد ان بالامكان استخلاص بعض الدروس لمصلحة البحث النظري والتربية والسياسة الاقتصادية العملية أيضاً من تلخيص نتائج المناقشة النظرية. وان مثل هذا التلخيص الذي لا يمكن، بالطبع، ان يكون تاماً وأبعد من ذلك ان يكون متناسباً، هو في الوقت نفسه تذكير بان المناظرة ليست غاية بحد ذاتها ولا تقتصر حصراً على مجال النظرية.

ضمَّنت الخلاصة الآتية ليس استنتاجات جديدة واستنتاجاتي الخاصة فحسب بل والعديد من موضوعات الماركسية المعروفة، التي أسوقها معارضاً الآراء النظرية موضع البحث أو متفقاً معها.

١ ـ الرأسمالية بوصفها تشكيلة اجتماعية ونظاماً عالمياً

١ ـ ان الرأسمالية بوصفها تشكيلة اجتماعية هي نتاج ومرحلة هامة في عملية تاريخية موضوعية واحدة تجلت في نشوء التشكيلات الاجتماعية السابقة وتطورها

وتعاقبها. انها ارتقاء مثلما ان انحطاطها وسقوطها ليسا عارضاً تاريخياً بل ضرورة موضوعية ناجمة عن اتجاهات عامة. انها مرحلة خاصة وليست «طريقاً مسدوداً» أو «طريقاً ملتوياً» في التطور العام للمجتمع البشري. فهي تمثل مرحلة من التطور (وفي العملية المترابطة لتطور قوى المجتمع المنتجة والعلاقات الاجتماعية على السواء) أعلى من كل التشكيلات الاجتماعية السابقة مجتمعة. وان أي عودة إلى تشكيلات ما قبل رأسمالية مستحيلة في الواقع، بل هراء تاريخي. وحتى في النظرية لا يمكن تبرير الرغبة في عودة كهذه بكل تناقضات المجتمع الرأسمالي ومظالمه وصراعاته أو سمات انحطاطه التي تميز مرحلة انحداره.

ان التصوير الرومانسي للمجتمعات ما قبل الرأسمالية والاوهام البرجوازية الصغيرة التي تحن إلى بعض المراحل السابقة من الرأسمالية أو تراهن على إصلاحها اصلاحاً طفيفاً لا تعزز النقد الايديولوجي ـ النظري للرأسمالية بل على العكس من ذلك تقوم باضعافه.

٢ ـ وعلى الرغم من ان مهد الرأسمالية كان اوربا الغربية بسبب مقدمات تاريخية ملموسة (مثل تطور الاقطاع الاوربي الغربي وازمته) وبسبب ظروف (جغرافية وسكانية واقتصادية ـ اجتماعية وكذلك ظروف سياسية ومؤسسية ودينية وثقافية) ملائمة على نحو خاص، فان اتجاه التطور الاجتماعي كان يشير (بالفعل) إلى نشوء الرأسمالية في اماكن أخرى كذلك وان بعض مستلزمات ولادتها كانت في طور النضج في بلدان أخرى كذلك. لذا لم يكن انبثاق الرأسمالية نتيجة صفات خاصة تتحلى بها شعوب اوربا الغربية (سواء كانت صفات جيدة أو سيئة).

وانه لافتراض زائف تماماً (أياً كانت الاعمال النظرية التي يتبدى فيها ضمناً أو صراحة) ذلك الافتراض القائل بانه خارج اوربا الغربية التي حدث وان كانت الأولى في انجاب الرأسمالية، لم يكن أي مجتمع من المجتمعات الأخرى يسير في طريق التطور أصلاً أو التطور باتجاه الرأسمالية قبل نشوئها في اوربا الغربية، وان بالامكان اعتبارها جميعاً «تشكيلات اجتماعية آسيوية» راكدة لا لسبب سوى انها كانت أقل نجاحاً في خلق رأسماليتها الخاصة بمفردها أو ان التأثير الكابح للرأسمالية الغربية جعلها عاجزة عن خلق رأسمالية كهذه. ان مثل هذا الافتراض يعكس معالجة لا تاريخية وفي النهاية معالجة «عنصرية».

ان دراسة تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية خارج اوربا دراسة أعمق (وتدريسه في اوربا) أمر هام ولا غنى عنه لا لتصفية المعالجة التي تعتبر اوربا مركز التاريخ فحسب بل ولأنهاء التصوير التخطيطي للتشكيلات الاجتماعية وتعاقبها، وأخيراً وليس آخراً لفهم طبيعة المجتمعات الحقيقية واتجاهات تطورها وتقاليدها التي غالباً ما تكون مستمرة في العمل، فهماً أفضل. وان تعميم «نمط الانتاج الآسيوي» ولاسيما نوع معين من هذه التشكيلة، بوصفه صالحاً للتطبيق على جميع المجتمعات خارج اوربا (أو مجرد الهبوط به إلى مفهوم جغرافي)، هو تصوير تخطيطي شأن تأويل الطريق الكلاسيكي لتطور اوربا الغربية مفضياً إلى الرأسمالية بوصفه نموذجاً معمماً للتطور الخطي مجرداً من أي خصائص تاريخية ملموسة وأي سمات محلية محدَّدة.

٣ ـ ليست العلاقة بين ازمة الاقطاع الاوربي الغربي وميلاد الرأسمالية علاقة عرضية ولا تعود ببساطة إلى «الخيال الخلاق» للطبقة الحاكمة التي كانت تبحث عن مخرج من الازمة. فلقد كانت ازمة النظام نفسه تحمل الرأسمالية في «رحمها» وتتجلى في المجتمع بصفة عامة. وكانت شروط الانتقال إلى الرأسمالية (وان لم يكن انتقالاً جبرياً ومباشراً) قد نضجت في علاقات الاقتصاد الموضوعية وفي صراع القوى الطبقية الاجتماعية. وان تحليل هذه الازمة ومقدماتها وحلها تحليلاً ملموساً يدحض المفهوم التخطيطي ـ الغائي للانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية الذي يصور التطور التاريخي قدراً محتوماً ومكتوباً سلفاً، وتفسير التاريخ بوصفه سلسلة غير مترابطة من الاحداث العرضية أو حركة دائرية دون أي تطور.

٤ ـ كان الشرط المسبق المباشر والدفعة المحدَّدة الأولى لولادة الرأسمالية هو **التراكم البدائي لرأس المال**. وكان مضمونه الاساسي فصل القوى العاملة عن وسائل الانتاج على نطاق واسع بالاكراه غير الاقتصادي. وكان «فرز الارض» في انكلترا من أجل تخصيصها للاستخدام الفردي نوعاً واحداً من أنواعه (هو بلا ريب النوع «الكلاسيكي»). وان تماهي ومطابقة هذا الشكل الملموس مع المضمون نفسه بصفة عامة قد لا يكونا خطأ ناجماً عن تبسيط تخطيطي فحسب بل ومصدر حالات خطيرة من سوء الفهم.

ان تكوين الطبقة العاملة، ان تكوين بروليتاريا حقيقية «حرة بمعنى مزدوج» وفصل وتراكم وسائل الانتاج الاساسية كرأس مال في ملكية الطبقة الرأسمالية المحلية حتى وان لم توجد «رأسمالية نقية» قط في أي مكان، هي الشرط المسبق لتفتح نمط الانتاج

الرأسمالي ولنشوء رأسمالية وطنية. **انها السمة المحدِّدة للتطور التاريخي لمركز الرأسمالية** العالمية، أي البلدان الرأسمالية المتطورة في يومنا هذا.

وعلى النقيض من ذلك فان ما يميز التطور الرأسمالي للاطراف هو اجهاض عملية التراكم البدائي لرأس المال واعادة انتاج جيش نصف بروليتاري من الكادحين المحرومين جزئياً فقط من وسائل انتاجهم واغتراب جزء آخر من وسائل الانتاج بوصفه ملكية رأسمالية اجنبية، إلى جانب مخلفات وبقايا من علاقات ملكية ما قبل رأسمالية. بعبارة أخرى ان بقاء انماط انتاج ما قبل رأسمالية تعيش إلى جانب نمط الانتاج الرأسمالي (الذي يتغلغل، كقاعدة، من الخارج) وتكون خاضعة له، هو السمة المحدِّدة للرأسمالية الطرفية التابعة. وقد تكونت هذه الرأسمالية الطرفية بفعل تأثير مركز التطور الرأسمالي أما بوصفها تكيفاً «طوعياً» أو، والحق في الغالب، بوصفها تكيفاً مفروضاً لخدمة نمو ومتطلبات المركز بصفة عامة، ومنذ العقود الاخيرة للقرن التاسع عشر بوصفها، وإلى حد متزايد على نحو مطرد، نتيجة الاستثمارات الرأسمالية للشركات الاجنبية التي تعود إلى المركز، بصفة خاصة. وفي نظام الرأسمالية الطرفية التابعة تكون عملية التكوين الطبقي معوَّقة والبنية الطبقية مشوهة، وكذلك عملية بناء الأمة ونشوء اقتصاد وطني متكامل ومجتمع وطني.

وعلى الرغم من ان تقدم البلترة والرسملة هو في التحليل النهائي اتجاه لا رجعة فيه في الاطراف أيضاً، فان انقطاع هذه العملية يخلق فوارق بين رأسمالية المركز ورأسمالية الاطراف لا في الدرجة فحسب بل وفي النوعية كذلك.

٥ ـ ان عملية التراكم البدائي لرأس المال وعملية التراكم «الطبيعي» لرأس المال في نمط الانتاج الرأسمالي المتطور عمليتان لهما طبيعة مختلفة حتى وان تطابقتا وتداخلتا زمنياً في بعض المناطق. فالعملية الأولى تفترض مسبقاً، بصفة عامة، شكلاً من أشكال الاكراه غير الاقتصادي على الأقل في بدايتها. ولكن العملية الثانية التي تعني اعادة الانتاج الموسعة لقوة العمل التي تم حرمانها من وسائل الانتاج (أي التي تدخل عملية الانتاج وتغادرها من دون هذه الوسائل) ولوسائل الانتاج المستولى عليها كرأس مال، تمضي حتى من دون أي اكراه غير اقتصادي، تحت حماية سلطة نظام الرأسمالية القانوني فحسب.

وتميل الع ملية «الطبيعية» لتراكم رأس المال واعادة الانتاج الموسعة إلى تشديد حدة التناقضات المتأصلة في نمط الانتاج الرأسمالي وتؤدي إلى حركة دورية تسفر عن ازمات

منتظمة. ولكنها لا تفترض مسبقاً وجود اقتصادات ما قبل رأسمالية وامكان رسملتها. فان تثمير رأس المال بلا مكـدرات ممكن، من حيث المبدأ، حتى في اقتصاد «رأسمالي خالص». بعبارة أخرى، حتى الرسملة التامة والنهائية لكل الاقتصادات ما قبل الرأسمالية لن تؤدي بالضرورة إلى هلاك النظام.

وفي الوقت نفسه فان من الحقائق التي لا مراء فيها ان العملية المتكررة للتراكم «الطبيعي» لرأس المال في اقتصادات القوى الرأسمالية الكبرى تعتاش أيضاً على العملية المجَهضـة للتراكم البدائي لرأس المال في اقتصادات الرأسمالية الطرفية التابعة (التي تتقـدم ولكن ببطء وعلى نحـو معـوَّق ومتناقض بسبب العراقيل التي يعيد انتاجها فعل الاجهاض)، وتعتاش على اخضاع انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية والاستيلاء المتزايد على انتاج ووسائل انتاج منتجي هذه الانماط نصف المبلترين. نتيجة لذلك يكون مسارها ونتائجها بالغة التشوه. ان هذا الظرف الذي يعكسه، ولو على نحو تعوزه الدقة، مفهوم «تراكم رأس المال على الصعيد العالمي»، يستحق اهتماماً أكبر في تدريس الاقتصاد السياسي للرأسمالية المعاصرة وكذلك في دراسة الازمات.

٦ ـ ان جوهر نمط الانتاج الرأسمالي هو ليس الانتاج السلعي بكل بساطة (ولا حتى الانتاج السلعي الذي يُمارَس لمجرد اعتبارات الربح)، ولا هو اضفاء طابع سلعي بصفة عامة أو اقتصاد سوق مع لعب قواه العفوية. انه بدلاً من ذلك انتاج قيمة فائضة والاستيلاء عليها من دون اكراه غير اقتصادي، على اساس الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال طبقة عاملة محرومة من وسائل الانتاج.

صحيح ان الرأسمالية تقترن حقاً باضفاء الطابع السلعي عموماً، بتحويل المنتجات والقيم غير المادية المختلفة إلى سلعة وتحقق في الواقع أعلى درجات الانتاج السلعي، ولكن الاساس المحدد لانتاج القيمة الفائضة (وكذلك شرط توسيع الطابع السلعي بصفة عامة) هو تحويل قوة العمل بصفة خاصة إلى سلعة.

٧ ـ على الرغم من ان تراكم رأس المال يلجأ، فضلاً عن الاستيلاء «المباشر» على القيمة الفائضة التي ينتجها العمل البروليتاري، إلى مصادر ربح أخرى أيضاً مثل التبادل غير المتكافيء، وإلى حد لا يستهان به، بل ان الاستيلاء «المباشر» أو القيمة الفائضة نفسها تتحقق بصورة غير مباشرة من خلال علاقات التبادل بين العمال والرأسماليين، فان هذا لا يغير شيئاً من حقيقة ان المصدر الاساسي للقيمة الفائضة وتكوين رأس المال هو

الانتاج (الذي يمارس بطريقة رأسمالية). وان كل الاشكال الأخرى لتحقيق الربح (حتى بصورة مستقلة عن حجمها الفعلي) هي مجرد أشكال ثانوية وفي النهاية ذات طبيعة فرعية، (أي تفترض مسبقاً المصدر الاساسي). لذا فان من الاوهام الساذجة ان يجري البحث عن طريق الغاء العلاقات الرأسمالية سواء كانت علاقات استغلال داخلية أو دولية، في تغيير علاقات السوق، في اجراءات تعدِّل شروط التجارة الداخلية أو الدولية. وان تغيير الاسعار النسبية تغييراً يُفرَض لصالح الاطراف المتضررة الاضعف محسناً شروط تجارتها، أي تحقيق منفعة كبيرة لمن يجري استغلالهم من خلال السوق (خاصة المنتجين السلعيين غير الرأسماليين) لا يمكن بأي حال ان يزيل اسباب الاستغلال، بل يمكن في أحسن الأحوال ان يقلل من حجمه ومقداره.

وفي الوقت نفسه فان طرق ووسائل الاستغلال من خلال السوق، التي تتجلى دولياً، بالدرجة الرئيسية، في حالات «مختلفة» من لا مساواة التبادل، تقوم بدور هام في تحديد معدل تراكم رأس المال (وابقائه عند مستوى محتمل من زاوية الصراعات الطبقية الاساسية أو المحلية) وكذلك في دفع عجلة تركز رأس المال وتمركزه. وهي طرق ووسائل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزخم الحرج لتثمير رأس المال في شكل سلعي. لذا فان فهم عمل الرأسمالية الحديثة (وخاصة عمل الاقتصاد العالمي) يفترض مسبقاً دراسة هذه الاشكال والاساليب دراسة دقيقة.

٨ ـ لا يمكن التعبير عن مقدار الاستغلال الرأسمالي (وخاصة استغلال العمال الاجراء) على الوجه المطلوب بمقدار فقر المستغلين ـ بالفتح ـ أو قياس تغيراته بالتغيرات التي تحدث في مستوى معيشتهم. فبسبب انتاج القيمة الفائضة يمكن لمقدار الاستغلال ان يزداد حتى مع ارتفاع مستوى الاجور الحقيقية وتحسن ظروف معيشة الطبقة العاملة. وان نمو القوى المنتجة وزيادة الانتاجية يقللان تكاليف اعادة انتاج قوة العمل ويمكن بذلك ان يرفعا (حسب التأثير الذي يمارسانه على القيمة الاجمالية) مستوى القيمة الفائضة حتى اذا كان نضال العمال من أجل زيادة الاجور يؤدي إلى اعتراف اجتماعي بقيمة لقوة العمل أعلى من ذي قبل. كما ان تعاظم دور ونسبة العمل الماهر والمعقد في عملية الانتاج يسفر عن زيادة في القيمة الجديدة للسلع المنتَجة (أي في حجم المصدر المشترك للارباح والاجور على السواء) ليزيد في الوقت نفسه قيمة قوة العمل كذلك. ونظراً للاتجاهات المتضاربة، لا يمكن الاستدلال على مقدار الاستغلال الحقيقي

بالمنطق وحده من مستوى تطور القوى المنتجة ولا من معدل الاجور الحقيقية ودرجة «فقر» جماهير العمال.

وحتى أبعد من ذلك امكانية استخلاص استنتاجات مباشرة ولا تقبل اللبس من توزع ومقدار «الفقر» اجتماعياً (أو دولياً) فيما يتعلق بالسلوك المحلي الفعلي ونفوذ القوى الثورية.

وفي الوقت نفسه فان الارقام المتعلقة بتراتب جماهير الشغيلة (داخل البلدان المنفردة ودولياً على السواء) وتمايزها حسب ظروف المعيشة ورسم «خارطة» التوزيع اللامتساوي للرخاء والفقر النسبيين، تمثل مؤشرات هامة على الوضع الحقيقي لجماهير الشغيلة المحرومة غالبيتها من ثمار تطور القوى المنتجة ونتائج الصراع الطبقي. فهي تحذر وتشير إلى الاتجاه الذي من الضروري ضرورة ملحة ان تنصب فيه أعمال التضامن (العالمي) بين العمال. كما تساعد على فهم الفرص «الموضوعية» المتاحة تحت تصرف البرجوازية الحاكمة لشق القوى الطبقية المعادية للرأسمالية.

٩ ـ ان تمييز الشكل الرأسمالي الأرقى وأشكال الاستغلال الأخرى مع دراسة العلاقات المتبادلة بينها (داخل الانظمة المحلية كما على الصعيد العالمي) أمر له أهميته لا لفهم جوهر الرأسمالية وشروط الغائها فحسب بل وللكشف عن الاساس الموضوعي لعلاقات القوى الطبقية في المجتمع وتكوين هذه العلاقات (الداخلي والدولي). وإلى جانب التناحر الاساسي (محلياً ودولياً على السواء) بين العمل ورأس المال، ومن زاوية هذا التناحر، فان من الهام كذلك الكشف عن الصراعات الطبقية وتضارب المصالح الأخرى لدراسة استغلال المنتجين السلعيين غير الرأسماليين عن طريق السوق وخاصة المنتجين الفلاحيين شبه البروليتاريين، والبحث في الخسائر التي تتكبدها حتى الشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق ازاء الشركات الكبيرة وخسائر رأس المال الوطني عموماً ازاء الشركات الاجنبية.

١٠ ـ تشكل الرأسمالية أيضاً، شأن كل التشكيلات الاجتماعية، نظاماً معقداً ووحدة تتسم بنمط انتاج اجتماعي مميَّز له يسمى في أحيان كثيرة «القاعدة الاقتصادية» وبما يتناسب معها من علاقات سياسية ومؤسسية وقانونية وثقافية، الخ تسمى «البنية الفوقية»، أي اجمالي (كلية) الظواهر والعمليات الاجتماعية حتى وان كانت هذه الوحدة وهذا الاجمالي يضمان بعض العناصر غير الرأسمالية كذلك، أو عناصر ترتبط بالعالم

خارج إطار هذه **الوحدة. ومع ذلك ففي المجالين** الاقتصادي والسياسي على السواء تُقام وتُحدَّد الظواهر والعمليات الاساسية في إطار واحد لأنها على وجه التحديد ظواهر وعمليات مترابطة عضوياً. ويشير نشوء الدولة - الامة وتكوين الأمة بوصفها مجتمعاً إلى صلاحية الاطار الوطني أيضاً (القائم أو الذي سيقام) للعمليات الاقتصادية - الاجتماعية. وهو يفترض مسبقاً تطور اقتصاد وطني وكذلك إطاراً وطنياً للتكوين الطبقي والصراع الطبقي.

ان هذه العلاقة لا تلغيها بأي حال التوسعية المتأصلة في رأس المال وسعيه إلى مد الاستغلال ليشمل العالم أجمع أو حقيقة ان رأس المال اعتمد منذ لحظة ولادته (وما زال يعتمد) على موارد غير وطنية.

كما ان الحقيقة الماثلة في ان عملية التراكم البدائي لرأس المال كانت في آن واحد عملية «خارجية» (غزو البلدان الأخرى ونهبها) وعملية «داخلية» (مولدة رأسمالية وطنية مع دولة وطنية واقتصاد وطني)، ومنذ ذلك الحين استخدام البلدان الرأسمالية المهيمنة لموارد استغلال دولية، خارجية بصورة منتظمة، وخاصة تغلغل رأسمالها في اقتصاد البلدان التابعة، تشهد هذه الحقيقة على العلاقة العضوية بين تفتح الرأسمالية في إطار وطني وعملها (ارتباطاً بالدفاع) الذي يضطلع النظام المؤسسي للدولة - الأمة وايديولوجيتها بالدفاع عنه وميدان الصراع الطبقي المقابل من جهة وبين استغلال البلدان الأخرى والنشاط الدولي لرأس المال وبالتالي وجود ساحة دولية أيضاً للصراع الطبقي من الجهة الثانية. بعبارة أخرى، **ان التناقض الديالكتيكي بين «الوطني» و «الدولي»** (فوق القومي) **هو** القرين الطبيعي لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمي وقانون حركتها. ويتجلى بالقدر نفسه في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من العمليات الأخرى.

١١ - ان الرأسمالية بوصفها «نظاماً عالمياً» لا تعني وحدة التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية على الصعيد العالمي، أي قيامها بوصفها كياناً على مستوى عالمي. فان كياناً عالمياً كهذا أو وحدة الرأسمالية هذه، تفترض مسبقاً اضفاء طابع فوق قومي على «القاعدة الاقتصادية»، أي نمط الانتاج الاجتماعي وعلى البنية السياسية، والمؤسسية، الخ «الفوقية» على السواء، وتكاملهما تكاملاً عالمياً شاملاً (غلوبالياً). فان اضفاء طابع فوق قومي على «القاعدة الاقتصادية» وتكاملها عالمياً يعني، إلى جانب حركية القوى المنتجة ذات الطابع فوق القومي المتزايد، على صعيد عالمي، ليس فقط اندماج جميع الاسواق

الوطنية (المحلية) في السوق العالمية واندماج كل تقسيم عمل وطني (واقليمي) في تقسيم العمل على الصعيد العالمي، بل واختفاء الهوية الوطنية لرأس المال. أما اضفاء طابع فوق قومي على «البنية الفوقية» وتكاملها عالمياً، فيعني قيام «دولة عالمية» حقيقية الغاية منها حماية «رأس المال العالمي» وضمان الأمن لعمله والدفاع عن النظام العالمي لعلاقات الانتاج الاجتماعية. وحتى اذا تجاهلنا وجود انماط انتاج غير رأسمالية ووجود دول اشتراكية فان اضفاء مثل هذا الطابع فوق القومي الحقيقي أو التكامل العالمي الشامل لا يمكن ان يعتبر إلا ميلاً لا يمكن ابداً تحقيقه بالكامل في ظل الرأسمالية.

لذا ينبغي تفسير مفهوم النظام الرأسمالي العالمي تفسيراً مغايراً، وفي الواقع ان هذا المفهوم لا يمكن ان يفسر ببساطة ومن دون ابهام. فان معناه ينطوي على ثلاثة مفاهيم مختلفة ومتناقضة جزئياً فيما بينها. اولاً، انه ينبغي ان يفهم بوصفه تعبيراً عن الميل مار الذكر الذي لا ريب في انه ميل آخذ في التعزز واعطاء نتائج جزئية وان لم يكن بالامكان تحقيقه على نحو كامل. ثانياً، انه يشير إلى وجود انماط الانتاج الرأسمالية التي ما زالت سائدة في غالبية بلدان العالم (وان لم تعد سائدة في جميعها)، أي انه يشير إلى طائفة واسعة من الرأسماليات الوطنية أو المحلية. ثالثاً، انه يعبر عن العلاقة الدائمة بين المركز، أي البلدان الرأسمالية المتطورة التي حققت الرأسمالية كنظام وطني والاطراف التابعة، أي بلدان ليس لديها اقتصاد وطني متكامل ومرسمل رسملة تامة.

ان تجاهل أي عنصر في هذا التفسير الثلاثي أو اعتباره هو العنصر النهائي حصراً، يشكل مصدر اخطاء جسيمة. فعلى سبيل المثال، ان التفسير الذي يقتصر على مفهوم وجود طائفة واسعة من الرأسماليات المحلية («الوطنية») مجرداً من علاقات الهيمنة بينها ومن عدم تحقيق رأسمالية وطنية في الاطراف ومن النشاط الدولي لرأس المال المركز و «طابعه فوق القومي» المتزايد، يؤدي إلى النظرة الزائفة القائلة بتراصف اقتصادات وطنية متكافلة، تنمو بصورة مستقلة. فان مثل هذا الافتراض يتناقض مع كل تاريخ الرأسمالية ويكون بالياً وغير واقعي بصفة خاصة في مرحلتها الاحتكارية مع التوسع الامبريالي والحركية الدولية لرأس المال.

١٢ ـ وفقاً لما أعتبره التفسير الصحيح للنظام الرأسمالي العالمي فان تطبيق المعالجة التي تنطلق من افتراض وجود «نظام عالمي» لا يمكن ان يعني تجاهل الاطر الوطنية للاقتصاد والمجتمع الرأسماليين واجراء التحليل على «صعيد عالمي» حصراً. اذ

ينبغي ان يعني بدلاً من ذلك، دراسة الميول، من بين ظواهر وعلاقات وعمليات عديدة، نحو اضفاء طابع فوق قومي، دراسة التكامل الاقليمي والعالمي، دراسة الابعاد الدولية والحركية الدولية المتعاظمة للقوى المنتجة، دراسة ظواهر الاعتماد المتبادل على الصعيد العالمي، الخ، وتحليل الجذور والنمط المتغير لعلاقات التبعية والاستغلال المعقدة بين البلدان، بين مركز واطراف النظام العالمي، وكذلك بحث التغيرات في تركيب النظام العالمي وبنيته وعمله وعلاقات القوى فيه، أي تحول وتغير موقع اجزائه، الانظمة الوطنية، المحلية، وتفاعلها. ما يترتب على ذلك انه ينبغي اجراء التحليل في الأقل على مستويين رئيسيين مترابطين: المستوى «الوطني» والمستوى «الدولي» أو «العالمي».

بهذا المعنى تكون المعالجة على أساس «النظام العالمي» لا غنى عنها لفهم التشوهات التاريخية في تطور الاطراف وجذور «تخلف» ما يسمى البلدان النامية، الأمر الضروري بالقدر نفسه لفهم الجذور التاريخية لـ «تطور» المركز، البلدان الرأسمالية المتقدمة، وفهم تشوهاتها أيضاً. (ينبغي ان أضيف ان هذه المعالجة تساعد أيضاً على فهم اشكالية وتناقضات التحول الاشتراكي في إطار وطني).

الايديولوجيا البرجوازية النموذجية وحدها، التبريرية التقليدية للدفاع عن الامبريالية وخدها التي تتسم بالأراء التي تعمد، صراحة أو ضمناً، إلى تفسير «تخلف» الاطراف بذاته، بما وهبته الطبيعة محلياً وبالعوامل التي تعيق النمو في البلدان موضع البحث (مثل الانفجار السكاني، شحة الموارد الطبيعية، نقص رأس المال، السلوك الاجتماعي السلبي، التقاليد الغابرة في القدم، العادات، المؤسسات، الخ). ولا تقل تبريرية الأراء التي تعتبر تخصص البلدان النامية نتيجة تطبيق مبدأ المزايا المقارنة وتنسب مستوى انتاجيتها «الوطنية» الواطىء إلى تدني صفات ومؤهلات القوى العاملة المحلية بمعزل عن التخصص الاحادي والأثار البنيوية للاستثمارات الرأسمالية الاجنبية. ونستطيع اليوم ان نجد أمثلة ساطعة على نقد هذه الأراء حتى في الأدب غير الماركسي مثل كتابات مفكرين ذوي تفكير تقدمي يتعاطفون مع شعوب «العالم الثالث» الفقيرة المستضعفة.

لا يمكن بأي حال تفسير «تخلف» البلدان النامية بالعلاقات التقليدية للمجتمعات ما قبل الرأسمالية ومن دون بحث التوسع الدولي للرأسمالية. فان تطورها الاقتصادي ـ الاجتماعي نفسه المتمحور حول ذاتها والمحكوم ذاتياً قد تعطل بفعل تأثيرات الرأسمالية العربية وتأثر تطورها اللاحق اساساً وفي كل الحالات بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وان ارتباطها كأطراف باقتصادات البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً (عن طريق تجارة السلع، بما في ذلك تجارة الرقيق على امتداد قرون من الزمان، وفي وقت أحدث عهداً عن طريق تدفق رؤوس الاموال وعلاقات مالية وعلاقات تبادل خارجي مختلفة وهجرة العقول والروابط التكنولوجية، الخ)، أسفر بالنسبة لها عن موقع خاضع ومتخلف في الاقتصاد العالمي مع تبعيات اقتصادية لا متناظرة ونزح الدخل دولياً أو خسائر في مداخيلها، وجَعَل بناها الاقتصادية ـ الاجتماعية مكيَّفة في خدمة رأس المال الاجنبي أما مباشرة (من خلال استثماراته والسياسات الكمبرادورية المحلية) أو بصورة غير مباشرة (من خلال قوى السوق العفوية) فأضحت نتيجة ذلك بنىً مشوهة ومفككة. ان التبعية الاقتصادية والخسائر المنتظمة في الدخل وبنية الاقتصاد والمجتمع المشوَهة، المفككة، هي الخصائص النوعية والمترابطة، المتأصلة في «التخلف» والتي تشتمل على الميل نحو اعادة انتاجها.

ما كان في السابق شرطاً معطى (على سبيل المثال تخلف علاقات السوق المحلية، تدني نوعية العمل وانتاجيته الواطئة، وجود أشكال تقليدية من الوعي والسلوك والمؤسسات، الخ) أصبح مذ ذاك فصاعداً وبصورة متزايدة، كذلك، نتيجة تشوه البنية الداخلية بفعل مؤثرات خارجية والتكيف باتجاه الخارج. اذ يكشف التحليل الاقتصادي ـ السياسي على نحو لا يقبل اللبس ان الانفجار السكاني وشحة رأس المال، أي حدود التراكم المحلي، والمشكلة المتفاقمة للبطالة البنيوية وعدم كفاية التعليم والتأهيل ومستوى الانتاجية الواطيء، الخ، هي نتيجة البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية المشوهة، المفككة، وعمل الرأسمالية الطرفية عملاً موجهاً نحو الخارج.

وبالطبع فان القوى «الخارجية» ليست وحدها، وأحياناً لم تكن هي التي قامت في الاساس، بدور في خلق هذه البنية والابقاء عليها بل قامت بدور كهذا قوى محلية أيضاً عمدت إلى تكييف سياستها بما يستجيب لحاجات ومصالح البلدان المهيمِنة للرأسمالية العالمية، وعكفت في الوقت نفسه على تحقيق مصالحها الفئوية أو الطبقية الضيقة. لقد اختارت الطريق المسدود للرأسمالية الطرفية التابعة لا الطريق الوطني للتحول الرأسمالي. وأتضح ان الحفاظ على علاقات ما قبل الرأسمالية في بعض اجزاء الاقتصاد والمجتمع وحتى استخدام أو ادخال اساليب استغلال ما قبل رأسمالية، أمر مناسب تماماً للتطور الاقتصادي البراني، الذي يعني نشوء جيوب تصديرية مرتبطة باقتصاد البلدان الرأسمالية المهيمنة وتبذير عوائد التصدير تبذيراً غير منتج بطريقة طفيلية، أي بمحاكاة وتقليد

الاستهلاك الباذخ للبلدان الأكثر تطوراً. ويعود هذا إلى ان القطاع ما قبل الرأسمالي أصبح مصدر أيدٍ عاملة غير ماهرة، رخيصة ومجهز جماهير من قوى عاملة نصف بروليتارية لا تشكل إلا عامل كلفة وليس عامل طلب فعال، قوة شرائية هامة للقطاع الرأسمالي.

ان ديالكتيك القوى «الخارجية» و«الداخلية» هذا الذي تطور من حيث الاساس نتيجة توسع الرأسمالية دولياً ونشوء الاقتصاد الرأسمالي العالمي، يذكرنا مجدداً بان اهمال العوامل الدولية، «الخارجية»، في تفسير «التخلف» أو تطبيق الوحدة الوطنية تطبيقاً عاماً (بلد أو اقتصاده الوطني) بوصفها وحدة التحليل الاولية أو النهائية، لابد ان يؤدي إلى التبريرية، أي إلى الدفاع عن الامبريالية، وان اهمال القوى والمصالح الطبقية الداخلية وعلاقات الاستغلال الداخلية والسياسات الرجعية والكمبرادورية الداخلية والمؤسسات البالية الداخلية، الخ وتحميل العلاقات الاقتصادية ـ العالمية والعوامل الدولية مسؤولية كل الآثار الناجمة عن «التخلف» وكذلك افتراض الاقتصاد العالمي وحدة التحليل الوحيدة الصالحة قد يؤدي إلى استنتاجات لا تقل تبريرية في الدفاع، شئنا أم أبينا في هذه الحالة، عن الرجعية الداخلية والطبقات والفئات الاستغلالية في بلدان «العالم الثالث».

لذا ينبغي ان يمتد التحليل، شأن البحث عن حل، ليشمل في آن واحد العلاقات «الدولية» و«الوطنية» (امتثالاً للتناقض الديالكتيكي بين «الدولي» و«الوطني» الذي اتسمت به الرأسمالية منذ بدايتها) وليشمل كذلك القطاعات المتطورة والمتخلفة على السواء في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وداخل الاقتصادات الطرفية أيضاً (حسب ديالكتيك التخلف والتطور والبنية الثنائية للاقتصاد الرأسمالي العالمي واطرافه على السواء).

٢ ـ نشوء الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقواه المحركة واتجاهات تطوره

١٣ ـ ان الرأسمالية التي افترض انبثاقها وعملها مسبقاً، منذ البداية، مضمار ودائرة نشاط أوسع من الاقتصادات الوطنية التي اقامتها، كانت أول نظام في التاريخ يخلق اقتصاداً عالمياً. ولا يمكن ربط ظهور الاقتصاد العالمي بسنة محددة ولا بـ «تاريخ ميلاد» الرأسمالية الاوربية الغربية أو بأي ميعاد لاحق في تاريخ الاستعمار والتجارة الدولية.

ولكن في مجرى العملية التي أدت في النهاية إلى تفتح الرأسمالية بوصفها نظاماً

عضوياً مع التدويل المتزايد للقوى المنتجة ونشوء نمط دولي لعلاقات الانتاج الاجتماعية يمكن تمييز نقاط انعطاف أو اطوار تاريخية معينة ترتبط على نحو أو آخر بنقاط انعطاف أو اطوار تاريخية في تطور الرأسمالية الوطنية للمركز.

وعلى الساحة العالمية كشف ظهور النوع «الكلاسيكي» من علاقات الانتاج الاجتماعية، أي علاقات الملكية الاجتماعية وتخصيص الادوار في التقسيم الاجتماعي للعمل وعلاقات توزيع الدخل، عن ترتيب زمني مغاير نوعاً ما لتطوره على الساحة الوطنية.

والحق ان علاقات الانتاج الاجتماعية على الساحة الوطنية أيضاً اختلفت، بالطبع، اختلافاً واسعاً عن أي ترتيب منطقي محدد نظرياً بصورة موضوعية على اساس المعرفة والمراجعة ex post ، ويتحدد فيه تخصيص الادوار الاجتماعية ومعه طرق ومستوى كسب الدخل بعلاقات الملكية الرأسمالية التي أقيمت أولاً عن طريق القوة غير الاقتصادية.

وكما تبين الاطوار التي مرت بها عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فقد ظهرت فيها، أولاً، آلية معينة لتوزيع الدخل دولياً أو اعادة توزيعه (بالقوة الخالصة والاكراه غير الاقتصادي والنهب والعدوان واساليب الاستغلال ما قبل الرأسمالية) وقامت هذه الآلية بتمهيد الطريق لنشوء تقسيم عمل رأسمالي دولي تطوَّر في البداية ولفترة مديدة من دون الاساس والقوة المحركة المناسبين له، أي العلاقات الدولية لملكية رأس المال. فان هذه العلاقات ظهرت تقريباً في الطور الأخير من تطور الرأسمالية إلى نظام عالمي، في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية والامبريالية الحديثة، قبل زمن لا يبعد كثيراً عن بدء وتقدم التحول (الجزئي) لهذا النظام العالمي وسوية معه كذلك.

نتيجة لذلك يبدو ان اتمام علاقات الانتاج الرأسمالية العالمية بعلاقات ملكية دولية، وتفتح الاقتصاد الرأسمالي العالمي بوصفه نظاماً عضوياً، يقربان من التطابق زمنياً مع حدوث تحول اجتماعي معادٍ للرأسمالية في اجزائه وبالتالي مع تحوله إلى نوع من «الاقتصاد المختلط» يتألف من قطاعات اقتصادية ـ اجتماعية غير متجانسة.

فيما يتعلق بالاطوار الرئيسية أو نقاط الانعطاف التاريخية في تطور الاقتصاد العالمي، كانت نقطة الانعطاف التاريخية الأولى المركنتالية دافعة عملية التراكم البدائي لرأس المال. فان النشاط العالمي لرأس المال التجاري الذي مارس التبادل غير المتبادل أو النهب السافر في المناطق الاجنبية المقهورة في الغالب، كان قد أصبح بالفعل جزءاً

عضوياً من تطور الرأسمالية الاوربية الغربية وعملها. وأسفرت المركنتالية، باعادة توزيع الثروة والدخل على الساحة الدولية، عن ظهور علاقات «اقتصادية عالمية» معينة لأول مرة إلى جانب ما اقترن بها أو اعقبها من توسع في علاقات التبادل بين البلدان.

ولكن الاقتصاد لا يمكن ان يماهى مع التبادل السلعي ولذا فان نشوء الاقتصاد العالمي لا يمكن ان يُختَزل ببساطة إلى توسع التجارة الدولية. ومهما يكن من أمر فان التجارة بين البلدان وخاصة ما يسمى تجارة المسافات الطويلة، وجِدَت قبل الرأسمالية بزمن بعيد. كما ان نشوء الاقتصاد العالمي لا يمكن ان يماهى مع ظهور تقسيم دولي للعمل يحدد علاقات التبادل المنتظمة. ومع ذلك يدل هذا التقسيم على عمل الاقتصاد بوصفه وحدة عضوية ويشير، كما سبق تبيانه، إلى نقطة انعطاف تاريخية جديدة في تفتح الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

لا نستطيع، بالطبع، ان نرسم خطاً فاصلاً بوضوح في الزمن بين الطور الأول من العملية المؤدية إلى نشوء اقتصاد عالمي، وهو الطور المركنتالي باساليبه «البدائية» لتراكم رأس المال من خلال اعادة التوزيع القسرية للثروة والدخل (والعمل أيضاً) والطور الثاني حين نشأ وتطور تقسيم دولي للعمل (من نوع «استعماري») بين بلدان المركز الصناعية أو ذات التصنيع المتسارع وبلدان الاطراف ذات الانتاج الأولي. ولا يعود هذا إلى ان المركنتالية نفسها أدخلت تخصصاً معيناً بعلاقات تبادلها غير المتكافيء فحسب بل وفي الاساس لأن نشاطاتها في ممارسة النهب وتجارة الرقيق استمرت قروناً في بعض مناطق العالم بينما نشأ في هذه الاثناء في مناطق أخرى تقسيم دولي للعمل قائم على اساس التخصص في الانتاج ومبني حسب حاجات الرأسمالية الصناعية.

ومهما يكن من أمر فان التمييز النظري ليس ممكناً فحسب بل ومبرر كذلك لأن الطور الأول يرتبط، بخلاف الطور الثاني، بالمرحلة ما قبل الصناعية من تطور الرأسمالية الاوربية الغربية، مع ما اقترن بهذه المرحلة من عملية تراكم بدائي، وليس بالمرحلة «الكلاسيكية» للرأسمالية الصناعية التنافسية في اوربا الغربية.

في الطور الثاني انجزت الرأسمالية الاوربية الغربية «ثورتها الصناعية» مدفوعة بتأثيرات الطلب في السوق (وغيرها من «مؤثرات الامتصاص» الأخرى، بما فيها مؤثرات اجتماعية وثقافية وسياسية، الخ) أو انها فرضت بقوتها الاستعمارية تكيفاً بنيوياً يستجيب لحاجاتها، على اقتصاد البلدان التي أخذت، بوصفها «شركاء ذوي سيادة»، تقيم علاقات

تجارية معها أو في البلدان العائدة لامبراطورياتها على التوالي. وقد أشار ظهور جيوب تصديرية ذات انتاج أولي في هذه البلدان بوضوح إلى اندماجها (دافعة ثمن ذلك تفككاً داخلياً) في الاقتصاد العالمي المتفتح، وجعل الاستغلال الدولي عن طريق التبادل عملية منتظمة لم تعد عابرة وعرضية.

وبقدر ما كان الاستغلال الدولي يجري لا بوساطة «التداول» فحسب بل وعلى اساسه والاقتصار على مجالاته (بهذه الدرجة أو تلك)، اقتصاره على علاقات التبادل غير المتكافيء، لم يكن بالامكان تأمين علاقة الاستغلال الدولي هذه بطريقة رأسمالية نموذجية، أي بالاكراه الاقتصادي، بل اعتمدت، عوضاً عن ذلك، على القوة الخالصة التي تستخدمها الدولة الاستعمارية لاقامة بنية الانتاج المطلوبة والحفاظ عليها في البلدان الطرفية الشريكة أو على اختيار الشركاء الطوعي لانشاء بنية انتاج طرفية واقامة علاقات تجارية مع المركز.

نشأ وضع جديد تماماً نتيجة الحركية الدولية لرأس المال الاستثماري المباشر (أو بتعبير أدق ومعنى أوسع: «رأس المال العامل»)، الذي لم يستكمل التدفقات المنتظمة للسلع بالتدفقات المنتظمة لرؤوس الاموال على الساحة الدولية مفتتحاً بذلك طوراً جديداً في عملية تكامل الاقتصاد العالمي، فحسب بل وادخل في هذا الاقتصاد شكل ووسائل الاستغلال الرأسمالية النموذجية، أي الاستيلاء على الفائض من دون اكراه غير اقتصادي، وبالتبادل غير المتكافيء وفر للاستغلال الدولي اساساً جديداً كذلك. واذ استطاع النشاط المحلي لرأس المال العامل المصدَّر من بلدان المركز، ان يحدد مباشرة البنية الانتاجية والتصديرية للبلدان المتلقية (ناهيكم عن كيف يمكن للشركات الاجنبية العملاقة ان تؤثر بطرق مختلفة حتى في سياسات الحكومات في العديد من البلدان)، أخذت اعادة انتاج علاقات الاستغلال الدولي عن طريق التبادل غير المتكافيء، تستند بصورة متزايدة إلى الاكراه الاقتصادي بعيداً عن القسر غير الاقتصادي (شأنها في ذلك شأن شكل الاستغلال الرأسمالي النموذجي بنقل وتحويل الربح إلى الخارج).

ترتبط نقطة الانعطاف التاريخية هذه بصعود الرأسمالية الاحتكارية، وهي مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية اذ دفعت عملية تراكم رأس المال وتركزه شوطاً أبعد، فَصَلت ملكية رأس المال بصورة متزايدة عن عمله.

وكانت النتيجة في الطور الثالث الجديد من تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي،

بين أشياء أخرى، توسعاً دولياً وتدويلاً لا متناظراً لرأس المال بوصفه علاقة انتاج اجتماعية وانفصال ملكية رأس المال عن عمله على الساحة الدولية أيضاً وتداخل رؤوس الاموال التي يملكها مقيمون في بلدان مختلفة ونشوء علاقة انتاج اجتماعية بين مالك أو مالكي رأس المال الغائبين الاجانب وقوى العمل المحلية (أو العكس بالعكس، بين رأس المال المحلي والعمل الاجنبي).

ومنذ ذلك الحين أصبح تدويل رأس المال بوصفه علاقة انتاج اجتماعية، عن طريق الاستثمارات الاجنبية، هو العامل المحدِّد في تطور علاقات التبادل وفي تشكيل النمط الدولي لتقسيم العمل وكذلك علاقات التوزيع الدولية.

ان طوراً جديداً هاماً بلا ريب، سواء في تدويل رأس المال أو في عملية تكامل الاقتصاد العالمي، بوصفها طوراً رابعاً، قد افتتح منذ الحرب العالمية الثانية على وجه التقريب، بفعل الثورة العلمية ـ التكنولوجية معجلة بتدويل القوى المنتجة ومؤدية إلى نشوء الشركات فوق القومية أو زيادة دورها.

ولقد استحث التحوير الناجم عن ذلك في بنية المركز الانتاجية والاستهلاكية، إلى جانب عوامل أخرى، حدوث تغييرات أيضاً في نمط التخصص والتقسيم الدولي للعمل. وبسبب التحولات التي جرت في مصالح رأس المال وكذلك التغيرات التي شهدتها العلاقات السياسية وغيرها من العلاقات الأخرى، وتدفق الصناعات «الهاربة» من بلدان المركز المتطورة والاستثمارات الفرعية للشركات فوق القومية في انتاج قطع الغيار واقامة معامل «بعيدة عن الشاطيء» وصناعات تقع في «المناطق التجارية الخاصة» وكذلك بسبب خيار أو ضرورة التصنيع من النوع الطرفي، الخ، فان النمط «الاستعماري» السابق لتقسيم العمل الدولي استكمِل في جزء منه واستعيض عنه في جزئه الآخر بتقسيم عمل دولي من النمط «الاستعماري الجديد»، وهو تقسيم العمل بين المركز (شركاته فوق القومية) محتكراً قدرات البحث والتطوير والاطراف التابعة تكنولوجياً. وبذلك يكون الاستغلال عن طريق التبادل قد اكتسب مضموناً ومصدراً جديدين نوعاً ما.

يضاف إلى ذلك ان الشركات فوق القومية أضفت بواسطة شبكتها العالمية من النشاطات الفرعية، «طابعاً داخلياً» على جزء متزايد من التجارة الدولية فأوجدت بذلك اشكالاً وقنوات جديدة للتبادل غير المتكافيء (مثل «سعر التحويل» transfer pricing).

كما ان الحقيقة الماثلة في ان الشركات فوق القومية أخذت تضم وتلحق بها رأس

المال الوطني المحلي أيضاً، بل وحتى رأس مال الدولة (غالباً بالحصول على اغلبية في اسهم الملكية) تسببت في حدوث تغير ظاهري في الغالب وليس تغيراً حقيقياً، في العلاقة الاجتماعية الدولية بين رأس المال والعمل منذ بداية الطور الرابع.

وفي هذه الاثناء حدثت تطورات لا تقل أهمية (وان كانت ذات تأثير في الاتجاه المعاكس فيما يتعلق بالتكامل الرأسمالي العالمي)، تشير إلى تدشين عصر جديد (أكثر منه طور جديد) مع بداية التحول الاشتراكي في اجزاء من العالم، ببلدان متعددة فكت ارتباطها، مؤقتاً أو جزئياً على الأقل، بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومع تحرر البلدان جماعياً من السيطرة الاستعمارية، الأمر الذي أطلق أو عزز المساعي الوطنية والجهود الجماعية لتغيير شروط التعاون أو أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ذاتها. وقد تجلت هذه الجهود لا في اعلانات مهيبة (مثل السعي إلى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد أو تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس) فحسب بل وفي أعمال ملموسة، وفي اتفاقيات متعددة الاطراف بين الدول من أجل تطوير التجارة الداخلية والتكامل الاقليمي وتنظيم نشاط الشركات الاجنبية بصورة جماعية (مثل حلف الانديز) ومن أجل تنظيم «اتحادات للمنتجين» (مثل منظمة اوبك) وكذلك في اجراءات حكومية بتأميم الاستثمارات الاجنبية أو فرض الرقابة عليها (كما في العديد من البلدان النامية).

ونتيجة لنوع من «اعادة ربط» البلدان الاشتراكية (جزئياً وعلى نحو محدَّد بهذا القدر او ذاك) بالاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد «الحرب الباردة» وفي زمن أحدث عهداً، ونتيجة مشاركتها المتزايدة في تقسيم العمل على الصعيد العالمي، على اثر قدر من «تطبيع» علاقاتها الاقتصادية مع «الغرب» الرأسمالي خلال الانفراج، وعلى اثر تطور علاقاتها مع «الجنوب» النامي وكذلك متطلبات ومعضلات تنميتها هي، فقد تحول الاقتصاد العالمي ذو الطابع الذي ما زال رأسمالياً في الغالب، إلى نوع من «الاقتصاد المختلط» في حين ان آلياته وعلاقات القوى و«قواعد اللعبة» السابقة فيه قد هوجمت وبنجاح في بعض الحالات، أي جرى تحويرها أو تقويضها أيضاً بالجهود الجماعية للبلدان النامية كذلك.

وبالنظر لهذه التغيرات وانفجار أزمة اقتصادية عالمية في السبعينات يبدو انها أول أزمة عالمية شاملة ذات طابع بنيوي ومؤسسي في عموم الاقتصاد العالمي المتكامل بهذا القدر أو ذاك ولكنه يمر بفترة تحول أيضاً، فان طوراً جديداً لربما قد بدأ مرة أخرى منذ ذلك الحين في تطور الاقتصاد العالمي.

كل هذا يبين بوضوح ان عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي أبعد من ان تكون عملية تطور خطي متواصل يعني توسعاً مطرداً وتدريجياً وتكاملاً متقدماً بانتظام ومتعمقاً أكثر فأكثر. فمن الواضح ان افتراضاً كهذا افتراض لا تاريخي بالقدر الذي يهمل لمعه هذه التراجعات والانقطاعات وفترات وحالات العزلة والانكفاء واطوار التحلل وازمات العلاقات الاقتصادية الدولية التي تكررت في مجرى العملية.

والأكثر لا تاريخية (ويتناقض مع المعالجة الماركسية أيضاً) ان يُفَسر نشوء الاقتصاد العالمي الرأسمالي بتطور القوى المنتجة متخطية أطر الاقتصادات الوطنية وان يعتبر «التحقيق الوطني» التام للرأسمالية مع تكوين اسواق وطنية و «اشباعها»، مرحلة من مراحل التطور تسبق في الزمن نشوء وتوسع علاقات الانتاج والتبادل الدولية. فحتى اذا تجاهلنا المدلولات الدولية لولادة الرأسمالية في اوربا الغربية ومصادرها الخارجية «غير الوطنية» للتراكم البدائي سيكون من الواضح ان الامر يتعلق هنا لا بنمو القوى المنتجة «عامة» وانما بنمو القوى المنتجة الرأسمالية، أي نموها في ظل علاقات انتاج رأسمالية. بعبارة أخرى ان ما يدفع التوسع الدولي ويوجه رأس المال نحو السوق العالمية هو ليس بأي حال اختراق نوع من الحواجز «المطلقة» للانتاج والاستهلاك الوطنيين وانما تخطي بعض الحواجز النسبية في ظروف رأسمالية، أي تخطي حواجز تعترض طريق رأس المال.

ومما يجافي الواقع التاريخي على نحو غير جائز ان يُفترض مسبقاً ان الاقتصادات الوطنية القائمة والمتكاملة فعلاً كوحدات مستقلة هي التي تدخل في علاقات متبادلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وان الاعتبارات والقرارات المتعلقة بالتبادل والتخصص (أو غيرها من قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية) تعبر، كما توحي بذلك نظرية التكاليف المقارنة، عن عقلانية اجتماعية اقتصادية كلية (ماكرو)، تعبر عن مصالح الأمة عامة بدلاً من تعبيرها، كما في الواقع، عن العقلانية الاقتصادية الجزئية (المايكرو) لرأس المال الخاص ومصلحته الانانية. فان مثل هذا الافتراض لا يستبعد من التحليل دراسة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية (أي المعالجة الطبقية) فحسب بل ويجعل من المتعذر تفسير قسم كبير من الظواهر والعمليات. انه بكل بساطة يسقط من الحساب طائفة كاملة من المسائل التي تحتاج إلى تفسير (مثل المسائل المتعلقة بالفوارق الدولية في التركيب العضوي لرأس المال ومعدل دورته، الخ).

١٤ ـ كما ان العملية التاريخية لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي بصفة عامة

(وعلاقات مركزه واطرافه بصفة خاصة) منذ اواخر القرن التاسع عشر، لا يمكن ان تُفهم على الوجه المطلوب من دون ان تُؤخذ في الاعتبار اللازم حركية رأس المال الدولية ودور وآثار الاستثمارات الاجنبية والنمط اللامتناظر، اللامتساوي لتدويل ملكية رأس المال الجاري مترافقاً مع اكتسابه طابعاً احتكارياً، أو ان يُفسر تفسيراً وافياً آخر التغيرات في التجارة الدولية والتخصص وتكوين الاسعار والعلاقات النقدية واسواق رؤوس المال وعمليات نقل التكنولوجيا والتكامل والحمائية واعادة توزيع المؤسسات، الخ.

ففي زمن ريكاردو نفسه لم يعد مبرراً وصحيحاً تماماً تجاهل الحركية الدولية لرأس المال. اذ كانت اقامة مستعمرات المستوطنين الزراعية وشبه المستعمرات والنشاط المحلي للرأسماليين المهاجرين يرتبطان على نحو ما بنوع من تصدير رؤوس الاموال مثلما كان تمويل الادارة العامة والجيش في المناطق المستعمرة ـ بالفتح ـ. يضاف إلى ذلك ان امداد النشاطات الرأسمالية الاستعمارية برؤوس الاموال كان مدعوماً في جزء منه بموارد مالية من بلد المتروبول (المركز) واعتمادات ميزانيته وقروضه المصرفية.

ولكن ظاهرة الغياب المرتبطة بتصدير رؤوس الاموال واللاتناظر الدولي لعلاقات الملكية مع كل ما يترتب عليهما من آثار ما هي إلا نتيجة تصدير رؤوس الاموال العاملة في حقبة الرأسمالية الاحتكارية التي تعني، كما سبق تأكيده، انفصال ملكية رأس المال عن عمله.

وان التبسيط المفرط المعهود الذي يماهي تصدير رؤوس الاموال العاملة ببساطة مع نقل وتحويل النقود كقوة شرائية أو وسيلة تمويل، ويُقَيم حجمه ودوره ومغزاه على اساس البيانات الاحصائية لكميات المال المحول والمنقول فعلاً في فترة محددة، ما هو إلا قبول بالنماذج التقليدية للاقتصاد غير الماركسي (ولو ان مثل هذا التبسيط المفرط يتبدى في بعض المؤلفات الماركسية أيضاً).

ان تصدير رؤوس الاموال العاملة هو في الواقع نقل رأس المال وتدويله (اللامتناظر) بوصفة علاقة انتاج اجتماعية. فمثلما انه في عملية اعادة انتاج رأس المال كعلاقة اجتماعية يكون ادخار ورسملة دخل الرأسمالي أو دخل سلفه المكتسب من عمله (ان كان ثمة عمل)، كقاعدة، بمثابة دفعة ثانوية وعابرة تقوم في أحسن الاحوال بدور ما في المرحلة الأولى لتحوله إلى رأسمالي، كذلك على الصعيد الدولي لا يولِّد قدوم رأس المال الاجنبي العامل من اقتصاد الجهة المصدِّرة لرأس المال إلا دفعة ثانوية بل ودفعة عابرة من

وجهة نظر اعادة انتاج **العلاقة الرأسمالية**. (من الحقائق الثابتة احصائياً كذلك ان رأس المال الاجنبي العامل في البلدان النامية على سبيل المثال، هو في جزئه الأعظم نتاج لاعادة استثمار الارباح المتحققة هناك مباشرة (على الطبيعة) وانه يتنامى في البلد المضيف باستخدام مصادر أخرى لرأس المال والتمويل).

من الخطأ أساساً تقييم دور تصدير رؤوس الاموال، أو بتعبير أدق تصدير رؤوس الاموال الاجنبية العاملة، في التجارة الدولية وفي تقسيم العمل وعلاقات التبادل على اساس المقارنة وحدها بين حجم أو معدل نمو كميات النقود المحولة فعلاً وحجم أو معدل نمو تصدير السلع. فبهذه الطريقة تسقط من الحساب ليس فقط الحقيقة مارة الذكر لتراكم موجودات رأس المال الاجنبي من المصادر المحلية وحجمها الفعلي أو معدل نموها بل والحقيقة التي لا تقل أهمية متمثلة في ان الحركة الدولية لرأس المال تحدِّد بنى الانتاج وتؤثر بذلك في نمط التجارة الدولية واتجاهها بالقدر الذي تعمل معه هذه الحركة ليس على اعادة توزيع الموارد المالية فحسب بل واعادة توزيع الاستثمارات كذلك.

ان تصدير رؤوس الاموال العاملة بوصفه عاملاً يؤدي إلى مديونية البلدان المتلقية مديونية «ضمنية» (على شكل موجودات واصول اجنبية متراكمة هناك يجعل استردادها أو تأميمها مثل هذه المديونية مديونية صريحة) ويؤدي إلى توزيع ملكية رأس المال الاجنبي توزيعاً لا متناظراً على الصعيد الدولي، يمارس تأثيراً دائماً على العلاقات التجارية الدولية بخلاف رأس المال التسليفي.

ويمكن لرأس المال الاجنبي العامل في قطاعات التصدير ان «يزيف» بمعنى من المعاني الصادرات الوطنية. ويتجلى هذا واضحاً بصفة خاصة في حالة الشركات فوق القومية التي تنقل بين شركاتها الفرعية الواقعة في بلدان مختلفة، امدادات سلعية تبدو «زيفاً» وكأنها «صادرات وطنية».

ان الدوافع التي تكمن وراء تصدير رؤوس الاموال وتشغيلها دوافع معقدة للغاية لأن الهدف هو تحقيق معدل ربح أعلى ليس ببساطة وبالضرورة لذلك الجزء من رأس المال الذي تم تصديره وانما لاجمالي رأس مال الشركات المعنية.

وبما ان تصدير رؤوس الاموال يمكن على هذا الاساس ان يكون مدفوعاً بمصالح مختلفة ترتبط بكل حلقة تقريباً من حلقات السلسلة في عملية اعادة انتاج رأس المال، فانه لمن التبسيط المفرط الذي يؤدي إلى احكام خاطئة ان يجري تفسير الاتجاه والطبيعة

السابقين أو الحاليين لتصدير رؤوس الاموال بدافع واحد أوحد (تفسيرهما باستثمارات ذات معدل ربح أعلى في الخارج).

١٥ ـ ان الحركة الدولية لرأس المال وتداخل رؤوس الاموال دولياً هما قرينان طبيعيان للرأسمالية الاحتكارية شأن حقيقة العلاقات اللامتناظرة واللامساواة التي تتجلى في هذه الحركة وهذا التداخل وتنجم عنهما. وبما ان رأس المال بوصفه علاقة اجتماعية لا يمكن ان يستغني عن تنظيم فرض السلطة الذي يحميه، أي دفاع الدولة عنه ودعمها له، فان تدويل رأس المال تدويلاً حقيقياً أو اضفاء طابع فوق قومي عليه، لا يمكن ان يتحقق إلا باقامة ما يقتضيه ذلك من دولة عالمية للرأسمالية. ولكن «فوق امبريالية» كهذه ما هي إلا وهم زائف وخطر.

لا ريب في ان نشوء الشركات فوق القومية ونشاطها المتسع قد احدثا تغيرات وأوجدا ظواهر جديدة ليس فقط في نمط العلاقات السلعية والسعرية الدولية (بتحويل جزء كبير من التجارة الدولية إلى عمليات نقل وتحويل بين فروعها وبتحويل الكثير من اسعار السوق العالمية إلى اسعار تمويل)، بل وفي البنية الدولية للعلاقات الاجتماعية والصراع الطبقي. كما ساهمت هذه الشركات في تغيير البنية («الاستعمارية») السابقة لتقسيم العمل الدولي تغييراً كبيراً.

ومن دون أخذ دور الشركات فوق القومية ونشاطها وتأثيراتها في الاعتبار يكون من الصعب فهم نمط التصنيع في العديد من البلدان النامية والتغير الكبير في الموقف السياسي لبرجوازيتها الوطنية، أو فهم ظاهرة الاستعمار الجديد بصفة عامة (التي ينبغي الا تبسط إلى مجرد تغييرات في الاساليب). ويصح الأمر نفسه حتى على التغيرات التي تؤثر في الطبقة العاملة وحركاتها في البلدان الرأسمالية المتطورة وكذلك على الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الحكومات في تنفيذ السياسة الكنزية لمكافحة الازمات الدورية تنفيذاً فعالاً في الاقتصادات الوطنية.

وكما ان نشاط ومصالح وقرارات رأس المال الخاص ذي الطابع «الوطني» لا يمكن ان تماهى عموماً مع التعبير عن المصالح الوطنية والعقلانية الاجتماعية، فان ممارسة وسياسة الشركات فوق القومية الرأسمالية وما يسمى «نزعتها الشمولية» (الغلوبالية) وتحقيق «الحالة المثلى على الصعيد العالمي» لا يمكن بأي حال ان ينظر اليها على انها تمثل عقلانية شاملة على المستوى العالمي ومصالح المجتمع العالمي بصفة عامة. فهي مهما

ذهبت بعيداً في تدويل عملية اعادة الانتاج والتأليف بين رؤوس الاموال الوطنية لا يمكن قط ان تصبح ببنيتها وطابعها الحاليين، مستقلة بصورة تامة عن الاقتصادات الوطنية التي توجد فيها مراكزها و«مؤسساتها الأم» وعن الدول الوطنية التي توفر الحماية لنشاطها العالمي ولاعضاء فئتها الرأسمالية القيادية بوصفهم مواطنين. وما دام الاتجاه المزدوج الذي يجمع بين التدويل والاحتكار هو القاعدة التي تحدد بنية هذه الشركات وطابعها فانها لن تصبح ابداً فوق قومية بمعنى حقيقي.

ومن الواضح ان تعدد جنسيات رأس المال ونشاط الشركات فوق القومية يعملان على تحوير ومواصلة تشويه عملية تكوين الاسعار وبنية «اسعار الانتاج» والاسعار الاحتكارية داخل الاقتصادات الوطنية المنفردة أيضاً. فان عمليات تكوين الاسعار الدولية واسعار السوق العالمية ترتبط فيما بينها ارتباطاً حتى اوثق وبالتالي يتعذر فصل الشروط الداخلية («الوطنية») وشروط السوق العالمية («الدولية») لعمل قانون القيمة عن بعضها البعض. (بل وانه حتى لخطأ فادح ان تعتبر علاقات التبادل في السوق العالمية مجرد علاقات بين وحدات مستقلة: الاقتصادات الوطنية).

١٦ ـ ولكن رغم عملية التثمير على الصعيد العالمي و«التدويل» المتزايد لرأس المال واتساع وتعمق التقسيم الدولي للعمل وارتباط عمليات الانتاج المحلية ارتباطاً متزايداً بالسوق العالمية والتدفق الدولي لمنجزات التقدم العلمي والتكنولوجي، الخ، فان تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي بوصفه وحدة عضوية لا يمضي (ولا يمكن ان يمضي) متساوقاً مع استيعابه التام للوحدات الوطنية، مع اختفاء الاطر الوطنية لعمليات اقتصادية معينة (بما في ذلك عمليات اجتماعية وسياسية). وان التدويل التام والحقيقي لرأس المال أو اضفاء طابع فوق قومي عليه ليس وحده الذي يصطدم بالعقبات المشار اليها اعلاه بل ويصطدم بها الدمج التام لكل الانتاج المحلي بصورة مباشرة في الانتاج السلعي العالمي وتحويل كل السلع إلى «سلع عالمية».

يضاف إلى ذلك انه لمجرد ان عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي حالت دون قيام اقتصاد وطني متكامل في عدد كبير من البلدان (في الاطراف) فان الجهود المحلية (التي تنظمها «الدولة الوطنية» المحلية وتنفذ بمساعدتها) لأنهاء الرأسمالية الطرفية التابعة («التخلف») تهدف في الوقت نفسه إلى بناء اقتصاد وطني، إلى تحقيق استقلال اقتصادي

نسبي. لذا تقف هذه في مواجهة عملية اضفاء طابع عالمي شامل (غلوبالي) حتى في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

وأخيراً وليس آخراً فان ما يشكل عقبة أخرى وكبيرة في طريق اقامة اقتصاد رأسمالي ـ عالمي متكامل تكاملاً تاماً ومتجانساً ومنتظماً هو وجود بلدان اشتراكية أو ذات توجه اشتراكي، وتطورها وعددها الذي يفترض بانه آخذ في التزايد، كما تبين الاتجاهات الجارية في العالم الثالث.

ان عزلة هذه البلدان على اساس الاكتفاء الذاتي (ويصح هذا مرة أخرى بالنسبة للقادمين الجدد) ستكون كارثة على تطورها ولذا فان مصالحها الاقتصادية ذاتها توحي أيضاً باجراء عملية «تطبيع»، بل والأكثر من ذلك بتطوير وتوسيع وتعميق التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي مع البلدان الرأسمالية بالاضافة إلى الهدف السياسي واعتبارات التعايش السلمي مع المجتمعات الرأسمالية وعلاوة عليها. وسيتمخض هذا في كل الاحوال (بعد فك الارتباط مؤقتاً أو من دونه) عن اعادة الارتباط (أو اعادة بناء العلاقات) مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولكن اعادة الارتباط لا تعني الاندماج التام من جديد ولا حتى العودة إلى (أو الحفاظ على) حدود وشروط التعاون التي كانت سائدة في السابق. وأياً كانت التعديلات أو الاصلاحات العميقة التي يصبح من الضروري اجراؤها في نظام ادارتها الداخلي وآلية تنظيم اقتصاداتها للتوفيق بينها وبين قواعد اللعبة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي حين تحدث اعادة الارتباط (الجزئي) معه، فان السمات الاساسية لعلاقات الانتاج الاجتماعية في هذه البلدان (مثل سيادة علاقات الملكية الاشتراكية) لا يمكن ان تتغير بسبب ذلك (بل ويجب ألا تتغير!) كما ان ما حققته من سيادة تحميها الدولة على الاقتصاد الوطني لا يمكن ان تقع فريسة الرأسمالية العالمية.

كما ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار انه في عملية تراكم رأس المال الدولي على الصعيد العالمي يوجد فارق كبير بين مصادر التراكم الاولية، الاساسية ومصادره الثانوية، الفرعية، بين تثمير رأس المال كرأس مال وتثميره كسلعة، أي بين النشاط الذي يمارسه رأس المال العامل في الاستيلاء على الفائض ميدانياً من خلال الاستثمارات الانتاجية مستخدمة أيدٍ عاملة محلية، ونشاطه التسويقي الذي يقوم بتثمير الربح المتحقق في السلعة التي تنتج في مكان آخر (حتى اذا كان المضمار التجاري لتثمير السلعة يوفر مصدر ربح اضافي يعتمد على ظروف السوق وشروط التبادل). وغني عن التأكيد انه على هذا الاساس يوجد

في الحالتين المذكورتين اعلاه اختلاف جوهري أيضاً بين قدرة رأس المال الاجنبي على اعادة انتاج علاقات الاستغلال في البلد المعني أو معه وبين قدرة هذا البلد (دولته) على الحد من مصادر استغلال رأس المال الاجنبي هذا. لذا ليس من قبيل المصادفة ان تسعى الدول الاشتراكية عموماً إلى تطوير العلاقات التجارية والتعاون التكنولوجي والعلمي وتقسيم العمل الدولي ولربما بين المؤسسات والشركات أيضاً، الخ مع الشركاء الرأسماليين بدلاً من فتح اقتصادها للاستثمارات الاجنبية المباشرة. وعلى الرغم من ان هذه الاستثمارات لا تُستَبعد بالضرورة (وفي كل مكان) والأكثر من ذلك انها في ظروف محددة وفي مجالات محدودة معينة يمكن إن تكون جزءاً مكملاً للتعاون الاقتصادي، فانها لا يمكن قط ان تصبح العامل الحاسم فيه أو اساسه لأن من الواضح ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية العاملة بلا قيود ونشاطها بلا ضوابط لا يتفقان مع المبادىء الاشتراكية وصيانة المصالح الوطنية.

ويترتب، من جهة، على الطابع المحدد، كما وردت معالمه اعلاه، لاعادة ارتباط البلدان الاشتراكية بالنظام الاقتصادي العالمي و/ أو اعادة بناء طريقة مشاركتها فيه، ويترتب، من الجهة الثانية، على الجهود المنفردة أو الجماعية والمساعي الوطنية التي تبذلها البلدان النامية لتغيير موقعها الطرفي وتعديل شروط وقواعد اللعبة في العلاقات الاقتصادية الدولية مستثيرة ردود افعال مختلفة من دول البلدان الرأسمالية المتطورة وقواها السياسية ـ الاجتماعية، ان الاقتصاد العالمي كذلك لن يبقى بلا تغيير. وعلى الرغم من طابع الاقتصاد العالمي الذي ما زال رأسمالياً في الغالب وحدود المؤثرات التصحيحية (بسبب الضعف النسبي للقوة الاقتصادية العالمية للبلدان الاشتراكية متجلياً في حجم مساهمتها وموقعها في التجارة العالمية والعلاقات النقدية والمالية، الخ، والضعف النسبي والطبيعة الهشة للاعمال الجماعية والقوة التساومية للبلدان النامية) فان التركيب الفعلي للاقتصاد العالمي آخذ في التغير نتيجة التغيرات الجارية في اجزائه، كما يجري بصورة متزايدة تقويض ظروف عمل الرأسمالية (الاحتكارية) النموذجية (مثل وجود علاقة محمية بين المركز والاطراف وحرية حركة ونشاط رؤوس اموال المركز في الاطراف مع مجالات محمية لجني الارباح واحتكار الاسواق، الخ). اذ سيكون من السذاجة بحق ان يُفتَرض في العلاقات بين «الشرق والغرب» أو بين «الجنوب والغرب» ان «الغرب» وحده يؤثر في

الآخرين وليس العكس بالعكس كذلك وان «الغرب» نفسه وحدة متجانسة ذات اتجاهات رأسمالية حصراً.

ان «وحدة» السوق العالمية المؤلفة من عدة اسواق اقليمية ووطنية وشبه وطنية، الخ، أي ان حقيقة تفتح التداول السلعي في كل الاتجاهات (وبالتالي انتشار وتثمير رأس المال ـ السلعة على الصعيد العالمي) لا تجعل الاقتصاد العالمي متجانساً واجزاءه رأسمالية بانتظام. انها لا يمكن ان تقيم أو تحافظ على اقتصاد رأسمالي عالمي منتظم شامل، أو تستبعد وجود اقتصادات وطنية وانظمة اقتصادية ـ اجتماعية مختلفة في الاطار الوطني. فان الظواهر السطحية للتداول السلعي والابعاد الكمية (أو المكانية) لعلاقات التبادل لا يمكن بحد ذاتها ان تحدد طبيعة النظام العالمي وتركيبه ووحدته.

١٧ ـ كما يترتب على تحليل التناقضات المتأصلة في تطور الاقتصاد العالمي ولاسيما خصائص نمط الانتاج الرأسمالي وعلى الحقائق التاريخية أيضاً ان نشوء الاقتصاد الرأسمالي العالمي لم يؤد إلى قيام نظام متكافل حقاً ذي علاقات متناظرة واعتماد متبادل بين الاجزاء. كما ان عمله لا يؤمن وجود «منافسة تامة» وتحقيق التوازن. فهو لا يستند إلى لا مساواة الاطراف الاقتصادية فحسب بل وينطوي أيضاً على اتجاه تطور لا متساو بصورة تراكمية.

ومن السمات النموذجية للاقتصاد الرأسمالي العالمي علاقات التبعية والهيمنة الاقتصاديتين (مع اختلاف الشدة والعمق) التي تتجلى باشكال مختلفة. وان نوعاً اساسياً منها يمارس أكثر الآثار حسماً وتشتيتاً هو سيطرة رأس المال الاحتكاري الاجنبي سيطرة مباشرة عن طريق الملكية على قطاعات الاقتصاد الاساسية.

ان العلاقات الاحتكارية في الغالب هي التي تعمل في السوق العالمية: فان القسم الاعظم من تجارة السلع (بما فيها أيضاً تجارة السلع التي لا تنتجها الاحتكارات) يخضع لسيطرة رأس المال الاحتكاري «الدولي». وعلى الغرار نفسه فان نسبة كبيرة من نقل التكنولوجيا وكذلك العلاقات النقدية والائتمانية الدولية تتسم بعلاقات احتكارية.

ومن شأن تمييز الاشكال المختلفة للتبعية الاقتصادية ودراسة طبيعتها وارتباطاتها المتبادلة ليس فقط تسليط الضوء على تعقد علاقات التبعية اللامتناظرة التي تربط الاطراف بالمركز (مبدداً بذلك بعض الاوهام عن ايجاد حلول سهلة أو احادية مثل تنظيم السوق العالمية) بل والاشارة إلى فرصة البلدان المعنية في مجال السياسة الاقتصادية العملية

للاختيار بين البدائل، الاشارة إلى الامكانية الواقعية وشروط تغيير بنية التبعية وبذلك تخفيف وطأتها. وستلفت مثل هذه المعالجة انتباه صناع السياسة إلى ضرورة بذل الجهود ضد شكل التبعية الأشد حسماً وخطورة على البلد المعطى في الوقت المعطى.

١٨ ـ بسبب علاقات الانتاج الرأسمالية وفي ظل التبعية الاقتصادية (والسياسية أيضاً في أحيان كثيرة) لم يسترشد التخصص الدولي للبلدان المنفردة في الاقتصاد العالمي باعتبارات مزاياها المقارنة وحسابات تكاليفها المقارنة. فان قوة خارجية أو تأثيراً خارجياً هو الذي حدد تخصص الاطراف. وحتى تخصص بلدان المركز لم يتحدد بالتكاليف المقارنة محسوبة لاقتصادها الوطني بصفة عامة، وبقرارات المجتمع المركزية متخذة على هذا الاساس، بل تحدد بحسابات رأس المال الخاص وقراراته الاستثمارية.

فيما يتعلق بافتراض سوق تامة ومنافسة حرة فان هذا الافتراض هو الأبعد عن القبول في حالة التجارة الدولية على وجه التحديد. ففي الواقع ان تاريخ التجارة الدولية للرأسمالية هو تاريخ الحمائية والشروط المفروضة فرضاً والعقود المجحفة، الخ. وحتى اذا كان مقبولاً كفرضية ابتدائية فانه سيناقض في الحقيقة مساواة التبادل بين البلدان ومساواة توزيع المزايا المقارنة، لأن المنافسة الرأسمالية الحرة تعني حرية نشاط رأس المال الخاص ليس بعيداً عن تأثير أي قوى احتكارية فحسب بل وبعيداً عن تدخل الدولة أيضاً وبالتالي فانه يشتمل على عمليات تصدير واستيراد حرة هي الأخرى. وفي غياب احتكار الدولة للتجارة الخارجية فان حسابات الكلفة لدى رأس المال الخاص هي التي تنظم القرارات في العمليات التجارية التصديرية والاستيرادية لرأس المال الخاص وليس التكاليف الاجمالية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة! فالرأسمالي الخاص لا يحسب اجمالي الكلفة الاجتماعية لانتاج منتوج معين، أي كم يكلف المجتمع بصفة عامة، بل يحسب تكاليفه وارباحه هو فقط. بعبارة أخرى، ان ما يهمه هو «سعر الانتاج» (الذي يعكس التركيب العضوي لرأس المال ومعدل دورته المتفاوتين حسب فروع الاقتصاد ومتوسط معدل الربح)، وما يمكن ان يحققه من ربح اضافي محتمل أو ربح احتكاري فاحش بوسائل مختلفة فوق متوسط الربح. وبقدر ما يُفتَرض ان سعر الانتاج هو مركز تكوين الاسعار في إطار اقتصاد وطني رأسمالي غير متفتح، فان عمله ذاته في حالة المنافسة الحرة على وجه التحديد، ينطوي على تباين كبير بين نسب التكاليف الاجتماعية الاجمالية (القيم) من جهة وتكاليف واسعار الانتاج الرأسمالية (الخاصة) للمنتجات

المنفردة في القطاعات المختلفة، من الجهة الثانية. نتيجة لذلك قد يتضح ان ما يتبدى كادخار وتوفير لرأس المال الخاص يكون خسارة للاقتصاد الوطني.

صحيح انه اذا ما جرى طرح المكان والزمان يمكن الجدال على اساس نظرية القيمة بانه ما من اقتصاد وطني رأسمالي يدخل في علاقات تبادل مع غيره اذا كان يخسر بذلك عملاً بمقاييس اجمالي عناصر العمل الداخلة في الانتاج، أو بتعبير أدق اذا لم يكن بمقدوره تحقيق توفير في التبادل، محسوباً على مستوى اجمالي كلفته الاجتماعية الخاصة به. ولكن مثل هذه المحاجة تدحضها بصورة قاطعة حقيقة ان التجارة الخارجية الرأسمالية هي بأيدٍ خاصة وحقيقة التباين في نسب التكاليف الاجتماعية الاجمالية والتكاليف الرأسمالية الخاصة. وكلما تسود ظروف المنافسة الحرة أكثر تزداد هذه الحقيقة سطوعاً. بعبارة أخرى، ان التخلي عن المنافسة الحرة الرأسمالية الخاصة واعتماد المركزية في صنع القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية على وجه التحديد هما اللذان سيكونان مطلوبين كشرطين لازمين مسبقين لممارسة حساب التكاليف المقارنة (الريكاردية) بالنسبة للاقتصاد الوطني عموماً ولكي يمارس معْيار التوفير والاقتصاد في العناصر الداخلة من العمل الاجتماعي مفعوله اصلاً.

ولكن حتى اذا افترضنا، بصرف النظر عن المنافسة الحرة، تدخل الدولة تدخلاً فعالاً واعتماد نظام للحوافز في ظروف الرأسمالية، بحيث يمكن ان يؤمنا حقاً أخذ التكاليف الاجتماعية الاجمالية في الحساب كأساس ومعيار للقرارات المتعلقة بالتخصص فان المسائل التالية ستبقى مع ذلك من دون حل:

- البعد الزمني لحساب الوفورات والخسائر.
- تعقد عمليات التبادل الدولية.
- تأثير عوامل أخرى على التجارة الخارجية (ناهيكم عن شروط استقلال الاطراف أو اعتمادها التجاري المتبادل بصدق، الخ).

وحتى اذا جرى هنا تجاهل هذه المسائل فلابد من الاشارة، على الأقل فيما يتعلق بالبعد الزمني لحساب الكلفة، إلى الحالة التي تنقلب فيها المزايا والاضرار المقارنة (وهي الحالة التي أتى ريكاردو أيضاً على ذكرها)، أو بوضوح أكثر، الاشارة إلى العلاقة المتبادلة بين ربحية التجارة الخارجية والتطور البنيوي للاقتصاد الوطني، الذي يمكن، على سبيل المثال، ان يحول خسارة مطلقة في عناصر الدخل تقع نتيجة احدى عمليات التبادل، إلى

توفير في نهـاية المـطاف، أو العكس بالعكس. ومن الجهـة الثانية، فيما يتعلق بتعقد عمليات التبـادل (الـذي كان بالمنـاسبـة، واحـداً من أكثر الدروس ايجابية من الفكرة الـريكـاردية عن المزايا المقارنة، أي النسبية) فان هذا التعقد لا يتبدى كاملاً إلا على مستـوى الاقتصاد الوطني عموماً واذا ما أخذ في الاعتبار اللازم في صنع القرارات فانه يمكن ان يؤمن مزايا مقـارنـة للاقتصاد الوطني. ويمكن بدوره ان يجعل حتى الخسائر المطلقة التي تتكبدها عمليات التبادل المنفردة، خسائر مقبولة اذا ما اسفرت عن توفير في اجمالي التكاليف الاجتماعية للعناصر الداخلة على صعيد الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

ومن حيث المبـدأ فان العلاقات بين اقتصادات وطنية اشتراكية هي وحدها التي يمكن فيها تطبيق نظرية التكاليف المقارنة بقدر ما يعني حساب هذه التكاليف احتساب اجمالي التكاليف الاجتماعية بحق وبقدر ما يقوم دور الدولة الاشتراكية في الادارة والرقابة الاقتصـاديتين بتأمين اتخاذ القرارات وتنفيذها على هذا الاساس. ولكن تأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي ذاته، تأثير تكوين اسعار السوق العالمية على تكوين اسعار السوق الداخلية وحساب الكلفة، يحد من هذه الامكانية في الممارسة ان لم يكن يلغيها علماً بانه تأثير بين عوامل أخرى (مثل وجود نواقص وتقصيرات في الآلية الداخلية للادارة الاقتصادية).

نتيجة لذلك فان النظام المعطى (والمتغير) لتقسيم العمل والتخصص الدوليين لا يعني توزيع القـوى المنتجة توزيعـاً أمثـل للاقتصاد العالمي والمجتمع بصفة عامة أو للاقتصادات الوطنية للبلدان المنفردة. لذا تحدث في النظام تغيرات جوهرية وحتى جذرية إلى جانب تعديله بل وعلى الضد من تعديله، في ضوء التغيرات التي تحدث في مصالح رأس مال المركز الاحتكاري. وستتفاوت هذه التغيرات الجوهرية، من جهة، بالقدر الذي تعلو معـه الاعتبـارات الـوطنية والاجتماعية على اعتبارات النشاط الخاص للمؤسسات الرأسمالية ذات المنشأ الاجنبي والمحلي، في القرارات الاستثمارية (أي حسب التقدم الذي يحرز في تصفية الرأسمالية الطرفية المتخلفة وفي التحول الاشتراكي ضمن إطار «وطني»). كما ستتفاوت، من الجهة الثانية، بالقدر الذي يجري معه التعبير عن المصالح والاعتبـارات الاقليمية والاجتمـاعية ـ العـالمية في قرارات وطنية كذلك فوق المصالح الـوطنية الضيقـة وعلاوة عليها، وذلك بمعايير العقلانية على الصعيد العالمي والكفاءة الاقتصادية العالمية الشاملة والتضامن مع شغيلة العالم أجمع (بعبارة أخرى، كيف وإلى

أي حد يستبدل بالنظام الرأسمالي الاحتكاري للعلاقات الاقتصادية الدولية نظام اقتصادي عالمي ديمقراطي ثم اشتراكي فيما بعد).

١٩ ـ ان التطور المتفاوت اتجاه متأصل في عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي اشتد تأثيره بصفة خاصة منذ حلول الحقبة الرأسمالية الاحتكارية للرأسمالية. وأحد مظاهره باتجاهات متناوبة هو تعديل التراتب الهرمي لبلدان المركز الرأسمالية المتطورة وانتقال الدور القيادي داخل نظام الامبريالية لصالح البلدان التي تنجح في تطوير قواها المنتجة وتكنولوجيتها بوتيرة أسرع مؤقتاً من البلدان الأخرى. وثمة نوع ـ تراكمي ـ آخر من مظاهر التطور المتفاوت هو اتساع الشقة في مستوى التطور بين المركز والاطراف واعادة انتاج التخلف النسبي. ويترابط هذان النوعان فيما بينهما ليس فقط بمعنى ان استغلال الاطراف، على سبيل المثال، يتيح امكانية تطوير القوى المنتجة ويوفر في الوقت نفسه حافزاً سلبياً على ذلك بسبب تأثير الاسواق المحمية في الحد من المنافسة، بل ولأن مجموعات بلدان المركز والاطراف ترتبط فيما بينها أيضاً عن طريق البلدان الواقعة «بينها»، البلدان التي تحتل موقعاً وسطياً أو حدياً، أي البلدان التي تسمى «شبه اطراف». وتتعرض هذه الأخيرة، حسب اتجاه استثماراتها، إلى تأثير النوعين من قانون التطور المتفاوت في آن واحد. وان واقع هذه الحالات الحدية والوسطية لا ينفي ثنائية النظام، ثنائية قطبية، بل يشير على وجه التحديد إلى حركتها وتطورها وتغيرها. بعبارة أخرى، تؤكد هذه الحالات الوسطية ان قانون تطور القوى المنتجة يعمل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي عموماً كذلك ـ ولكن بدرجات متفاوتة ـ وانه حتى «تخلف» الاطراف هو ليس حالة مطلقة وسكونية.

٢٠ ـ ان «الشقة في مستوى التطور»، ان اعادة الانتاج التراكمية للتخلف النسبي للاقتصادات الطرفية التابعة هي نتيجة علاقات تبعية لا متناظرة وبنى لا متساوية نشأت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتكمن جذورها وتتجلى أيضاً في اللامساواة الدولية والداخلية (الوطنية) جزئياً لعلاقات الانتاج الاجتماعية (علاقات الملكية والسيطرة، تقسيم العمل، أي علاقات تخصيص «الادوار» وتوزيع الدخل).

نتيجة لذلك لا يمكن ضمان ردم «الفجوة» في مستويات التطور، أي القضاء على «التخلف» في وقت تبقى فيه هذه العلاقات والبنى بلا تغيير، وذلك بمجرد اعادة توزيع المداخيل دولياً، أي بزيادة المعونات المالية والتقنية التي تقدمها البلدان المتطورة وبزيادة

التحويل عموماً (بما في ذلك تدفق رؤوس الاموال الخاصة على البلدان المتخلفة، توسيع نقل التكنولوجيا، الخ) أو بتعديل شروط التجارة في السوق العالمية تعديلاً مصطنعاً.

٢١ ـ كما تؤكد الوقائع التجريبية ويترتب أيضاً على التحليلات الماركسية والاعمال النظرية لمن ابتعدوا عن المذاهب التقليدية الجامدة للاقتصاد الكلاسيكي الجديد فان التدفق الدولي لرأس المال الاحتكاري لا تحكمه القوانين المفترضة لاتجاه حركة تلقائية من البلدان الغنية برؤوس الاموال إلى البلدان التي تفتقر اليها حسب الفوارق في الانتاجية الحدية مفَسَرة بتفاوت شحة العوامل المختلفة، ولا يسفر عن التسوية المفترضة لمستويات عرض رؤوس الاموال والانتاجية والمداخيل بين الاقتصادات التي تصدر رأس المال وتلك التي تستورده، بل ان هذا التدفق هو على العكس من ذلك عامل يسبب انعدام المساواة. لذا فان اختيار الاشكال المناسبة وايلاء الاهتمام اللازم وبذل الجهود لتفادي أو تقليل الآثار الضارة التي تدفع باتجاه اللامساواة، تتسم كلها بأهمية بالغة في التعاون مع رأس المال الاجنبي (وخاصة مع الشركات فوق القومية). وبسبب اعتماد البلدان النامية اعتماداً كبيراً على الموارد المالية الخارجية وفرص التسويق الخارجي والتكنولوجيا الحديثة، الخ، فان مثلَ هذا التعاون قد لا يكون ضرورياً ونافعاً فحسب بل وحتمياً كذلك. ويؤكد هذا، بالطبع، دور الدولة الاقتصادي ويثير مسألة القوى الطبقية التي تقف وراء الدولة.

٢٢ ـ على الغرار نفسه تؤكد النظرية والتاريخ ان المشاركة في التقسيم الدولي للعمل وفي التبادل الدولي لا تؤمن منافع متساوية وفرص تطور للاطراف المنخرطة فيهما اذا كان تخصصها ذا بنية لا متساوية. لذا ليس من الممكن في الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحقيق أي نتائج ملموسة في ردم «الفجوة بين مستويات التطور» وازالة مواطن الخلل في توازن التجارة العالمية بمجرد احداث تغيير أو تعديل معين في توزيع المنافع وبتحسين نسب الاسعار وتناسبها بهذا القدر أو ذاك (تحسيناً يكون في أكثر الاحيان منشوداً ومتقطعاً فحسب)، الخ، ما لم يتم بصورة جذرية تحويل النمط اللامتساوي السائد لتقسيم العمل الدولي الذي هو نتاج الاستعمار وجزئياً نتاج اعادة التوزيع التي أقدمت عليها الشركات فوق القومية مؤخراً كذلك.

ان التخصص الاحادي بالانتاج الاولي ذاته يحد من تطور الروابط القطاعية الداخلية وكذلك من امكان التقدم التكنولوجي وتطور القوى المنتجة. يضاف إلى ذلك انه بسبب حدود الروابط القطاعية الداخلية فان المزايا والآثار الايجابية الناجمة عن نمو

الانتاجية أيضاً تُنقَل عادة إلى اقتصاد البلدان التي تستورد المنتجات الاولية المعنية وتصنّعها وتستهلكها. ويكون محدوداً بصفة خاصة مؤثر الانتشار الايجابي لمثل هذا التخصص داخل الاقتصاد («الوطني») المحلي اذا كان مستوى الاجور واطئاً بسبب ضعف وتدني مستوى تنظيم الطبقة العاملة وبسبب الدور الذي يلعبه القطاع ما قبل الرأسمالي في توفير وتجهيز الايدي العاملة فتذهب ميزة توفر أيدٍ عاملة رخيصة إلى رأس المال الاجنبي، أو ان الربح الاضافي المتحقق من الانتاج بتكاليف اجور واطئة ينفق على الاستهلاك الطفيلي الباذخ للبرجوازية والنخبة المحلية.

ولا يتلقى تطوير الروابط القطاعية الداخلية وتكوين المصادر المحلية للتقدم التكنولوجي دفعاً أقوى حتى بالنوع الجديد من التخصص، وهو التخصص بصادرات صناعية معينة، الذي أضحى سمة مميزة لبعض المناطق الطرفية (مثل «البلدان حديثة التصنيع»)، والذي يبدو متمماً، تكميلياً أو يوصى به في اماكن أخرى. فهذا النوع يعني قيام «جيوب» صناعية تستنبتها أو تنشئها أو تنميها بالدرجة الرئيسية الشركات فوق القومية التي تتمتع بميزة التمايزات النسبية في الاجور. واذ تكون مثل هذه الجيوب معزولة عن القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني (على سبيل المثال، في «المناطق التجارية الحرة» أو «معامل بعيدة عن الشاطيء» offshore factories) فانها تتطور أما على شكل مصانع تنتج في الغالب سلعاً استهلاكية كمالية تعوض عن استيرادها أو على شكل منشآت تصنع اجزاء تدخل في منتجات أخرى أو معامل تجميع تمارس نشاطات تصديرية من خلال الشبكة الدولية للشركات فوق القومية.

لذا فان الطابع المحدد للمنتجات التصديرية وللفروع الاقتصادية التي يقع عليها الاختيار للتخصص فيها يقوم أيضاً بدور ـ لا يستهان به ـ ويتسم بأهمية ـ لا يستهان بها ـ من زاوية موقع التفوق أو الضعف في نظام التقسيم الدولي للعمل. ولفهم هذا الدور وهذه الأهمية وتقديرهما تقديراً صائباً علينا ان نأخذ في الاعتبار، إلى جانب شدة وكثافة الروابط القطاعية آنفة الذكر، تغيرات ومرونة الطلب في السوق العالمية على المنتجات المعنية وكذلك موقع منتجات فروع الاقتصاد في ديناميكية الانتاج والاستهلاك وبنيتهما المتغيرة تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية وغيرها من العوامل.

وبما ان شروط «المقايضة» في تجارة البلدان أو مجموعات من البلدان تخضع لتغيرات ناجمة عن تفاعل مؤثرات متزامنة ومتناقضة لعوامل متعددة يكون من المتعذر

استخلاص استنتاجات بعيدة المدى وواضحة بلا لبس من هذا المؤشر وحده. فبالاضافة إلى التقلبات في شروط التجارة على المدى القصير لا يمكن حتى لاتجاه تغيرها على المدى البعيد (ان أمكن رصد اتجاه كهذا) ان يُربط بموقع التفوق أو الضعف الناجم عن الطابع المحدِّد للمنتجات التصديرية، في التقسيم الدولي للعمل. كما ان التغيرات التي تحدث في شروط التجارة تعكس «علاقات القوى الاقتصادية» بمعناها الاوسع، مثل تأثير الاحتكارات في الانتاج والتسويق.

٢٣ ـ فيما يتعلق بالتدفق الدولي للتكنولوجيا قدمت النظرية والممارسة على السواء أدلة تثبت ان البلد المضيف لا يمكن ان يتمتع دائماً بمنافعهما المفترضة، بل على العكس من ذلك يمكن للبلد المضيف حتى ان يتكبد خسائر من نقل التكنولوجيا لأن نوع التكنولوجيا المنقولة يعكس ظروف الانتاج وتوفر عوامله في بلد المنشأ متعارضاً بذلك مع الاوضاع المحلية وما وهبته الطبيعة من موارد للبلد المتلقي أو بسبب شروط النقل والتأثيرات غير المباشرة لتطبيق التكنولوجيا المنقولة. وغالباً ما تكون هكذا هي الحال في ممارسة الاحتكارات الدولية لنقل التكنولوجيا حيث تفرض هذه الممارسة اسعاراً احتكارية وتؤدي إلى التبعية التكنولوجية وتتضمن قيوداً على استخدام التكنولوجيا المنقولة.

ولكن نوع التكنولوجيا المنقولة لا يمكن ان يُقَيِّم ويُنتَقَد بحد ذاته، أي من دون الاجابة عن اسئلة مثل مَن يطبِّق التكنولوجيا المنقولة ولاي غرض وفي أي قطاع ومتى ولمصلحة مَن تطبق. ان لا مساواة العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكن بأي حال ان تُفَسر بمجرد نقل التكنولوجيا. كما ان طابع العلاقات الاقتصادية الخارجية أو علاقات الانتاج الاجتماعية الداخلية للبلد المضيف لا تتحدد بمصدر ونوعية التكنولوجيا المستوردة. ومن الجهة الثانية فان التكنولوجيا المنقولة لا تعكس تطور قوى الانتاج البشرية والعلم بصفة عامة فحسب بل وتعكس تشوهاتها في ظروف الرأسمالية وكذلك الاوضاع (التاريخية والجغرافية والاجتماعية، الخ) الملموسة التي قامت بلدان المنشأ بتطوير هذه التكنولوجيا في ظلها.

٢٤ ـ يترتب على ما مر ذكره اعلاه ان التدفقات الدولية للسلع ورؤوس الاموال والتكنولوجيا (ويمكن ان نضيف: القوى البشرية العاملة) لا يمكن ان تؤدي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى ردم «الفجوة في مستويات التطور» باطلاق عملية تسوية تلقائية بل

يمكن ان تتسبب حتى في زيادة اللامساواة وقد تسببت فعلا في زيادتها في ظل التبعيات والبنى السائدة.

كما يترتب على ما ورد ذكره آنفاً ان صناع السياسة الاقتصادية (الوطنية) لا يمكن ان يستغنوا عن المعالجة المركبة والتحليل الشامل في انتقاء القطاع التصديري وفي تقييم الكفاءة الاقتصادية لنشاط التجارة الخارجية وفي اختيار التكنولوجيا التي يراد استيرادها كما في اختيار وتقييم طرق التعاون مع رأس المال الاجنبي ومضمونه واتجاهه وشكله.

٣ ـ اسعار السوق العالمية والتبادل غير المتكافيء وقانون القيمة

٢٥ ـ من الحقائق التي لا مراء فيها ان التكوين اللامتساوي للاسعار وتباين نسب الاسعار عن نسب القيم قاما منذ البداية بدور بارز في عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، في العمليات الداخلية والخارجية لتراكم رأس المال.

ـ ففي فترة رأس المال التجاري «الغابر في القدم» وفي عصر المركنتالية التي سبقت نشوء الرأسمالية الصناعية ومهدت الطريق لنشوئها وفرت هذه اللامساواة وهذا التباين في تكوين الاسعار اساساً لممارسة التبادل غير المتكافيء على نطاق واسع ولتراكم رأس المال النقدي المنتزع من المنتجين ما قبل الرأسماليين الاجانب والمحليين.

ـ وفي وقت لاحق اصبح مثل هذا التكوين السعري منذ حلول عصر «الرأسمالية الكلاسيكية» شرط التثمير اللامتساوي لما يُنتج من قيم فائضة، شرط الاعتراف «الاجتماعي» بالارباح الاضافية التي يجنيها مَن يحتلون مركز الصدارة في المنافسة ووسيلة لانزال العقاب بمن يتخلفون في الوراء. فأخَذَ يدفع بتركز رأس المال وتمركزه وبعجلة التطور المتفاوت للفروع الاقتصادية (والاقتصادات الوطنية).

ـ وفي حقبة الرأسمالية الاحتكارية أيضاً يشكل تكوين الاسعار اللامتساوي، إلى جانب ادواره مارة الذكر، اسلوباً ومظهراً للمنافسة بين القطاعات التي اكتسبت طابعاً احتكارياً والقطاعات غير الاحتكارية.

ـ أخيراً وبصفة عامة يقوم تكوين الاسعار اللامتساوي، إلى جانب المصدر الاساسي لتراكم رأس المال، بدور مصدر اضافي للاستغلال، بدور وسيلة للاستيلاء على

جزء من القيمة أو على القيمة العائضة التي ينتجها منتجو البلدان الأخرى أو فروع أو قطاعات أخرى، وكذلك وسيلة لسلب المستهلكين.

ولكن تكوين نسب الاسعار المتباينة عن نسب القيم هو في الوقت نفسه ـ كما هو معروف ـ التعبير عن عمل قانون القيمة بصورة طبيعية (من خلال خرقه المتتابع)، ويتجلى فيه تكوين القيمة «الاجتماعية»، كاتجاه، في مواجهة القيم «الفردية». كما انه يعكس حقيقة انه في مجرى تطور علاقات الانتاج الرأسمالية انتقل مركز تكوين الاسعار مبتعداً أكثر عن القيمة، مقيماً معها علاقة غير مباشرة أكثر فأكثر، وحقيقة ان درجة الرسملة، وتركز رأس المال وتمركزه تتفاوت حسب الفروع والقطاعات والبلدان المنفردة.

اذن، يعتبر التكوين الملموس لنسب الاسعار ظاهرة تخضع إلى مؤثرات شديدة التعقيد ومتعارضة.

لا ريب في ان التكوين اللامتساوي بصورة دائمة لنسب الاسعار القطاعية أو الدولية وابتعادها الواسع عن نسب العناصر الداخلة فعلاً، يشيران إلى لا مساواة (معينة) في التبادل وإلى حقيقة الاستغلال من خلال التبادل (أيضاً). ولكن الطبيعة الملموسة للامساواة واساس الاستغلال التجاري وشدته وحجمه لا يمكن ان يُكشَف عنها علمياً إلا بدراسة العلاقات الاجتماعية لتكوين القيمة وعمل قانون القيمة، أي بتحليل علاقات الانتاج التي تكمن في اساس علاقات التبادل.

٢٦ ـ صحيح ان النظرية العامة للاقتصاد الرأسمالي العالمي نظرية قاصرة لم تُطوَّر بعد حتى في الاقتصاد السياسي الماركسي (فيما يتعلق بايضاح مقولات اساسية مثل السلعة، القيمة، النقود، اعادة الانتاج، التداول، تراكم رأس المال، الخ على مستوى الاقتصاد العالمي كذلك). فالغائب منها اساساً هو التفسير العلمي لطريقة عمل قانون القيمة في السوق العالمية، تفسير يعكس الحقائق ويكشف عن العلاقات المتبادلة والاتجاهات، ويكون متسقاً من الناحية المنطقية كذلك. ولكن يمكن مع ذلك تحديد معالم المبادىء التي يستند اليها تناول وتحليل المسائل المتعلقة بتكوين اسعار السوق العالمية وعمل قانون القيمة على الصعيد العالمي ولا مساواة التبادل الدولي، وكذلك الخروج باستنتاجات معينة عن العلاقات المتبادلة الأكثر عمومية وذلك بتطبيق نتائج النظرية الماركسية وتطورها اللاحق فضلاً عن نتائج بعض النظريات غير الماركسية، أي بأخذ علاقات الواقع المكتَشَفة فعلاً في الاعتبار.

من الـواضـح تماماً، على سبيل المثال، ان اغفال الحركية الدولية لرأس المال واستبعاد تكوين اسعار السوق العالمية ببساطة من علاقات التبادل السلعي بين اقتصادات وطنية بوصفها وحدات يفترض انها مستقلة ومتجانسة داخلياً، أمر يجانب الصواب لأن الاغفال يعني انتقاصاً من ظروف الواقع الجوهرية والاستبعاد يكون بالتالي تعليلاً لا معنى له.

ولا يقل مجافاة للصواب الافتراض القائل بانه ليس لحركة اسعار السوق العالمية «مـركـز ثقل» أو «محور» تدور حوله وان تكوين نسب الاسعار على المدى البعيد، أي تكوينها الشبيه بالاتجاه، لا يتحدد موضوعياً. فان مثل هذا الافتراض لابد وان يكون بمثابة تخل عن نظرية القيمة (الماركسية) ما لم يقترن بالافتراض البالي الذي يقول بان التجارة الدولية هي عالم النشاط الحدي، هي نوع من «التبادلات العرضية» بين اقتصادات وطنية مكتفية ذاتياً لولا هذه التبادلات. (والا فلا يمكن إلا الافتراض بانه اذا كانت نظرية القيمة غير صالحة دولياً فانها يمكن ان تبقى فعالة داخلياً دافعين ثمن ذلك تسليماً بالموضوعات والفرضيات والتناقضات الريكاردية).

ان تفسير العلاقات السعرية في السوق العالمية بمعزل عن نظرية القيمة، أي بنفي المركز الموضوعي لحركة الاسعار، لابد وان يؤدي إلى الحلقة المفرغة للنظريات التقليدية غير الماركسية في الاسعار. ولابد من افتراض علاقات سعرية (وعلاقات كلفة) قائمة فعلاً (كما في حالة منحنيات مارشال للطلب المتبادل) للتثبت من اسعار التوازن. فان نظرية في الاسعار من دون نظرية في القيمة لا يمكن ان تفسر العلاقة بين الاسعار والمداخيل إلا تفسيراً توتولوجياً. وان تطبيق نظرية القيمة على علاقات الاقتصاد العالمي أمر لا غنى عنه لا لتفسير اسعار السوق العالمية وتكاليف اعادة الانتاج الكامنة وراءها فحسب بل ولدراسة القوى الشرائية في السوق العالمية والعلاقات الدخلية الدولية أيضاً.

واذا افترضنا ان اسعار السوق العالمية هي اسعار لا يمكن ان تُفَسر بمقولات نظرية القيمـة وان تختـزل إلى هذه المقـولات فاننـا نرفض من البـداية امكانية تقييم الاتجاه الموضوعي لتكوين اسعار السوق العالمية. ونتيجة لذلك ستبدو اسعار السوق العالمية وكأنها مجرد نتائج حوادث عرضية أو حصيلة لعب قوى مؤسسية غير محددة.

ان الاشارة إلى الطابع الاحتكاري للاسعار وفي الوقت نفسه نفي أو تجاهل علاقات القيمة الموضوعية وراء الاسعار الاحتكارية، تؤدي في الواقع إلى الاستنتاج نفسه. واذا

افترضنا بانه لا توجد اسعار منتظمة في السوق العالمية بل مجرد اسعار تتغير مع العلاقات (وغير محددة حتى في تغيراتها) فلا معنى اصلاً للحديث عن عمل قانون القيمة أو عن أي مركز للاسعار أو عن الطابع الموضوعي المحدَّد للعلاقات السعرية الدولية. وفي هذه الحالة أيضاً تعتبر التجارة العالمية لوحة موزائيكية من «التبادلات العرضية» المعزولة عن بعضها البعض، الأمر الذي يستبعد وجود أي وظيفة نقدية عالمية.

لا يمكن، بالطبع، لعمل نظرية القيمة على مستوى الاقتصاد العالمي إلا ان يكون عملاً محدَّداً، معدَّلاً إلى درجة كبيرة وبالتالي فان قبول الافتراضات المتعلقة بعمله على مستوى الاقتصادات الوطنية خطأ فادح شأن نفي عمله على الصعيد العالمي بسبب التكرار والنسخ الواضحين لتناقضات نمط الانتاج الرأسمالي وديالكتيك مقولاته في العلاقات الاقتصادية الدولية (إلى جانب تدخل مؤثرات تعزز بعضها البعض وتبظل مفعول بعضها البعض).

وتتبدى ثنائية السلعة ومن ورائها الطابع المزدوج للعمل أيضاً في نسخ مكررة (وخالقة تناقضات جديدة). فان الثنائية الداخلية للعمل الفردي والاجتماعي («الوطني») تستكملها وتعقدها في الاقتصاد العالمي ثنائية العمل الوطني («الفردي») والدولي («الاجتماعي»). وان التناقض بين الطابع الاجتماعي المتزايد للقوى المنتجة وعلاقات الاستغلال الرأسمالية التي ما زالت باقية، على اساس الملكية البدائية، يُستكمل دولياً بالتناقض بين تدويل القوى المنتجة والملكية الوطنية (أو الدولية زيفاً) لرأس المال.

نتيجة لذلك يصبح مركز تكوين الاسعار بالضرورة ناتجاً مشتقاً أو متفرعاً من عدة مؤثرات معقدة ومتزامنة لكنها لا تقل موضوعية وفرعية، ليس فقط دولياً، أي في السوق العالمية، بل وداخلياً كذلك، في الاقتصادات الوطنية. ويكون في هذه الأخيرة معدَّلاً و«مشوهاً» (ازاء مقولة منطقية مجردة) نتيجة التدويل المطرد للقوى المنتجة والنشاط الدولي لرأس المال الاحتكاري (وتثميره).

٢٧ ـ كون لا مساواة التبادل والاستغلال مفهومين ليسا مترابطين بالضرورة، انما هو حقيقة تتجلى بوضوح على اساس نظرية فائض القيمة الماركسية التي تكشف عن ان الاستغلال يمكن ان يوجد أيضاً في حالة مساواة التبادل مساواة شكلية وحتى في حالة تأمين التكافؤ التام (بمعنى نظرية القيمة) بين السلع المتبادَلة لأن جذور الاستغلال الرأسمالي تكمن في علاقات الانتاج وليس في علاقات التبادل، هكذا ببساطة. يترتب على ذلك

وعلى تفسير الاستغلال بوصفه علاقة انتاج اجتماعية تعيد انتاج نفسها موضوعياً، ان عدم تكافؤ التبادل بحد ذاته لا يعني بالمقابل علاقة استغلالية بالضرورة بل يعني في أقصى الاحوال مجرد خسارة تقع أحياناً وموقع غير ملائم. ولكن اذا كان هناك عدم تكافؤ دائم في التبادل، أي لا مساواة تعيد انتاج نفسها في الفعل المتكرر للتبادل الذي يستند إلى علاقة تبعية لا متناظرة بين الاطراف ويؤمنه دور فعال يقوم به الطرف المهيمن في تحديد موقع الطرف التابع في التبادل وفي التأثير على مستوى انتاجيته، فاننا حقاً سنواجه عند ذاك أحد أشكال الاستغلال (الفرعية).

ان ملاحظة ماركس العابرة (في نظريات فائض القيمة) قائلاً فيها بعد طروحاته حول تبادل كميات غير متساوية من العمل الوطني «ان البلد الغني يستغل الفقير حتى اذا كان هذا الأخير يكسب من التبادل. . . .»، هي ملاحظة يتعين تحديدها بالمعنى مار الذكر (و، بالمناسبة، وفق مفهوم الاستغلال في الاقتصاد السياسي الماركسي). بعبارة أخرى، انها ينبغي ان تُفَسر في سياق اللامساواة الاساسية للعلاقات الرأسمالية الدولية، التي تكمن وراء التبادل. ولكن اذا طرحت صياغتها بوصفها حالة عامة (لتُطَبق بذلك، مثلاً، على التبادل بين اقتصادات وطنية مستقلة عن احدها الآخر لولا هذا التبادل) فسيتعين عند ذاك تصحيحها.

ان تبادل اعمال وطنية بين بلدان ذات مستويات انتاجية مختلفة تبادلاً لا متساوياً لا ينطوي بحد ذاته على أكثر مما يعبر عنه، وهو تباين مستويات انتاجية الاعمال الوطنية لسبب من الاسباب. ولكنه لا يقدم ولا يمكن ان يقدم أي جواب عن سبب التباين نفسه. اذ قد تكون هناك اسباب عديدة منها، على سبيل المثال:

- الفارق في الموارد الطبيعية بين الاطراف (وفي هذه الحالة يمكن في أقصى الاحوال ان نفكر بما سيحدث لو أمكن انجاز عملية اضفاء طابع اجتماعي على الصعيد العالمي وحلت وحدة المجتمع العالمي محل انفصال البلدان).
- عوائق اجتماعية داخلية (على سبيل المثال تراخي الانضباط في العمل وعدم فاعلية الادارة وتنظيم العمل، التأهيل المحدود، قصور مؤسسات البحث والتجريب، ضعف الحوافز التي تشجع الابتكار والتجديد، نمط استهلاك يحد من الاستثمارات الانتاجية، مستوى التقدم التكنولوجي، انتهاج سياسة اقتصادية خاطئة، الخ)، عوائق تعترض تحسين الانتاجية الوطنية في الاقتصادات الاضعف.

ـ أو تبعية الاقتصادات الاضعف لقوى اجنبية والآثار الخارجية الضارة (على سبيل المثال، اجهاض التنمية الاقتصادية السليمة من الخارج، تخصص احادي مفروض يعيق التطور التكنولوجي، السياسة الاستثمارية لرأس مال اجنبي منحاز ضد تطوير الصناعات الاساسية وقاعدة الابحاث المحلية ذات الأهمية الحاسمة لرفع مستوى الانتاجية الوطنية، هجرة العقول على الصعيد الدولي، الخ).

وفي حالة اقتصادات الاطراف فان السبب الأخير، أي علاقات التبعية للمركز، هو الذي يفسر في الغالب وان لم يكن حصراً، مستوى الانتاجية الوطنية الاوطأ وما يترتب عليه من تبادل كمية عمل محلي أكبر لقاء كمية عمل اجنبي أقل، أي تبادل غير متكافيء. وبقدر ما يكون مستوى انتاجيتها «الوطنية» الاوطأ حقاً نتيجة التأثير المباشر أو غير المباشر لقوى خارجية تستفيد من التجارة معها فاننا يمكن (وينبغي) ان نعتبر هذا النوع من التبادل غير المتكـافيء شكلاً (فرعياً) من أشكال الاستغلال الدولي. ولكن سيكون من الخطأ تماماً تأويل كل حالات تبادل كميات غير متساوية من العمل الوطني على انها استغلال واغفال العوائق الداخلية التي تعترض نمو الانتاجية.

ان «تخلف» البلدان النـامية أو موقعهـا غير المـلائم في الاقتصـاد العـالمي أو الاستغلال الدولي الذي تتعرض له لا يمكن ان يُختَزل ـ كما يترتب بوضوح على ما مر ذكره اعلاه ـ إلى علاقات السوق العالمية، أو إلى تغيرات في شروط التجارة أو إلى عدم تكافؤ التبادل الدولي. ومن الاوهام الساذجة، بالطبع، توقع حدوث تغير جذري في موقعها يأتي من مجرد تحسين علاقات السوق العالمية وتعديل نسب الاسعار لصالحها وزيادة عوائدها من التصدير. ونظرية «التبادل غير المتكافيء» و «الامبريالية التجارية» تموه تماماً الاسبـاب الجوهرية، تموه اللامساواة الاساسية في الرأسمالية العالمية وحتى دور رأس المال الاحتكاري الدولي. كما انها تخفي العلاقات الداخلية للعالم الثالث.

ان التحليل العلمي لطبيعة علاقات التبادل الدولي واسباب اللامساواة مهمة ذات أهمية عملية بالغة.

٢٨ ـ لدى بحث العلاقات القيمية للتبادل الدولي أو اقتصاد التجارة الخارجية وما يسمى «التكاليف المقارنة» لا نستطيع ان نتجنب الاجابة أولاً عن الاسئلة التالية (إلا اذا كنا نريد الخروج بتجريدات عبثية ونظرات عقيمة معزولة عن الواقع):

ـ لمَن، من وجهة نظر مَن (المجتمع بصفة عامة أم الطبقة الرأسمالية أم الرأسمالي المنفرد).
ـ إلى أي مدى من الوقت.
ـ لأي مجال من مجالات علاقات التبادل (لتركيبها المعقد أم لنشاطات تصدير واستيراد منفصلة أم لعمليات تبادل منعزلة) نريد تحليل وتقييم التبادل الدولي؟

ان «مساواة التبادل» شأن كل أشكال المساواة، هي أيضاً مفهوم نسبي ذو مضمون يتغير حسب التفسير الملموس. وحتى اذا نحينا جانباً المعنى القانوني لمساواة اطراف التبادل فيجب ان نميز، فيما يتعلق بالمضمون الاقتصادي ـ السياسي، حالات المساواة التالية على الأقل:

ـ تكافؤ التبادل الذي يمكن نفسه ان يكون انواعاً أخرى حسب وحدة التحليل (أي مستوى ووجهة نظر مَن يقع عليهما الاختيار) وبالتالي حسب وحدة القياس، أي حسب تفسير «العمل الضروري اجتماعياً» بوصفه وحدة.
ـ تحقيق المزايا (المقارنة) المتأتية من التبادل تحقيقاً متبادلاً على الجانبين.
ـ القياس «المتساوي» لهذه المزايا (وفي هذه الحالة يبقى تفسير المساواة واختيار القياس مسألتين مفتوحتين).
ـ و «تساوي» التأثير المعقد (المباشر وغير المباشر) الذي يمارسه التبادل على التطور الاقتصادي (والاجتماعي) لاطراف التبادل.

لا يمكن لتكافؤ التبادل (أياً كانت المقولة التي يقاس بها من بين مقولات نظرية القيمة) ان يماهى مع تحقيق المزايا المقارنة على الجانبين أو مع التوزيع المتساوي. أما تأثير التبادل على التطور العام فهو يختلف عن كل ذلك وهو الاكثر اهمية من زاوية الفجوة بين مستويات التطور.

كان ماركس نفسه قد أكد ان التبادل يمكن ان يكون ذا منافع متبادلة حتى اذا تضرر التكافؤ (نوعه المتمثل في «تبادل كمية مماثلة من اجمالي العمل لقاء كمية مماثلة من اجمالي العمل). وان الافتراض القائل بانه في عملية التبادل ينبغي ان يحصل البلد الأكثر تطوراً على كمية من العمل تزيد على ما يحصل عليه شريكه تماماً بقدر ما تزيد انتاجية عمله الوطني على انتاجية عمل شريكه، انما هو افتراض لا يناقض التفسير الماركسي للتكافؤ بوصفه شرط مساواة التبادل فحسب بل ويعني، حتى بصرف النظر عن التكافؤ،

اضفاء طابع اطلاقي غير مبرر على طروحات ماركس حول تبادل كميات مختلفة من العمل الـوطني. وبتطبيق هذه الحالة من حيث أوجه الشبه، على الاقتصاد الوطني، نستطيع القول بانه ليس من الضروري تحقيق الفارق بين العناصر الداخلة من العمل الفردي (في حالتنا: الوطني) والعناصر الداخلة من العمل الاجتماعي (في حالتنا: متوسطه الدولي) تحقيقاً تاماً (كربح اضافي) لكي يجد الطرف الذي يعمل بكفاءة أعلى ان التبادل نافع له. فهذا الطرف قد يناقص فيعرض ثمناً حتى أقل من السعر المتوسط لغرض التوسع في السوق.

وستكون مساواة المزايا المقارنة، متحققة عن طريق التبادل، معياراً ضيقاً للتبادل الدولي بحيث تبدو فرضيات ريكاردو بالمقارنة معه أقرب إلى الواقع. يضاف إلى ذلك ان افتراض معيار كهذا سيناقض بجلاء كل الحقائق التجريبية ونتائج ابحاث الأدب الدولي حول التخصص الاحادي للبلدان النامية.

ولكن حتى اذا حدث وان تم بلوغ مساواة مفترضة بسذاجة كهذه بين المزايا المقارنة المتحققة فقد توجد لا مساواة كبيرة في تأثير التبادل على التطور الاجمالي، أي في الآثار التي يمارسها على تطور اقتصادات الاطراف. لذا يمكن لعلاقات التبادل ان تكون ذات تأثير تمايزي شديد. والعكس بالعكس.

اذن، يمكن من حيث المبدأ وفي حالات معينة تحدث في الممارسة أيضاً (اذا ما فرضت العقلانية الاجتماعية نفسها حقاً على مستوى الاقتصاد الوطني) ان ينخرط بلد ما عن قصد في تبادل غير متكافيء ليحقق بذلك مزايا مقارنة. والأكثر من ذلك انه قد يتخلى حتى عن تحقيق هذه المزايا اذا كان بمقدوره ان يعجل بهذه الطريقة عملية التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي (على سبيل المثال، من خلال اطلاق مؤثرات الترابط القطاعي و «الاجتماعي») ـ ناهيكم عن الاعتبارات الأخرى «غير الاقتصادية».

٢٩ ـ من زاوية علاقات التبادل القيمية يمكن اعتبار متوسط انتاجية الاعمال الوطنية، في أقصى الاحوال في الوضع المعطى فعلاً، بانه «متغير مستقل» يعتمد عليه تناسب «القيم الوطنية». ولكن ما ان ننظر إلى تطور الاقتصادات الوطنية وعلاقاتها التبادلية في ديناميكيتها حتى يتضح ان انتاجية الاعمال الوطنية ليست مستقلة عن **التخصص** نفسه (أي عن تقسيم عمل دولي يتناسب مع التحقيق المفترض للمزايا المقارنة). اذ من الحقائق الثابتة ـ كما جرى تبيانه في النظرية والممارسة ـ ان للتخصص بحاجة معينة من

السلسلة العمودية لاعادة الانتاج تأثيرات متباينة على الانتاجية الوطنية وان آثار التخصص بالصادرات الاولية آثار ضارة بصفة خاصة.

ان متوسط انتاجية العمل الوطني مفهوم يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتطوير ويثير العديد من المسائل والمعضلات، مثل ماذا ينبغي شموله بالمتوسط وبأي ثقل ينبغي شموله (اجمالي الناتج الاجتماعي للاقتصاد الوطني عموماً أم اجمالي انتاج القطاع الانتاجي بمعناه الاوسع أو الاضيق أم مدى الانتاج ذي الحساسية ازاء الاستيراد، الخ). ومسألة أخرى هي كيف ينبغي تفسير حالات الاقتصادات متعددة الانماط وكيف يمكن تقييم دور الانتاج السلعي الصغير، وفي حالة البلدان النامية، دور قطاع الكفاف ما قبل الرأسمالي أيضاً، في عملية توليد «القيم الوطنية» وكيف ينبغي على هذا الاساس احتساب متوسط مستوى الانتاجية. (ناهيكم عن مسألة كيف يؤخذ في الاعتبار الدور الذي يقوم به القطاع ما قبل الرأسمالي في توفير وتجهيز الايدي العاملة وفي تكوين القيمة المشوَهَة لقوة العمل، وذلك من زاوية مستوى انتاجية قطاع التصدير وتكاليف الاجور «الوطنية»!).

ويمكن للتبادل غير المتكافيء وبالتالي «الخسارة» المرتبة عليه كذلك ان يكونا بانواع ذات مضامين مختلفة وناجمة عن اسباب متباينة، مثل الحالات التالية:

- لا يكون سعر السوق العالمية مساوياً لـ «القيمة الدولية».
- لا تكون «القيمة الدولية» مساوية لـ «القيمة الوطنية».
- لا يكون سعر السوق العالمية مساوياً لـ «سعر الانتاج الدولي».
- لا يكون «سعر الانتاج الدولي» مساوياً لـ «القيمة الدولية».
- لا يكون «سعر الانتاج الدولي» مساوياً لـ «سعر الانتاج الوطني».

ولكن مفهوم «سعر الانتاج الدولي» ينطوي ضمناً على افتراض الحركية الدولية لرأس المال، الأمر الذي، بالطبع، لا يجعل طريقة التحليل أكثر واقعية فحسب بل وأكثر تعقيداً وتركيباً كذلك.

٣٠ ـ بالاستفادة من النتائج الايجابية المتحققة حتى الآن في تطور النظريات، أي نوع من «الحكمة الجماعية» وبتطبيق معالجة ماركسية وباستخلاص الاستنتاجات المناسبة من نقدي للنظريات موضع البحث وكذلك من تحليلاتي الخاصة في اماكن أخرى، أبيح لنفسي ان اوصي كمقترح للبحث اجراء دراسات لقوانين تكوين اسعار السوق العالمية وعمل قانون القيمة في الاقتصاد العالمي وفق الترتيب المنطقي التالي:

ـ كنقطة انطلاق ولغرض المقارنة مع المسار العام (والمجرد) لتطور الانتاج السلعي وأشكال التبادل يمكن ان نفترض، اولاً، ظهور بعض افعال التبادل «الدولية» العرضية العابرة ـ قبل تفتح التبادل السلعي المنتظر والانتاج المعد للتثمير في «السوق العالمية» (أي تثمير منتجات في بلدان اجنبية). فمثل هذا الافتراض واقعي تماماً من الناحية التاريخية. ثم نقوم، كتقريب أولي ولكنه يخلي الطريق هذه المرة لافتراض لا تاريخي، لمجرد وضع فرضية عمل، بافتراض حالة من علاقات التبادل الثنائية ولكن اطرافها تتعدد بصورة متزايدة، تدخل فيها اقتصادات وطنية مستقلة ومتجانسة داخلياً مشاركة في التبادل الدولي كوحدات، تدخل في علاقات مع بعضها البعض. وان توفر طبيعة متجانسة وتنافسية تماماً لهذه الاقتصادات الوطنية التي لم توجد قط، بالطبع، سيعني ان القيمة نفسها تعمل مباشرة بوصفها المركز السعري للانتاج السلعي الوطني، الداخلي، على ان لا يوجد فارق في التركيب العضوي لرأس المال ومعدل دورته بين فروع الاقتصاد.

بهذه الطريقة يمكن ان نفترض نشوء مركز ثقل (بصورة تدريجية) في تكوين الاسعار الدولية الذي سيتحدد بالتكاليف الضرورية «اجتماعياً» أي الضرورية دولياً (المتوسط) لاعادة انتاج (أي اجمالي العمل) سلع تُصَدر أو تُستورد فعلاً، أي يتحدد بمنتجات تنقل إلى «السوق العالمية» (بالمقارنة مع بضائع تنتج للاستهلاك المحلي، للسوق الوطنية، وتعتبر «لا سلعاً» من وجهة نظر «الانتاج السلعي الدولي»).

ويبقى من الممكن ان نفترض (أيضاً كافتراض لا تاريخي) ان حجم وحدود عرض البضائع لـ «السوق العالمية» (في مواجهة الانتاج للاستهلاك المحلي) أو العكس بالعكس، ان حجم وحدود عرض «السوق العالمية» من البضائع (في مواجهة الانتاج المحلي) يمكن ان يتحددا بـ «نقاط تنافر» معينة ناجمة عن مبدأ المزايا المقارنة، من شأنها، بالطبع، ان تقيم في الوقت نفسه صلات بين علاقات الكلفة للانتاج السلعي «الدولي» و «الوطني».

ـ ومن هذا الطور من التجريد نستطيع، بالطبع، ان نتخذ خطوة أخرى في اتجاه حتى أكثر لا تاريخية وخطأ بتسوية الفارق بين الانتاج السلعي «الدولي» و «الوطني» أو السوق «العالمية» و «المحلية» وبادراج علاقات الكلفة لاجمالي الانتاج «الوطني» (ولربما حتى اجمالي انتاج اقتصادات الكفاف) بوصفها عناصر مكونة في تحديد مركز ثقل تكوين اسعار السوق العالمية. بعبارة أخرى، سنعتبر المتوسط المحسوب لتكاليف اعادة انتاج

جميع منتجات «العالم»، أي منتجات جميع الاقتصادات الوطنية المشاركة، سنعتبره «قيمة دولية». (يمكن ان يعني هذا، بالطبع، انواعاً متعددة حسب طريقة الحساب).

ولكن هذا الاتجاه من التحليل التجريدي سيؤدي، كما قد يتضح مما ورد ذكره اعلاه، إلى طريق مسدود بدلاً من المضي قدماً، أي الاقتراب من الواقع. ولا يمكن مواصلة السير فيه اذا كان لابد من ذلك، إلا اذا تفحصنا كيف ستبدو المقولات وقوانين الحركة المعروفة للاقتصاد الرأسمالي، في ظروف السوق العالمية المفترض انها سوق عالمية متكاملة تكاملاً تاماً (والانتاج السلعي العالمي) فنتوصل بذلك إلى مقولة سعر الانتاج فيعتبر بذلك سعراً دولياً بصورة مباشرة. ولكن هذا سيفترض مسبقاً حركية دولية غير محدودة لرأس المال وسيموه كذلك الفوارق بين المعدلات الوطنية للقيمة الفائضة. واذ ننحي الحلقات المنطقية والتاريخية جانباً في هذه الحالة سيتعين علينا المضي بافتراضاتنا إلى حدود لا يمكن قط ان تبلغها الرأسمالية في الواقع (إلى حد قيام نظام رأسمالي عالمي متكامل تكاملاً تاماً).

وهذا وحده سبب كاف يبرر اتخاذ خطوات في اتجاه آخر، أكثر واقعية قد يكون الآتي:

ـ اذ نحل أحد التجريدات اللاتاريخية، وهو الافتراض الزائف عن وجود اقتصادات وطنية متجانسة، نأخذ في الاعتبار علاقات الانتاج الرأسمالية في إطار هذه الاقتصادات الوطنية، أي الفوارق بين فروعها من وجهة نظر رأس المال الخاص وحقيقة ان مركز تكوين الاسعار الداخلية (الوطنية) يكون بذلك سعر الانتاج وليس القيمة نفسها. وهكذا ستكون شروط وعلاقات كلفة الانتاج للسوق العالمية مختلفة عن شروطه وعلاقات كلفته المفترضة اعلاه. وان نسب التكاليف الخاصة للرأسمالية هي التي تحدد «النقاط القصوى» للصادرات والاستيرادات وليس بأي حال نسب التكاليف الاجتماعية الاجمالية.

ان صناع القرار الفعليين لا يأخذون في الاعتبار المزايا والتكاليف النسبية محسوبة بالنسبة للمجتمع والاقتصاد الوطني عموماً. وهكذا ستختلف بنية منتوج وكلفة «الانتاج السلعي العالمي» كذلك عن البنية المفترضة ويختلف معها مركز ثقل اسعار السوق العالمية بسبب الحقيقة الماثلة في ان المنتجات المشمولة تُقيَّم بـ «اسعار انتاج وطنية». وحتى اذا تجاهلنا الحركية الدولية لرأس المال فمن الواضح ان مركز الثقل سيكون «قيمة دولية مشوَهة» تعكس تكاليف الرأسماليين (وارباحهم) وليس التكاليف الاجتماعية داخل

الاقتصادات الوطنية، بدلاً من ان يكون مركز تكوين الاسعار «قيمة دولية»، أي متوسط عناصر العمل الداخلة (اجمالي العمل)، بوصفه متوسطاً من الناحية «الاجتماعية» (الدولية).

ان اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الاموال العاملة في فروع الاقتصاد المنفردة واختلاف معدل دورتها وبالتالي تأثير التغيرات التي تحدث في تكاليف الاجور على نسب اسعار الانتاج، أيضاً، ستتقدم في هذه المرحلة من التجريد إلى مركز الصدارة بوصفها عوامل هامة.

ـ من الخطوات اللاحقة (والحتمية) في الطريقة المنطقية للتحليل، دراسة الحركية الدولية لرؤوس الاموال وتداخلها دولياً. وبذلك نستطيع ان نحل التجريد اللاتاريخي الآخر مار الذكر متجلياً في الافتراض الخاطيء عن دخول اقتصادات وطنية «مستقلة» داخلياً في علاقات تجارية خارجية فتدخل بذلك في «اعتماد متبادل» فحسب. سيغطي التحليل، بدلاً من ذلك، الظروف الواقعية لعلاقات الهيمنة والتبعية اللامتناظرة. فان حركية رأس المال التي هي ليست، بالطبع، حركية غير محدودة وبالدرجة الرئيسية ليست مستقلة عن المواقع الاحتكارية، تؤدي إلى الميل نحو درجة معينة من التسوية الدولية لمعدلات الربح «الوطنية». لذا من المبرر ان نفترض تكوين نوع من «سعر الانتاج الدولي» ـ في مجالات معينة ومتسعة عموماً ـ بوصفه مركز ثقل جديداً. ولكن من سمات هذا السعر الدولي للانتاج اقترانه بمعدلات «وطنية» للقيمة الفائضة متباينة فيما بينها تبايناً كبيراً. نتيجة لذلك تقوم المعدلات المختلفة للقيمة الفائضة أيضاً بدور في تكوين «متوسط الربح الدولي» (أو في تحقيق معدلات ربح تختلف عن المتوسط) فوق وعلاوة على اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الاموال ومعدلات دورتها.

ومهما يكن من أمر فان وجود «سعر انتاج دولي» بوصفه مركز ثقل «يعاقب» ليس فقط الذين يتلكأون زمناً طويلاً وراء التقدم التكنولوجي ومعدل زيادة الانتاجية الوطنية (أو يكافيء بـ «ربح اضافي» من يتقدمون فيهما، كما في حالة تزاحم متنافسين في الفرع الواحد من فروع اقتصاد وطني رأسمالي) بل ويعترف في تكوين الاسعار مباشرة بـ «التضحية» التي تبذل من خلال اعتماد رأس مال ذي تركيب عضوي أعلى (وزمن أطول لدورته).

ان التوزيع اللامتساوي للنشاطات الانتاجية ذات التركيب العضوي المختلف

لرأس المال أو المعدل المتباين لدورته، أمر ممكن بقدر لا يستهان به لا في الاقتصادات الـوطنية فحسب بل وفي الاقتصـاد العـالمي أيضـاً (كمـا يؤكـد ذلـك بوضـوح «النمط الاستعماري» لتقسيم العمل الدولي). وهكذا هي الحال عندما تتخصص بلدان معينة (الاطـراف) حصـراً أو في الغالب، أي تخصصاً لا متناظراً بفروع انتاج تصديرية ذات تركيب عضوي أوطأ للعمل. وبالقدر الذي توجد فيه (وإلى الحد الذي توجد معه) حركية دولية لرأس المال في هذه المجالات الاقتصادية (ناهيكم عن ان توسع أو انكماش انتاج وتجهيز «القطاعات التصديرية الاستعمارية» كانا يعتمدان في الغالب على النشاط ذاته الذي يمارسه رأس المال العائد للشريك التجاري الآخر، وهو بلد المتروبول) فان الاتجاه نحو تسوية معدلات الربح (مهما بلغ تحديد الاحتكارات له)، أي ان ميل اسعار السوق العـالية إلى الاقتـراب من «اسعـار الانتاج الدولية»، يعني نزحاً مستتراً لجزء من القيمة الفائضة التي تنتج في البلدان المعنية إلى الاقتصادات ذات التركيب العضوي الأعلى لرأس المال. ومن وجهة نظر مالكي رأس المال فان مثل هذا النزح للدخل ما هو إلا اعادة توزيع عادلة لكل القيم الفائضة، عادلة بمعنى انها متناسبة مع رأس المال. يضاف إلى ذلك انها في أغلب الحالات اعادة توزيع بين رأسماليي نفس البلد المصدر لرأس المال.

ما يتـرتب على التحليل (المجـرد) لـ «القيمـة الـدولية» من درس في السياسـة الاقتصادية العملية بصفة عامة والسياسة الاقتصادية العملية للبلدان النامية بصفة خاصة، هو ضرورة بذل الجهود لردم الفجوة في مستويات الانتاجية الدولية، وضرورة رفع مستوى الانتاجية الوطنية في البلدان النامية لتحسين موقعها في السوق العالمية وضرورة أخذ الآثار التعويقية لنوع معين (أو أنواع معينة) من التخصص على التطور التكنولوجي وتحسين نوعية العمل، في الاعتبار. ويلفت التحليل (المجرد أيضاً) لـ «سعر الانتاج الدولي» الانتباه إلى مدلولات الحركية غير المحدودة وغير المقيدة لرأس المال العالمي وحرية تغلغل ونشاط رأس المال العامل بالنسبة لشروط التجارة كذلك والآثار الضارة لنمط من تقسيم العمل الدولي لا متناظر تكنولوجياً على تكوين الاسعار أيضاً إلى جانب اخطار التبعية الاقتصادية.

وسيجعـل تطبيق المقـولة المجردة «سعر الانتاج الدولي» من الممكن ان ندرس تكـوين اسعـار السـوق العـالمية لمنتجـات مختلفة بضمنها المنتجات الخاصة لبعض الاقتصادات الوطنية على أساس حساب كلفة رأس المال الدولي وان نعاين في الوقت

نفسه ابتعاده عن حساب الكلفة وطنياً. ويمكن عمل كل ذلك من دون الخروج عن الطريق بالبحث عن قاسم مشترك (مثل البحث عن منتوج «ثالث» مشترك لجعل المقارنة ممكنة) أو من دون تطبيق نوع من «القيمة المنتظمة» الثابتة التي تخفي الفوارق البنيوية وتبرر الاوضاع السائدة بوصفها «بيانات معطاة».

يضاف إلى ذلك ان المقولة المجردة «سعر الانتاج الدولي» يمكن ان تساعد على اعتماد معالجة صحيحة (وتنسجم مع نظرية الريع الماركسية أيضاً) للقضايا الناجمة عن شحة الموارد الطبيعية واحتكارها. فبهذه الطريقة وحدها يمكن للدور الذي تلعبه ظروف الانتاج الاسوء «اجتماعياً» (دولياً) في تكوين «قيمة اجتماعية (دولية) زائفة»، ان يكتسب، من زاوية الريوع «الوطنية» (الصناعة الاستخراجية أو الارض)، مضموناً اقتصادياً ـ سياسياً تصاغ على اساسه الاسئلة التالية: من يستطيع تحقيق الريع (الدولة الوطنية أم فئات الملاك المحلية أم رأس المال الاجنبي؟) في اسعار السوق العالمية، أو مَن يستطيع أصلاً تحقيقه، واعتماداً على ماذا؟ (هذا سؤال يهم السياسة الاقتصادية الوطنية والدبلوماسية الاقتصادية الدولية على السواء).

ـ الخطوة التالية (التي تقربنا من الواقع أو تعيدنا اليه) في العملية المنطقية لحل التجريدات، ستكون، بالطبع، ان نأخذ في الاعتبار وجود احتكارات دولية وتكوين اسعار احتكارية في تحليل مركز ثقل تكوين اسعار السوق العالمية.

وكما في إطار الاقتصاد الوطني كذلك في الاقتصاد العالمي يتعين ان نعالج ليس فقط السؤال ما اذا كانت السوق احتكارية أم اوليغوبولية وبالتالي ما اذا كان جزء من طلب السوق أو عرضه واقعاً تحت تأثير قوى احتكارية بل المهم حقاً هو ان مجالات معينة من مجالات الانتاج الدولي (والتكنولوجيا) خاضعة لسيطرة الاحتكارات أيضاً وانها تتمتع بمنافع من تكوين الاسعار وبأفضليات ومزايا خاصة أيضاً فيما يتعلق بظروف الانتاج (منها في أحيان كثيرة دعم الدولة للابحاث أو التأهيل أو التسويق أو الاستثمارات، الخ) على حساب المجالات غير المحتكرة ـ بالفتح ـ فتعدل بالتالي «قواعد» التوزيع الدولي للقيمة الفائضة أيضاً.

ولكن تسجيل الطبيعة الاحتكارية لغالبية اسعار السوق العالمية تسجيلاً بسيطاً بحد ذاته، من دون تناولها عبر التجريدات والمقولات المجردة المحددة معالمها اعلاه، لا يساعد في تفسير الاسباب والنتائج. وفي مثل هذه الحالة ما كانت لتثار اصلاً اسئلة مثل:

عم تنحرف الاسعار الاحتكارية وعلى حساب مَن؟ ما هو اساس انحرافها وفي الوقت نفسه حدود انحرافها (التي يمكن تمييزها عن المؤثرات والاسباب الأخرى)؟

ـ نظراً للتدويل المطرد لقوى الانتاج والانتشار الدولي لحلقات عملية اعادة الانتاج والدور الاقتصادي العالمي المتزايد للشركات الاحتكارية والاحتكارات فوق القومية (متعددة الجنسيات) ينبغي ان تكون الخطوة التالية في عملية التحليل المنطقية، هي دراسة الاسعار المحاسبية الدولية للشركات، دراسة ما يسمى اسعار التحويل.

لا تكفي الاشارة إلى ان اسعار التحويل متباعدة عن الاسعار «المعقولة» أو «المبررة» (لأن معنى هذه الأخيرة غير محدد)، والأكثر من ذلك لا يكفي الاعلان ببساطة عن حقيقة الاستغلال من خلال اسعار التمويل لا لشيء سوى ان الشركات موضع البحث معرضة للنقد في كل الاحوال.

حتى اذا حدث وان كان سعر التحويل لمنتوج ما يبدي انحرافاً عن سعره الذي كان سيطرح في السوق العالمية لولا هذا الانحراف فان حكمنا سيبقى سطحياً بعض الشيء من دون دراسة طبيعة سعر السوق العالمية هذا.

ولكننا في غالبية الحالات نواجه سعر تحويل لمنتجات لا تطرح في السوق العالمية بوصفها سلعاً لها اسعارها الخاصة لأن «الاسعار» لا تُحدَّد لها إلا في نظام الشركات. ومن المتعذر قطعاً حتى الاقتراب من طبيعة السعر بدون المرور عبر خطوات التجريد المقترحة اعلاه وتجاوزها.

ـ الخطوة التالية في التحليل، وهي ترتبط جزئياً بالخطوة السابقة، يمكن ان تتمثل بدراسة الانظمة السعرية الخاصة التي تطبق في منظمات التكامل الاقليمي والجماعات «فوق القومية».

ولكن هذا لا يمكن ان يجري من دون تحليل التأثير الذي تمارسه العوامل المؤسسية الوطنية (الضرائب، الرسوم الكمركية، وسائل سياسة الدولة الاقتصادية للتأثير في تكاليف رأس المال الثابت ومعدلات دورته، تكاليف الاجور الوطنية، الحركات النقابية، الخ) على تكوين الاسعار الدولية.

ـ أخيراً وكتكرار معدَّل وتركيب لكامل سلسلة الافكار والتجريدات يجب ان يمتد التحليل ليشمل المسائل (المتعلقة) بالنقود، أي العلاقات النقدية الدولية وما يترتب عليه من تعديلات في المقولات التجريدية المنفردة لتكوين الاسعار. وسيدخل دائرة التحليل

هنا عدد من المسائل التي ما زالت من دون اجابة و «المفارقات» غير المفَسَرة، التي ستتطلب دراستها، علاوة على التجريدات السابقة المطبقة على تكوين الاسعار، وفوقها، سلسلة من التجريدات الجديدة تنحو هي الأخرى منحى تدريجياً فيما يتصل بطبيعة النقود العالمية.

٣١ ـ لقد جرى فيما ورد ذكره اعلاه الكشف عن مدلولات عملية ودروس معينة من التحليل النظري المعقد (عبر خطوات متعددة من التجريد) لتكوين الاسعار وعمل قانون القيمة في السوق العالمية وكذلك دراسة حالات اللامساواة ـ ذات الطبيعة والمضمون المختلفين ـ في علاقات التبادل الدولي بصفة عامة.

كما يمكن استخلاص استنتاجات ودروس عملية واضحة للسياسة الاقتصادية من بعض النتائج المعللة التي خرج بها التحليل النظري والمناقشات الأخيرة حول المسائل المتعلقة بلا مساواة التبادل.

تشير الدروس المستخلصة من حالات التبادل غير المتكافيء التي جرى تحديد معالمها (أو بتعبير أدق الدروس المستخلصة من التحويرات المختلفة لعمل قانون القيمة) الى:

ـ الموقع الضعيف على الدوام (حتى من دون عمل قوى احتكارية خارجية) الذي تحتله البلدان ذات المستوى الواطىء لانتاجية العمل الاجتماعية («الوطنية»).

ـ ضعف موقع البلدان ذات التركيب العضوي الواطيء لرأس المال (وخسائرها الداخلية) في ظروف حركية رأس المال وبقدر يتناسب مع التسوية الدولية لمعدلات الربح.

ـ آثار الاحتكار الضارة على قطاعات الاقتصاد العالمي غير المحتكرة ـ بالفتح ـ (أو التي تتسم بقدر أقل من الاحتكار).

ـ نزح الدخل في الخفاء على ايدي الشركات فوق القومية من خلال اسعار التحويل.

ـ تضرر الدول «الرخوة» ذات الاقتصاد الضعيف والقوة التساومية الضئيلة، الخ.

توضح مفاهيم التوزيع اللامتساوي لمنافع التبادل وتأثير التبادل باتجاه اللامساواة ما يلي:

ـ تفوق البلدان ذات السيادة الاقتصادية على الاقتصادات التابعة، أي أهمية

السياسة الاقتصادية الوطنية ذات السيادة لتحقيق مزايا ممكنة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ـ الميزة التي تتمتع بها البلدان ـ على افتراض بقاء جميع العوامل الأخرى بلا تغيير ـ المحكومة بمصالح المجتمع (الشعب) معتمدة آلية اجتماعية لصنع القرارات وذات اقتصاد يستند إلى الملكية الاجتماعية، على البلدان المحكومة بمصالح انانية خاصة أو فئوية وذات اقتصاد يستند إلى الملكية الخاصة (الرأسمالية).

ـ أهمية السؤالين: «ملكية مَن؟» و«مَن يسيطر على ماذا؟».

ـ ميزة البلدان التي تتخصص بالفروع الديناميكية من النشاطات الانتاجية مولدة مؤثرات ترابط افقية وعمودية داخل الاقتصاد ومستنهضة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، «عملية التعلم» ودافعة عجلة التطور العلمي ـ التكنولوجي وتحسين القوى البشرية نوعياً، أي أهمية الاختيار السليم للمنتجات التصديرية وانتقاء الصناعات التصديرية في ضوء التقدم التكنولوجي الدولي وتغير بنية الانتاج والاستهلاك.

ـ ميزة البلدان، بصفة عامة، التي لديها قاعدة بحث وتطوير خاصة بها في مجال الانتاج على البلدان التابعة تكنولوجياً والتي تتكبد خسائر في عملية شراء التكنولوجيا الاجنبية وتطبيقها واعتمادها.

ـ ميزة البلدان ذات الاقتصاد المتكامل داخلياً على البلدان ذات الاقتصاد البراني، المفكك الذي يتسم ببنية مزدوجة مع «جيوب» تصديرية، حيث لا يمكن لزيادة الانتاجية التي تتحقق في أحد قطاعاته ان تولّد منافع وتسهيلات توفيرية للقطاعات الأخرى، أو تؤدي مباشرة إلى خسائر في الدخل الحقيقي.

٣٢ ـ وأخيراً أريد ان اكرر بانه بما ان لا مساواة علاقات الانتاج الاجتماعية سواء في الاقتصادات الوطنية أو في الاقتصاد العالمي هي التي تكمن وراء لا مساواة التبادل، لذا يتعين علينا، بغية الكشف عن القوانين العامة لحركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وآلية تكوين الاسعار ولا مساواة التجارة الدولية (ومواطن الخلل في ميزانها).وكذلك الاستغلال من خلال التبادل، ان نضع في مركز التحليل:

ـ علاقات الملكية والسيطرة (الدولية) اللامتساوية.

ـ البنية اللامتساوية للمواقع والوظائف التي تؤدي في نظام تقسيم العمل (الدولي).

ـ علاقات توزيع الدخل (الدولية) والطرق والاجراءات المختلفة للحصول (دولياً) على المداخيل،

آخذين هذه العلاقات في كليتها وترابطها المعقد.

ومن شأن تحليل كهذا ان يسلط الضوء أيضاً على المسألة المتعلقة بكيف ترتبط حالات اللامساواة واللاتناظر الدولية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بحالات اللامساواة واللاتناظر الاقتصادية ـ الاجتماعية في البلدان المنفردة ولماذا يفترض النضال من أجل تغيير «النظام الاقتصادي الدولي» السائد، مسبقاً، العمل من أجل تحويل «النظام الداخلي» أيضاً، بعبارة أخرى، لماذا يرتبط النضال الطبقي العالمي عموماً، بالضرورة، بالنضال الطبقي في حدود الاطر الوطنية.

الفهرس

هذا الكتاب

البروفسور توماس سنتش يحتل موقعاً بارزاً في المجال النظري الاقتصادي الى جانب المع العقول: سمير امين، غندر فرانك، توكاي، الخ.

بعد كتابه الكبير «الاقتصاد السياسي للتخلف»، يقدم سنتش مناقشة هامة للنظريات المتعلقة بسير الاقتصاد العالمي، عارضاً ومحاججاً النصوص الكلاسيكية (ريكاردو)، أو النظريات اللاماركسية المعاصرة، مختتماً البحث بحوار «داخل العائلة» مع ممثلي ابرز النظريات المعاصرة.

ويكتسي الكتاب اهميته من واقع ان نظرية ثنائية السوق العالمي (ثنائية السوق الاشتراكي والسوق الرأسمالي) قد أفلست تماماً، تبرز نظرية السوق الواحدة التي ترتكز على علاقات رأسمالية.

ويقدم هذا الكتاب للباحثين وجمهرة القراء مادة غنية، لا تقتصر على السجال وحده، بل تتعداه ابضاً الى عرض تفصيلي للنظريات قيد المناقشة، مما يعطي القارىء فرصة الاطلال على المشهد النظري الذي يعكس آفاق التطور العالمي، المناخ الشامل الذي تتحرك فيه بلداننا بمثابة كسور جزئية من كل اكبر.

مركز الابحاث
والدراسات الاشتراكية
في العالم العربي